## التكشيف الاقتصادي للتراث البيع أحكامه وأنواعه (١٠) موضوع رقم (٥٤)

إعداد الدكتور / أحمد جابر بدران

بإشراف أ . د / علي جمعة محمد ١٨- بيع الغربان ص٣٦. ح٣ ص ٧٤.

١٦- انسلف في البيع جا ص٤٢٧، ٤٤٩.

٣٠- بيع الغرر ص ٢٤١، ٢٤٢.

٣١- بيع المضطرص ٤٤١، ٢٤٤، جـ٣ ص٧٨.

٢٢ - بيع الحصاة ج١ ص٧٤، ٤٤٢، ج٢ ص٧٧.

٣٣- النهي عن بيعتين في بيعة واحدة ج١ ص٤٤٦.

٢٤- بيع المزايدة ج١ ص٤٤، ٤٤٨، جـ٢ ص٧٧، ٣٣، ٥٩.

٣٥ - السلم في البيع جـ٢ ص١٧ - ٢٢ ، ٨٧ .

٢٦- صكوك البيع اج١ ص٦٢.

ابن الأثير، الكامل في التاريخ ج ٤ / ١

ا- ببع القراضة وشيوعة في بغداد واصوار الناس على التعامل به عندما نهاهم عند أحد الفقهاء
 جـ ١ ص ٢٢٣٠.

البخارى، كتاب التاريخ الكبير ج

١- بيع الحاضر للبادي جا٢ ق١، ص١٥، جنة ق١، ص٢٦٠.

٢- الحيار في البيع ص٣٤٢، جد ق٢، ص١٧، ١٨.

ابن حجر العسقلاني، فتح الباري ج ٤ / ٢

١- لا يباع الثمر حتى يبدو صلاحه جـ٣ ص٢ د٣، جـ٤ ص٣٩٣-٣٩٩، ٤٠٤، جـد ص. د.

٣- ألمش والتِدليس في البيع جنَّا ص ٣٠٩ ـ ٣١٢، ٣٣٧. ٣٣٨.

٣- الحيار في البيع ج؟ ص٢١، ٣١٦-٣٣٧.

٤- بيع النسيئة ج٤ ص٣١٩، ٤١٩، ٤٢٠، ج٧ ص٢٧٢، ٢٧٣.

فهرس محتويات ملف (53) البيع احكامه وأنواعه (17) موضوع (53)

## ه؛ البيع، أحكامه، أنواع

ابن الأثير، جامع الأصول من أحاديث الرسول

١- النهي عن بيع ما لم يقبض جا أص ٣٨٧-٣٨٧، ١٠٤١١-٤١.

٢- النهي عن بيع الصكوك المالية ج١ ص٣٨٦.

٣- النهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها ج١ ص٣٨٨-٣٩٤.

٤- بيع العراياج ١ ص٣٩-٣٩٩، جـ٢ ص٦٣.

٥- بيع المزاينة ج١ ص٧٩٧-٤٠٦، ج٧ ص٥٦.

٦- بيع المحاقلة ج١ ص٣٩٨-٢٠٦، جـ٣ ص٦٦.

٧- بيع المخابرة ج١ ٥٠١-٤٠٦.

٨- بيع المعاومة ج١ ص٤٠٣-٤٠٤، ج٣ ص٦٦.

٩- بيع المخاضرة ج١ ص٢٠٥، جـ٧ ص٦٧..

١٠- بيع السنين ج١ ص٥٠٠، جـ٧ ص٣٧، ٦٦.

١١- بيع الملامسة ج ١ ص ٥٠٥، ٣٩١- ١٤١)٧٧

١٢- بيع المنابذة جدا ص١٥٠، ٢٩٩- (٤٤)

١٣- بيع حبل الحبلة ص ٤١١-٢١٢، جـ٢ ص٢٦.

٤ ١- الغش والخداع في البيع ص١٤ ٦-٢١.

أ – عدم جواز تلقى الركبان قبل وصولهم إلى الاسواق ص٢٢٦، ٤٤٤، ٤٤٤، ٤٤٧، ٤٤٨، ٢٤٨، ٢٤٨،

١٦- بيع النجش ج٢ ص٤٢٣-٤٢٥، ٤٤٤، ٤٤٧، ج٢ ص٧٧.

١٧- بيع الحاضر للبادي جدا ص ١٠ ١٠ ٤٢٤، ٤٤٨ عد ٢٤، ٧٤.

777

الطبغة الثانسية الطبقة الأول ١٩٨٠ ـ ١٤٠٠ 1140. \_ AITY.

الطبيقالثالثة ١٤.٢ هـ \_ ١٩٨٢م. ع.١٤ د ١٩٨٤م.

الطبعة الرابعة

وفى رواية قال : «كنا فى زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم بَنْنَاعُ الطمام، فَيَبْعَثُ علينا من يأمرُ نا بانتقالِي من المكان الذي ابتعناه

فيه ، إلى مكان سواه ، قبل أن نبيمه » وفي أخرى قال : «كانوا بشترون الطمامَ من الزُّكبان على عهد

وي موق الله عليه وسلم ، فيهمت عليهم مَنْ عنعهم : أَنْ يبيموه حيث المنزَوْهُ ، حتى يَنْقَذُوه ، حيث يُبَاع الطعام » .

ا تنفروه ، حتى يتفانوه ، حيث يباع المسلم الم أن نَسَشَرَى منهم الطَّعام ، وفي أخرى قال : «كنا تتَلقَى الرُّكْبَان ، فَنَشْتَرى منهم الطَّعام ، فَنَهى النَّيْ صلى الله عليه وسلم أن نبيعه ، حتى نَبْلُغَ به سُوقَ الطَّعام » . وفي أخرى قال : « من ابْتَاعَ طعامًا فلا يَبِيه حتى يَفْيضَهُ » .

وقى الحرى قال: « رأيت الناس في عَهْدِ رسول الله صلى الله عليه وفي أخرى قال: « رأيت الناس في عَهْدِ رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ابْنَاعُوا الصَّام جُرَافًا ، يُضَرَّبُون أَن يبيعوه في مكانه ، حتى يُؤُووه إلى رحالهم »

وفى رواية: « يَحَوَّلُوه » . وفى رواية: « أنه كان يَشترى الطمام جزَّافاً ، فَيَغْيِلُهُ إِلَى أَهَلَه » . هذه روايات البخارى ومسلم (<sup>()</sup> وأخرج الموطأ منه ثَلاَثَ رَوايات: النانية ، والنالثة ، والسادسة .

(۱) قال ابن شهاب: وحدثني عبيد الله بن عبد الله بن عمر و أن أياه كان يشترى الطعام جزانا ، فيحمله إلى أهله له لم يذكر البخارى قول ابن شهاب.

عن أينام وَرِثُوا خَرًا ؟ فقال : أَهْرَفُها ، أُو قال : ألا أَجْمَلُها خلاً ؟ قال : لا » . ١٩٣٩ (ت - أبو سعبد الفدري رضى الله عنه ) قال : «كان عندنا خر

ورواية أبي داود : ﴿ أَنَّ أَبَّا طَلَحَةَ سَأَلُ الَّذِي مَلَى اللَّهُ عَلَيْهُ وَسِلْمٍ

٢٩٩ (ت- أبو سبر الخرري وضى الله عنه) قال : ٥ ١٥ عان عند الحمر زيتيم ، فلما نزلت المائدة (٥: ٩٠- ٩٠) سألتُ رسول الله صلى الله عليه وسام عنه ؟ وقلتُ : إنه لينيم ، قال : أَهْرِ يقُوه ٥ . وقال : حديث أبى سعيد حديث خسن .

۲۷ (عبرالله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما ) قال لرسول الله حلى الله عليه وسلم : « إنى اشتريت خمرًا لأنتام فى حَجْرى ، قال أغذ فيها ، واكْرِر الدَّنَانَ » .

مذا أحرجه رزين ، ولم أجده في الأصول .

الفصل الناني في بيع مالم يُقْبَصَنّ ، أو ما لم يُمْلَكُ

۲۷۱ (خ م ط ر سرتج عبراته بن عمر رضى الله عنهما) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « مَن اشترى طعامًا ، فلا يَبِعَهُ حتى يَسْتَوْفِيهُ ، قال : « وَكُنا نَشْترى الطعام من الزُّ كُبَاتَزِ جُزَافًا ، فَنَهَامًا وسول الله صلى الله عليه وسلم : أن نبيعه ، حتى نَنْفُنُهُ مِن مَكِنْهُ » .

ويّ. رواية إلى قوله : «حتى يَسْتَوْنِيَّهُ ۗ ٠٠.

أَفَأُ بِيعُ منه ، ثُمَ أَبْنَاعُه من السوق ؟ قال : لاَ بَسِعُ ماليْسَ عندك . . هذه رواية الترمذي وأبي داود .

وللترمذي في أخرى قال: «نهاني رسول الله صلى الله عليه وسلم

أَنْ أَيع ما ليس عندى » . ﴿
وَقَ رُوايَة النسانَى قال : ﴿ ابْعَتُ طَعَاماً مِن طَعَامِ الْصِدَفَة ،
هَ مَتَ بَحْتُ فَيه قَبْل أَنْ أَنْمِضَة ، فأتَلْتُ رُسُولَ الله عليه وسلم ،
فَذَكُوتُ ذَلْكُ لَه ، فَقَال : لَا بَهِمَهُ حَتَّى تَقْفَهُ » . وأوجه الرواية الأولى فذكوتُ ذلك له ، فقال : لا بَهمهُ حَتَّى تَقْفَهُ » . وأوجه الرواية الأولى وعدائن جامع ما ليس عبدك » المنافية عالى لا لا لا مع ماليس عبدك » المنافية على الله عنها ) قال : ﴿ أَمّا الذي نَهَى عنه الذي نَهَى عنه الذي الله عليه وسلم : فهو الطّمامُ : أَنْ يُباعُ حَتَّى الله عَنْها ) ولا أُحْسِبُ كُلِّ شَيْء إلا مثله » . .

وفى رواية قال : « من ابتاعً طماماً فلا يَبِمْهُ حتى يَسْتَوْفَيْه ، . وفى رواية طَاوُوس : « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نَهَى : أنْ

يَسِعَ الرجل طعاماً حتَّى يَسْتَوْفِيَهُ ، قلتُ لان عباس : كيف ذاك ؟ قال : ذاك ذرّاهِ مدراه ، والطَّعامُ مُرْجًا (١) »

(۱) ه مرجاً أى مؤجل، قال الخطابي : يتكلم به مهموزا وغير مهموزه الله وذاك مثل أن تشنرى منه طماماً بدينار إلى أجل، فتبيمه قبل أن تقبضه منه بدينار بن ... فهو غير جائز، لأنه في التقدير : بيع ذهب بدهب، والطمام ظائب غير حاضر، لأن المسلف إذا باعه الطمام الذي لم يقبضه وأخذ منه ذهبا فكأنه قد باعه ديناره الذي أسلته بدينارين، وذلك غير جائز، لأنه رباً، ولأنه بيم غائب بناجز، ولا يصح .

وأخرج أبو داود التانية ، والنالئة ، والسابعة . وله فى أخرى : « أنَّهم كانوا يَبْنَاعُونُ<sup>(\*)</sup> الطَّمَّامَ فى أعلى النَّوق ، فَيَبِيئُونَه فى مكانه ، فتهاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم عن يعه فى مكانه حتى يَنْقُلُوه <sup>(\*)</sup> »

مَنْ وَ مُلَاهِي الْمُعْمِلِينَ مُرَّامُ رَضَى الله عنه ) قال : قلتُ الله عنه ) قال : قلتُ

مع

(۱) « يبتاعون الطمام » أى يشترونه « فى أعلى الدوق » أى فى الناحية · العليا منها « فيبيدونه » أى الطمام « فى مكانه » أى تبل القبض ، على ماتغيده القمام التعقيبية ، وقبل الاستيفاء ، كما يدل عليه الحديث الآتى . على .

«يارسول الله: إنَّ الرجلَ لَيَا تِينِي ، فَيُريدُمنى البيعَ ، وايس عندى ما يَطلُبُ ،

(٢) ٥ حتى ينقلوه أه فإن القبض فيه بالنقل عن مبكانه ، ذكر الطببي ، وقال البن الملك : وفيه أن قبض المنقول بالنقل ، التحريل من موضع إلى موضع على .

ورجل يسألُهُ عن رَجلِ سَلَفَ فى سَبَائِب ('' فَأَرَادَ يَعَمَا قبل أَن يقبضها، فقال ابنُ عباس: تلك: الورق بالورق، وَكَرهَ ذلك » .

أخرجه مسلم .

أخرجه الموطأ . ٢٧٦ ( لم \_ نافع رحمه الله (٢) قال : « إِنَّ حَكِيمٍ بن حِزَامِ ابْنَاعَ

طمامًا ، أَمَرَ به مُحَر النَّاسَ في أَعْطِياَتِهِمْ ، قبل أَن يستوفيه ، فسمع به عمر وضى الله عنه فَرَدَّهُ عليه ، وقال : لاتَبِعْ طمامًا ابتَمْتَهُ حتَّى تَسْتَوْفيه » . أخرجه الموطأ .

۲۷۷ (م - جابر بن عبرالله رضى الله عنهما) قال: «كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: إذا ابتمت طمامًا، فلا تَبعهُ حتى تستوفيه».

٢٧٨ (م - سلمانه بن بسار رحمه الله ٢٠٠) قال: إِنَّ أَباهر يرة قال لمرْوان
 ابنَ الحكم: « أَخْلَتْ يَعْ الرَّبَا؟ فقال : ما فعلتُ ، قال أبو هريرة :

(١) السبانب: جمع سبيبة . وهى شُقَّة من الثياب أى نوع كان ، وقيل : هى من الكَتَان . اه نهاية .

(٣) نافع المدوى ، مولاهم ، أبو عبد الله المدنى أحمد الأعلام . روى عن مولاه عبد الله بن عمر ، وعائشة وابي لبابة وأبى هر برة وخلق . قال البخارى : أصح الأسانيد : مالك عن نافع عن ابن عمر . مات سنة ١٢٠

(٣) سليان بن يسار المدنى ، مولى ميمونة أم المؤمنين رضى الله عنها ، أحد الفقهاء السبعة . روى عن زيد بن ثابت وعائشة وأبى هر يزة ، ومولاته ميمونة . مات سنة ١٠١٧ . اع خلاصة وفى رواية : « مَن ابتاع طعامًا ، فلا يَبِمِهُ حتى يَقْبِضُهُ » . ومنهم من قال : « حتَّى يَكْتَانَهُ \* » . هذه روايات البخارى ومسلم .

وأخرجه الترمذي مثل الرواية الأولى ؛ وأخرجه أبو داود مثل الأولى أيضًا .

وله فى أخرى : « مَن ابناعَ طعامًا ، فلا يَبِعُه حتى يَكْتاله » وفى أخرى له قال: قُلْتُ لابن عباس : « لِمَ ؟ قال : ألا ترى أنهم يَبَتّاعُونَ الذَّهَبَ بالذَّهَبِ ، والطعامُ مُرْجًا ؟ » .

وأخرج النسائي الرواية الأولى والرائعة . واينهاجه الثانية وليه: ١١ عَالِمَانِ عِيامِن واحب بهل من مثل مظامع ؛ ٢٧٥ (ط - انقار من فحر ) قل: سمت عبد الله بإس رضى الله عنه

(۱) ه حتى بكتاله ٥ أى يأخذه بالكيل ، قال ابن ملك : أي من اشترى طماماً مكايلة ، قلا يبعه حتى بكته ، وإنما قيدنا الشراء بالمكايلة لأنه لوكان عجزانا لم يشترط الكيل ، وفهم منه أنه ولو ملك المكيل مهمة أو إرث أو غيرها حجزانه أن بيبعه قبل ، وهو قول محد ، وإنما نهى عن البيع قبل المكيل ، لأن الكيل فيا بياع مكايلة من تمام قبضه ، لأنه لو كان بحضرة المشترى لا يكفى ، يل لابد من كيل آخر بعد قبضه ، لكن الأصح أنه يكتني به ، لأن كيل البائع بحضرة المشترى كيل له . محضرة المشترى كيل له .

(٢) هو القساسم بن تحد بن أبى بدّر الصديق رضى الله عنه ، أبو محمد المدنى ، أحد النتياء السبمة ، وأحد الأعلام ، روى عن عائشة وأبى هريرة وابن عبساس وابن عمر وطائفة . قال ابن المدينى : له ماننا حديث . وقال أبو الزناد : ما رأيت أحداً أعل مالسنة من القاسم . مات سنة ١٠٦٠ . الم خلاصة

م ٢٠ - بامع الأسول - ج ١

~ "- YAY -

قال ان وَصَاحِ: « الرجل الصحابي رافعُ بن خديج » أوجه الموطأ (عَلَمَ خَالِ مَن مُرَارِه وله الله عَلَيْ عن بيع الطعام سمَ يجرى في ه العداعان صلح البالعُ وصلع المستوى » أورَجه أبن ما عِد .

المحكاف على بين وطعع المستون المرتب بين المباد الله و أن رجلاً أراد أن يعتاع طعامًا من رجُل إلى أجَل ، فذعب به الرجل الذي يريدُ أن يبيعة الطّمام إلى السوق ، فجعل يُريه الصّبْرَ، ويقول له : مِنْ أَيّمًا نُحِبُ أَنْ أَبْنَاعَ لك ؟ فقال المبتاع : أتبيعني ما ليس عندك ؟ فأتياً عبد الله بن عمر

رضى الله عنهما فذكرا ذلك له ، فقال عبدُ الله بن عمر للمُبتاع : لا تبتّعُ منه ما ليس عندَه ، وقال للبائع : لا تبع ما ليس عندك » . أخرجه الموطأ .

وسلى الله عليه وسلم في سفّر ، ف كَنْتُ على بَكْرِ صَعْبِ لِعُمْرَ ، فكان صلى الله عليه وسلم في سفّر ، فكأنتُ على بَكْرِ صَعْبِ لِعُمْرَ ، فكان يَعْلَيْنِي ، فَيَتَقَدَّمُ أَمَامَ القَوْمِ ، فَيَرْجُرُهُ عُمْرُ ، وَيَرُدُهُ ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ فيزجره ، ويقول لى : أَمْسِكُهُ ، لا يَتَقَدَّمُ بين يَدَى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : يمنيه ياعمر ، فقال : هُو لَكَ يارسول الله عليه وسلم : هُو لَكَ يارسول الله عليه وسلم :

أخرجه البخاري .

أحللت بيع الصَّكَا لَـُدُ() ، وقد نَهَى رسولُ الله سلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يُسْتَوْفَى ، فَطَلَ مَرْوانُ ، فَنَهَى عن بَيْعِهِ » . قال سليان بنُ يَسارِ : فنظرتُ إلى حَرَسٍ يأخذونها من أيدى

وفى رواية مختصراً: « أَنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال : مَن اشترى طمامًا ، فلا يمه حتى يكتاله » .

أخرجه مسلم .

۲۷۹ (ط - مالك بن أسى رحمالله ( ) بَلْغَهُ «أَنَّ صُكُوكاً خَرَجَتَ للنا لله فَيْ رَمِّن مَرُوانَ بن الحكم من طعام الجادِ ، فتبايع النَّاسُ تلك المُشكوك يبنهم ، قبل أن يَسْتُوفُوها ، فدخل زَيْدُ بن ثابت ورجل من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم على مروان بن الحكم . فقالا : أعوذ بالله ، وما ذاك ؟ قالا : هدف السكوك ، تبايتها النَّاسُ، ثم باعوها قبل أن يستوفُوها ، فبعث مروان الخُرسَ، يَتَتَبَعُونَهَا ، يَنْتَزِعونها من أيدى النَّاس، ويَرُدُونَهَا إلى أعلها » . الخُرسَ، يَتَتَبَعُونَهَا ، يَنْتَزِعونها من أيدى النَّاس، ويَرُدُونَهَا إلى أعلها » .

(۱) الصكاك: جمع صك وهو الـكتاب، وذلك أنهم كانوا يكتبون للناس بأرزاقهم، فيبيعونها قبل أن يقبضوها، ويعطون المشترى الصك عا ابناعه فمنعوا من ذلك. منه.

 (۲) هو إمام دار الهجرة، أحد الاعلام: قال الشافيي: مالك حجة الله على خلقه. قال ابن المديني: له نحو أنف حديث رأل سنة ۹۳: ومات سنة ۱۷۹ ـ
 ودفن بالبقيع رحمه انه . ٣١٤ ( ر - أبر هربرة رضى الله عنه ) قال ( نهى رسول الله ضلى الله عليه وسلم : عن بيع الننائم حتى تُقسَم ، وعن بيع النعل حتى يُحْرَر من كل عارض ، وأن يُصَلَّى الرجل بغير حزام (١) »
أخرجه أبو داود .

## حَبَلُ الْحَبَلَةُ (``

٣١٥ (خ م رس شطق اب ممر رضى الله عنهما) أنَّ رسول الله عنهما) أنَّ رسول الله على الله عليه وسلم «نهى عن بَيْع حَبَل المُبلّة ، وكان يَيْعا يَتَبَايَعُهُ أَهْلُ الجاهلية ، وكان الرحلُ يَبنّاعُ لَخَمَ اللَّؤُورِ إلى أن تُنْتَجَ النَّاقَة ، مَم تُنْتَجَ النَّاقَة عَلَيْهَ اللَّهَ عَلَيْهَ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ عَلَيْهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهَ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهُ الله

هذه رواية الموطأ

وفى رواية البخاري ومسلم قال «كان أهلُ الجاهلية يَبْتَأَعُونَ كُومَ الْجَزُورِ إلى حَبَلِ الْحَبَلَةِ . وحَبَلُ الْحَبَلَةِ . أَنْ تُنْتَجَ الناقةُ ما في

(۱) هذا مثل الحديث الآخر « لا يصابن أحــدكم فى الثوب الواحد ليس على عانقه منه شىه » وإنمــا أمّر به لأنهم كانوا قُلّمًا يَشَرُّ وَلُونَ ، وسُ لَم يَكن عليه سراويل وكان جَنْبُه واسِمًا ، ولم يَتَابَّب ، ربمًا وقع بصره أو بصر غيره على عورته .

(٣) الحبل: مصدر سمى به المحبول ، كما سمي بالحل ، وإنما أدخلت عليه النا. للإشعار بمدى الأنوئة فيه ، معناه : أن يبيع ما سوف بحمله الجنين الذي في بطن الناقة على تقدير أن سيكون أنتى ، وإنما نهى عنه لأنه غرر ، والحبل الأول براد به : ما في بطون النوق ، والثانى : حبل الذي في بطون النوق .

Section of the sectio

هذا: أُنْرِكَتْ (۲:۲۱ ومن الناس من يشترى لَهُو الْحَدِّثْ \_ الآية) » أخر حه الترمذي وعشارت ما ۹ ونهر مول الله على من بيع المفنيات وعن شراص هن وعن سبهت وعن ركل انهام من ». النتائم

فعىن

و ذكرها ابن الأثير في أسد الغابة ، وقرز أدركت النبي صلى الله عليه وسلم . وروت عن أبيها . ثم روى عن كهمس بن الحسن عن يسار بن منظور عن أمه عن المرأة يقال لها مهيسة : قالت لا استأذن أبي النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخل بينه و بين قميصه من خلفه ، وجعل يمسح صدره بيئلهم النبي صلى الله عليه وسلم . فقال : بارسول الله ، ما الذي لا يحل منعه ؟ قال : لله . فال : يارسول الله ، ما الذي لا يحل منعه ؟ قال : لا يعتم شبطا من الماه و وإن قل » .

وقال الحافظ فى التهذيب: قال ابن القطان: قال عبد الحق: بحجهولة، وهى كذلك. وقال الخطابى: معنى الحديث: المايح إذا كان فى معدنه فى أرض أو جبل غير مملوك. قان أحداً لا يمنع من أخذه. قأما إذا صار فى حيز ما لسكه فمو أولى معر. وله منعه و يبعه والتصرف فيه كمائر أملاكه الم

.

قال ان وَصَاحِ: « الرجل الصحابي رافع بن خديج » أوْجه الموطأ لعَد خابر) خال بنه رمول اله على عن بيع الطعام من يجرى فيه الصاعان صاع البائع وصاع المستوى ، اعرجه أبن ماجه .

۲۸۰ (ط مالك بن أسى رحمه الله ) بلنه «أن رجاكا أراد أن يبتاع طمامًا من رجُل إلى أجّل ، فذهب به الرجل الذي يريدُ أن يبيعة ألم

الطَّمَامَ إلى السوَّق، فِحل يُريه الصُّبَرَ، ويقول له: مِنْ أَيَّمَا نُحِبُ أَنْ أَبْتَاعَ لك ؟ فقال المبتاع: أَتَنِيعنى ما ليس عندك ؟ فأَتَيَا عبدَ الله بن عمر رضى الله عنهما فذكر اذلك له، فقال عبدُ الله بن عمر للمُبتاع: لا تَبْتَعُ

منه ما ليس عندَه ، وقال للبائع : لا تبع ما ليس عندك » .

أخرجه الموطأ .

ملى الله عليه وسام فى سَفَر ، فَكُنْتُ على بَكْر صَفْبِ لِعُمَر ، فَكَانَ على الله عليه وسام فى سَفَر ، فَكُنْتُ على بَكْر صَفْبِ لِعُمَر ، فَكَان يَعْلَيْنِي ، فَيَتَقَدَّمُ أَمَامَ القَوْمِ ، فَيَزْجُرُهُ عُمَر ، وَيَرُدُهُ ، ثُمَّ يَتَقَدَّمُ فِيزِجره ، ويقول لى : أَمْسِكُهُ ، لا يَتَقَدَّم بين بَدَى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم : بمنيه ياعمر ، فقال : هُو لَكَ يارسول الله ، فباعة منه ، فقال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم : هُو لَكَ ياعِد الله ، فاصنع به ما شنت » .

أخرجه البخاري .

أحللت بيع الصَّكَا لُـ (۱) ، وقد نَهَى رسولُ الله سلى الله عليه وسلم عن بيع الطعام حتى يُستَوْفَ ، فَطَبَ مَرُوالُ ، فَنَهَى عن بَيْعِهِ » . قال سليمان بنُ يَسار : فنظرتُ إلى حَرَس يأخذونها من أيدى.

وفى رواية مختصراً: «أَنَّ النبي صلى الله عليه وسسلم قال: مَن اشترى طمامًا، فلا يبعه حتى يكتاله ، .

آخرجه مسلم .

٢٧٩ (طـ مالك بن أسس رحمه الله ( ) بَلْغَهُ وَأَنَّ صُكُوكاً خَرَجَتَ للنَّاسِ فِي زَمَنِ مَرْوَانَ بنِ الحكم من طعام الجارِ ، فتبايع النَّاسُ تلك الصَّكوك بينهم ، قبلَ أَن يَسْتُوفُوها ، فدخل زَيْدُ بنُ ثابت ورجلُ من أصحاب رسولِ الله صلى الله عليه و لم على مروان بن الحكم . فقالًا : أَكُولُ بيع الربا يامروان ؟ فقال : أعوذ باتُه ، وما ذلك ؟ قالًا : هـ فحم الصكوك ، تبكايمها النَّاسُ، ثم باعوها فبل أن يستوفُوها ، فبعث مروانَ أَ

(۱) الصكاك: جمع صك وهو الكتب، وذلك أنهم كانوا يكتبون اللناس بأرزاقهم، فيبيعونها قبل أن يقبضوط، ويعطون المشترى العدك تنا أيناعه فنموا من ذلك. منه.

الْحُرَسَ، يَتَتَبَعُونَهَا، يَنْتَزَعُونَها من أيدى النَّاس، ويَرُدُّونَهَا إلى أهلها، .

 (۲) هو إمام دار الهجرة، أحد الاعلام: قال الشافين: مانت حجة الله على خلقه . قال إن المديني : له نحو ألف حديث . رئد سنة ۹۳ : ومات سنة ۱۷۹ ـ. ودفن بالبقيم رحمه انه .

- 711 -

الغصل انثالث

فى بيع النمار والزروع وفيه ثلاثة فروع

الفرع الأول

في بيعها قبل إدراكها وأمنها من العاهة

٢٨٢ (خ م دس ت طق ابن عمر دضى الله عنهما) أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « لا تَبِيعُوا الثَّمَرَ حَبَّى يَبَدُوَ صلاحهُ ، ولا تَبِيعُوا الثَّمَرَ بالتَّمْر »

قال سَالِمْ : وأخبرنى عبد الله بن عمر عن زيد بن ثابت و أن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، رَخَّصَ بعد ذلك فى بيع الْعَرِيَّةِ بالرُّطَبِ ('') أو بالتَّمْر ، ولم يُرَخِّصْ فى غَيْرهِ ،

(۱) كان من لا تخل له من ذوى الحجة ، يفطل به من قوته تمر ، فيدوك الرطب ، ولا تخل له ، فيجى ، إلى الرطب ، ولا تخل له ، فيجى ، إلى صاحب النخل ، ويقول له : بعنى تمرة تخة أو تخلتين بخرصها تمراً ، فيعطيه ذلك الفضل من التمر الذى فضل عنده بشر تبك النخارت . ليصيب رُطّبا مع الناس - وهى العرية - رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيدها . ووَاحِدَةُ الْعَرَايا ، عربة ، فعيلة بمعنى مفعولة ، من عراه يعروه - إذا قصده

وغشیه ، أو من أعرى 'یعری ، كأمها عُرَّ بت من جملة النحویم ، فعریت : أی خلت وخرجت ، فهی فعیلة بمعنی فاعلة .

وقيل العربة: النخاة "لتي بمريَّها الرجل المعتاج إليها ، أي يجمل له تمرتها، ===

- 449 -

وفى رواية: «أنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم نَهَى عن يبع الثمار، حتَّى يَبْدُوَصَلَاحُهَا، نَهَى البائم والمبتاع ِ».

وفى أخرى : « نَهَى النبي صلى الله عليه وسلم عن ييم السُرَّةِ حتَّى يَبْدُو صلاحتُها ، وكان إذا سُثِل عن صلاحها ؟ قال : حتى تذهب عَاهَتُهُ (١٠) »

هذه رواية البخارى ومسلم . ووافتهما الموطأ وأبو داود على الرواية الثانية ، وقال : ﴿ نَهْمَى البَائْعُ والْمُشْتَرَى » .

ووافتهما النسائي على الأولى والثانية .

' النُّمُو ، كما صرح به فى سائر الروايات .

وَفَى رَوَايَةً لَمُسَلِّمُ وَالتَّرَمَذَى وَأَبِّي دَاوِدُ وَالنَّسَائِينَ : ﴿ أَنَّ انْنِي

فرخص لِلْمُمْرِي أَن يبتاع تمرتها من الْمُمْرَى بثمرها لموضع حاجته ، وسميت

غرية : لأنه إذا وهب نموتها ، فكأنه جَرَّ دَها من النمر ، وعَرَّاهَا منها .
وقال النووى قوله «بالرطب أو بالنمر » فيه دلالة لأحد أوجه أسحابنا : أنه يجوز
بيغ الرطب على النخل بالرطب على الأرض ، والأصح عند جمهورهم : بطلانه ،
ويتأولُونَ هذه الرواية على أن « أو » للشَّكَ ، لا للتَّخْسِير والإباحة ، بل معناه ?
رخَّصَ في بيمها بأحد النوعين ، وشَكَ فيه الراوى ، فيحدل على أن المراد :

(١) العاهة : الآفات والأبراض التي تصيب الثار والزوع قبل نضوجها فغفيدها، أوتهلكها . يقال: عاه القوم ، وأغوّ هوا : إذا أصابِت تمارهم أو زرعهم أو ما شيتهم العاهة . اه نهاية

XTY

٢٨٤ (م سق أبو هررة رضى الله عنه) قال : قال رسول الله حلى الله عليه وسلم « لا تَبْتَاعُوا الثَّمرَ حتى يَبْدُوَ صلاحهُ ، ولا تبتاعوا النَّمرَ بالنَّر بالتَّر ) اخْرِق مَل والسَّل ع. و أَلْمُ النِه عِنه و أَلْمُ والنَه عِنه و أَلْمُ والنَه عِنه و أَلْمُ عَالِين عَامِه و أَلْمُ عَالِين عَالَم و أَلْمُ عَالِين عَامِه و أَلْمُ عَالِين عَلَم و أَلْمُ عَالِين عَلَم و أَلْمُ عَالِين عَلَم و أَلْمُ عَالِين عَلَم و أَلْمُ عَلَم عَل

٢٨٥ ( خ م د س ق مار بى عبدالله رضى الله عنهما ) أنَّ رسول الله علىه وسلم « نَهَى أَنْ بُلَعَ الثَّمرَ أُ حتى تُشْقِح ( ) ، قبل : وما تُشْقِع ؟ قال : كَمَازُ و تَصْفَارُ ، و يؤكل منها » .

هذه رواية البخاري ومسلم وأبي داود . ٢

إِلَّا أَنَّ مسلمًا زاد في أوله زيادةً تَجِيئِ في الفرع الثالث من هذا الفصل مع الحديث تَامًا.

ورواية النسائي قال : « نَهَى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن

يع النخل حتَّى يُطْعِمُ ». وفي رواية لمسلم قال : « نَهَى رَسُول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الشَّر حَّى يَبْدُوَ صلاحهُ » .

وفي أخرى قال : « نَهَى عن بيع الثَّمر حتَّى يَطيِبَ » .

وفى أخرى لأبى داود قال : «نهى عن بيع الثَّمَر حتَّى يبدو

(١) \* تشتح ؟ بقاف مكسورة : إذا تغيرت البسرة إلى الحمرة أو الصفرة ، قيل : أشتحت . وقال صاحب المجمل : تشتيح النخل زهوه ، وضبطه أبو فد بقتح الفاف ، قال القاضى : فإن كان هذا ، فيجب أن تكون مشددة والناه منتوحة ، بوزن تُقَلِّل منه . زركشى .

صلى الله عليهُ وسلم نَهَى عن بيع النَّفُل حَمَّى يَزْهُو (') ، وعن النَّنْبُل حَى يَنْيُضَ ، ويَأْمَنَ الْعَاهَةَ ، نَهَى البائمَ والمشترى .

وفى أخرى لمسلم قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسـم « لا تَبْتَاعُوا<sup>(٢)</sup> الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوُ صَلَاحه ، وتَذْهَبَ عنه الآفَةُ ، قال : يبدُو صَلَاحُهُ : 'خُمْرَ نُه وصُفْرَ تُه » .

وفي أخرى له والنسائى: «حتى ببدُو صلاحه » ولم يَردُ. ورواية النهائه « لايتعوا الدَّمرة حتى ببدُو صلاحه » ولم يَردُ. ورواية النهائه « أنَّ النبي المال على الله عنه ) « أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم مَهَى عن بيع النَّمار حتَّى تَرْهُو ، فقلنا يُؤْنَسِ مازَهُو هُو ، فقلنا يُؤْنَسِ مازَهُو هُو ، فقلنا يُؤْنَسِ مازَهُو هُو الله عليه وسلم مَهَى عن بيع النَّمار حتَّى تَرْهُو ، فقلنا يُؤْنَسِ مازَهُو هُو الله عليه وسلم مَهَى عن بيع النَّمار حتَّى تَرْهُو ، فقلنا يُؤْنَسِ مازَهُو هُو الله الله الله الله وسلم مَهَى عن بيع النَّمار حتَّى تَرْهُو ، فقلنا يُؤْنَسِ مَا وَلَمْ مَنْعَ الله النَّمرة ، بَمَ فَاسَتَعَلَّ مَالًا أَخْيَكَ ؟ » .

وفى رواية : قال النبي صلى الله عليه وسسلم « إِنْ لم يُزْمِرْهَا اللهِ ، فَجَمِرَ نَيْسُوهُمَا اللهِ ، فَجَمِرَ نَيْسُتَحِلْ مَالَ أَخيك ؟ » .

أخرجه البخارى ومسلم والموطأ والنسائى . و رواية الرياحة الفريم ف يعيم النفوة حتى ترصو و عن يديم العدب من ليحد و عن يديم العدب من سن شدى (١) زَهَا النَّخُلُ بَرَّهُو - إِذَا ظهرت تمرَّه، وروى : حتى يزهى ، بقال : أزهى البُسر ، إذا احر أو اصغر ، وذهب قوم إلى أنه لا بقال فى النخل : يزهو ، و إنما يقال : يُزهَى لا غيره

فال الخطابي : هَكذاروى الحديث «يَزَهُو » : والصواب في العربية ٣ زهي » قلت : هذا القول منه ليس عند كل أحد ، فإن النفتين قد جاءتا . وعند بعضهم : لا يعرف في النخل إلا أزهى ، كا قال : إذا احمر واصفر ، ومنهم من قال : زهي النخل : إذا طال واكتمل ، وكذلك النبات . منه .

(۲) وفي نسخة «لا تبايعوا».

صلاحُهُ ، وَلَا يُبَاعُ إِلَّا بِالدَّينَارِ والدرهَ ، إلا العَرِ ايَا » ٢٨٦ ( خ د – زير بن ناب رضي الله عنه ) قال : « كان النَّاسُ في عَهْدِ رسولِ الله صلى الله عليه وسلم يتبايّمونَ الثَّبَارَ ، فإذا جَدَّ<sup>(١)</sup>

النائنُ ، وحصر تقاضيهم ، قال المبتاع : إنَّهُ أَصَابَ النَّمَ الذَّالُ أَ أَصَابِ مُرَاضٌ ، أَصَابِهُ مُرَاضٌ ، أَصَابِهُ فَشَامُ (") ، عاهات يُحَتَّبُونَ بها . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم - لَمَّا كَثُرُت عنده الْخُصُومَةُ في ذلك - : إمَّالاً ") فلا تَبَايَدُوا

(١) لا فإذا جد الناس » بفتح الجيم وتشديد الدال المهملة مفتوحة : أي قطموا تماره ، فهو جداد . اه زركئي .

(۲) « الدُمان » بضم الدال رتخفيف الميم ، وآخره نون : فساد التمر وعفقه قبل إدراك حتى يسود ، من الدَّمن وهو السَّرقين ، ويقال : الدمال باللام بدل النون ، وقيده الجوهرى وابن فارس في الحجل بفتح الدال ، وجه في غريب الخطابي بالضم ، قال ابن الأثير في النهاية : كانه أشبة . لأن ما كان من الأدواء والمناهات فهو بالضم ، كالسمال والزكام .

قال الخطابي : و يروى « الدبان» بالباء ، ولا معنى له .

(٣) مُرَاض - بضم الميم وتحقيف الراء المهالة ، وضاد معجمة ، وكسر بعضهم الميم -: داه يصيب النحل .

وقشام - بضم أوله - أن ينتقض نمر النخل قبل أن يصير بلحا .

وقوله :كالمشورة \_ بفتح الواو، ويقال ضم الشين، ذكره الجوهرى . زركشي. (٤) أصل قولهم «إمالا» : إن وما ولا ، فأدغمت النون في للم ، و«ما، في اللهظ زائدة لاحكم ها، وقال الحافظ الزحجر في متدمة الفتح : وهي بكسر أوله وتشديد للم وقتح اللام . وتسبطه الأصيلي بكسرها ، وخطأ ابن أبي حاتم من كسرها . =

حتى يبدوَ صلاحُ التَّمَر ، كَالْمَشُورَةِ يُشِيرُ بِها ، لَكَثْرَة خُصُومَتِهم ٥ - هذه روانة البناري .

وأخرجه أبو داود بزيادة في أوله، بمد قوله ﴿ يَتِبَايْمُونَ الشَّمَارِ ﴾ ، فقال: ﴿ قِبَلَ أَنْ يَبْدُونَ لَلْحُهَا ﴾ وزاد في آخره بمد قوله ﴿ وخُصُومَهُم ﴾

فقال: « واختلافهم » .

۱ ه واختلافهم » .

۱ ه واختلافهم » .

۱ نفر و ن م - ابن عباس رضى الله عنهما ) سأله سعيد بن فيرور ( عن ينع النخل ؟ فقال : نهمى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع النخل حتى يأكل منه ، أو يُؤكل ، وحتى يُوزَن ، قال : فقلت : مَايُوزِنُ ؟ فقال رجل عنده : حتى يُحُوزَ ( ) ، و مسلم أخرجه البخارى ومسلم .

« نَهَى عن بيع النَّمَارِ حتى تَنْجُو من العاهة » .

أَذَ رسول الله صلى الله عليه وسلم « نَهَى عن بيع النَّمَارِ حتى تَنْجُو من العاهة » .

أخرجه الموطأ .

= نسبه إلى الدامة ، لكن خرج على الا الله ، وجعل الكلمة كلم اواحدة ، والمعنى الدين كنت لانفعل كدا فافعل غيره. وكأنهم اكتفوا بذكر و لا ، عن ذكر العمل .

(١) « حتى تحزر » بتقديم الزاى على الراه ، أى تخرص ، ووقع فى بعض النسخ بتقديم الراه ، وهو تصحيف ، وإن كان يمكن تأ ويله لوصح . وهذا النسخ بعد يم الداه ، أو بعضهم \_ فى معنى المضاف إلى ابن عباس ، لأنه

الفرع الثانى فى بيع الْعَرَايَا<sup>(١)</sup>

٢٩١ (خ م ـ د س - سهل بن أبي متمز " رضى الله عنه ) و أنَّ

وقال الشافى : المرية : لا تكون إلا بالكيل من النمريداً بيد ، لا تكون بالجزاف، وما يقو به قول سهل بن أبي حشة : « بالأوسق الموسقة » .

وقال ابن اسحاق في حديثه عن نافع عن ابن عمر «كانت العرابا: أن يعرى الرجل في ماله النخلة والنخلتين » .

وقال يريد عن سفيان بن حسين : العرايا : النخلة كانت توهب المساكين فلا يستطيعون أن ينتظروها ، فرخص لهم أن يبيعوها بماشا، وا من التعر اه بخارى . ومعنى قول مالك : أن يكون الرجل بستان فيب منه نحلة لرجل ، فالهية عند تلزم بنفس العقد ، وكان يشق على الواهب دخول الموهوب له إلى البستان لا لقاط الخرة ، فيجوز المواهب أن يشترى من الموهوب له الرطب الذي على النخلة التي وهبها له باغير ، ولا يجوز لغيره أن يتعاطى ذلك ، فهى فعيلة بمعنى مفعولة ، عرية من ماله . أي أخرجه منه ، أو من تحريم المزابنة ، أو بمعنى فاعنه لخروجها من ذلك . وقال الشافى معناه : أن يبيع الرطب على ردوس النخل بالتعر على الأرض من ما المخرص فيا درن خسة أوسق ، فأما ما زاد فلا يجوز ، وكأنه اعتمد على المأرض يجي بن سحيد رازى لحديث ، فه فسره بهذا ، وقوى البخارى مذهب بلط في بقول سهل «بلأوسق الموسة» و بحديث « رخص في العرايا » فقد أجاز يبيمها على العموم ، ومانث بجيزه على الخصوص من المعرى دون غيره ، فركشي بيمها على العموم ، ومانث بجيزه على الخصوص من المعرى دون غيره ، فركشي بيمها على العموم ، ومانث بجيزه على الخصوص من المعرى دون غيره ، فركشي سها على العموم ، ومانث بجيزه على الخصوص من المعرى دون غيره ، فركشي المؤبه ، ومانث بحيزه على الخصوص من المعرى دون غيره ، فيانين =

۲۸۹ (ت ، - أنس رضى الله عنه) أنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم « نَهَى عن يبع العنب حتَّى يَسْوَدُ ، وعن يبع الحب حتَّى بشتدً » .
أخرجه الترمذي وأبو داود .

• ٢٩ ( ط - خارمة بن زبر رضى الله عنه ) « أَنَّ أَبَاهُ كَانَ لا يبيع ثَمَارَهُ حتى نَطْلُعَ الثَّرَيَّا » .. أخر حه الموطأ .

عند حجر عائشة . رضى الله عنها . روت عن عائشة . وأختها لأمها أم هشام سنت حارثة بن النعان ، وحبيبة بنت سهل . وأم حبيبة خنة بنت جمس . وروي عنها ابنها أبو الرجال ، وأخوها محمد بن عبد الرحن الانصاري ، وابن أخبها أبي بن عبد الله بن عبد الله بن أبي الرجال . وإبن أخبها أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، وابنه عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن معمد وعبد ربه أولاد سعيد بن قيس الانصاري ، وعروة بن أزير، وسليان بن يسار والزمري رسمو بن دينار وآخرون . قال ابن معين : تقة حجة . وقال أحمد بن محمد بن المديني ذكر عمرة بنت عبد الرحن فلهم أمرها . وتال بكر المقدمي : سممت ابن المديني ذكر عمرة بنت عبد الرحن فلهم أمرها . وتال عرة أحد الثقات ، الملها ، بعائشة ، الأثبات فيها . ماتت سنة ١٠٦٠

الفرع الثآنى

فى بيع الْعَرَايَا<sup>(١)</sup>

٢٩١ (خ م نـ د س - سهل بن أبي متمز " رضى الله عنه ) و أنَّ

(١) قال ماك : العربة أن يعرى الرجل الرجل النخلة ، ثم يتأذى بدخوله عليه، فرخص له أن يشترهها منه بتمو .

وقال الشافعي : الموية : لا تكون إلا بالكيل من التمريداً بيد ، لا تكون بالجزاف ، وما يقو به قول سهل بن أبي حشة : « بالأوسق الموسقة » .

وقال ابن اسحاق في حديثه عن نافع عن ابن عمر «كانت العرايا: أن. يعرى الرجل في ماله النخلة والنخلتين » .

وقال يزيد عن سفيان بن حسين: العرايا: النخلة كانت توهب للمساكين فلا يستطيعون أن ينتظروها، فرخص لهم أن يبيعوها بماشاء وا من التعر اه بخارى . ومعنى قول مالك: أن يكون الرجل بستان فيهب منه نخلة لرحل ، فالهية عند، تلزم بنفس المقد، وكان بشق على الواهب دخول الموهوب له إلى البستان لا لتقاط النمرة، فيجوز المواهب أن يشترى من الموهوب له الرطب الذى على النخلة التي وهبا له بالنمر، ولا يحوز لغيره أن يتعاطى ذلك، فهي فعيلة بمعنى معمولة، عرية من مائه . أى أخرجه منه ، أو من تحريم المزابنة ، أو بمعنى فاعله بخروجها من ذلك . وقال الشخص معناه : أن يبيع الرطب على روس النخل بالنمر على الأرض بالخرص فيا درن خسة أوسق ، فأما ما زاد فلا يجوز ، وكأنه اعتبد على تفسير بالخرص فيا درن خسة أوسق ، فهنه فسره بهذا ، وقوى البخارى مذهب بالشافي بقول سهل ، بالأوسق أبونه فسره بهذا ، وقوى البخارى مذهب بيمها على العموم ، ومانك بجبزه على الخصوص من المعرى دون غيره . فركشى بيمها على العموم ، ومانك بجبزه على الخصوص من المعرى دون غيره . فركشى بيمها على العموم ، ومانك بجبزه على الخصوص من المعرى دون غيره . فركشى وكل وكنية سهن أبه بحير، على الخصوص من المعرى دون غيره . فركشى وكل وكنية سهن أبه بحير، وعلى: أبو محمد، واختلف في الموأبيه . فقيل: =

۲۸۹ (ت ، - أنسى رضى الله عنه) أنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم « نَهَى عن بيع العنب حتَّى يَسْوَدُ ، وعن بيع الحب حتَّى بشتَدً » .
أخرجه الترمذي وأبو داود .

• 79 ( ط - خارمة بن زبر رضى الله عنه ) \* أَنَّ أَبَاهُ كَانَ لا يَمِيعِ عَارَهُ حَتَى نَطَلُعُ النَّرِيَّا »: أخر حه الموطأ .

في حجر عائشة . رضى الله عنها . روت عن عائشة . وأختها الأمها أم هشام بنت حارثة بن النعان ، وحبيبة بنت سهل . وأم حبيبة تخنة بنت جمس . وروى عنها ابنها أبو الرجال ، وأخوها محمد بن عبد الرحن الانصارى ، وابن أخيها أبي بن عبد الله بن عبد الرحن وابن النها حارثة بن أبى الرجال . وابن أخبها أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، وابنه عبد الله بن أبى بكر بن يحمي يسميد وعبد ربه أولا وسعيد بن قبس الانصارى ، وعروة بن الزبير ، وسليان بن يسار والزمرى و ممره بن دينار وآخرون . قال ابن معين : ثقة حجة . وقال أحمد بن محمد بن أبى بكر المقدمى : سمت ابن المديني ذكر عمرة بنت عبد الرحن نقام أمرها . وقال بكر المقدمى : سمت ابن المديني ذكر عمرة بنت عبد الرحن نقام أمرها . وقال عمرة : أحد الثقت ، المعاه بعائشة ، الأثبات فيها . مانت سنة ١٠٠٠

رسولَ الله صلى الله عليه وسلم نهمى عن يَيْغِ الثَّمْرِ التَّمْرِ (') ، وَرَخْصَ ۖ

ولمسلم عن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مِنْ أَهْلِ دَارِهِ « أَنَّ رَسُولَ الله صلى الله عليه وسلم نَهَى » ـ فذكر مثله ـ إلاَّ أنَّه جَعَلَ مكان « الرَّ بَا » : « الزَّ بْنَ »

ووافقهما أبو داود على الأولى .

وأخرج الترمذي ، وهذه روايته :قال ه إن رافع بن خديج وسهل بن أبى حَثْمة حدَّنَا بُتَنَيْرِ ('' بن يَسَارِ : أَنَّ رَسُولَ الله صلَّى الله عليه وسلم بَهَى عَنْ بَيْع الْمُزَابِنَة : التَّمْرِ بالتَّمْر ، إلاَّ أصابَ العرابا ، فإنه قد أَذِنَ لهم ، وعن الينب بالرَّبيب ، وعن كل تَمْرَة بحَرْصها »

(١) قال مسلم: حدثنا عبدالله بن مسلمة بن قعنب القَمْنَبَى عن سليان \_ يعنى : أبن بلال \_ عن يحبى ، وهو ابن سعيد ، عن بُشّير بن يَسارعن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل دارهم ، منهم : سهل بن أبى حشة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مَهمَى عن بيع الممر بالتمر » الحديث .

أمَّا بُشَير: فبضم الباء الموحدة وفتح الشين ، وأمَّا يسار فبالثناة من تحت والسين المهملة ، وهو بشير بن يسار المدنى الأنصارى الحارثى مولاه ، قال بحيى ابن معين : ليس هو بأخى سليان بن يسار ، قال محمد بن سعد : كان شيخًا كبيرا فقيها ، قد أدرك عامة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان قليل الحديث . فقوله : « من أعل دارهم » يعنى من بنى حارثة ، والمواد بالدار : المحلة . قوله « عن بعص أسحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم » أى عن جماعة قوله « عن بعص أسحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم » أى عن جماعة

قوله « عن بعص أسحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم » أى عن جماعة منهم ، ثم ذكر بعضهم فقال : « منهم سهل بن أبى حُنْمة » والبعض يطلق على القليل والكثير فى العربيَّة أَنْ تُبَاعَ بِحَرْصِها ، يَأْ كُلُها أَهْلُهَا رُضَبًا »
وفى رواية عن سهلِ ورافع بن خَديج رضى الله عنهما : ﴿ أَنَّ رَسُولَ الله صلى الله عليه وسلم نَهَى عن بيع الْمُرَابَنَة : بيع النَّمَرِ بالتَّمْر ، 
إِلاَّ أَصِابِ العرابا ، فإنَّه أَذِنَ لهم »

وفى رواية عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من أهل دَارِهِم منهم سهل بن أبى حَمَّمة مد « أَنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم نهَى عن بيع الثَّمْر بالتَّمْر ، وقال : ذلك الرَّبا ، تلك المزابنة ، إلاَ أَنَّه وخص في بيع العَرِيَّة : النَّخلة والنخلتين ، يَأْخُذُهَا أَهْلُ الْبَيْت بِحَرْضِا تَمْرا ، يأ كلونها رُطبًا »

وفى أخرى عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنهم قالوا « رخَّص رسولُ الله صلى الله عليه وسلم فى بيع العربَّة بخرصها تمرًا »

هذه روايات البخارى ومسلم

= عبدالله . وقبل : عبيد الله . وقبل : عامر بن ساعدة ، ينتسى نسبه إلى النبيت. بن الله بن الاوس ، الا نصارى الاوسى . وند سنة ثلاث من الهجرة . توفي النبي صلى الله عليه وسلم . وهو ابن ثمان سنين وتوفى : أول أيه معاوية .

(١) (١ عن بيع الحمر بالفرى » بالمثلثة . أى الرضب بارضب ، ذله الزركشي و لا بالفرى بالفوقية . هكذا ضبط في نسخة السيد وغيره من الأصول المصحعة بالمثلثة في الأولى ، وبالفوقانية في الثاني ، وكذا ضبطه الزركشي ، وقال ابن حجر المستقلال : الأولى دائلة ، والثاني بالمثلثة وعكسه . على القارى .

وأخرج النساني ، الرواية الأولى ، ورواية مُسْمَرٍ والترمذي .

- 444 -

صلى الله عليه وسلم رَخْصَ (() في بَيْعِ الْعَرَايَا بِخَرْصِهَا من التَّمْرِ فيا دون. خسة أَوْسُق، أو في خسة أوسق ،

شك داودُنُ اُلحَمَّنِ في «خسة»أو «دون خسة» أخرجه الجماعة. الفرع الثالث

فى المحاقلة والمزانية والحابرة وما يجرى معها

٢٩٤ (خ م ط س م أبو سعيد الخدري رضى الله عنه) قال « نهمى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المنزابَة والمتعانلة (٢٠ . والمزابنة : اشتراء الشرف ف رُءُوس النخل ، والمحاقلة : كِرَاءُ الأرض » .

هذه رواية البخارى ومسلم . هذه رواية البخارى ومسلم .

وعند الموطأ « المزاينةُ : اشتراء الثَّمَرِ بالتَّمْرِ في رءوس النخل ، والمحافلة :كراء الأرض الحنطة »

(١) « رخَّص a بالتشديد : أي جوز بطريق الرخصة ، لا على سبيل العزيمة - -

فى سع العرايا: أى تمرها بخرصها: أى بسبب حَرْرها وتخيينها من التمر، والظاهر أن ومن سع العرايا : أى تمرها بخرصها الله ومن الله الله والباق على العبية : أي رخص فى جعل النمن فى بيع رطبها من التم بواسطة خرصها . على (٢) مفاعلة من الحقل : وهو الأرض المعدة الزراعة ، ويُسميه العراقيون : القراح ، وقد ذكر فى هذا الحديث « أنها كرا ، الأرض بالحنطة ، وقيل : هى القراحة بالثاث والربع ، وأقل من ذلك وأكثر ، وقيل : هى بيع الطمام فى صغه باليم ، وإنما وتع الحظر فى المحالة والزابنة : لأمها من الكيلى ، ولا مجوز شمن من الوزنى والكبلى ، ولا مجوز شمن واحد ، إلا مثل عمل ، ويدا بيد

وهذا مجهول لا يُدرى أيهما أكثر؟ وفيه النساء .

۲۹۲ (غ م د س ما طق زبر بن ثابت رضى الله عنه ) « أَن َ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم رَخْصَ لصاحب العَرِيْةِ : أَن يَسِيمَها بُخُرْصِها من النَّمْر » .

وفى أخرى ﴿ رَخُّصَ فِى العربِهُ يَأْخَذُهَا أَهُـلُ البَيْتُ بَخُرْصِهَا عُرًّا. يَأْكُونُهَا رُطَبًا ﴾ .

قَالَ يحِي بن سعيد ﴿ وَالْعَرِيَّةُ : النَّخَلَةُ نَجُعُلُ لِلْقَوْمِ فَيَكِيمُونَهَا بِخُرْصِها تَمُرًا ﴾ .

وقال في أخرى « الْمَرِيَّةُ : أَنْ يَشْتَرَىَ الرجل تَم النَّخَلات لطمامِ أَما وُطَبًا بِحَرْصِهَا تَمْرًا »

هذه روايات البخاري ومسلم.

ووافقهما النرمذي على الرواية الأولى والفتهما النرمذي على الرواية الأولى وللترمذي أيضا « أنه نهى عن الْمُعَاقَلَةِ والْمُزَابَنَةِ ، إِلاَّ أنه أَيْهِ لَمُولِ الْمُوالِيَّا أَنْ يَبِيمُوهَا يَمْلُ خَرْصِها»

دابّة : راكب مجازاً ، وإن لم يكن معروفاً ، والمراد به فى الحديث : الذين بجابون الأرزاق وغيرها من المتاجروالبضائع للبيع .

( جُزَافًا ) الْجِزَافُ والْجِزْفُ : المجهول القدر .

( يُؤْوُوهُ ) أَى يضُمُّوه وبجمعوه ، من آوَاهُ يُؤُويه . إذا ضمه إليه .

(استوجبتُه) (اسْتَوْجبْت البيعَ: إذا صار في ملكك بعقد التبايع.

( صَرَبَ على يده ) أى عَقَدَ معه البيع ، لأن من عادة المتبايمين أن يضع أحدَمُما يدَهُ في يد الآخر عند عقد البيع .

بَعَيْنِ مَا مُزْتُ الشَّيءَ أُحُوزُهُ : إذا ضمته إليك . وصار في بدك . (تحوزه) حُزْتُ الشَّيءَ أُحُوزُهُ : إذا ضمته إليك . وصار في بدك .

(مُرجاً) أى مؤجل، قال الخطابي: يُتَكَكِّمُ به مَهْ، وزا وغير مهموز ، قال : وذلك مثل أن تشترى منه طعامًا إلى أجل ، فَتَنِيمَهُ قَبَلُ أَن تقبضَهُ منه بدينارين ، وهو غَيرُ جأن لأنه في التقدير بيئ ذهب بدهب ، والطعام غائب غير حاضر ، لأن المسلف إذا باعَـهُ الطعام الذي لم يقبضه ، وأخذ منه إهبًا. فكأنه قد باعه دينارهُ الذي أساَفَهُ بدينارين وذلك غير جأثر، لأنه ربًا ، ولأنه بيع غائب بناجز ولا يصاح .

(سبائب) جمع سبيبة . وهي شُقة كِنَّانِ رقيقةٍ

(الصّكاكُ ) جمع صك ، وهو الكتاب ، وذلك أنهم كانوابكتبون للناس بأرزافهم فيبيمونها قبل أن يقبضوها ، ويمطون المشترى الصَّكَ عا ابتاهه ، فَمُنعُوا من ذلك .

(الحرس) المستخدمون لحفظ السلطان . واحدهم حَرَسِيُّ .

(الصُّبرَ ) جمع صُبرَ ق وهو الـكُومة من الطعام .

( البكر ) الفتى من الإبل .

(صعب ) الصعب: الذي لم يذاً ل بالركوب.

(الثَّمَرُ) من كل شجرة معروف، وهو بثمر النخل أخص.

(العربيّة) وجمعها: عرايا ، وقد مرَّ تفسيرها في متن الخديث ، ونحن نذكر هناما بزيدها بيانًا : كان من لا نحل له من ذوى الحاجة . يفضل له من قوته تمرَّ ، فيدرك الرطب ، ولا نقد في يده ، يشترى به

الرطب لمياله . ولا تخل له ، فيجيء إلى صاحب النيخل ، فيقول له : بعنى عَرةً نخلةٍ أو تخلتين بخرصها تمرًا ، فيعطيه ذلك انفضل من التمر

الذي فضل عنده بثمر تلك النخلات ، ايصيب رطبها مع الناس ، فرخُّص رسولُ الله صلى الله عليه وسلم في بيمها ، وواحدة العرايا : عرية ، فَعيلة عمني مَنْمُولَةٍ . من عَراه يعروهُ إذا قصده وغَشِيَهُ ، أوهو ر

من عَرَى يَمْرِي . كَأَنها عرِيَتْ من جملة النحريم، فَمَرِتْ : أَى خَلَت وخرجَتْ ، وهي فَعيلة بممنى فَاعَلَةٌ .

وقيل : الدرية : النخلة التي بَدْريها الرجل محتاجًا : أي يجملُ له عُرتها ، فرخص المُمْرَى أَنْ يبتاع له عُرتها من المعرى بشرها لموضح حاجته ، وسميت عربيَّة : لأنه إذا وهب عمرتها فكأنه جردها من النمرة ، وعراها منها .

رسولَ الله صلى الله عليه وسلم نهى عن يَيْغِ الثَّمَرِ بالتَّمْرِ (١) ، وَرَخَّصَ

ولَمْسَمْ عَنْ أَصَحَاْبِ النِّي صَلَى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمْ مِنْ أَهْلِ ذَارِهِ « أَنَّ رَسُولَ اللهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهُ وَسَلَّمْ نَهَمَى ، \_ فَذَكَرَ مِثْلُهُ \_ إِلاَّ أَنَّهُ جَمَّلَ مَكَانَ « الرَّبَا » : « الزَّبْنَ »

ووافقهما أبو داود على الأولى .

وأخرج النرمذي ، وهذه روايته: قال « إن رافع بن خديج وسهل بن أبي حَثْمة حدَّنَا بُشَنَهُ ( ' ' بن يَسَار : أَنَّ رَسُولَ الله صلَّى الله عَلِيه وسلم بَهَى عَن بَيْع الْمَرَابَنَة : الثَّمر بالنَّمْ ، إِلاَّ أَصَابَ العرايا ، فإنه قد أَذِنَ لهم ، وعن العنب بالزَّبيب ، وعن كل ثَمَرَة بخَرْصها »

(١) قال مسلم: حدثنا عبدالله بن مسلمة بن قعنب الفَنْنَى عن سلمان \_ يعنى : ابن بلال \_ عن يجي ، وهو ابن سعيد ، عن بُشَيْر بن يَسَارعن بعض أسحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم من أهل دارهم ، منهم : سهل بن أبى حشمة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم تَهَى عن بيم المُر بالتم » الحديث .

أمَّا بُشَير: فبضم الباء الموحدة وفتح الشين ، وأمَّا يسارَ فبالثناة من تحت والسين المهملة ، وهو بشير بن يسار المدنى الأنصارى الحارثى مولاهم ، قال بحيى ابن معين : ليس هو بأخى سليان بن يسار ، قال محمد بن سعد : كان شيخًا كبيرا فقيها ، قد أدرك عامة أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكان قليل الحديث .

فقوله: « من أعل دارقم »يعنى من بنى حارثة ، والمراد بالدار : الحلة .
قوله « عن بمص أمحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم » أى عن جماعة منهم ، ثم ذكر بعضهم فقال : « منهم سهل بن أبى حَثْمة » والبعض يطلق على القليل والكثير .

فى العريَّة أَنْ تَبَاعَ بِخَرْصِها ، يَأْ كُلُها أَهْلُهَا رُطَبًا »
وفى رواية عن سهل ورافع بن خديج رضى الله عنهما : • أن رسولَ الله صلى الله عليه وسلم نهى عن يع الدَّابَنَة : يع الثَّمَر بالتَّمْر ، إلاَّ أَصاب العرايا ، فإنَّه أَذِنْ لهم »

وفى رواية عن بعض أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من أهل دَارِ هِمْ \_ منهم سهل بن أبى حَنَمَة \_ « أَنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم نهَى عن بيع الثَّمْرِ بالتَّمْر ، وقال : ذلك الرَّبَا ، تلك المزابنة ، إلاَّ أنَّه رخص فى بيع العَرِيَّة : النَّخلةِ والنخلتين ، يَأْخُذُهَا أَهْلُ الْبَيْت بِحَرْصِها مَرَّا ، يأ كلونها رُطَبًا »

وفى أخرى عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم : أنّهم قالوا « رخّص رسولُ الله صلى الله عليه وسلم فى يبع العربَّة بخرصها تمرًا »

هذه روايات البخارى ومسلم

= عبدالله . وقيل : عبيد الله . وقيل : عامر بن ساعدة ، ينتهى نسبه إلى النبيت. بن مالك بن الاوس ، الانصارى الاوسى . ولد سنة ثلاث من الهجرة . توفى. النبى صلى الله عليه وسلم . وهو ابن ثمان سنين وتوفى : أول أيام معاوية . (١) « عن بيع الثمر بالمتر » بالمثلة . أى الرطب بالرغب ، قاله الزركشى

و « بالنُمْر » بالفوقية . هكذا صَبط فى نسخة السيد رغيرها من الأصول المصححة بالمثلثة فى الأولى ، و بالفوقانية فى الثانى ، وكذا نسبطه الزركشي ، رقال أبنْ حَجر انسقلانى :الأولى بالثناة ، والثانى بالثلثة وعكسه . على انقارى . - 499 -

صلى الله عليه وسلم رَخْصَ ( ) في يَسْعِ الْمَرايا بِخَرْصِهَا من التَّمْرِ فيها دون. خسة أَوْسُق ، أو في خسة أوسقي ،

شَكَّ داودُنُ الْحُصَيْنِ في «خسة» أو «دون خسة» أخرجه الجاعة.

رے فی المحاقلة والمزابنة والخابرة وما بجری معها

٢٩٤ (خ م ط س تيم أبو سعبد افدرى رضى الله عنه ) قال « نَهى رسول الله على الله عليه وسلم عن المشرا أبنة والمتحاقلة " . والمزابنة : الشتراء الثّمر في رُدُوس النخل ، والمحاقلة : كرّاء الأرض » .

هذه رواية البخاري ومسلم .

وعند الموطأ « الزابنةُ : الشتراء الثَّمَرِ بالتَّمْرِ في رءوس النخل ، والمحافلة : كراء الأرض الحنطة »

(١) « رخَّم » بالتشديد : أي جوز بطريق الرخصة ، لا على سبيل المزيمة -

فى سع العرايا: أى تمرها بخرصها: أى بسبب حزّ رها وتخيينها من المتر ، والظاهر أن «من بيانية، تمييز للمخروص ، قال الطبي : متعلق بيبع العرايا ، والبا في هخرصها .

السبية : أي رخص فى جعل الثن فى بيع رطبها من المتر بواسطة خرصها . على (٢) مفاعلة من الحقل : وهو الأرض المعدة الزراعة ، ويُسَمِّيه العراقيون : القراح ، وقد ذكر فى هذا الحديث « أنها كرا ، الأرض بالحنطة » وقيل : هى الزراعة بالثاث والربع ، وأقل من ذلك وأكثر ، وقيل : هى بيع الطعام فى منه بالتر ، وإنما وقع الحظر فى المحاتلة والزابنة : الأنها هن السكيل ، ولا مجود شى من الوزنى والسكيلي ، إذا كانا من جنس واحد ، إلا مثلاً بمثل ، ويداً بيد وهذا مجهول لا يُدرى أيهما أكثر ؟ وفيه النساء . وأخرج النسائى ، الرواية الأولى ، ورواية مُسْلَمُ والترمذى . ۲۹۲ ( غ م رس خطق زبر بن تابت رضى الله عنه ) ه أن . رسول الله صلى الله عليه وسلم رَخْصَ لصاحب العَرِيْةِ : أَن يَبِيمَا بحَرْصِها من التّعْر » .

وَقَ أَخْرَى ﴿ رَخُّصَ فَى العَرِيَّةِ يَأْخَذُهَا أَهُـلَ البَيْتَ بَخْرَصِهَا غُرًا . يَأْ كُلُونَهَا رُطَبًا ﴾ .

قَالَ يحيى بن سعيد « وَالْعَرِيَّةُ : النَّخَلَّةُ ثَجْمُلُ لِلْقَوْمِ فَيَلِيمُونَهَا بِخُرْصِها تَمْرًا » .

وقال فى أخرى « الْعَرِيَّةُ : أَنْ يَشْتَرَىَ الرجل ثَمَّ التَّخَلات لطمامِ أهله رُطَبًا بِخَرْصِهَا تَمْرًا » هذه روايات البخارى ومسلم .

ووافقهما النرمذي على الرواية الأولى وللترمذي أيضا «أنه نهى عن الْمُعَاقَلَةِ والْمُزَابَنَةِ ، إِلاَّ أنه أَنِنَ لَأَصِل الْمَرايا أَنْ يَبِيمُوهَا بِمِثْل خَرْصِهِا»

ورواً به أبي داود م أنَّ الني صلى الله عليه وسلم رَخَّص في يَعْ الْمَرَايا بالتَّمْ وَالْرُّطَتِ ، و أَمْرَع السَّانُ نحو آمن صده الروايات وطرح السَّانُ نحو آمن صده الروايات وطرح البين الربي وطرح التمراث، وفي البين الربية والمؤرد ، وفي البين المرابية المربة وفي البين الربية المؤرد ، وفي الله عنه ) وأنَّ وسول الله عنه ) وأنَّ وسول الله

.

وإن كان زَرْغًا: أنْ يَبِيعَهُ بَكِيلِ طَعَامٍ، نَهَى عن ذلك كُلُّهِ .

94

(وعاء ال بييمة بالحيل طعام، نهى عن ذلك الماء ،
 وفي أخرى « أَنَّ رَسُول الله صلى الله عليه وسلم جى عن المزابنة .

وق الحرى « أن رسول الله صلى الله وسلم بهى عن المزاينه قال: والمزاينة . أنْ يُبَاعَ ما فى رُبُوسِ النَّغُلِ بِيَمْرٍ مُسَمَّى ، إِنْ زادَ فَلِي ،

وإِنْ نَتَصَ فَعَلَىَّ » هذه روايات البخاري ومسلم .

وزاد مسلم فى بعضها « وَعَنْ كُلِّ مَمْرِ بِخَرْصِهِ » وأخرجه الموطأ قال « نَهَى عن المزابيّة ؛ والمزابّنةُ ؛ أنْ يبيع

الثَّمَرَ بالتَّمْرِكَيْلِكُمْ، والكَّرْمُ بالزَّيبِكَيْلَا ه وأخرجه الترمذي « أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي. عن

امحافلة والمزابنة ولم يُرِدْ » . وأخرجه أبو داود قال : « نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن يسم

الثَمَر بالتَّمْرِ كَيْلاً ، وعَنْ بَيْعِ المنب بالزيب كيلاً ، وعن بيع الزرع بالحنطة كيلاً ».

وأخرجالنسائى الرواية الأولى والأخيرة من روايات البخارى و مسلم. و أغرع السائمة عنه الثالثية بن روايية الآمام، من الله عنهما) قال : ﴿ هِي النبي صلى الله عليه وسلم عرف الدُخاَرَةِ (١) والمحافلة ، وعن

(١) المخارة: المزارعة على نصيب معين، مأخوذة من الحبار، وهى الأرض اللينة، وقيل: إن أصلها من خيبر. لأن رسول الله صلى لله عايه وسلم أقرَّ خيبر في يد أهلها، على النصف من تمارهم وزروعهم، فقيل: خابرهم: أى عاملهم فى خيبر \*. منه وعند النسائى « نَهَى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن الخناطة والمنزائية والمنزائية والمنزائية عن الخناطة عن المساحكة والمنزائية ولم يترد المناطقة المنزائية و المناطقة المنزلة المنز

صلى الله عليه وسلم عن المحافلة والمزابنة ».
صلى الله عليه وسلم عن المحافلة والمزابنة ».
ث أخرجه مسلم والترمذي والنسائي.
۲۹۳ ( فح - ابن عباس رضى الله عنهما ) قال « نهمي رسول الله

صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة والمزابنة » . أخرجه البخارى . ۲۹۷ (خ م د س ت طقعبر الله بن عمر رضى الله عنهما) « أَن

رسولَ الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابنة ، والمزابنة : يَعْمُ النَّمَرَ

التَّمْرِ كِيلاً `` ، ويَنعُ الْكُرْمِ بالزَّيْبِ كَيلاً »
وفي رواية قال «نَهْنَى عن المزابنة: أَنْ يَبِيعَ الرجلُ ثَمَرَ حَائِطْهِ،
إِنْ كَانَ نَخَلاً بَتَمْرِ كَيلاً ، وإنْ كَانَ كُرْمًا: أَنْ يَبِيعِه بِزَيْبِ كَيْلاً ،

= وقيل: الحقل: الزرع إذا نشب قبل أن نظط سوفُه ، قَإِنْ كَانَ الحَاقلة

من هذا : فهو بيم الزرع قبل إدراكه منه .

(١) قوله : ٥ بيم التمر بالتمر ٥ الأول مثلثة والثانى عثباة ، وعكسه إن أريد بالبيم الشراه ، ماخوذ من الزبن ، وهو الدفع ، وكأن كل واحد من المتبايمين فى الغبن يدفع الآخر عن حقه ، وحاصلها عند الشافى : بيم مجهول بمجهول ،

أو بمعلوم من جنس بحرم الربا في نقده ، وخالفه مالك في النيد الآخر . فقال : سواءكان ربَو يًا أو غير ربوى . ﴿ زُرَكْشِي . قال زيد بن أبي أنيسة ، قلت لعطاء : «أَسَمِعْتَ جَارًا يَدْ كُرُ هذا عن رسولِ الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم ؟ » .

هذه روايات البخاري ومسلم

ولمسلم أيضاً قال : « نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن المزاينة والمحافلة والمخابرة ، وعن بيع الثَّمَرِ حتى يُشَقِّحُ ، قال : قات لسعيد : ما يُشَقِّحُ ؟ قال : يَحْمَازْ ، أو يَصْفَازْ ، أو يُؤْكَنُ منها »

ووافقه البخارى على الفصل الأخير، دون الأول من هذه الرواية. وفي أخرى له قال: « نهى عن المحافلة ، والمزابنة ، والمُماوَمَةِ ('')، والمخابرة \_ قال: بيع السّنين هي المعاومة \_ وعن الثّنيّا ('') ، ورخّص في العراما ».

وفى أخرى : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن يع السنين » : وأخرجه الترمذي قال : « نهى رسول الله صلى الله عن المحاقلة ، والمزابنة ، والمخابرة ، والنُّها ، إلَّا أن يعلّم » .

(۱) العاومة: بيع النخل والشجر الذهر سنين أو ثلاثا أو بحوذلك ، أو أن تزيدعلى الدين شيئًا وتؤخره يقال : عاومتُ النخلةُ ، وعَوَّمتُ : إذا حملت منة ولم تحمل أخرى . وعومت فلانا : عاملته بالعام . اه من القاموس .

(٧) النَّنيَّا : أن يتننى من المبيع شيئًا مجهولاً. فيفسد البيع ، وقبل : هو أن يبيع الشيء حُرَافاً ، فلا يجوز أن يستنى منه شيئًا ، قلَّ أو كثر ، وتكون الثنيا في المزارعة : بأن يستنى بعد النصف أو اللث كيل معلوم . . اه نهاية .

الثَرْ ابَنَةِ ، وعن بيع الشَّر حتَّى بَبْدُوَ صلاحُهُ ، وأَن لا يُبَاعَ إِلَّا بِالدَّينَارِ والدَّرةِ ، إِلَّا الْعَرَايَا » .

البيضاء يَدْفَنُهَا الرَّجُلُ إلى الرَّجُلِ ، فَيَنْفِقَ فِيها ، ثم يأخذ من الثمر » . وَزَعَمَ أَنَّ ه الْمُزَابِنة بيعُ الرَطبِ في النخل بالتمركيْلاً » .

والْبُحَا لَلَهُ فَالزرع: على نحو ذلك ، يبعُ الزرعَ القائم بالحب كيلاً . وفى أخرى قال : « نهى عن المحافلة والمزابنة والمخابرة ، وأن ا يشترى النخل حتى يُشْقِعَ » .

وَ«الْإِشْقَاهُ: أَنْ يَحْمَرُ أَو يَصْفَرُ ، أَو يُؤْكُل منه شي: ، والمحافلة: أَن يُباع الخَفْلُ : أَن يُباع النخل أَن يُباع الخَفْلُ مِن الطَّمَامُ مَنْكُومٍ ، والمزابنة: أَنْ يباع النخل المُؤْمِّ مَنْ التَّمْرِ ، والمُخابِرةُ (٢٠) : بالثُلُثُ والربع ، وأشباه ذلك .

<sup>(</sup>١) أطعم النخل: أدرك ثمرُها. قاموس.

 <sup>(</sup>٣) اَلْحَتْلُ: وهو القراحُ مِن الأرض يزرع فيه ، وهي الطبية الخالصة من شوب التسبخ ، الصالحة للزرع ، ومنه حَقَلَ يَخْتِلُ \_ إذا زرع ، والحماقِلُ : المزارع . والحماقِلُ : المزارع . والمحاقِلُ :
 المزارع . والمحاقلة : مفاعلة من ذلك . كما في القاموس والفائق .

<sup>(</sup>٣) والخابرة: كراء الأرض أى إجارتها بالثلث والربع، والواو بمعنى أو ، قال أب حجر: والمعنى: أن يعطى الرجل أرضه لنيره ليزرعها ، والبلد والعمل من الزارع، ليأخذ صاحب الأرض ربع النلة أو ثلثها ، من الحضرة بالضم للله أى النصيب ، و إنما فعد الجهالة الأجرة ، ولكونها معدومة .

وفى أخرى قال : « نهى عن المحاقلة ، والمزاينة ، والمخابرة ،

- 1.0 -

وفى أخرى له قال « نهى رسولُ الله صلى الله عليه وســـلم : عن المزابنة ، والمحاقلة ، والمُنحَاضَرَةِ . والمخابرة » .

قال : « المخاضرة : يع الشَّرَ قَبْلَ أَنْ يَزْهُو َ ، والمخابرة : يَنْعُ

الكُنْسِ ('' بكذا وكذَا صاعاً ». وله فى أخرى : « نهى عن بيع الثمر سنين » لم يَزِدْ وأخرج نحو الرواية الأولى.

عن المستقلة والمرابعة عن يَعْ السّنين » وعند ابن ماجه عنه مرا «ولن الله عنه المستقلة ( في - أنس بن مالك رضى الله عنه )قال : «نهى رسول الله سلى الله عنيه وسلم عن المحافلة ، والمُكافرة ، والمُكافرة ، والمُكافرة ، والمُكافرة ،

۳۰۰ ( سَن قِ رافع بن ضربج رضي الله عنه ) قال : «نهي رسول الله

مع

صلى الله عليه وسلم عن المحافلة ، والمزابنة » أخرجه النسائي *والشهاج*ا

صلى الله عليه وسلم : بهى عن المزابنة والمحافلة ، والمزابنة : اشتراء التَّمر الله عليه وسلم : بهى عن المزابنة والمحافلة ، والمزابنة : اشتراء التَّمر بالتَمر ، والمحافلة : اشتراء الزرع بالقمح ، واسْتِكراء الأرض بالقمح » . قال : وأخبرنى سالم بن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تَبْتَاعُوا الثَّمرَ حتى يَبْدُو صَلَاحُهُ ، ولا تبتاعوا الثَّمرَ بالتَّمْر »

(١) الكدس \_ بضم الكاف وفتحها \_ الترَّمة من الطعام والتمر ومحوه

والمعاومة ، ورخَّص فى العرايا » . وأخرجه أبو داود « أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم : نهى عن بيع السنين<sup>(۱)</sup> ، وَوَصَعَ الجوائح<sup>(۲)</sup> »

و في أُخْرَى له « أن النبي صلى الله عليه وسلم : نهمى عن المعاوَمَة » م وكال أَحَدُ رُوَاتِهِ « بيع السنين » .

زاد في رواية : « ويَسْعِ السنبِ » ثم اتَّفَقَا « وعن الثُّنيا ، ورخَّص في العراما » .

وفى أخرى ! وللنسائى قال : « نهمى عن المزابنة والمحاقلة ، وعن الثنكا ، إلا أن مُعلَم » .

وفى أخرى للنسائى « نهى عن المزابنة والمحاقلة وبيع الثَّمر حتى يُطْعِمَ ، إِلَّا العرايا » .

(١) و السنين ، بكسر السين جم السنة ، بفتحها : وهي المعاومة . والمراد : يهم ما تحملة هذه الشجرة مثلا سنة فأكثر . على القارى .
(٣) و الجوائح ، بفتح الجيم جم جائحة ، وهي الآفة المستأصلة . تصبب المثار وتحوها بعد الزهو فتهلكها ، يترك البائم نمن ماتلف ، قال ابن ملك : وهذا

أمر زَدْبِ عَنْدَ الْأَكْثَرِينَ ، لأنَّ ما أصاب البيع بعد القبض فهو في ضمان المشترى ، قال الطعاوى : هذا في الأراضي الخراجية ، وحكمها إلى الإمام ، لوضع الجوائح عنهم ، لما فيه من مصالح المؤمنين ببقاء العارة . علي قارى . - 1.1

الوكد

انود! ۲۰۶ (خ م د س ت لح \_ ابن عمر رضی الله عنهما ) « أنَّ

ان عمر د س ت ط - ابن عمر دضی الله عنهما) « ان رسول الله عليه وسلم : نهی عن بَیْع الْوَلَاء وعن هِبتِهِ (۱) » .

أخرجه الجماعة ، وأنكر لبنُ وَضَّاح أنْ بكونْ «وعن هِبَيْهِ » . منكلام النبي صلى الله عليه وسلم .

الْمَنَاءُ وَالْمُلْخُ وَالْكَلَّارُ وَالنَّارُ

٣٠٥ (ت د سرق إباس بن عبر '' رضى الله عنه ) قال : « نهى رسول الله عليه وسلم عن بيع الماء » .

(١) لأنه كانسب ، فكما أن النسب لا ينتقل إلى غيره ، كذلك الولا. لا ينتقل إلى غير المعتق ، لأمه من حقوق العتق ، دكره ان ملك . وقال النووى : فيه تحريم بيع الولاء وهبته ، لأن الولاء لا ينتقل عن

مستحقه ، فإنه لحمة كَلُحْمَة النسب ، وعليه جمهور العلماء من السلف والخلف ، وأجاز بعض الساف تقله ، ولعلهم لم يبلغهم الحديث . علي القارى . (٣) قال أبن الأثير في سأد الفاية : إياس بن عبد . أبو عوف المزنى . وقيل : أبو الفرات . كوفى . تفرد بالزواية عنه أبو المنهال عبد الرحمن من مطم \_ ثم ساق

الحديث الذي هنا سنده \_ ثم قال : قال على بن الدينى : قلت لسفيان : إياس بن عبد المزني ، روى عنه أبو المنهال ، يعرف ؟ قال : نم . سألت عبد الله بن الوليد ابن عبدالله بن مقرن عنه ؟ فقال : هو جدى أبو أمى . وقال أبو عر =

وقال سالم: أخبرنى عبد الله عن زيد بن ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أَنَّه رخْص بعد ذلك فى بيع المَريَّة بالرَّطَب ، أَنَّه رخْص فى غير ذلك » .

الحرب مسلم . وفي روية النسائي « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : جمى عن. الحياظة والمراجة » .

> الفصل الرابع في أشيا، متفرقة ، لا يجوز بيمها أميات الأولاد

وس (ط - عبر الله بن عمر رضى الله عنهما) أنَّ عمر بن الخطاب رضى الله عنهما ) أنَّ عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : « أَيْما وليدَةٍ وَلَدَتْ من سيّدِها فَإِنَّهُ لَا يَبِيمُمَا ، ولا يَهْرُبُهَا ، ولا يَهْرُبُهَا ، ولِمُسْتَعْبُعُ بها ما عاش ، فإذا مات فعى حُرَّةُ » . أخرجه الموطأ .

٣٠٣ (جابر بن عبر الله رضى الله عنهما ) قال: « بِيْنَا أَمَّهَاتِ اللهُ وَلَا عِلَى عِبْدَ اللهُ عليه وسلم وأَنى بكر ، فلما كان عمر نهانا فانتَّهَيْنَا » .

ذَكر ورزين ولم أجده في الأصول (۱)

(۱) رواه أبو داود عن عطاء عن جابر . ورواه أحد . وقال الندرى في مختصر الله أبير مدود المنظ ) وأخر النائي من أبي داود (٢٧٩٣ ج ٥ ص ١٤ طبعة سمو الأمير مدود المنظ ) وأخر النائي وانماجة من حديث أبي الزبير عن جابر كنا نهيم سرادينا أمهات أولادنا ، = وانميا المنظم من حديث ولم الربي المنظم من حديث وانميا المنظم من حديث وانميا المنظم من حديث وانميا المنظم المن حديث وانميا المنظم المن

أسرالتي عن أن عد عن أن الإسلال اعمالا يستح لسديته واعر

(عاهمته) الماهَةُ: الْمَيْبُ والآفة التي تصبب الثمر .

(يَزِهُو ) زِهَا النخل يَزْهُو . إذا ظهرت ثمرته .

وروى ﴿ حتى تُزْهِي، يقال : أَزْهِى الْبُشِرُ : إِذَا آهَرُ أَو اصفر ، وذهب قوم إلى أنه لا يقال فى النخل : يَزْهُو ، وإنما يقال : تُزْهِى لا غير .

قال الخطابي : هكذا روى الحديث «يزهُو » والصواب في المربية « تُزْهي » .

قاتُ : هذا القول منه ليس عند كل أحد ، فإن اللغتين قدجاء تا عند بعضهم .

و بمضهم لا يمرف في النخل إلا « أَزْهَى » كما قال : « إذا احمرُ السفةُ » .

ومنهم من قال : زَهَا النخل إذا طَالَ واكتمل ، وكذلك النبات. ( نَشْقِتُ ) إذا تغير البُسْرُ إلى الحرةُ أوالصفرة ، قبل : قد أَشْقَتَ يُشْقَح . وهي الشَّقْحَة وشَقْحَ يُشُقِّحُ .

( جَدَّ الناس) الجِدَادُ صرام النخل. وهو قطع تمرتها، وأخذها من الشجر.

(الدَّمان) الدَّمان \_ بفتح الدال وتخفيف الميم \_ : عفن يصبب النخل فبسود عُره .

( المُرَاض ) داء يقع في الثمرة فتهلك ، يقال : أمرض الرجل ، إذا وقع في ماله الماهة .

( نشام ) انتشام : هو أن ينتقص ثمر النخل قبل أن يصير بلحًا ( إِنَّا لاَ ) أَصَل قُولِهُم : إِنَّا لاَ ه إِنْ . ومَا . ولاَ ، فأُدغمت النون

فى الميم و «ما » فى اللفظ زائدة لا حَم لها، والممنى : إن لم تفعل هذا فليكن هذا ، وقد أمالتها العرب إمالة خليفة . فنالت: إمَّالى ، والعوام

يشبعون إمالتها . وهو خطأ . (يشتد) اشتداد الحب قوَّنُه وصلا بتُه ، والحَّبُّ : الطمامُ .

(الثّرَا الطلع) طلوع الثريّا في النصف الآخر من أَيَارٌ ، وحينثذ يبدو صلاح النّر ويَظْهَرُ .

( بخرصها) الخرصُ: حزرُ الثمرة وتقديرها .

(المزابنة) قدمر تفسير المزابنة في متون الأحادث ، وأصله من الزَّبْنِ : وهو الدفع ،كأن كل واحد من المتبايمين يزبن صاحبه عن حقّة أي يدفعه. وهو بعر الممر في روس النخل بالممر .

(الحماقة) قدمر تفسيرها في متن الحديث ، وهي مفاعلة من الحقل ، وهو الأرض الممدّة للزراعة ، ويسميه العراقبون : القراح ، وقد ذكر في الحديث و أنها كراهالأرض الحنطة ، وقبل : هي المزارعة بالثلث والربع ، وأقل من ذلك أو أكثر ، وقبل : هي بيع الطمام في سنبله بالبر ، وإعا وقع الحزر في المحافلة والمزابنة لأنهما من السكيل ، ولا يجوزشي من الوزن والكيل إذا كانا من جنس واحد ، إلا مثلا عثل ، يدًا بيد ، وهذا مجهول لا يدرى : أيهما أكثر ؟ وفيه النّسّاة . عثل ، يدًا بيد ، وهذا مجهول لا يدرى : أيهما أكثر ؟ وفيه النّسّاة .

صلى الله عليه وسلم رَخَصَ (() في نَيْعِ الْعُراياُ بِخَرْصِهَا مِن التَّمْرِ فيا دون. خسة أَوْسُنَى، أو في خسة أوسقى »

شَكَّ داودُنِّ أُخْصَيْنِ فِي خَسَةٍ»أَو «دون خَسَةٍ» أَخْرِجِهِ الجَمَاعة.

فى المحاقلة والمزابنة والمخابرة وما يجرى معها

٣٩٤ (خ م ط س ق أبو سعيد افدري رضى الله عنه ) قال « نَهَى رسول الله على الله عليه وسلم عن المنز ابنة والمتحافلة " . والزابنة : اشتراء الشّر في رُءُوس النخل ، والمحافلة : كِراء الأرض » .

هذه رواية البخاري ومسلم .

وعند الموطأ « المزابنةُ : أُشتراء الثَّمرِ بالتَّمْرِ في رموس النخل ، والمحافلة :كراء الأرض الحنطة »

(١) « رخَّص » بالتشديد : أي جوز بطريق الرخصة ، لا على سبيل العزيمة -

في بيع المرايا: أي تمرها بخرصها: أي بسبب حَزْرها وتخمينهامن الممر، والظاهرأن

ومن يانية، تمييز للمخروص، تال الطبي: متعلق ببيع العرايا، والبا. في هخرصها السبية: أي رخص في جعل الثمن في بيع رطبها من التمر بواسطة خرصها. على (٢) مفاعلة من الحقل: وهو الأرض المعدة الزراعة، ويُسميه العراقيون: القراح، وقد ذكر في هذا الحديث « أنها كرا، الأرض بالحنطة » وقيل: هي القراح، وقد ذكر في هذا الحديث « أنها كرا، الأرض بالحنطة » وقيل: هي سبع الطمام في المزاجة بالثارية وإنما وقع الحظر في المحاتة والزابنة: لأنها من الكيل ، ولا يجوز شيء من الوزني والكبل ، ولا يجوز شيء من الوزني والكبل ، ولا يجوز شيء من الوزني والكبل ، ولا أيد

وهذا مجهول لا يُدرى أنَّهما أكثر ؟ وفيه النسأه .

وأخرج النسائى ، الرواية الأولى ، ورواية مُسْلَم والترمذى .

٢٩٢ ( غ م رس خاق زبر بن تابت رضى الله عنه ) « أَنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم رَخْصَ لصاحب الْعَرِية : أَن يَبِيمَا بَحَرْصِها من التَّمْر » .

وَفِي أَخْرَى ﴿ رَخُّصَ فِي العربِهِ يَأْخُذُهَا أَهُـلِ البيت بخرصِها عُمَّا. يَأْكُلُونَهَا رُطَبًا ﴾ .

قالَ يحيى بن سعيد « والمَريَّةُ : النَّخَلَةُ تُجْعَلُ لِلْقَوْمِ فَيَلِيمُونَهَا بِخُرْصِها تَمْرًا».

وقال في أخرى « الْعَرِيَّةُ : أَنْ يَشْتَرَى الرجل ثَمَ النَّخَلات لطمامِ أَمْ النَّخَلات لطمامِ أَمْه رُطَبًا بِخِرْصِهَا تَمْرًا »

هذه روايات البخاري ومسلم .

ووافقهما اننرمذى على الرواية الأولى وللترمذى أيضا «أنه نهى عن النُمَعَاقَلَةِ والْمُزَابَنَةِ ، إِلاَّ أنه أَيْ أَيْنَ لَاصِلِ انْمَراياً أَنْ يَبِيمُوهَا بِيمْنُلِ خَرْصِها»

ورواية أبى داود م أنَّ الني صلى الله عليه وسلم رَخَّص فى يَعْ الْمَوَّاياً بِالتَّمْرِ وَالرُّطَّبِ ، و أَمْرِج السَّانُ نحو آمن صده الروايات وطرق الميرايات الريق رغ صها تصرآ ، وطرق الميرارول الله رخص فى العرايا» كال يدي : الدين المفررة ، وفي الله وضل الله عنه ، الدين المفررة ، وس ت ط - أبو هرمة وضى الله عنه ) «أنَّ وسول الله

وإِنْ كَانْ زَرْغًا: أَنْ يَبِيعَهُ بَكِيلِ طَمَامٍ ، نَهَى عن ذلك كُلُّو ،

وفى أخرى « أَنَّ رَسُول الله صلى الله عليه وسلم سمى عن المزابنة . قال : والمزابنة . أَنْ يُهَاعَ مَا فَى رُهُوسِ النَّغُلِ بِتَمْرٍ مُسَمَّى ، إِنْ زادَ فَهى.

> وَإِنْ نَنْصَ فَعَلَىًّ » هذه روايات البخاري ومسلم .

وزاد مسلم في بَعضها « وَعَنْ كُنَّ ثَمَرٍ بِخَرْصِهِ »

وأخرجه الموطأ قال « نَهَى عن المزابنة ؟ والمزابنة أنْ يعيم الثَّمَرَ بالتَّمْرِ كَيْدُلاً ، والكَرْمَ بالزَّيبِ كَيْدُلاً ،

وأخرجه الترمذي « أَنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم نهي. عن المحافلة والمزابنة ولم يَزِدْ » .

وأخرجه أبو داود قال: ونهي النبي على الله عليه وسلم عن يسع الثُمَّر بالتَّمْرِ كَيْـلاً ، وعَنْ بَيْمِ العنب بالزيب كيلاً ، وعن ببع الزرع مالحنطة كدًاً ».

بالخلطة كرز ... وأخرج النسائى الرواية الأولى والأخيرة من روايات البخارى و مسلم. والحرار المناج الثانية من رواييا و آراب ( المرابع من وسوقة ما برين عبر الدرضى الله عنهما ) قال : « همى النبى صلى الله عليه وسلم عن المُعَابِرَةِ (١) والمحاقلة ، وعن

(۱) المخابرة: المزارعة على نصيب معين، مأخوذة من الخبار ، وهى الأرض اللينة ، وقيل : إن أصلها من خبير . لأن رسول الله صلى لله عليه وسلم أفرَّ خبير في بد أهلها، على النصف من تمارهم وزروعهم ، فقيل : خابرهم : أى عاملهم فى خبير °. منه وعند النسائى « نَهَى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن المحافقة والمذابنة ولم يَوْدُ «وعندالنماجه» ( من المحافظة عن المساحلة عن المساحلة عن المساحلة عن المساحلة عن المساحلة عن المساحلة عن المحافظة المحافظة عنه ) قال « نهى رسولُ الله عنه ) قال « نهى رسولُ الله

صلى الله عليه وسلم عن المحاتلة والمزابنة n . أخرجه مسلم والترمذي والنسائي . ۲۹۳ ( فح ـ ابن عباس رضى الله عنهما ) قال « نهمي رسول الله

صلى الله عليه وسلم عن المحافلة والمزابنة » . أخرجه البخارى . ۲۹۷ (خ م د س تـ طقعد الله بن عمر رضى الله عنهما) « أَنْ

رسول الله على الله عليه وسلم نهى عن المزابسة ، والمزابنة : يَبْعُ النَّسَرَ بِالتَّمْرِ كِيلاً ، ويَنْعُ السَّرَمِ بالرَّيبِ كَيلاً ، ويَنْعُ السَّرَمِ بالرَّيبِ كَيلاً ، وفى رواية قال « نَهْى عن المزابنة: أَنْ يَبِيعَ الرجلُ ثَمَرَ خَائِطِهِ ، إِنْ كان كُومًا : أَنْ يَبِيعه بِزَيِيبِ كَيْلاً ، إِنْ كان كُومًا : أَنْ يَبِيعه بِزَيِيبِ كَيْلاً ، وإنْ كان كُومًا : أَنْ يَبِيعه بِزَيِيبِ كَيْلاً ، وإنْ كان كُومًا : أَنْ يَبِيعه بِزَيِيبِ كَيْلاً ، ووقى : الحقل : الزرع إذا نشب قبل أن تغلظ سوقه ، قإن كانت المحاقلة

من هذا : فهو بيع الزرع قبل إدراكه منه . (١) قوله : ٥ بيم الثر بالتمر » الأول تمثلة والثانى تمثباة ، وعكسه إن أريد بالبيع الشراء ، ماخوذ من الزبن ، وهو الدفع ، وكأن كل واحد من المتبايمين في

الغين يدفع الآخر عن حقه ، وحاصلها عند الشافى : بيم مجهول بمجهول ، أو بمعلوم من جنس يحرم الربا في نقدم ، وخالفه مالك في القيد الآخر . فقال : سواءكان ربو يًا أو غير ربوى . ﴿ زَرَكْشِي . قال زيد بن أبي أنيسَة : قلّت لعطاء : هأَسَمِعْتَ جَابِرًا يَدْ كُو مِنا عن رسولِ الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم ؟ » .

هذه روایات البخاری ومسلم

ولمسلم أيضاً قال : « نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن المزابنة والمحافلة والمخابرة ، وعن بيع الثَمَرِ حتى يُشَقَّحُ ، قال : قات لسميد : ما يُشَقَّحُ ؟ قال : يَحُمَازْ ، أو يَصْفَازْ ، أو يُؤْكُلُ منها »

ووافقه البخارى على الفصل الأخير، دون الأولى من هذه الرواية. وفى أخرى له قال: « نهى عن المحافلة ، والمزابنة ، والمُمُومَةِ ( )، والمخابرة - قال: يع السُنين هي المعاومة - وعن الثُنْيَا ( ) ، ورخَّص في العرايا » .

وفى أخرى : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن يع السنين » : وأخرجه الترمذي قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحافلة ، والمزابنة ، والخابرة ، والنَّليّا ، إِلَّا أن يعلّم » .

(۱) العاومة: بيع النخل والشجر المشر سنين أو ثلاثا أو بحو ذلك ، أو أن تريدعلى الدين شيئًا وتؤخره يقال: عاومت النخلة ، وعَوَّمت : إذا حملت سنة ولم تحمل أخرى . وعومت فلانا : عاملته بالعام . اه من القاموس .

(٧) النَّنَيَّا: أن متنى من المبيع شيئًا مجهولاً. فيف د البيع ، وقيل : هو أن يبيع الشيء جُزافاً ، فلا يجوز أن يستنى منه شيئًا ، قلَّ أو كثر ، وتكون الثنياً في الزارعة : بأن يستنى بعد النصف أو النلث كيل معاوم . ، اه نهاية . اَثُمْزَ اَبَنَةٍ ، وعَنَ بِيعِ الشَّمَرِ حَتَّى يَبَدُّوَ صلاحُهُ ، وأَن لا يُبَاعَ إِلَّا بِالدَّبِنَارِ والدَّرْهَ ، إِلَّا الْمُرَايَا » .

البيضاء يَدْفَمُهَا الرَّجُلُ إلى الرَّجُلِ ، فَيَنْفِقَ فِيبا ، ثِم يأخذ من الثمر » . وَزَعَمَ أَنَّ ه الْمُزَابِنة بيعُ الرطبِ في النخل بالتمركيْلاً » .

والْمُحَاقَلَةَ فَىالزرع: على نحو ذلك ، يبيعُ الزرعَ القائم بالحب كيلاً . وفى أخرى قال : « نهى عن المحاقلة والمزابنة والمخابرة ، وأن ا يشترى النخل حتى يُشْقة ﴾ .

وَ«الْإِشْقَاهُ: أَنْ يَحْمَرًا أَو يَصْفَرًا ، أَو يُؤْكُل منه شيء ، والمحافلة : أِن يُباع الحَقَلُ<sup>(٢)</sup> بكيل من الطَّمام مَمْلُومٍ ، والمزابنة : أن يباع النخل بأُوسَاقٍ من التَّمْرِ ، والمُخابرةُ<sup>(٣)</sup> : بالثَّلُثِ والربع ، وأشباه ذلك .

(١) أطعم النخل: أدرك تمرُها. قاموس.

(٣) اَلحُقُلُ: رهو القراحُ مِن الأرض يزرع فيه ، وهي الطبية الخالصة من شوب التسبخ ، الصالحة للزرع ، ومنه حَقَلَ يَعْقِلُ \_ إذا زرع ، والحماقِلُ : المزارع . والمحاقِلُ : المزارع . والمحاقلة : مفاعلة من ذلك .كما في القاموس والغائق .

(٣) والخابرة: كراء الأرض أى إجارتها بالثلث والربع، والواو بمعنى أو ، قال ابن حجر: والمعنى: أن يعطى الرجل أرضه لنيره ليزرعها ، والبذر والعمل من الزارع ، ليأخذ صاحب الأرض ربع النلة أو ثلثها ، من الحضرة \_ بالضم \_ أى النصيب ، و إنما فعد لجهالة الأجرة ، ولكونها معدمة .

وفى أخرى له نال « نهى رسولُ الله على الله عليه وســلم : عن المذابنة ، والمحافلة ، والمُحَاضَرَة ، والمخارة » .

قال: « المخاضرة: يع الثَّمَرَ قَبْلَ أَنْ يَزْهُوَ ، والمخابِرة: يَغُمُّ الكُنْسِ (') كَذَا وَكَذَا صَاعًا ».

ولَه فِي أخرى : « نهى عن يبع النمر سنين » لم يَزِدُ وأخرج نحو الرواية الأولى .

عن المعاقلة و الدَّانِيَة » وعندابن ما وعندابن ما وعشرابن ما وعشرابن ما وعشرابن ما وعشرابن ما وعشرابن ما عن المحاقلة و الدَّانِينَة » والمُن عنه عن المحاقلة ، والمُن خَاضَرَة ، والمُنكر مَسَة ، والمنابذة » . في الخارى في الخارى الله عنه المحاولة ، والمُنكرة به المخارى في المحاولة به المخارى المحاولة به المخارى المحاولة به المحاولة به المحاولة المحاولة

• ٣٠٠ ( سَرَجَ رافع بن ضربح رضى الله عنه ) قال : «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحافلة ، والمزابنة »

أخرجه النسائي وانتهاج

٣٠١ (م س - سبر بن السبب رحمه الله) « أَنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم : بهى عن المزابنة والمحافلة ، والمزابنة : اشتراء الشر ، والمحافلة : اشتراء الزرع بالقمح ، واستيكراء الأرض بالقمح » . قال : وأخبرنى سالم بن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تبتاعوا الشَّمرَ حتى يَبْدُو صَلَاحُهُ ، ولا تبتاعوا الشَّمرَ بالتّمر »

(١) الكدس - بضم الكاف وفتحها - الترَّمة من الطعام والتمر ويحوه

وفى أخرى قال : « نهى عن المحافلة ، والمزاينة ، والمخابرة ، والمحابرة ، والمحابرة ، والمحابرة ، والمحابرة ، ورخص في العرايا » .

وأخرجه أبو داود « أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم : نهمى عن بيع السنين (`` ، وَوَصَمَ الجوائحُ<sup>(٢)</sup> »

ُوفِي أُخْرَى له « أَنَّ النبي صلى الله عليه وسلم : نهمى عن المعاوَمَة » م وكال أَحَدُ رُوَاتِهِ « بيم السنبن » .

وفى أخرى له قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسـلم عن الحاقلة ، والمخابرة ، والمزابنة ، والمعاومة »

زاد في رواية : « ويَسْعِ السنين » ثم اتَّفَقاً « وعن الثُّنيا ، ورخَّص في المرايا » .

وفى أخرى له وللنسائى قال : « نهمى عن المزابنة والمحاتاة، وعز. الثُّنيَا ، إلا أن مُيمْلَم » .

وفى أخرى للنسائى « نعى عن المزابنة والمحاقلة وبيع الثَّمر حتى يُطْعِمَ ، إِلَّا الْعرايا » .

(١) ق السنين، بكسر السين جمع السنة ، بفتحها : وهي المعاومة . والمراد : بيع ما تحمله هذه الشجرة مثلا سنة فأكثر . علي القارى .

(٣) لا الجوائح ٢ بنتح الجيم جمع جائحة ، وهَى الآفة المستأصلة . تصيب النمار وتحوها بعد الزهو فتهلكها ، يترك البائع ثمن ماتلف ، قال ابن ملك : وهذا أمر رَدْب عند الأكثرين ، لأنَّ ما أصاب المبيع بعد القبض فهو في ضمان المشترى ، قال الطحاوى : هذا في الأراضي الحراجية ، وحكمها إلى الإمام ، لوضع الجوائح عنهم ، نا فيه من مصالح المؤمنين ببقاء العارة . على قارى .

وقال سالم: أخسرني عبد الله عن زيد بن ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أَنَّه رخَّص بعــد ذلك في بيع الْمَرِيَّة بالرَّطَب ،

أَوْبَالْتُمْرِ ، ولم يُرَخِّص في غير ذلك » .

وفي روية النسائي « أَنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم : سهى عن . المحاقلة والمزاينة » .

الفصل الرابع

أخرجه مسلم .

في أشباء متفرقة ، لا يجوز يمها أمهات الأولاد

٢٠ (ط - عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ) أنَّ عمر من المطاب رضى الله عنه قال : « أَيْمَا وَلِيدَةٍ وَلَدَتْ من سيَّدِها فَإِنَّهُ لَا يَبِيمُها ،

ولا يَهَمُّنَا ، ولا يُورِثُهَا ، ويَسْتَمْنِيعُ بها ماعاش ، فإذا مات فعي حُرَّةُ ٥٠ . أخرجه الموطأ .

٣٠٢ ( مار بن عبر الله رضى الله عبرما ) قال: « بعنا أنَّهات الْأُوْلَادِ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر ، فلما كان

عمر نهانا فانتهَيْنَا » . ذَكَّرَهُ رَزِينُ. ولم أجده في الأصول(١)

(١) رواه أبو داود عن عطاء عنجابر . ورواه أحمد . وقال المندري في محتصر سن أبي داود (١٩٧٩ج ٥ ص٤١٠ طبعة سمو الأمير مدود العظ) وأخرج الساني وان ماجة من حديث أبي الزبير عن جار «كنا تبيع سرارينا أسهات أولاد ما ، = والبرافي من مائرى بذال فاما و ا ومدالشان من مدين

Elyanum. 11. 11/11/20 Denerals . 12/1/

٣٠٤ ( خ م د س ت لد \_ ابن عمر رضي الله عنهما ) « أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم : نهى عن يَيْع الْوَلَاءِ وعن هِيَّهِ (') » .

أخرجه الجماعة ، وأنكر ابنُ وَصَّاح أن يكون « وعن هِبَتِه » . من كلام النبي صلى الله عليه وسلم . الْمَاءُ والْمَلْمُ والْكَلَا وَالنَّارُ

۳۰۵ (ت رسمج إباس بن عبر (۲ رضى الله عنه ) قال : «نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الماء " .

أخرجه التروردي وأو داود والنسائي وقال في رواية ا حَرَى « لَهُمَ مِنْ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهُ اللَّهِ مِنْ اللهُ مَنْ اللَّهِ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلْمُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّى اللّهُ عَلَّا عَلَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلَّهُ عَلّه الله ري فركون ير روي سي د ي در روي ري ري

(١) لأنه كانتسب ، فسكما أن النسب لا ينتقل إلى غيره ، كذلك الولا. لا ينتقل إلى غير المنتق ، لأنه من حقوق العنق ، دكره ان ملك . وقال النووى: فيه تحريم بيع الولاء وهبته ، لأن الولاء لا ينتقل عن مستحقه ، فإنه لحمة كَلُحْمَة النسب ، وعليه جمهور العُمَاء من انسلف والخلف ،

وأجاز بعض السلف نقله ، ولعلهم لم يبلغهم الحديث . على القارى . (٣) قال ابن الأثير في سأله الفابة : إياس بن عبد . أبو عوف المزنى . وقيل : أبو الفرات .كوفى . تفرد بالرواية عنه أبو النهال عبد الرحمن بن مطم \_ تم ساق

الحديث الذي هنا اسنده \_ ثم قال : قال على من المديني : قلت لسفيان : إياس من عبد المزني ، روى عنه أبو لذنهال ، يعرف ؟ قال : نم . سألت عبد الله نن الوليد ابن عبدالله بن معقل بن مقرن عنه ؟ فقال : هو جدى أبو أمى . وقال أبو عمر = ( قشام ) القشام : هو أن ينتقص ثمر النخل قبل أن يصير بلحًا ( إمَّا لَا ) أصل قولهم : إمَّا لا د إنْ . ومَا . ولا ، فأدغمت النون في الميم و « ما » في اللفظ زائدة لا حم لها ، والممنى : إن لم تقمل هذا فليكن هذا ، وقد أمالتها العرب إمالة خفيفة . فقالت : إمَّالى ، والعوام يشبعون إمالتها . وهو خطأ .

(يشتد) إشتداد الحب قوئه وصلابتُه ، والحُبُّ : الطمامُ . (الثُرَبُّ الطلع) طلوع الثريًا في النصف الآخر من أَيَارُ ، وحيننذ بيدو صلاح الثمر ويَظْهَرُ .

( بخرصها) الحرصُ: حزرُ المُرة و تقديرها .

(المزابنة) قد مر تفسير المزابنة فى متون الأحاديث ، وأصله من الزَّبْنِ : وهو الدفع ،كأن كل واحد من المتبايمين يزبن صاحبه عن حقّه أى يدفعه . وهو بيم الثمر فى رءوس النخل بالتمر .

(المحافلة) قد مر تفسيرها في متن الحديث ، وهي مفاءلة من الحقل ، وهو الأرض الممدّة للزراعة ، ويسميه المرافبون : التَراح ، وقد ذكر في الحديث د أنها كرامالأرض الحنطة ، وقبل : هي المزارعة بالثلث والربع ، وأقل من ذلك أو أكثر ، وقبل : هي بيع الطمام في سنبله بالبر ، وإغا وتع الحزر في المحافلة والمزابنة لإنهما من الحكيل ، ولا يجوزشي ومن الوزن والحيل إذا كانا من جنس واحد ، إلا مثلا عثل ، يدًا بيد ، وهذا عهول لا يدرى : أبهما أكثر ؟ وفيه النّسَاه .

م • \_ جامع لأصول ع \_ ٢

(عاهمته) العامَةُ: الْمَيْبُ والآفة التي تصبب الثمر.
(يزهو) زَهَا النَّحَلَ يَزْهُو. إذا ظهرت ثمرته.
وروى «حتى تُزْهِي» يقال: أزْهي البُّسُرُ: إذا احمَّ أو اصفر،
وذهب قوم إلى أنه لا يقال في النّحَل: يَزْهُو ، وإعا يقال: تُزْهِي
لاغير.
قال الخطابي: هكذا روى الحديث «يزْهُو» والصواب في

المرية « تُزْهِي » . قاتُ : هذا القول منه لبس عندكل أحد ، فإن اللغتين فدجاءتا

عند بمضهم .
و بمضهم لا يمرف فى النخل إلا «أَزْهَى » كَمَا قَالَ : « إذا احمرُّ أو اصفرُّ » .

ومنهم من قال : زَهَا النخل إذا طَالَ واكتمل ، وكذلك النبات . ( نُشْقِحُ ) إذا تغير البُّسُرُ إلى الحرةُ أوالصفرة ، قيل : قد أَشْفَحَ يُشْقَح . وهي الشَّقْحَة وشَقْحَ بِشُقْحُ .

يسم ردى (جَدُّ الناس) الجِدَادُ صرام النحل. وهو قطع مُرتها، وأخذها من الشجر.

(الدَّمان) الدَّمان - بفتح الدال وتخفيف الميم - : عفن يصبب النخل فيسود عُره . النخل فيسود عُره . الله من الله من الله من الله المن الله من ال

(المُرَاض) داء يقع في المُرة فتهلك ، يقال : أمرض الرجل ، إذا وقع في ماله الداهة . 4 . 1

وإن كان زَرْغَا: أَنْ يَبِيمَهُ بَكِيلِ طَمَامٍ ، نَهَى عن ذلك كُلُّهِ ، وفى أخرى " أَنَّ رَسُول الله صلى الله عليه وسلم سمى عن المزابنة قال: والمزابنة . أَنْ يُباعَ ما في رُبُوسِ النَّعْلِ بِتَمْرِ مُسَمَّى ، إِنْ زادَ مَهِي.

وَإِنَّ نَتَصَ فَنَيَّ » هذه روايات البخاري ومسلم .

وزاد مسلم في بعضها « وَعَنْ كُلُّ ثَمَرٍ بِخَرْمِهِ مِنَ وأخرجه المرطأ قال « نَهَى عن المزابنة ؟ والمزابَنةُ : أَنْ يبيع

النَّمْرَ بَالنَّمْرِ كَيْلِكُ ، والكَرْمَ بالزَّيْبِ كَيْلاً ، والكَرْمَ بالزَّيْبِ كَيْلاً ، وأخرجه الترمذي « أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن

المحافلة والمزابنة ولم يَزِدْ » . وأخرجه أبو داود قال: « نهى النبى ملى الله عليه وسلم عن يسع النَّمَر بالتَّمْرِ كَيْلًا ، وعَنْ بَيْنِعِ العنب بالزيب كيلاً ، وعن بيع الزرع الحنطة كبارًا » .

وأخرج النسائى الرواية الأولى والأخيرة من روايات البخارى ومسلم. و أخرج النسائى الرواية الأولى والأخيرة من روايات البخارى ومسلم. و أفر علم الله عنهما) قال : ﴿ وَمُ مُ تُو رَسُمُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَىهُ اللّهُ عَلَىهُ وَسَلّمُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَىهُ وسلم عرب اللّهُ عَلَى وَعَنَى اللّهُ عَلَىهُ وسلم عرب اللّهُ عَلَى وَعَنَى اللّهُ عَلَىهُ وسلم عرب اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَىهُ وسلم عرب اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَىهُ وسلم عرب اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَىهُ وعَنَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلْمُ عَلَى اللّهُ عَلَى ا

(١) المخارة: المزارعة على نصيب معين، مأخوذة من الخبار ، وهي الأرض اللينة ، وقيل : إن أصلها من خبر . لأن رسول الله صلى لله عايه وسلم أقرَّ خبير في يد أهلها، على النصف من تمارهم وزروعهم ، فقيل : خابرهم : أى عاملهم في خبير ". منه وعند النسائى « نَهَى رسولُ الله صلى الله عله وسلم عن المحافة والمزابنة ولم يَرْدُ » وعمد الزين ما چه ‹‹ مِن رسول الله يَجْلَى عن المساقلة ، » و المساعلة است الراء الأرض ، و المساعلة است الموهر برة رضى الله عنه ) قال « نهى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن المحافلة والمزابنة » .

أخرجه مسلم والترمذي والنسائي . ٢٩٦ ( خ ـ ابن عباس رضي الله عنهما ) قال « نهمي رسول ان مسلى الله عليه وسلم عن المحافلة والمزابنة » .

أخرجه البخاري .

٢٩٧ (خ م د س ت طق عبد الله بن عمر دضي الله عنهما) « أَن

رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن المزابسة ، والمزابنة : يَبِعُ انشَرَ بالتَّمْرِ كَيلاً<sup>(۱)</sup> ، ويَبغُ الْكَرْمِ بالرَّ بِيبِ كَيلاً » وفى رواية قال «نَهَى عن المزابنة: أَنْ يَبِيعَ الرَجلُ ثَمَرَ حَائِطهِ ، إِنْ كَانَ نَخَلاً بِتَمْرِ كِيلاً ، وإِنْ كَانَ كَرْمًا : أَنْ يَبِيعِه بِزَيبٍ كَيْلاً ، = وقيل : الحقل : الزرع إذا نشب قبل أن تنظ سوقه ، قائ كانت المحاقلة

من هذا : فهو بيع الزرع قبل إدراكه منه.

(۱) قوله: ه بيم الخر بالتمر » الأول نمثلة والثانى نمثياة ، وعكسه إن أريد بالبيم الشراه ، ماخوذ من الزبن ، وهو الدفع ، وكأن كل واحد من المتبايمين فى النبن يدفع الآخر عن حقه ، وحاصلها عند الشافعى : بيم مجهول بمجهول ، أو بملوم من جنس يحرم الربا فى نقده ، وخالفه مالك فى القيد الآخر . فقال : سواء كان ربويًا أو غير ربوى . وركشى . قال زيد بن أبى أنيسة : فأت لعطاه : لاأسَّعِعْتَ جَارًا يَدْ كُرُ هِذَا عَن رسولِ الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال : نعم ؟ » .

هذه روایات البخاری ومسلم

ولمسلم أيضاً قال : « نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن المزابنة والمحافلة والمحافلة ، قال : قات لسعيد : ما يُشَقِّحُ ؛ قال : يَحْمَازْ ، أو يَصْفَازْ ، أو يُؤْكُونُ منها »

ووافقه البخاري على الفصل الأخير، دون الأول من هذه الرواية. وفي أخرى له قال: «نهى عن المحافلة، والمزابنة، والمُماوَمَة (،) والمخابرة \_ قال: يع السّنين هي المعاومة \_ وعن الثّنيّا (،) ، ورخّص

وفى أخرى : « أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن يع السنين » : وأخرجه الترمذي قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحاقلة ، والمزابنة ، والمخابرة ، والنُّها ، إلَّا أن يعلّم » .

(۱) الماومة : بيع النخل والشجر المشر سنتين أو ثلاثا أو بحوذاك ، أو أن تزيدعلى الدين شيئًا وتؤخره يقال : عاومتُ النخلةُ ، وعَوَّمتُ : إذا حملت سنة ولم تحمل أخرى . وعومت فلانا : عاملته بالعام . اه من القاموس .

(٧) النَّنْيَا: أَنْ مَتْنَى من المبيع شِناً مجهولاً. فيفسد البيع ، وقيل : هو أَن يبيع الشيء خُرَافاً ، فلا يجوز أَنْ يُسْنَى منه شيئاً ، قَلَّ أُو كَثْر ، وتكون النيا في المرادعة : بأن يستنى بعد النصف أو اللث كيل معلوم . اه مهاية .

الشرابَاةِ ، وعن بيع النَّمر حتَّى يَبَدُوَ صلاحُهُ ، وأَن لا يُبَاعَ إِلَّا بِالدَّينَارِ وَالدَّرْمَ ، إِلَّا الْمَرَايَا . . والدَّرْمَ ، إِلَا الْمَرَايَا . .

وفى رواية : « وَعَنْ يَنْعُ الثَّمَرَةِ حَتَّى تُطْمِمَ (`` » . قال عطاه : فَسَّرَ لنا ذلك جابر قال : « أَمَّا الْمُخَارِة : فالأرضُّ

البيضاء يَدْفِعُهَا الرَّجُلُ إِلَى الرَّجُلِ ، فَيَنْفَقِىَ فِيبِا ، ثم يأخذ من الثمر » . وَزَعَمَ أَنَّ « الْمُوَابِنة بيعُ الرَّطبِ في النخل بالتمر كَيْلاً » .

والْمُحَاطَّلَةَ فَىالزَرَعَ: عَلَى نَحُو ذَلكَ ، يَسِعُ الزَرَعَ القَامُم بِالحَبِ كَيلاً . وفى أخرى قال: « نهى عن الحماقلة والمزابنة والمحارة ، وأن ب بشترى النخل حتى يُشْقِهَ » .

وَ«الْإِشْقَاهُ: أَنْ يَحْمَرً أَو يَصْفَرً ، أَو يُؤْكُلُ منه شي: ، والمحاقلة : أِن يُباع الحقلُ<sup>(٢)</sup> بكيلٍ من الطَّمَام مَعْلُومٍ . والمزابنة : أن يباع النخل بأُوْسَاقٍ من التَّمْرِ . والمُخابرةُ<sup>(٣)</sup> : بالثَّلُثِ والربع ، وأشباه ذلك م

(١) أطلم النخل: أدرك تمرُها. قاموس.
(٢) ألحُقُلُ: وهو القراحُ مِن الأرض يزرع فيه، وهي الطبية الخالصة من شوب النسبخ، الصالحة للزرع، ومنه حَقَلَ يَحْقِلُ - إذا زرع، والحماقِلُ: المزاع، والحماقِلُ: المزاع، والحماقِلُ:

(٣) والخابرة : كراء الأرض أى إجارتها بالثلث والربع ، والواو بمعنى أو ، قال ابن حجر : والمعنى : أن يعطى الرجل أرضه لغيره ليزرعها ، والبذر والعمل من الزارع ، ليأخذ صاحب الأرض ربع الناة أو ثلثها ، من الحضرة \_ بالضم \_ أى النصيب ، و إنما فسد لجمالة الأجرة ، ولكونها معدومة .

وفى أخرى قال : « نهى عن المحاقلة ، والمزابنة ، والمخابرة ،

وفى أخرى له قال « نهى رسولُ الله صلى الله عليه وســلم : عن الله الله عليه وســلم : عن الله الله الله عن الله ال

قال: « المخاضرة: يبعَ الثَّـرَ قَبْلَ أَنْ يَزْهُوَ ، والمخابرة: يَبْعُ الكُنْسِ<sup>()</sup> بكذا وكذا صاعاً ».

وله في أخرى : « نهي عن بيع الثمر سنين » لم يَزِدْ

وأخرج نحو الرواية الأولى .
وفي أخرى : « نَهَى عن يَيْع السَّنين » وعندابن، المجهد عشهرا « لهن عن المعاقلة والهرائية » ،
من المعاقلة والهرائية » ،
٢٩٩ ( خ - أنس بن مالك رضى الله عنه )قال : « نهى ر-ول الله لما الله عنه وسلم عن المحاقلة ، والمُنخَاضَرة ، والمُنكَمَّسَة ، والمنابذة » .

أخرجه البخارى ٢٠٠ ( سرق رافع بن فدبح رضى الله عنه ) قال : «نهي رسول الله

صلى الله عليه وسلم عن المحافلة ، والمزابنة » أخرجه النسائ*ي وانن&اجها*  مسع

العرب الله عليه وسلم: بهى عن المرابة والمحافلة ، والمزابة : اشتراء الشّمر على الله عليه وسلم : بهى عن المرابة والمحافلة ، والمزابة : اشتراء الشّمر بالتّمر ، والمحافلة : اشتراء الزرع بالقمح ، واسْتِكراء الأرض بالقمح » . قال : وأخبرنى سالم بن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تَبْتَاعُوا الشّمرَ حتى يَبْدُو صَلَاحُهُ ، ولا تبتاعوا الشّمرَ بالتّمر »

(١) الكدس - بضم الكاف وفنحها - الترمة من الطعام والتمر ومحوه

والمماومة ، ورخَّعَى فى العرايا » . وأخرجه أبو داود « أنَّ النبى صلى الله عليه وسلم : نهمى عن بيع السنين (۱) ، وَوَضَعَ الجوائحُ<sup>(۱)</sup> »

وق أُخْرَى له « أن النبي صلى الله عليه وسلم : نهمى عن المعاوَمَة » م وكال أُحَدُ رُوَاتِهِ « بيم السنين » .

وفي أخرى إمقال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحماقة، والمخارة، والمزابنة، والمعاومة».

زاد في رواية : « ويَنْعِ السنين » ثم اتَّفَقاً « وعن الثُّنيا ، ورخَّص ل العرايا » .

وفى أخرى له وللنسائى قال : « نهى عن المزابنة والمحاقلة ، وعن الثنيًا ، إلا أن يُعلَمُ » .

وَى أخرى للنَّسائى « نهى عن المزابنة والمحاقلة وبيع الثَّمر حتى يُطْعِمَ ، إِلَّا العرايا » .

(۱) ه السنين، بكسر السين جمع السنة ، بفتحها : وهي المعاومة . والمراد : بيع ما تحملة هذه الشجرة مثلا سنة فأكثر . علي القارى . (۲) ه الجوائح ، بفتح الجم جمع جائحة ، وهي الآفة المستأصلة . تصيب الثمار وتحوها بعد الزهو فتهلكها ، يترك البائع ثمن ماتلف ، قال ابن ملك : وهذا أمر زدب عند الأكثرين ، لأنَّ ما أصاب المبيع بعد القبض فهو في ضمان

المشترى . قال الطحاوى : هذا فى الأراضى الخراجية ، وحكمها إلى الإمام ، لوضع " الجوامح عنهم ، لما فيه من مصالح المؤمنين بيقاء العارة . . . على قارى .

للمهاعن يرح بالإنتها

مه

٣٠٤ ( خ م د س ت ل - ابن عمر رضي الله عنهما ) « أنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم : نهى عن يَنْع الْوَكَا؛ وعن هِيَبِهِ (١) » .

أخرجه الجماعة ، وأنكر انُ وَصَّاحِ أَن يكون « وعن هِبَتِه » . من كلام النبي صلى الله عليه وسلم .

الْمَاءُ والْمُلْحُ والْكَلَا وَالنَّارُ

۳۰۵ (ت رسمق إباس بن عبر (۱ رضي الله عنه ) قال : «نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع المــاء » .

أخرخه الترمذي وأبو داود والنسائي وقال في رواية افرى « بن عن من من واية افرى « بن عن من وراية افرى « بن عن من وراية المالية ولن من من عند المدر ورأى بأسا يبيعون (لما و فقال لا تبيعوا الماء فإن مو عن رمول الله سيء فذكره . الله من في في الله من الله من

(١) لأنه كالنسب ، فكما أن النسب لا ينتقل إلى غيره ، كذلك الولا. لا يُنتقل إلى غير المعتق ، لأنه من حقوق العتق ، دكره ان ملك .

رقال النووى: فيه تحريم بيع الولاء وهبته ، لأن الولاء لا ينتقل عن مستحقه ، فإنه لحمة كَلُحْمَة النسب ، وعليه جمهور العشاء من السلف والخلف ، وأجز بعض الساف نقله ، ولعلهم لم يبلغهم الحديث . علي القارى .

(٣) قال أبن الأثير في سأد الفابة : إياس بن عبد . أبو عوف المزني . وقيل : أبو اتحرات . كوفي . تفرد بالرواية عنه أبو النهال عبد الرحمن من مطم \_ تم ساق الحديث الذي هنا اسنده \_ ثم قال : قال على من المديني : قلت لسفيان : إياس من عبد بَمْزِني ، روى عنه أبو المنهال ، يعرف؟ قال : نم . سألت عبد الله ن الوليد ابن عبدالله بن معقل بن مقرن عنه ؟ فقال : هو جدى أبو أمى . وقال أبو عر = وقال سالم: أخسرني عبد الله عن زيد بن ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وَسلم « أَنَّه رخَّص بعــد ذلك في بيع الْمَرِيَّة بالرُّطَب ، أَوْبَالْتُمْ ، ولم يُرَخِّص فى غير ذلك » .

أخرجه مسلم . وفي روية النسائي « أَنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم : سهى عن . المحاقلة والمزاينة » .

الفصل الرابع

في أشياء متفرقة ، لا يجوز ييمها أمهات الأولاد

٣٠ (ط - عد الله بن عمر دضي الله عنهما) أنَّ عمر بن الخطاب رضى الله عنه قال : ﴿ أَيُّمَا وَلِيدَةٍ وَلَدَتْ مَن سَيِّدِهَا فَإِنَّهُ لَا يَبِيمُهَا ، ولا يَهَمُّهَا ، ولا يُورِثُهَا ، ويَسْتَمْنِعُ بها ماعاش ، فإذا مات فهي حُرَّةُ » . أخرجه الموطأ .

٣٠٣ (جابر بن عبر الله رضى الله عنهما ) قال : « بعنًا أمَّهَاتِ الْأُوْلَادِ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر ، فلما كان عمر نهانا فانتهناً » .

ذَكرَ أُرزِينُ ولم أجده في الأصول(١)

(١) رواه أبو داود عن عطاء عنجابر . ورواه أحمد . وقال النذري في مختصر سنن أبي داود (٣٧٩٩ - ٥ ص ٤١٠ طبعة سمو الأمير - ود العظم ) وأخرج النائي وانماجة من حديث أبي الزبير عن جاره كنا سيمسرارينا أمهات أولادنا، والساعية مع مائري بذال فاما و ا ومه الشان من مديد الرسرالي دار معسفري المالا ١١١ م ١٠٠٠ م

اَلْمُرَابَنَةِ ، وعن بيع الشَّر حتَّى يَبْدُوَ صلاحُهُ ، وأَن لا يُبَاعَ إِلَّا بِالدَّينَارِ

والدَّرهَم ، إِلَا الْعَرَايَا » . وفي رواية : « وَعَنْ يَيْع الثَّمَرَةِ حَتَّى تُطْعِمَ <sup>(١)</sup> » .

وفى رواية : « وَعَنْ يَتِعَ النَّمْرَةِ حَتَى تَطَمِّمَ \* \* . . قال عطاء : فَسَرَ لنا ذلك جابر قال : « أَمَّا الْمُخَارِة : فالأرضُّ :

البيضاء يَذْفَهُمَا الرَّبُلُ إِلَى الرَّجُلِ، فَيُنْفِقَ فِيها، ثم يأخذ من المره.

وَزَعَمَ أَنَّ هِ الْمُزَابِنَة بِيعُ الرطبِ فِي النخلِ التمركيلاً ». وأَنَّ وَ الْمُخَاتَلَةَ فِي الزرع: على نحو ذلك ، يبيعُ الزرعَ القائم بالحب كيلاً .

وفى أخرى قال: « نهى عن الحماقلة والمزابنة والمخابرة ، وأن ! يشترى النخل حتى يُشْقِهَ » .

وَ«الْإِشْقَادُ: أَنْ يَحْمَرًا أَو يَصْفَرًا ، أَو يُؤْكُل منه شي؛ ، والمحاقلة : أِن يُباع اَخْقَلُ<sup>(٢)</sup> بَكيلِ من الطَّمَام مَمْلُومٍ . والمزابنة : أن يباع النخل بأُوسَاقٍ من التَّمْرِ . والْخَابِرةُ<sup>(٣)</sup> : بالثَّلُثِ والربع ، وأشباه ذلك » .

(١) أطعم النخل: أدرك ثمرُها. قاموس.

(٢) الحُثْلُ: وهو القراحُ مِن الأرض يزرع فيه ، وهي الطبية الخالصة من شوب النسبخ ، الصالحة للزرع ، ومنه حَقَلَ يَحْقِلُ ـ إذا زرع ، والمحاقِلُ : المزارع ، والمحاقِلُ : المزارع . والمحاقِل : مفاعلة من ذلك . كما في القاموس والعائق .

(٣) والخابرة: كراء الأرض أى إجارتها بالثلث والربع، والواو بمعنى أو ، قال ابن حجر: والمعنى: أن يعلى الرجل أرضه لنيره ليزرعها، والبذر والعمل من الزارع، ليأخذ صاحب الأرض ربع النلة أو ثلثها، من الحضرة \_ بالضم \_ أى النصيب، و إنما فعد لجهالة الأجرة، ولكونها معدومة.

قال زيد بن أبي أَنَيْسَة ؛ قات لعطاه ؛ وأَسَمِنتَ جَابِراً يَدُ كُرُ حِذَا عن رسولِ الله على الله عليه وسلم ؟ قال : نعم ؟ » .

هذه روایات البخاری ومسلم

ولمسلم أيضاً قال : « نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن المزابنة والمحافلة والمخابرة ، وعن بيع الثَّمَرِ حتى يُشَقَّحُ ، قال: قات السعيد : ما يُشَقّحُ ؛ قال : يَحْمَازْ ، أو يَصْفَازْ ، أو يُؤْكَلُ منها »

ووانقه البخارى على النصل الأخير، دون الأول من هذه الرواية. وفي أخرى له قال: « نهى عن نحافة، والمزابنة، والمُعاوَمَةِ ()، والمخابرة - قال: يبع السنين هي المعاونة - وعن الثُنْيَا ()، ورخَّس في الداما ».

وفى أخرى : « أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن يع السنين » : وأخرجه الترمذي قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحافلة ، والمزابنة ، والخابرة ، والثّنياً ، إِلّا أن يعلّم » .

(۱) العاومة: بيع النخل والشجر المثمر سنين أو ثلاثا أو بحو ذلك ، أو أن تزيدعلى الدين شيئًا وتؤخره يقال: عاومت النخلة ، وعَوَّمت : إذا حملت سنة ولم تحمل أخرى . وعومت فلانا : عاملته بالعام . اه من القاموس .

(٧) النَّنيَّا: أن يمننى من البيع شيئًا مجهولاً. فيفسد البيع ، وقيل : هو أن يبيع الشيء مُرَاقًا ، فلا يجوز أن يستشى منه شيئًا ، قلَّ أو كثر ، وتكون الثنيا في المزاحة : بأن يستشى مند النصف أو اللث كياح معلوم . م اه نهاية .

وفى أخرى له قال « نهى رسولُ الله صلى الله عليه وســـلم : عن المزابنة ، والمحافلة ، والمُحَاضَرَةِ ، والمخارِة »

قال: « المخاضرة: يمَّ الثَّمرَ قَبْلَ أَنْ يَزْهُو ، والمخابرة: يَبْعُ النُّمرَ قَبْلُ أَنْ يَزْهُو ، والمخابرة: يَبْعُ

وله في أخرى : « سمى عن بيع الثمر سنين » لم يَزِدْ

وأخرج نحو الرواية الأولى. وفي أخرى: «نَهَى عن يَعْ السّين » وعندالنها وهيشقرا «دانى عن المعالمة والهرائية»، عن المعالمة والهرائية»، ٢٩٩ (خ - السي بن مالك رضى الله عنه )قال: «نهى رسول الله

ملى الله عنيه وسلم عن المحافلة ، والْمُتَخَاضَرَةِ ، والْمُلَامَسَةِ ، والمنابذة » .

و ٣٠٠ ( سرق رافع بن ضريج رضى الله عنه ) قال : «نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحافلة ، والمزاينة »

له عليه و سام عن الحافية ، و الرابط » أخر جه النسائ*ي والن\ا*ج مع

سلى الله عليه وسلم : بهى عن المرابة والمحافلة ، والمزابنة : اشتراء الشَّر الله عليه وسلم : بهى عن المرابة والمحافلة ، والمزابنة : اشتراء الشَّر بالتَّمْر ، والمحافلة : اشتراء الزرع بالقمح ، واستيكراء الأرض بالقمع » . قال : وأخبر فى سالم بن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تَبْتَاعُوا الشَّرَ حتى يَبْدُو صَلَاحُهُ ، ولا تبتاعوا التَّمَر عن يَبْدُو صَلَاحُهُ ، ولا تبتاعوا التَّمَر عن يَبْدُو صَلَاحُهُ ، ولا تبتاعوا

(١) الكدس \_ بضم الكاف وفتحها \_ الترمة من الطعام والممر وموه

وفى أخرى قال : « نهى عن المحاقلة ، والمزاينة ، والمخابرة ، والمحابرة ، والمحابرة ، والمحابرة ، والمحابرة ، ورخَّص فى العرايا » . وأخرجه أبو داود « أَنَّ النبي صلى الله عليه وسلم : نهمى عن بيع

السنين (`` ، وَوَضَعَ الْجُوائَعُ (`` » وَفِي أُخْرَى له « أَن النبي صلى الله عليه وسلم : نهمي عن المعاوّمة » . وكال أَحَدُ رُوَاتِهِ « بيتم السنين » .

وفي أخرى له قال: « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحافلة، والمخابرة، والمزاينة، والمعاومة »

زاد في رواية : « ويَسْعِ السنبن » ثم اتَّفَقاً « وعن الثُّنيا ، ورخَّص في العراما » .

وفى أخرى له وللنسائى قال : « نهى عن المزابنة والمحاقلة ، وعن الثنيًا ، إلا أن مُعلّم » .

وفى أخرى للنسائى « نهى عن المزابنة والمحاقلة وبيع الثَّمر حتى يُطْمِحَ ، إِلَّا العرايا » .

بيع ما تحمله هذه الشجرة مثلا سنة فأكثر. على القارى . (٧) ه الجوائح ۵ بنتح الجيم جع جائحة ، وهى الآفة المستأصلة . نصيب النمار وتحوها بعد الزهو فتهلكها ، يترك البائع نمن ماتلف ، قال ابن ملك : وهذا أمر زَدْب عند الأكثرين ، لأنَّ ما أصاب المبيع بعد القبض فهو في ضمان

(١) « السنين» بكسر السين جم السنة ، بفتحها : وهي المعاومة . والمراد :

المشترى ، قال الطحاوى : هذا فى الأراضى الخراجية ، وحكمها إلى الإمام ، لوضع الجوائح عنهم ، نا فيه من مصالح المؤمنين ببقاء العارة . على قارى .

وتيل: الحقل: الزرع، إذا تشمَّت قبل أن تناظ سُوقَهُ، فإنه كانت الحاقلة من هذا، فهو بيع الزرع قبل إدراكه.

(أُوسُق) الوَسْقُ. وجمه أُوسُقِ على القلة : ستون ماعاً بصاع. رسولَ الله صلى الله عليه وسلم ، وهو خمسة أرطال وثلث. أو ثمانية أرطال . على اختلاف المذهبين ، فيكون الوسق ثلاثماً تدرطل وعشر بن مرطلا ، أوأر بمائة رطل وثمانين رطلا .

(الخابرة) المزارعة على أصبب معين، من الخبار، وهي الأرض اللينة، وتيل: إن أصلها من خيبر، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أثرَّ خيبر في يد أهلها: على النصف من عارهم وزعهم، فقيل: خابرهم: أي عاملهم في خيبر.

(يَشْقِهُ) تدجاه في متن الحديث تفسيره ، قال : والإشقاه «أن يحمر أو يصفر » وهو من أشقح يَشْقِـحُ إذا صار كذلك ، فأبدل من الحاء هاء لتقاربهما .

(المماومةُ) بيع النخل والشجر المثمر سنتين أو ثلاثاً ونحو ذلك ، يقالُ : عاوَمَتِ النخلةُ إذا حمات سنة ، ولم نحمل أخرى .

، ( بيع السنين ) بيع المُمرة السنين : هُوُ أَن بِبِيمها لاَ كَثَرَ من سنة في عقد واحدٍ ، وهو بيع غَرَرٍ ، لأنه بيع مالم بخانه اللهُ بمد .

(التُّنَيْا إِلا أَن يَمْلُمُ) الثنيا : أَن يَستَثَنَى مَن المبيع شيئًا مجهولا . فيفسد البيع ، وقيل : هو أَن ببيع الثيء جزافًا ، فلا يجوز أَن يستثنى

منهشيئًا قلَّ أُوكثر ، وتمكونالثَّنياني المزارعة: أنبستثني بعدالنصف أو الثلث كيلا معلومًا .

(الْمُخَاضَرَةُ ) اشتراء الثمار وهي يَنْفَرَّةٌ قبل أن يبدو صلاحهاً .

( اِنْبَهَاعَ به السكلا ) المشب ، ومعنى الحديث : أن البئر تسكون في بادية أو صحراه ، وبكون قربها منها كلا ، فإذا غلب على مائها وارد ، ومنع من يجيء بعده من الاستقاء منها . كان عنمه الماء ما نما له من السكلا ، لأنه متى أرْعَى ماشبته ذلك السكلا ، ثم لم يسقها قتلها المطش ، فالذي يمنع ماء البئر بمنع السكلا القريب منها ، وكذلك إذا باع ماء تلك البئر ليبيع به السكلا .

(نقع البئر) هو فضل مائها الذي يخرج منها ، وقيل له : نقع ، لأنه ينتقع ه . أي يُرثوى به ، وقوله « النياس شركاء في ثلاث : في الماء ، والسكلا ، والنار ، أراد بالماء : ماء السهاء والعيون التي لامالك لها ، وأراد بالسكلا : مراعي الأرضين التي لا يملسكها أحد ، وأراد بالنار: الشجر الذي يحتطبه الناس ، فينتفمون به ، وقد ذهب قوم إلى أن الماء لا يُعْلَكُ ، ولا يصح بيمه مطلقاً ، وذهب آخرون إلى العمل بظاهر الحديث في الثلاثة ، والصحيح الأول .

(القَيْنَاتُ) جمع قَيْنَة : وهي الْأُمَةُ المَنْلُهُ

(حَبَل الحَبَلة ) مصدر سمى به المحمول . كما سمَّى بالحل ، وإعما أدخلت عليه الناء للإشعار بمنى الأنوثة فيه ، وذلك أنَّ ممناه :

وفى أخرى له قال « نهى رسولُ الله عليه وســـلم : عن

المزابنة، والمحافلة، والمُنخَاضَرَةِ، والخَارِة». قال : « المُخاضرة : يعمِ النَّمَرُ بَأِلَّ أَنْ يَزْهُوَ ، والمُخابِرة : يَعْمُ

> الكُنْسِ (' كِنَا وَكَذَا صَاعًا ». وله فى أخرى : « نهى عن بيع الثمر سنين » لم يَزِدُ

> > مسح

رأخرج نحو الرواية الأولى . وفي أخرى : « بَهَى عن بَيْع السّنين » وعندالبن ما عِرِيمَتُ هرا «درني عن المعناقلة والهزائينة » ، عن المعناقلة والهزائينة » ، مثل دمى الله عنه )قال : «نهى رسول الله

ملى الله عليه وسلم عن المحافلة ، والْمُخَاصَرَةِ ، والْمُلَكِمَسَةِ ، والمنافذة » . أخرجه البخارى • ٣٠ ( سَرَق رافع بن ضريح رضى الله عنه ) قال : «نهى رسول الله

صلى الله عليه وسلم عن المحافلة ، والمزابنة » أخرجه النسائ*ي وانتنائ* ج

٣٠١ (م س - سبر بن المبب رحمه الله) « أَنَّ رسُول الله صلى الله عليه وسلم : بهى عن المزابنة والمحافلة ، والمزابنة : اشتراء الثَّمَر بالتَّمْرِ ، والمحافلة : اشتراء الزرع بالقمح ، واسْتِكْرَاء الأرض بالقمح » . قال : وأخبرنى سالم بن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله

عليه وسلم أنه قال : « لا تَبْتَاعُوا الشَّمَرَ حَتَى يَبْدُوَ صَلَّاحُهُ ، ولا تبتاعوا

والمعاومة ، ورخَّعَى فى العرايا » . وأخرجه أبو داود « أنَّ النبى صلى الله عليه وسلم : نهمى عن بيع السنين<sup>(۱)</sup> ، وَوَصَعَ الجواعُحُ<sup>(۱)</sup> »

وفى أخرى قال : « نهى عن المحافلة ، والمزاننة ، والمخابرة ،

وفى أُخْرَى له « أن النبي صلى الله عليه وسلم : نهمى عن المعاوَمَة » م وكال أَحَدُ رُوَاتِه « بيج السنين » . وفى أخرى له قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن

المحاقلة ، والمخارة ، والمزابنة ، والمعاومة » .
زاد في رواية : « ويَنْع السنين » ثم اتَّفَقاً « وعن الثُّنيا ، ورخَّص

وفى أخرى له وللنسائى قال : « نهى عن المزاينة والمحاقلة ، وعن الثُّنيًا ، إلا أن رُيمُلُم » .

وفي أخرى للنسائى « نهى عن المزابنة والمحافلة وبيع الشَّر حتى يُطْعِمَ ، إِلَّا الْعُرَايَا » .

(١) ه السَّنِينَ بَكُسُر السِّينَ جم السَّة ، بفتحها : وهي المعاومة . والمراد :

بيع ما تحمله هذه الشجرة مثلا سنة فأكثر. على القارى . (٣) ه الجوائح ٥ بنتح الجيم جمع جائحة ، وهى الآفة المستأصلة . تصيب الثمار وتحوها بعد الزهو فتهلكها ، يترك البائع نمن ماتلف ، قال ابن ملك : وهذا أس وَدْبِ عَنْدُ الْأَكْثَرِينَ ، لأنَّ ما أصاب المبيع بعد القبض فهو في ضمان

المشترى . قال الطحاوى : هذا فى الأراضى الخراجية ، وحكمها إلى الإمام ، لوضع الجواع عنهم ، نا فيه من مصالح المؤمنين ببقاء العارة . على قارى .

وقيل: الحقل: الزرع، إذا نشمَّت قبل أن تناظ سُوقَهُ، فإن كانت الحاقلة من هذا، فهو بيع الزرع قبل إدراكه.

(أوسُق) الوَسْقُ. وجمعه أوسُق على القلة: ستون ساعاً بصاع مسلح رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهو خسة أرطال وثلث . أو عمانية أرطال على اختلاف المذهبين ، فيكون الوسق ثلاثناً تمرطل وعشر بن مرطلا ، أوأر بعائة رطل وعانين رطلا .

(الخابرة) المزارعة على نصيب معين، من الخبار، وهي الأرض اللينة، وقيل: إن أصلها من خيبر، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أقرَّ خيبر في يد أهلها: على النصف من عارهم وزعهم، فقيل: خابرهم: أى عاملهم في خيبر.

(يَشْقِهُ) ندجاه في متن الحديث تفسيره ، قال : والإشقاه «أن يحمر أو يصفر » وهو من أشقح يَشْقِـحُ إذا صار كذلك ، فأبدل من الحاء هاء نتقارمها .

(الممارمةُ) بيع النخل والشجر المشر سنتين أو ثلاثًا ونحو ذلك ، يقالُ : عاوَمَتِ النخلةُ إذا حملت سنة ، ولم نحمل أخرى .

، ( بيع السنبن ) بيع الثمرة للسنين : هو أن ببيعها لأكثر من سنة في عقد واحدٍ ، وهو بيع غَرَرٍ ، لأنه بيع مالم بخانه الله بمد .

(الثُنْيا إِلاَ أَنِ يَعَلَمُ) الثَنيا : أَن يَسَنَّتُنَى مَن المَبِيعِ شَيْئًا مِهُولا . فيفسد البِيعِ ، وقيل : هو أَن بِيعِ الثيء جزافاً ، فلا يجوز أَن يستشى

منه شبئًا قلَّ أوكثر ، وتكون الثَّنيا في الزارعة: أن يستثنى بعدالنصف أو الثلث كيلا معلومًا .

(الْمُخَاضَرَةُ ) اشتراء الثمار وهو، غُفَرَّةٌ قبل أن يبدو صلاحهاً .

(لِيُبَاعَ به السكلاً) المشب، ومعنى الحديث: أن البئر تسكون في بادية أو صحراء ، وبكون قربها منها كلاً ، فإذا غلب على مائها وارد ، ومنع من بجىء بعده من الاستقاء منها .كان عنمه الماء ما نما له من السكلاً ، لأنه متى أرغى ماشبته ذلك السكلاً ، ثم لم يسقها قتلها المعلش ، فالذي يمنع ماء البئر يمنع السكلاً القريب منها ، وكذلك إذا باع ماء تلك البئر ليبيع به السكلاً .

(نقع البئر) هو فضل مائها الذي يخرج منها ، وقيل له : نقع ، لأنه ينتقع به . أى يُرُوى به ، وقوله « النياس شركاء في ثلاث : في الماء ، والسكلاً ، والنار ، أراد بالماء : ماء السهاء والميون التي لامالك لها، وأراد بالسكلاً : مراعي الأرضين التي لا علسكها أحد ، وأراد بالنار: الشجر الذي يحتطبه الناس ، فينتف مون به ، وقد ذهب قوم إلى أن الماء لا يُحْلِكُ ، ولا يصح يعه مطلقاً، وذهب آخرون إلى العمل بظاهر الحديث في الثلاثة ، والصحيح الأول .

(القَيْنَاتُ) جمع قَيْنَة : وهي الْأُمَةُ المَنَّةُ

(حَبَل الحَبَلَة) مصدر سمى به المحمول . كما سمَّى بالحمل ، و إنما أدخلت عليه الناء للإشعار بممنى الأنوثة فيــه ، وذلك أنَّ ممناه : إ

وفي أخرى له قال « نهى رسولُ الله صلى الله عليه وســـلم : عن ا المزاينة ، والمحاقلة ، والْمُخَاضَرَة ، والمخارة » .

قال : « المخاضرة : يبع النُّمَر قَبْلَ أَنْ يَزْهُوَ ، والمخابرة : يَنْعُمُ الكُنُس<sup>(۱)</sup> بكذا وكذًا صاعاً ».

وله في أخرى : « نهى عن بيع الثمر سنين » لم يَزِدْ وأخرج نحو الرواية الأولى.

وفي أخرى: « بَهَى عن يَعِ النِّينِ » وعد النهام الما الله عنه النَّانِ » وعد النهام الله عنه عن يَعِ النَّانِ » ر المرابعة عنه الله عنه )قال : «نهي رسول الله عنه )قال : «نهي رسول الله ملى الله عليه وسلم عن المحافلة ، والْمُخَاصَرَةِ ، والْمُلَكَمَسَةِ ، والمنافذة » .

٠٠٠ ( سَرَقِ رافع بن ضربح رضى الله عنه ) قال : «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحافلة ، والمزابنة »

أخرحه النساني وانتهاجه

متع

٣٠١ (م س \_ عبر بن السبب رحمه الله ) « أَنَّ رسُول الله صلى الله عليه وسلم : نهى عن المزابنة والمحافلة ، والمزابنة : اشتراء الثُّمَّر التُّمْرِ، والمحافلة: اشتراء الزرع بالقمح، واسْتِكراء الأرض بالقمع » . قال : وأخبرنى سالم بن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تَبْنَاعُوا الثَّمَرَ حتى يَبْدُوَ صَلَّاحُهُ ، ولا تبتاعوا

(١) الكدس \_ بضم الكاف وفتحها \_ المَرْمة من الطعام والتمر وموه

وفى أخرى قال : « نهى عن المحاقلة ، والمزاينة ، والمخابرة ، والماومة ، ورخّص في المرايا » . وأخرجه أبو داود « أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم : سهى عن بيع

السنين<sup>(۱)</sup> ، وَوَصَعَ الجوائحَ<sup>(۱)</sup> » وفى أُخْرِكَى له « أن النبي صلى الله عليه وسلم : نهمى عن المعاوّمة » م وكال أَحَدُ رُوَاتِه « بيم السنين » .

وفي أخرى له قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وســـلم عن المحاقلة ، والمخارة ، والمزابنة ، والمعاومة » .

زاد في رواية : « ويَسْعِ السنينِ » ثم اتَّفَقاً « وعن الثُّنيا ، ورخَّص

وفي أخرى له وللنسائي قال: « نهى عن المزابنة والمحاقلة، وعن الثُّنيَا، إلا أن يُعلُّم » .

وفى أخرى للنسائى « نهى عن المزابنة والمحاقلة وبيم الثَّمر حتى يُطْعِمَ ، إِلَّا العرايا » .

(١) ه السنين، بكسر السين جم السنة ، بفتحها : وهي المعاومة . والمراد : بيع ما تحمله هذه ك مرة مثلاسنة فأكثر. على القارى . (٢) ه الجور ، منح الجبم جمع جائحة ، وهي الآفة المستأصلة . نصيب الثمار ونحوها بعد الزهو فتهلكها ، يترك البائع ثمن ماتلف، قال ابن ملك : وهذا

أَمْرَ وَدْبٍ عَنْدَ الْأَكْتُرِينَ، لأنَّ ما أَصابِ المبيع بعد القبض فهو في ضمان المُشترى ، قال الطحاوى : هذا في الأراضي الخراجية ، وحكمها إلى الإمام ، لوضع الجوائح عنهم ، نا فيه من مصالح المؤمنين ببقاء العارة . علي قارى .  (ق - عيمارة نز الصابحة) عَالَ وَعَلَى رَمُولَالله وَلَيْ بَهُمُ النّ عَلَى الرَّمَا وَعَلَى الرَّمَا المُعَلَّى الرَّمَا المُعَلِّى الرَّمَا المُعَلِّى الرَّمَا المُعَلِّى الرَّمَا المُعَلِّى الرَّمَا المُعَلِّى الرَّمَا المُعَلِّى المُعَلِّمَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ الله

أخرجه أبو داود .

وف رواية مسلم وأبى داود والنسائى. إلا أن أبا دَالَ وسول الله عنه ) قال : قال رسول الله على الله عليه وسلم وإنْ بِمْتَ مِنْ أُخيِكَ "مَرًا، فأَصَابَتْهُ جَائِحة "() فَلَا أَخيكَ بَعْير حق ؟ فَلَا يَحِلُ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ مَنْهُ مَنْهُ عَلَى مِ تَأْخُذُ مَالَ أَخيكَ بَعْير حق ؟ وفي رواية : وأنَّ النبي صلى الله عليه وسلم أَمَرَ بِوَضْع إِلَجُوا مُح ٍ ه.
هذه رواية مسلم وأبى داود والنسائى. إلَّا أن أبا دَاؤُدَ زَادَ فى

= مالك . ولكن علة الحديث: أنه ضعيف قال الإمام أحمد يرويه عبيدالله بن أبى جعفر: من أهل مصر، وهو ضعيف فى الحديث. وكان صاحب فقه. فأما فى الحديث: فليس هو فيه بالقوى وقال أبو الوليد: هذا الحديث خطأ. وكان ابن عمر إذا أعتق عبداً لم يعرض لماله .

(۱) الجائمة: واحدة الجوائح، وهى الآفات التى تصيب النمار فتهلكها، يقال: جاحهم الدهر يجوحهم واجتاحهم بجتاحهم - إذا أصابهم بمكروه عظيم، ومدى وضعها: إستاطها، وهو أمر ندب واستحباب عند الأكثرين، وقد أوجبه قوم، وقال مالك رضى الله عنه: توضع فى الثلث فصاعداً، ولا توضع فها دون ذلك: يعنى أن الجائمة إذا كانت دون الثلث كانت من مال الشترى.

<sup>(</sup>١) السنين \_ بكسر السين \_ جم السنة \_ بنتحها \_ أى المساومة :وقد مرت . والمراد بيم ماتحمله هذه الشجرة مثلا سنة فأكثر .

كانت المحاقلة من هذا ، فهو بيع الزرع قبل إدراكه .

وتيل : الحقل: الزرع ، إذا نشَّم قبل أن تناظ سُوقُهُ ، فإن

(أُوسُق) الوَسْقُ. وجمه أُوسُقِ على القلة : ستون صاعًا بصاع. رسولَ الله صلى الله عليه وسلم ، وهو خسة أرطال وثلث . أو عمانية أرطال على اختلاف المذهبين ، فيكون الوسق ثلاثماً توطل وعشرين رطلا، أوأربعائة رطل وثمانين رطلا.

(المخابرة) المزارعة على نصيب معين، من الخبار، وهي الأرض اللينة ، وقيل : إن أصلها من خيبر ، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أَقرَّ خيبر في يد أهلها : على النصف من عارهم وزعهم ، فقيل : خابرهم : أي عاملهم في خيبر .

(يَشْقِهُ) قد جاء في متن الحديث تفسيره ، قال : والإشتاء هأن يحمرًا أو يصفى » وهو من أشقح يُشْتِيحُ إذا صار كـذلك ، فأبدل من الحاء هاء لتقاربها.

(المماومةُ) بيع النخل والشحر المثمر سنتين أو ثلاثاً ونحو ذلك ، يقالُ : عاوَمَتِ النخلةَ إِنَا حمات سنة ، ولم نحمل أخرى .

﴿ يَبِعُ السَّنَيْنُ ﴾ بيم النمرة للسَّنينَ : هُوَ أَنْ بِبِيمَهَا لَأَ كَثَرُ مِن سَنَّةً فى عقد واحدٍ ، وهو بيع غَرَرٍ ، لأنه بيع مالم بخانه الله بعد .

(التُّفَيُّا إِلا أَن يَملُم) الثنيا : أَن يَسَنْتُى مَن المبيع شَيْئًا مجهولًا . فيفسد البيع ، وقيل : هو أن ببيع الثيء جزافًا ، فلايجوز أن يستثنى

منه شيئًا قلُّ أوكثر ، وتمكون التَّنيافي المزارعة: أن يستثنى بمدالنصف أو الثلث كلامعلومًا.

( الْمُنَعَاضَرَةُ ) اشتراء الثمار وهي غُفْرَةٌ قبل أن يبدو صلاحهاً . ( لَيُبَاعَ لِهُ السكلا ) العشب ، ومعنى الحديث : أن البئر تسكون في بادية أو صحراء ، وبكون قربها منها كلاً ، فإذا غلب على مائها وارد ، ومنعمن بجيء بعده من الاستقاء منها .كان عنمه الماء مانمًا له من الكلاُّ ، لأنه متى أرْعَى ماشيته ذلك الكلاء ، ثم لم يسقها قتلها المطش، فالذي عنع ماء البئر عنع السكلا القريب منها، وكذلك إذا باع ماء تلك البئر. ليبيع به الكلاً.

( نقع البئر ) هو فضل مائها الذي يخرج منها ، وقيل له : نقع ، لأنه ينتقع له . أى يُرْوى له ، وقوله ﴿ النَّـاسُ شَرَكًا ﴿ فَي ثَلَاتُ : في الماء، والكلاُّ ، والنار ، أراد بالماء: ماء السماء والميون التي لامالك لها، وأراد بالكلا : مراعي الأرصين التي لا علكها أحد ، وأراد بالنار: الشجر الذي يحتطبه الناس، فينتفمون به ،وقد ذهب قوم إلى أن الماء لا مُعْلَكُ ، ولا يصم بيمه مطلقًا ، وذهب آخرون إلى العمل بظاهر الحديث في الثلاثة ، والصحيح الأول .

(القَيْنَاتُ) جِم قَيْنَة : وهي الْأُمَةُ المُعَنَّةُ

(حَبِّل الحَبَّلة ) مصدر سمى به المحمول . كما سمَّى بالحل ، وإنما أدخلت عليه الناء للإشعار بممنى الأنوثة فيــه ، وذلك أنَّ ممناه : - 1.0-

وفى أخرى له قال « نهى رسولُ الله صلى الله عليه وســـلم : عن المزابنة ، والمحاقلة ، والمُخَاصَرَةِ ، والمخابرة » .

قال : « المخاضرة : يم الثَّمرَ قَبْلُ أَنْ يَزْهُوَّ ، والمخابرة : يَعْمُ

الكُنْسِ<sup>(۱)</sup> بكذا وكذَا صاعاً ». وله فى أخرى : « نهى عن بيع الثمر سنين » لم يَزدْ

وأخرج نحو الرواية الأولى . وفي أخرى : «كَبَي عن يَنْع السَّنين » وعندَ الإنهاجيمَ عَمَم الالله عن المعاقلة والمرّابينة »، ٢٩٩ (غ - أنس بن مالك رضى الله عنه )قال : «نهى رسول الله

٢٩٩ ( ﴿ حُرِيْتُ أَنْسُ بَنِ مَالك رضى الله عنه )قال : «نهى رسول الله عليه وسلم عن المحافلة ، والمُنخَاضرة ، والمُنكَرة ، والمُنكَرة ، والمُنكَرة ، والمُنكَرة ، والمنابذة » .

و ۲۰۰ ( سَرَقَ رافع بن ضربج رضىالله عنه ) قال : «نهمىرسولالله صلى الله عليه وسلم عن المحافلة ، والمزابنة »

أخرجه النسأى والنهاج؟ ١٠٠١ (م س - سعد بن السبب رحمه الله) « أَنَّ رسُول الله

صلى الله عليه وُسلم : بهى عن المرابة والمحافلة ، والمزابنة : استراء الشَّمر بالتّمر ، والمحافلة : استراء الزرع بالقمح ، واستِكراً والأرض بالقمح » . قال : وأخبرنى سالم بن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : « لا تَبتّاعُوا الشَّمرَ حتى يَبدُو صَلَاحُهُ ، ولا تبتاعوا الشَّمرَ بالتّمر »

(١) الكدس - بضم الكاف وفنحها - الترمة من الطمام والنمر وعوه

وفى أخرى قال : « نهى عن المحاتلة ، والمزابنة ، والمخابرة ، والمحابرة ، والمحابرة ، والمحابرة ، والمحابرة ،

وأخرجه أبو داود « أَنَّ النبي صلى الله عليه وسلم : نهمى عن يبع السنين (') ، وَوَضَعَ الجوائح (') »

وفى أُخْرَى له « أن النبي صلى الله عليه وسلم : نهى عن المعاوّمة » وكال آخذُ رُوّاتِه « بيم السنين » .

وفى أخرى له قال : « نهى رسول الله على الله عليه وســـلم عن المحاقلة ، والمخابرة ، والمزابنة ، والمعاومة »

زاد في رواية : « ويَسْعِ السنبن » ثم اتَّفَقاً « وعن الثُّنيا ، ورخَّص لمرايا » .

وفى أخرى له وللنسائى قال: « نهى عن الزابنة والمحاقة، وعن الثنيًا ، إلا أن مُعْلَمُ » .

وفى أخرى للنسائى « نهى عن المزابنة والمحاقة وبهع الثَّمر حتى يُطْهِمَ ، إِلَّا الْعْرَامَا » .

(۱) ق السنين، بكسر السين جمع انسنة ، بفتحها : وهمي المعاومة . والمواد : بيم ما تحملة هذه الشجرة مثلا سنة فأكثر . علي القارى .

(٣) « الجوائح ، بفتح الجيم جمع جائحة ، وهمى الآفة المستأصلة . تصبب الثنار وتحوها بهد الزهو فتهلكها ، يترك البائم تمن ماتلف، قال ابن ملك : وهذا أسر زَدْبِ عَدْدُ الأكثرين ، لأنَّ ما أصاب البيع بعد القبض فهو في ضمان المشترى . قال الطحاوى : هذا في الأراض المخاجية ، وحكها إلى الإرام ، لوضع

الجوائح عنهم، نا فيه من مصالح المؤمنين ببقاً العارة . ﴿ عَلَي قارى ﴿

#### الفصل الثالث

### في النعي عن بيع الملامــة والمنابذة

\* ٣٤٠ ( غ م ، س ق أبر سعبر الخدى رضى الله عنه ) قال : \* نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لِنستَيْنِ ، وعن يَنفَتَيْنِ ( ) ، وبهى عن الملامسة والمنابذة في البيع ، والملامسة : لمن الرجل ثوب الآخر بيده بالليل أو بالنهار ، ولا يُقلبه إلا بدلك. والمنابذة : أن يَنْبُذَ الرجل إلى الرجل ثوبة ، وينكون ذلك ينمها الرجل إلى الرجل ثوبة ، وينكون ذلك ينمها عن غير نظر ، ولا تراض ( ) ، واللبستان : اشتال الصاء والصاء : والصاء ثوب ، أن يَعْمَل ثوبه على أحد عاتقيه ، فيبد أو أحد شقيه ، ليس عليه ثوب ، واللبسة الأخرى : اختياؤه شوبه وهو جالس ، ليس على فرجه منه شيء »

هذه رواية البخارى ومسلم ، إلا أن اللفظ للبخارى ، وهو أتم . وفى رواية أبى داود قال : « نهى عن يعتين وعن ليستين ، أما البيعتان : فالملامسة والمطابدة ، وأما اللبستان : فاشتمال الصهاء ، وأن يحتيى الرجل فى ثوب واحد ، كاشفاً عن فَرْجه ، وليس على فرجه منه شىء ، واشتمال الصهاء : أنْ يشتمل فى ثوب واحد ، يَضَعُ طرّق الثوب على ٣٣٩ ( خ م \_ عبر الله بن عمر رضى الله عنهما ) « أَنْ عَائشة أُمَّ المؤمنين أرادت أَنْ تَشترى جارية فَتُمْتِيَّهَا ، فقال أهلها : نَبِيمُكِما على أَنَّ وَلا عِها لنا ، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال : لا يمنمك ذلك ، فإنما الولاء لمن أعتق » .

قال الْحَمَيْدِينُ : ذَكَره أَبِو مسعود الدمشقى فى المتفق عليه ، وهو فى كتاب البخارى هكذا .

> وفى كتاب مسلم عن ابن عمر عن عائشة . فلا كرون حينئذ متفقا عليه بينهما .

وريا و الله عن عن الله عن اله عن الله عن الله

عائشة » .

وفى رواية البخارى أيضاً عن ان عمر «أن عائشة سَاوَمَتُ بَرِيرَة ، غَلَمَ النِّيْ صَلَى الله عليه وسلم إلى الصلاة ، غلما جاء قالت : إنهم أنوا أن يبيموها إلا أن يَشْتَرَطُوا الولاء ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إنما الولاء لمن أعتق ، قيل لنافع : حُرًا كان زوجُها أو عبدًا ؟ قال : ما نُدريني ؟ » .

أخرجه البخاري ومسلم.

 <sup>(</sup>١) بيعتين: بفتح الموحدة وبجور كسرها على إرادة الهيئة. فتح
 (٣) يعنى: من غير تأمل ولا فحص مجمل الرضى قيمة وحقيقة.

أخرج الرواية الأولى الجاعة إلا أبا داود، والثانية البخارى ومسلم والنسائى، والثالثة البخارى و أفرعه ابن عاجه ما ول الثالثية.

٣٤٣ (س - عبر الله بي عمر رضى الله عنهما ) قال : «نهى رسول الله صلى الله عن لِبستَين ، ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين : عن المنابذة والملامسة ، وهى بيوع كانوا ينبايمون مها في الجاهلية » .

أخرجه النسائي .

#### الفصل الرأيع

فی النهی عن بیع الغرر والمضطر والحصاة آلاس النهی عن بیع الغرر والمضطر والحصاة آلاس الله الله الله عنه ) « أَنَّ رَسُول الله علیه وسلم نهی عن بیع الغَرَدِ ، و بیع الحَصَاةِ » أخرجه مسلم والترمذی وأبو داود والنسائی وارن مهاجة

الله على ال

واتيه الأيسر ، ويُبْرِزُ شِقَهُ الأَمِن . قال . والمنافة \_ وذكر مثل البخارى ومسلم » .

وفى رواية النسائى: « نهى عن الملامسة، وهو لمس الثوب لا ينظر إنيه، وعن المنابذة. وهو طرح الرجل ثوبه إلى الرجل بالبيع قبل أن يُقَلِّبه، أو ينظر إليه » .

وله فى أخرى مختصرًا قال: «نهى عن الملامسة والمالدة فى البيع»
وله فى أخرى قال: «عن لبستين وعن بيدين، أما البيعتان:
فالملابسة والمنابذة، والمنابذة: أن يقول: إذا نَبَذْتُ هذا الثوب فقد

وجب البيع ، والملابسة : أن عَسَهُ بيده ولا يَنشُرُهُ ولا يُقلَبُه ، إذا مَسَّ وجب البيع ». وحسن البيع ». وحسن البيع المنظم والمنافرة عن المنافرة عن المنافرة عن المنافرة المنافرة أن يعسن المنطق المنافرة الله عن ». والمنافرة والمنافرة » . . والمنافرة عنه المنافرة المنافرة » .

وفى رواية قال: «نهى عن بيعتبن: الملامسة والمنابذة، أما الملامسة: فأن يامس كل واحد منهما ثوب صاحبه بنير تأمل. والمنابذة: أن ينبذكل واحد منهما ثوبه إلى الآخر، ولم ينظر أحد منهما إلى ثوب

وفى أخرى قال : « نهى عن صيامين وبيعتين : الفطرِ والنحر ، والملامسةِ والمنابذةِ » .

(أرمل) جل أرمل يضرب لونه إلي الكدرة .

(لاشية فيه)أى لالون فيه يخلف كدرته .

(البلاط) ما مُنْهَرَشُ به الأرضمن حجر أوغيره، ثم سمي المكان بلاطا على المجاز.

( صِرارًا ) بكسر الصاد المهملة والرادين المهملتين : موضع قريب من المدينة .

(جَزُورًا) الجزور من الإبل: يقع على الذكر والأنبى، والكلمة انفق

(ما كستك) فاعلتك من المكس: وهو انتقاص الثمن، وذكر الزخشرى في كتابه الفائق: هذا الحديث، وقال: قد روى ما كستك من المكاس، ومعناه شاهر، وقال: روى « أُ تُر اني أَ عَا كِسْتُك »، وهو من كايسته فَكِستُهُ، أى: كنت أكبس منه.

(كتابتها) المكاتبة: أن يقول الرجل لعبده: كاتبنك على ألف دره مثلا، فإذا أديتها عَتَّقْتَ ، ومعناه: كتبت لك على نفسي أَنْ تعتقُ مني إذا وفيت المال، وكتبت على العنق.

(ولاءك) ولاء المُمتَّق : أنه إذا مات المُمتَّق . ولم يخلُف وارثاً سوى معتقه . وَرثُهُ .

(الملاَمسة والمنابذة) قد مرَّ تفسيرها في الحديث، وتربده همنا بيانًا ،قال :هو أن يقول :إذا المستُ ثوبي أولمستُ ثوبَك فقدوجب

البيع ، وقيل : هو أن يلمس المبيع من وراء ثوب ، ولا ينظر إليه ، ثم يقع البيع عليه ، وهذا هو بيع الغرر والججهول .

أما المنابذة: فهى أن يقول أحد المتبايمين للآخر: إذا نبذت إلى الثوب أو نبذتُه إليك : فقد وجب البيع ، وقبل : هو أن يقول : إذا نبذتُ إليك الحصاة ، فقد وجب البيع ، وقال الفقها . : نحو ذلك في الملامسة والمنابذة ، وهذا افظهم .

قالوا في الملامسة : أنْ يقولَ : مهما لمستَ ثوبي فهو يع منك ، وهو باطل . لأنه تعليق أو عدول عن الصيغة الشرعية ، وقيل : ممناه : أن يجمل اللمس بالليل في ظلمة قاطه المخيار ، و برجع ذلك إلى تعليق اللوم ، وهو غير نافذ ، قالوا : والمناهدة في معنى الملابسة ، وقيل : معناه أن يتنابذ السلع ، وتركون معاطاة ، فلا ينعقد بها البيع عند الشافعي رحمه الله .

(اشتمال الصما.) قد ذكر معناه في من الحديث ، إلا أن الفقها و يقولون : هو أن بشتمل بثوب واحد ، ليس عليه غيره ، ثم يرفعه من أحد جانبيه ، فيضعه على إحدى منكبيه ، والمراد به على هذا : كراهة التكشف ، وإبدا المورة .

وأهل الغريب يقولون: هوأن يشتمل بالثوب حتى يجلل جسده، لا يرفع منه جانبًا، فنكون فيه فرجة ، يخرج منها يده، والمراد به على وفى أخرى له قال « نهى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم : عن المزاينة ، والمحافلة ، والمُخَاضَرَة ، والمخارة » .

قال : ﴿ الْحَاضِرَةِ : يَبِعُ النَّمْرَ قَبْلُ أَنْ يُزْهُو َ ، والْحَابِرَةِ : يَبْعُ

الكُدْسِ<sup>(۱)</sup> بكذا وكذا صاعاً » وله فى أخرى : « نهى عن بيع الثمر سنين » لم يَرْدِدْ

وأخرج نحو الرواية الأولى . وفي أخرى : « نَهِي عن بَيْع السَّين » وعند الإنهاجه عند مرا «درنها عن المعاقلة والزايدة »، ٢٩٩ ( خ - أنس بن مالك رضى الله عنه )قال : «نهى رسول الله

م ٢٩٩ ( خ - أنس بن مالك رضى الله عنه )قال : «نهى رسول الله عليه وسلم عن المحافلة ، والمُنخَاضَرَةِ ، والمُنكَرَمَسَةِ ، والمُنابذة » . أخرجه البخارى

••• ( سَرَقِ رافع بن مُدبج رضى الله عنه ) قال : «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحافلة ، والمزابنة »

أخرجه النساني والنهاج؟ ٣٠١ (م س - سعير بن السبب رحمه الله ) « أَنَّ رسُول الله صلى الله عليه وسلم : بهي عن المرابنة والمحاقلة ، والمزابنة : اشتراء الثَّمر بالتَّمْرِ ، والمحاقلة : اشتراء الزرع القمح ، واسْتِكْرَاء الأرض بالقمع » .

قال: وأخبرنى سالم بن عبد الله بن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال: « لا تَبْتَاعُوا الشَّمَرَ حتى يَبْدُو صَلَاحُهُ ، ولا تبتاعوا الشَّمَرَ على مالتَّهُ ،

(١) الكدس - بضم الكاف وفتحها - المَرَمة من الطعام والممّر ويموه

وفى أخرى قال : « نهى عن المحافلة ، والمزاينة ، والمخارة ، والمماومة ، ورخَّص فى العرايا » . والمماومة ، ورخَّص فى العرايا » . وأخرجه أبو داود « أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم : نهمى عن بيع

السنين () ، وَوَصَعَ الجوائح () » وَقَى أُخْرَى له « أَن النبي صلى الله عليه وسلم : نهى عن المعاوَمَة » وقال أَحَدُ رُوَانِه « بيم السنين » .

وفى أخرى له قال : «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المحافلة ، والمخابرة ، والمزابنة ، والمعاومة » زاد فى رواية : « ويَسْعِ السنين » ثم اتَّفَقاً « وعن الثّنيا ، ورخَّص

فى العرايا » . وفى أخرى ُ ، وللنسائى قال : « نهى عن المزاينة والمحاقة ، وعن الثنيًا ، إلا أن مُيغُمَّم » . الثُّنيًا ، إلا أن مُيغُمَّم » .

وفى أخرى للنسائى « نهى عن المزابنة والمحاقلة وابع الثَّمر حتى يُطْعِمَ ، إِنَّا العرايا » .

(١) ه السنين، كسر السين جم اسنة، بفتحها: وهي المعاومة. والمراد:

بيع ما تحمله هذه الشجرة مثلا سنة فاكثر . على القارى . (٢) لا الجوائح ٥ يمتح الجم جمع جائحة ، وهى الآمة المستأصلة . تصبب الثار ونحوها بعد الزهو فتهلكها ، يترك البائع تمن ماتلف ، قال ابن ملك : وهذا أمر زَدْبِ عَدْد الأكثرين ، لأنَّ ما أصاب البيع بعد القبض فهو في ضمان

المشترى . قال الطحاوى : هذا فى الأراضى الخراجية ، وحكمها إلى الإمام ، لوضع الجوائح عنهم ، لما فيه من مصالح المؤمنين بيقاء العارة . ﴿ عَلَيْ قَارَى ﴿ الْجُوائِعُ عَنْهُمْ ، لَمَا فَيْهِ مَنْ مَصَالح المؤمنين بيقاء العارة ، ﴿ عَلَيْ قَارَى ﴿

#### – ٤٣٩ – الفصل الثالث

## فى النهى عن ببع الملامسة والمنابذة

\* ٣٤ ( غ م ، س ق أبر سعبر افرري رصى الله عنه ) قال : الله ملى رسول الله عليه وسلم عن ليستين ، وعن يَعْمَين ، وعن الملامسة والمنابذة في البيع ، والملامسة أ : لمس الرجل ثوب الآخر بيده بالليل أو بالنهار ، ولا يقلبه إلا بدلك . والمنابذة : أن يَنْبُدَ الرجل إلى الرجل ألى الرجل وَنْ بَهُ ، وينْبُدُ الآخر بنو بع ، ويكون ذلك ينتهما عن غير نَظُر ، ولا تراض (") ، واللبستان : اشتمال الصها . والصّما : ان يَعْبُدُ وَ أحدُ شِقِيه ، ليس عليه ثوب ، واللبسة الأخرى : اختِبَاؤُهُ بنو به وهو جالس ، ليس على فرجه منه واللبسة الأخرى : اختِبَاؤُهُ بنو به وهو جالس ، ليس على فرجه منه .

هذه رواية البخارى ومسلم ، إلا أن اللفظ للبخارى ، وهو أتم . وفى رواية أبى داود قال : « نهى عن بيمتين وعن لِبستين ، أما البيعتان : فالملامسة والملابذة ، وأما اللبستان : فاشتمال الصماء ، وأن يحتمي الرجل فى ثوب واحد ، كاشفاً عن فَرْجه ، وليس على فرجه منه شنىء ، واشتمال الصماء : أَنْ يشتمل فى ثوب واحدٍ ، يَضَعُ طرّ فى الثوب على

(١) بيعتين: بنتح الموحدة وبجور كسرها على إرادة الهيئة. فتح
 (٢) يعنى: من غير تأمل ولانحس بجمل الرضى قيمة وحقيقة.

٣٣٩ (فِح م - عبر الله بن عمر رضى الله علمها) « أن عائشة أمَّ المؤمنين أرادت أن تشترى جارية فَتُمْتِيَّهَا ، فقال أهلها : نَبِيمُكِما على أَنَّ وَلا عِما لنا ، فذكرت ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم . فقال : لا يمنمك ذلك ، فإنما الولاء لمن أعتق » .

قال الْحَمَيْدِينُ : ذَكَره أَبو مسعود الدمشق فى المتفق عليه ، وهو فى كتاب البخارى هكذا .

> وفى كتاب مسلم عن ابن عمر عن عائشة . فلا كو ن حينئذ متفقا عليه بننهما .

قال الحميديّ : ولعله قد وجده في نسخة « أَنَّ عائشة » نَدَلَ « عن

مائشة » .

وفى رواية البخارى أيضاً عن ان عمر «أن عائشة سَاوَمَتْ بَرِيرَة ، غَرِج النبي صلى الله عليه وسلم إلى الصلاة ، غلما جاء قالت : إنهم أَ قُوا أَنْ يَبِيمُوهَ الله عليه وسلم : أَنْ يَبِيمُوهَا إِلاَ أَنْ يَشْتَرِطُوا الولاء ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إنا الولاء لمن أعتق ، قيل لنافع : حُرًا كان زوجُها أو عبدًا ؟ قال : ما نُدْرِينَ ؟ » .

أخرجه البخاري ومسلم.

والهامة الأولى الجاعة إلا أبا داود، والتانية البخاري ومسلم والنسائي، والثالثة البخاري ومسلم والنسائي، والثالثة البخاري وأفرعه البن عاجه ما ول الثالثية.

٣٤٣ (س - عبر الله بن عمر رضى الله عنهما ) قال : «نهى رسول الله صلى الله عن لِبستَين ، ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين : عن المنابذة والملامسة ، وهى بيوع كانوا ينبايمون مها في الجاهلية » .

أخرجه النساني .

الفصل الرابع

۴٤٥ ( د - شيح من بنى تميم ) قال: «خطبنا على بن أبى طالب، أو قال: قال لى على "بسيأتى على الناس عَضُوضْ ، يَمَضُ الْمُوسِرُ فيه على مافى يده ، ويُمَايَع المضطرون، ولم يؤمروا بذلك، قال الله تعالى: (٢ : ٢٣٧ ولا تَنْسُوا الفضل بينكم) وقد نهى رسول الله صلى الله عليه

عاليه الأيسر ، ويُبْرِزُ شِقّهُ الأعن . قال . والمسالمة \_ وذكر مثل البخارى ومسلم » .

وفى رواية النسأئى: «نهى عن الملامسة، وهو لمس الثوب لا ينظر إنيه، وعن المنابدة. وهو طرح الرجل ثوبه إلى الرجل بالبيع قبل أن يُقلّبه، أو ينظر إليه ».

وا في أخرى مختصرًا قال: «نهى عن الملامسة والمنابذة في البيع»
وله في أخرى قال: «عن لبستين وعن بيعتين ، أما البيعتان:
فالملابسة والمنابذة ، والمنابذة : أن يقول: إذا نبَذتُ هذا الثوب فقد
وجب البيع ، والملابسة : أن عَسَلَهُ بيكه ولا يَنشُرُهُ ولا يُقلَبُه ، إذا مَسَّ حب البيع ،،
وبعد البيع ، والملابسة : أن عَسَلُهُ بيكه ولا يَنشُرُهُ ولا يُقلَبُه ، إذا مَسَّ حب البيع ،،
وبعد البي منه لا أن مول الله على المنافظة المنافظة أن المنافظة المنافظة أن يقد والمنافظة المنافظة أن يقسل على المنافظة أن يقد المنافظة المنافظة المنافظة المنافظة والمنافظة والمنافظة والمنافظة والمنافظة وسلم عن المنافظة والمنافذة » .

وفى رواية قال: «نهى عن بيعتين: الملامسة والمنابذة، أما الملامسة: فأن يامس كل واحد منهما أوب صاحبه بغير تأمل. والمنابذة: أن ينبذكل واحد منهما أوبه إلى الآخر، ولم ينظر أحد منهما إلى ثوب صاحبه».

وفى أخرى قال: « نهى عن صيامين وبيعتين : الفطر والنحر ، والملامسة والمنابذة » .

(أرمل) جل أرمل يضرب لونه إلى الكدرة.

(الاشية فيه) أي لا لون فيه يخالف كدرته

( البلاط ) ما يُفْرَشُ به الأرض من حجر أوغيره ، ثم سمي المكان بلاطا على المجاز .

(صِرادًا) بكسر الصاد المهملة والراءين المهملتين : موضع قريب من المدينة .

(جَزُورًا) الجزور من الإبل: يقع على الذكر والأنثى، والكلمة نقة.

(ما كستك) فاعلتك من المكس: وهو انتقاص الثمن، وذكر الرخشرى في كتابه الفائق: هذا الحديث، وقال: قد روى ما كستك من المكاس، ومعناه ظاهر، وقال: روى « أُثر اني أعا كِستُك ، وهو من كايسته فكستُهُ، أى: كنت أكبس منه.

(كتابتها) المسكاتبة: أن يقول الرجل لعبده: كاتبتك على ألف درهم مثلا، فإذا أديتها عَتَّفْتَ، ومعناه: كتبت الك على نفسي أن تعتق مني إذا وفيت المال، وكتبت على العنق

(ولاءك) ولاء المُعتَق : أنه إذا مات المُمتَّق . ولم يُطلَّف وارثاً سوى منتقه . وَرثَهُ .

(الملاَمسة والمنابذة) قدمرُ تفسيرها في الحديث، ونزيده ههنا بيانًا . قال : عو أن يقول : إذا امستَ ثوبي أولىستُ ثوبَك فقدوجب

البيع ، وقيل : هو أن يلمس المبيع من وراء ثوب ، ولا ينظر إليه ، ثم يقع البيع عليه ، وهذا هو بيعالنرر والجهول .

أما المنابذة : فعى أن يقول أحد المتبايعين للآخر : إذا نبذت إلى الثوب أو نبذتُه إليك : فقد وجب البيع ، وقبل : هو أن يقول : إذا نبذتُ إليك الحصاة ، فقد وجب البيع ، وقال الفقها ، نحو ذلك في الملامسة والمنابذة ، وهذا لفظهم .

قالوا في الملامسة: أنْ يقولَ : مهما لمستَ ثوبي فبريع منك ، وهو باطل . لأنه تعليق\. أو عدول عن الصيغة الشرعية ، وقيل : ممناد: أن يجمل اللمس بالليل في ظلمة قاطمًا للخيار ، وترجع ذلك إلى تعليق اللزوم ، وهو غير نافذ، قالوا: والمنابذة في معنى الملابسة ، وقيل: ممناه أن يتنابذ السلع ، وتملكون معاطاة ، فلا ينعقد بها البيع عندالشافعي رحمه الله .

(اشتمال العماء) قد ذكر معناه في منن الحديث ، إلا أن الفقهاء يقولون : هو أن بشتمل بثوب واحد ، ليس عليه غيره ، ثم يرفعه من أحد جانبيه ، فيضمه على إحدى منكبيه ، والمراد به على هذا : كراهة التكشف ، وإبداء المورة .

وأهل النريب يقولون: هوأن يشتمل بالنوب حتى بجلل جسده، لا يرفع منه جانباً، فتكون فيه فرجة ، يخرج منها يده، والمراد به على ٣١٤ ( د ـ أبوهريزة رضى الله عنه ) قال ﴿ نهى رسسول اللهُ صَلَى الله عليه وسلم : عن يبع الفنائم حتى تُقْسَم ، وعن يبع النَّحْل حتى يُحْرَز من كل عارض ، وأن يُصَلَّى الرجل بغير حزام (١٠ » أخرجه أبو داود .

# حَيَلُ الْحَلَةُ (1)

٣١٥ ( غ م د س مَـ طَقَ- إن عمر دضي الله عنهما ) أنَّ دسول الله صلى الله عليه وســـلم « نهى عن بَيْج حَبَل الْحَبْلَةِ ، وكان يَيْمًا يَتَبَالِمُهُ أهلُ الجاهلية ، وكان الرحلُ يَبْتَاعُ لَخْمَ الْجُرُورِ إلى أَن تُنْتَجَ النَّاقَةَ ، مُم تَنْتَجَ التي في نطنها » . هذه رواية الموطأ

وفى رواية البخاري ومسلم قال : «كان أهلُ الجاهلية يَبْتَأْعُوزُ. كُومَ الْخُزُورِ إِلَى حَبَلِ الْخُبَلَةِ . وحَبَلُ الْخُبَلَةِ . أَنْ تُنْتَجَ الناقةُ ما في

(١) هذا مثل الحديث الآخر « لا يصاين أحــدكم في الثوب الواحد ليس ر على عانقه منه شي. » وإنمــا أَمَرَ بهِ لأنهم كانوا تَلْمَا يَشَرُولُونَ ، ومن لم يكن عليه سراويل وكان جَيْبُه واسِمًا ، ولم يَتَأبَّب ، ربمًا وقع بصره أو بصر

(٢) الحبل: مصدر سمى به المحبول ، كما سمي بالحل ، وإنما أدخلت عليه التاء للاشعار بمعنى الأنوثة فيه ، معناه : أن يبيع ما سوف بحمله الجنين الذي في بطن الناقة على تقدير أن سيكون أبني ، و إنَّا نهى عنه لأنه غرر ، والحبل الأول يراد به : ما في بطون النوق ، والنَّاني : حيل الذي في بطون النوق .

هذا : أَنْزَلَتْ (٣١ : ٦ ومن الناس من يشترى لَهُوَ الْحَدِيثِ ــ الآية) " أخر حه الترمذى - وعمدان ماجه « وزير مول الله ملي من بيد المفنيات وعن مرام مول الله ملي من بيد المفنيات وعن مرام مون وعن سائرت ».

٣١٣ ( عُقَ أبو سعيد الخدري دضي الله عنه) قال «نهي رسول الله

صلى الله عليه وسلم عن شراء الفنائي حتى تفسّم ». أخر خالا لمرمذي. وعد الفنائي عن شراء الفنائي عن شراء ما في بطون الانفارس وعد الانفارس وعن شراء العدد من وعن شراء العدد من وعن شراء المعالم من وعن شراء الفدد عن من وعن شراء الفدد عن من وعن شراء الفائص». = عاربق كم من عن بدارين منظور عن ابد عن أبي بدرة «أبه استاذ والبي صلى الله عليه وسلم ... الحديث » هكذا أورد: . وهو عند أبي داود من هذا الوجه . لكن قال: عن بهيسة عن أببها « أنه استأذن » وأخرجه ابن منده ، لكن قال: عن يسار عن أبيه عن بهيسة قالت « استأذن أبي النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخل بده بينه وبين ثيابه ـ الحديث » وذكر ابن عبدالبرأن اسم والدها عبر. اهـ

فَ كُرِهَا أَنِ الْأَثِيرِ فَي أُسِدِ الفَابَةِ ، وَقَالَ: أَدْرِكَ النِّي صَلَى اللَّهُ عَدِيهِ وَسَمْ . وروت عن أبيها . ثم روى عن كهمس بن الحسن عن يسار بن منظور عن أمه عن أ لمرأة يقال لها بهيسة : قالت « استأذن أبي النبي صلى الله عليه وسلم أن يدخل بينه ا و بين قميصه . فأذن له . فدخل بينه و بين قميصه من خلفه ، وجعل يمسح صدره . بظهر النبي صلى الله عليه وسلم . فقال : يرسول الله ، ماالذي لايحل منعه ؟ فال: ﴿ الماء . قال : يارسول الله ، ما الذي لايحل منه ؟ قال : المنح . فكان ذلك الوجل

وقال الحافظ في التهذيب: فالرابِن القطان : قال عبدالحَق: محهواة، وهي كذلك . ونال الخطابي: معنى الحديث: الماح إذا كان في معدله في أرض أو جبل غير مملوك . فإن أحداً لا يمنع من أخذه . فأما إذا صار فى حيز ما لكه فهو أولى نه. وله منمه و بيمه والنصرف فيه كماثر أملاكه . ا ه

لا يمنع شيئا من الماء وإن قل » .

تَطْنَها"، "مُ تَحْدِل التي نُتِجَتْ ، فَنَهَاكُمُ النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك »

وفي أخرى للبخاري نحوه ، وقال : « ثم تُنْتَجَ التي في بَطْنِها ۚ » .

حِصَّتَهُ من بيرْحَمَآ (1) ، من صدةة أبى مَالْحَة ، فِقِيل له : أَتَبِيعُ صَدَقَةَ أَبِي طَاحَة ؟ فِقِيل له : أَتَبِيعُ صَدَقَةً أَبِي طَاحَة ؟ فقال : أَلا أَبِيعُ صَاءًا من تَعْرِ بصاع من درام ، قال : وكانت تلك الحديقة في موضع قَصْرِ بني جُدَيلة الذي بناه معاوية ، قال : فباع حصته منها ، واشترى بثمنها حدائق خيراً منها مكانها ؟ . أخر حد الدخاري .

الحيوان باللحم

الحيو ان باللحم

١٩ ( له ـ سعيد بن الحبيب رحمه الله ) أنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم « نهمي عن بيع الحُيوانِ بِاللَّحْم » .

أخرجه الموطأ (٢)

( ) قال الحافظ ابن حجر فى الفتح (ج٣ ص ٢٠٩ ) .

« بير حا ، » بغتج الموحدة وسكون آيا ، التحتانية وفتح ازا ، وبالمهلة والمد. وجا ، في ضبطه أوجه كثيرة \_ جمها ابن الأثير في النهاية \_ فقال : يروى بغتج اليا ، وبكسرها : وبغتج الرا ، ، وبضها ، وبالمد والتصر . فهذه ألمان لغات . وفي رواية حماد بن سلمة « بريحا » بغتج أوله وكسر الرا ، وتقديمها على التحتانية وفي سنن أبى داود « باريحا » مثله ، ولكنه بزيادة ألف وقال الباجى : أفصحها بفتح البا ، وفتح الرا ، مقصوراً . وكذا جزم الصغاني ، وقال : إنه في في من البراح . قال : ومن ذكره بكسر الباء الموحدة وظن أنها بثر من

آبار المدينة . فقد صحف اه . وقد نقل ابن الأثبر عن الزنخشرى : أنها على وزن قَيْمُلَى من البراح . وهو الأرض الظاهرة .

(٢) ورواه أبو داود من حديث الحسن البصرى عن سمرة بن جندب، بلغظ ﴿ نهى عن بيم الحيوان بالحيوان نسيثة ﴾ وفى أخرى له قال : «كانوا يَبْتَأَكُونَ الجَزُور إلى حَبَلِ الْحَبَلَةِ ، فنعى النبي صلى الله عليه وسلم عنه » . ثم فَسَّرَهُ نافع « أَن تُنتَجَ النَّاقَةُ ما فى بطنها » . و والنهاجة والنهاجة والنهاجة والنهاجة والنهاجة والنهاجة والخرجه مسلم أيضا ، والترمذي ، وأبو داود مختصراً : « أَنَّ النَّبَيْ صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع حَبَل الحَبَلَة » . ولا بي داود أيضاً مثل البخارى ومسلم نامًا وأخرج النسائى رواية الموطأ . وأخرج الرواية الآخرة وأخرج الرواية الآخرة

ر رب ب ابن عباس رضى الله عنهما) أنَّ النبي صلى الله عليه وسلم قال : « السَّلَفُ في الخُبَلَةِ ربًا » .

أخرجه النساني فيرَابُ الجُمل فيرَابُ الجُمل

٣١٧ (م س - مبابر بن عبدالله رضي الله عنهمنا) قال : «نهى السول الله صلى الله عليه وسلم عن ضِراب الجمل ، وعن بيع الماء ، وكراء الأرض ليتحرُثها ، فعَنْ ذلك نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أخرجه مسلم والنسائي .

٣١٨ ( خ - أنسى بن مالك رضى الله عنه ) قال : « باع حَسَّانُ "

وقيل: الحقل: الزرع، إذا تشمَّت قبل أن تناظ سُوقُهُ، فإن كانت الحاقلة من هذا، فهو بيع الزرع قبل إدراكه.

(أوسُق) الوَسْقُ. وجمعه أوسُق على القلة: ستون ماعاً بصاع رسولَ الله صلى الله عليه وسلم، وهو خسة أرطال وثلث. أو ثمانية أرطال على اختلاف المذهبين ، فيكون الوسق ثلاثاً قرطل وعشر بن رطلا ، أوأربعائة رطل وثمانين رطلا .

(المخارة) المزارعة على نصب معين، من الحبار، وهي الأرض اللينة، وقيل: إن أصلها من خيبر، لأن رسول الله صلى الله عليه وسلم أفرَّ خيبر في يد أهلها: على النصف من عارهم وزعهم، فقيل: خابرهم: أي عاملهم في خيبر.

( يُشْتِهُ ) قد جاء في متن الحديث تفسيره ، قال : والإشقاه « أن يحمر أو يصفر » وهو من أشقح بُشْتِيجُ إذا صار كذلك ، فأبدل من الحاء هاء لتقارمها .

(المماومةُ) بيع النخل والشجر المثمر سنتين أو ثلاثاً ونحو ذلك ، يقالُ : عاوَمَتِ النخلةُ إذا حمات سنة ، ولم نحمل أخرى .

، ( بيع السنين ) بيع الثمرة للسنين : هو أن ببيمها لأكثر من سنة في عقد واحدٍ ، وهو بيع غَرَرٍ ، لأنه بيع مالم بخانه الله بمد .

(النُّنْيَا إِلا أَن يَعْلَمُ) الثنيا : أَن يَسْتَنَى مَن الْمِيْعِ شَيْئًا مِجْهُولا . فيفسد البيع ، وقيل : هو أَن بيع الثيء جزافاً ، فلايجوز أَن يستثنى

منه شبئاً قلَّ أُوكُثر ، وتمكون الثَّنيافي المزارعة: أن يستثني بعدالنصف أو الثلث كيلا معلومًا .

(الْمُخَاصَرَةُ) اشتراء الثمار وهي غَضَرَّةٌ قبل أن ببدو صلاحهاً. (الْبُبَاعَ به السكلا العشب، ومعنى الحديث: أن البئر تسكون

فى بادية أو صحراء ، ويكون قريباً منها كلاً ، فإذا غلب على مائها وارد ، ومنع من يجىء بعده من الاستقاء منها .كان عنمه الماء مانيًا له من الكلاً ، لأنه متى أرْعَى ماشبته ذلك الكلاً ، ثم لم يسقها قتلها المطش ، فالذى عنع ماء البئر بنع الكلاً القريب منها ، وكذلك إذا

(نقع البئر) هو فضل مائها الذي يخرج منها ، وقبل له : نقع ، لأنه ينتقع به . أي يُرْوى به ، وقوله « النياس شركا، في ثملات : في الماء ، والكلأ ، والنار ، أراد بالماء : ماء السهاء والعيون التي لامالك لها ، وأراد بالكلأ : مراعي الأرضين التي لايملك با أحد ، وأراد بالنار : الشجر الذي يحتطبه الناس ، فينتفمون به ، وقد ذهب قوم إلى أن الماء لا يُعْدَلَكُ ، ولا يصدع بيمه مطلقاً ، وذهب آخرون إلى العمل بظاهر الحديث في الثلاثة ، والصحيح الأول .

(القَيْنَاتُ) جِم قَيْنَة : وهي الْأُمَةُ المَنَّةُ

باع ماء تلك البئر. ليبيع به السكلاً.

(حَبَل الحَبَلة) مصدر سمى به المحمول كَمَا سَمَىَ بالحَمَل ، وإنما أدخلت عليه الناء للإشعار بممنى الأنوثة فيسه ، وذلك أنَّ ممناه :

زَادَ فَى رَوَايَةَ لَلْبَخَارَى وَ فَكَانَ إِذَا بَايَعَ قَالَ : لَاخِلاَبَةَ ، وَفَى رَوَايَةً لَمِسْلُم وَ فَكَانَ إِذَا بَايَعَ قَالَ : لَا خَيِاَبَةً ، وأخرجه الموطأ وأبو داود والنسائي مثلهما .

٣٢١ (ت وَ أَنَّ رَجَلاً كَانَ يَنْ مَالِكُ رَضَى الله عنه ) وأَنَّ رَجَلاً كَانَ يَبْتَاعُ : على عَهْدِ رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وفي عُقْدَتِهِ صَاهْفٌ، فأتَى أَهلُهُ نِيَّ الله صلى الله عليه وسلم ، فقالوا : يارسولَ الله ، احْجُر على فلانِ فإنه ببتاع وفي عقدته صنعف ، فنهاه ، فقال الرجل : إنى لا أصبر عن

ورواه بعضهم: لاخيانة , بالنون ، قال: وهو تصحيف ، قال: ووقع في بعض الروايات في غير مسلم « خذابة » بالنال المعجمة ، والصواب الأول ، وكان الرجل ألثغ ، فكان بقولها حكذا . ولا يمكنه أن يقول : لاخلابة .

ومعنى ( لاخلابة » لاخديعة . أى لا يحل لك خديعتى . أو لا تلزمنى خديعتك .

وهذا الرجل هو حبان - بفتح الحاء المهدلة وبالموحدة - ابن منقذ بن عمرو الأنصارى والديجي، وواسع ابنى حبان ، شهد أحداً ، وقيل: بل هو والده : منقذ بن عمرو، وكان قد بلغما ثة وثلاثين سنة وكان قد شجقى بعض مغازيه مع النبى صلى الله عليه وسلم ، فى بعض الحصون بحبر ، فأصابته فى رأسه جاثفة فتغير بها لسانه وعقله ، ولكنه لم يخرج عن النمييز، وذكر الدارقطنى: أنه كان ضريراً ، وقد جاف و وحابة ليست بثابتة « أن النبى صلى الله عليه وسلم جعل له مع هذا القول الحيار ثلاثة أيام فى كل سلمة ببتاعها ، شرح مسلم للنووى

# الباب الثالث فيا لايجوز فعله في البيع ، وفيه عانية فصول

الفصل الأول

فى الخداع — وفيه ثلاثة فروع الفرع الأول : فى مطلق الخداع

٣٢٠ ( غ م و س له – عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ) و أَنَّ رجلاً ذَكرَ لرسولِ الله صلى الله عليه وسلم : أنه يُخدَعُ في البُيُوع ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : مَنْ بَايَمْتَ فَقُلْ : لاَ خِلاَبةً (١) »

= قال المنذرى : وأخرجه الترمذى والنسائى وابن ماجه . وقال الترمذى : حسن صميح . وسماع الحسن من سمرة صميح . ومكذا قال على بن المديني .

و مال الشافعي : أما قولهم « نهمي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع الحيوان يألحيوان نسيئة » فهذا غير ثابت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وروى أبو داود عن عبدالله بن عمرو بن العاص رضى الله عنهما ﴿ أَن رَسُول اللهُ عَلَمُها ﴿ أَن رَسُول اللهُ صَلَى اللهُ عَلَمُهُ أَمْ أَمْنَ كِهُمْ جَيْثًا ، فَعَرْتَ الْإِبْل ، فأمره أَن كِهْرَ جَيْثًا ، فعزّت الإِبْل ، فأمره أَن بأخذ في قلاص الصدقة ﴾ . كان بأخذ البعير بالبعيرين إلى إِبْل الصدقة ﴾ . كان المنذرى : في إسناده محمد بن إسحاق بن يسار . وقد اختلف أيضاً على محمد بن إسحاق في هذا الحديث . ذكر ذلك البخارى وغيره .

() أما قوله صلى الله عليه وسلم ﴿ فَتَلَ لَا خَلَابَةَ عَنْهُو بَخَاهُ مَعْجَمَةَ كَسُورَةُ وَتَحْتَبُ اللَّهُ وَقَوْلُهُ : فَكَانَ إِذَا بَابِعَ قَالَ ﴿ لَاخِيَابَةَ ﴾ فهو بيا. مناة من تحت ، بدل اللام ، هكذا هو في جميع النسخ ، قال القاضي عياض := ( ق \_ عبدالله بن سعود ) إنه قال امره على الصادق الصدوى أولقامه ملي المصدوى أولقامه ملي المصدود الفلابة لسلد » ا فُرْحَهِ ابن ماجه. ١١٤٥ ع ق-اللااءبنالد) قال عبد المصيد بن هي !

قال لى الْمَدَّاءِ بن خالد بن هَوْذَةَ « أَلاَ أُفْرِ بْكَ كَتَا بَاكْتِبَهُ لَى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم ؟ قلت: بلى ، فأخرج إلىَّ كتابًا : هذا ما اشترى المدَّاءِ بن خالد بن هُوْذة من محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، اشترى منه مبدأً أو أمةً ، لادًاء ،ولا غائلةً ، ولا خِبْنَةً ، بيع الْمُسْلِم الْمُسْلِمُ ('') أخرجه الترمذي هوابنهاجه

وأخرجه البخارئ قال: ويَذْكُرُ عن الْمَدَّاء ٢٠٠ بن حَلَد، قال:

(١) قوله : بيع المسلم المسلم ، نصب على المصدر ، أي إنما باعه بيع المسلم من المسلم، أضاف إلى الفاعل ونصب به المفعول ، ذكره الطيبي ، وفي نسخة برفع « بيع » على أنه خبر مبتدأ محذوف هو هو ، أو هذا أو عكسه،قال التوربشتي : ليس في ذلك ما يدل على أن المسلم إذا بايع غير أهل ملته جاز له أن يعامله بما يتضمن غباً أو عيبًا ،و إنما قالذلك على سبيل المبالغة في النظر له ، فإن السلم إذا بابع السلم يرى ممن النصح أكثر مما يرى لغيره ، أو أراد بذلك بيان حال السلمين إذا تعاقداً ، فإن من حق الدين وواجب النصيحة : أن يصدق كل واحد منهما صاحبه ، ويبين له ماخني عليه ، ويكون التقدير : باعه بيع المسلم المسلم ، واشتراه شراء السلم السلم ، فاكتفى بذكر أحد طرفى العقد على الآخر انتهى . على القلرىء.

(٢) وقال الزركشي : العداء بن خالد \_ بفتح العبن وتشديد الدال \_ قال المطرزى: فرس عَدًّا معلى وزن فعال ، وبه سمى العداء الذي كتب لهرسول الله : صلى الله عليه وسلم الكتاب المشهور ، قال : وهو المشترى ، لا النبي صلى الله عليه وسلم ، هكذا ثبت في الفائق للزنخشري ، ومشكل الآثار للطحاوي،ومعجم الطبراني، ومعرفة الصحابة لابن منده والدغولي والفردوسي بطرق كثيرة . = البيع ، فقال: إن كنت غير تارك للبيع ،فقل هماً وهماً (١٠ ،ولاخِلامة »

وأخرجه الترمذي وأبو داود والنسائي، ولم بذكر النسائي «ها دها» ومذارن المحدد أورملاكان والمدرمول الدين في مقدي ونعن كالنبايع أن أحله الاله أبو النبي تقالوا رامول الله المسرعلية في الالبيت في في المدرد المتعقل مرابع الدائمة المرابع الله الدلاصير عن الديم تقال إذا باليت عقد في الولاحدة . دي أدالته ق ما المعدد بن يعمر بن حبان) قال صور معنقذ بن المرووكان رحلا قد أصابه النهاعة أبْتِيت لم كالغيار للاثاليال فإن رضيتَ فأسكُ وإن معطَّمَ فاودها

والصواب: مدها وفتحها، لأن أصلها : هاك ، أي خذ . فحذفت الكاف وعوضت منها المدة ، يقال : للواحد هاء ، وللاثنين هاؤما ، بزيادة الميم ، وللجمع هاؤم .

على ماميرا» اورجهابن مامه.

(٢) العداء: بفتح العين وتشديدالدال المهملتين آخره همز ، محابي قليل الحديث، أسلم بعد حنين ، وهو من أعراب البصرة من بني ربيعة .وفد على النبي صلى الله عليه وسلم. روى عنه أ و رجاء العطاردي ، وعبد الحجيد بن وهب ، وجهضم بن الضحاك . وهو القائل « قاتلنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين ، فلم يظهرنا الله ولم ينصرنا » ثم أسلم وحسن إسلامه ـ وقد ساق بن الأثير الحديث كما هنا \_ بسنده من طريق أبي عيسي الترمذي \_ تم قال : قال الأصمعي : سألت سعيد بن أبي عروبة عن « الفائلة » قتال : الإباق والسرقة والزنا . وسألته عن « الحبيثة » فقال : بيع أهل عهد السامين .

وقال ابن حجر في الاصابة « عداء ، بوزن عطاء . أسلم بعد حنين مع أبيه وأخيه حرملة \_ وقد تقدم ذكرهما \_ وللمداء أحاديث. وكأنه عُمْر .. فإن عندأ حمد: أنه عاش إلى زمن خروج يزيد بن المهلب ـ وكان ذلك سنة إحدى أو اثنتين ومائه \_ وفد على النبي صلى الله عليه و لم ، فأقطعه مياها كانت ابني عامر، بقال لها « الملاخيخ » بخاءين معجمتين مصفراً . وكان ينزل بها .

و كتب لى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم - هذا ما اشترى تحمَّلُهُ رسول الله صلى الله عليه وسلم من العداء بن خاله بيع المسلم المسلم ، لا دَاء ولا خَبْنَةَ ولا غائلة » .

قال قتادة : الغائلة : الزنا والسرقة والإباق .

٣٢٣ (خ - ابن أبي أوفي رضى الله عنه ) « أنَّ رجلا أقامَ سِلْمَةً في السوقِ ، فَاَفَ بِاللهِ لِقَد أُعْطِى بِها مَالم يُعْطَ ، لِيُوقِع فيها رجلاً من المسلمين ، فنزلت (٣: ٧٧ إن الذين يشترون بعهد الله وأعانهم عَناكً قليلا - إلى آخر الآية »

وأُخرجه البخارى .

الفرع الثانى: فى إخفاء العيب ٣٢٤ (خ ــ مرو بن وبنار رحمه الله ) قال «كان لهمنا رجل اسمهـ

= قلت: وكذا الترمذى ، قال: حسن ، وهو عكس ماذكره البخارى هنا ، وله و لهذا قال القاضى : قيل إنه مقلوب ، وصوابه ﴿ هذا ما اشترى العدا ، بنخالد من محريق الدوايات الأخرى ، إذا جعلت « اشترى » بمعنى باع ، قال المطرذى : والدا ، كل عيب باطن ، ظهر منه شى أم لا ، كرجع الكيدوالسعال ، و «الخبثة » بكسر الخاء المعجمة ولمسكان الباء، ثم ناه مثلثة - أن يكون سبياً من قوم لهم عهد، وفسرها غيره بالحرام ، كما عبر عن الحلال بالطيب ، وقيل : الأخلاق المخبيئة كالإباق ، وقال صاحب المهن : هى الربية . زركشى

تُوَّاسُ (() ، وكان عنده إِبلُ هِيمُ (() ، فذهب ابنُ عمر واشترى تلك الإبل من شريك له ، فجاء إليه شريكه ، فقال : بيننا تلك الإبل ، قال : . مِمِّنْ ؟ قال : من شيخ كذا وكذا ، قال : ويحك ، والله ذاك ان عمر ، فَجَاه ، فقال : إنَّ شريكي بَاعَكَ إِبلاً هِياً ولم يُعَرِّفْكَ، قال : فاستَقْها . فلما ذهب ليستناقها ، قال : دَعْها ، رصينا بقضاء رسول الله صلى الله عليه وسلم : لاَعَدْوَى () م ، أَعْرِجِهِ السَّيْلِامِي الله عليه وسلم : لاَعَدْوَى () م ، أَعْرِجِهِ السَّيْلامِي مِنْهِ وسلم : لاَعَدْوَى () م ، أَعْرِجِهِ السَّيْلامِي مِنْهِ وسلم : لاَعَدْوَى () م ، أَعْرِجِهِ السَّيْلِيمِ وسلم : لاَعَدْوَى () م ، أَعْرِجِهِ السَّيْلامِيمُ وسلم : لاَعْدَوَى () م ، أَعْرِجِهِ السَّيْلامِيمُ وسلم : لاَعْدَوْنَ وَالله وَالله وَالله وَالله وسلم الله وسلم ا

وسلم: لأَعَدَّوَى (") م ، أخرجه الدينارى . (ق- إبو الحراء به به الله الكراية رمول الله والتي موريسينات صلعنده طعام في وتعاعفا دعل لميذه عيده هالى: لعلائة مُثَّةُ من عَشَاه كرسينا المعام عبده ابن ما بده والمعارض منه وق أبو عربرة رضى الله عنه ) « أنَّ رسول الله

cusó

صلى الله عليه وسلم مَرَّ في السوق على صُبْرَةِ طِعامٍ ، فأدخَلَ يده فيها ،

(۱) دنواس» بفتح النون وتشديد الواو لأكثرهم، وعند القامي بكسر النون وتخييف الواو، وعند بعضهم: نواسي بعد السين يا، نسب. زركشي (۲) والهيام: دا، يأخذ الإبل فتعطش وتهلك منه.

والأبيل الهم : بكسر الياه . قال أهل اللغة : الهم : الابيل التي يصنيها داه يقال لها الهام ، يكسبها العطش ، قال تروى من الماه حتى تموت ، واحده هم وهائم وهنان ، ومنه حديث ابن عمر ه أن رجلا باع إبلا هما ، أى مِرَاضاً ، فهى تمس الماه مَما ، فلا تروى ، وقيل : عطاشا . فريبن المهروى

(٣) معناه: رضبت بهذا البيع على ما فيه من التدليس والعيب ، ولا أعدى عليك وعليه حاكما ، ولا أرفعكما إليه ، ولم يقف الخطاب على هذا للمنى ، وحمل العدوى على ظاهرها ، فقال : لا أعرف العدوى فى الحديث معنى ، إلا أن كون ذك : إذا رعت مع سائر الإبل ، أو تركت معها ، ظن بها انعدوى أى ما يعدى من الأمواض ، كالجوب وتحوه . زركشى

فنالتُ أصابِعه بِللا ، فقال : ماهذا ، بإصاحب الطّمام ؟ قال : بارسول الله أصابِته السّماء ، عتى يراه الناسُ ، وقال : مَنْ غَشْناً فليس منا » -

هذه روابة مسلم والترمذي .

وفي رواية أبي داود « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم مرَّ برجُلٍ

يَسِيعُ طِعامًا ، فَسأَله : كيف تبيع ؟ فأخبره ، فأوحي إليه : أَنْ أَدْخِلْ

يَدَكُ فِيه ، فأدخل بده فيه ، فإذا هو مبلول ، فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم : ليس منا مَنْ غَمَنَّ » ، وعندابن عاجه «وسر رمول الله صلى الله
برحل يسيع طاعاته فأدخل بده فيه يزاع ويشروش فقال الدرم ناموش مُّ ،
برحل يسيع طاعاته فأدخل بع عامر وضي الله عنه ) قال « لا يحل لا مرى من مسلم يبيع ، مناعة يعلمُ أنَّ بها داء إلا أَخْبَرَ به » ، ذره المبلوي في ترجي عالم وعندا مردي بن بن من المبلوي عن المبدوي المبدوي المبدوي عن المبدوي عن المبدوي المبدوي المبدوي المبدوي المبدوي المبدوي المبدوي المبدوي الله عنه ) قال : قال المبدوي المبدوي

۳۲۷ (نخ م د سی ته طوف آبو همرهٔ د صی ۱ رسول الله صلی الله علیه وسلم :« لاَ تُصَرُّوا <sup>(۱)</sup> »

(١) الصَرُّ : الحِم والشد ، وقد تقدم شرحها في متن الحديث ، وقال الأزهري : ذكر الشافع الميصراة ، وقسَّرَهَا : التي نصر أخلافها والإتحلب أياما ، حتى بجنم اللبن في ضَرِّمها ، فإذا طلبها الشترّ استغزره! .

قال الأزهرى: جائز أن تكون سميت مُصراة ، من صَرَّ أخلافها كما ذكر ، إلا أنهم لما اجتمع لهم فى السكامة ثلاث راءات ، قلت إحداها ياء ، كما قالوا فظنيت فى تظنت من الظن ، نقلبوا إحدى الدونات يا. .

وفى رواية « لا تُصَرُّوا الإبِلَ والغنم ، فن ابتاعها فهو بخير النظرين ، بعد أنْ يَحْلَبِها (١٠ ، إِنْ شَاءَ أَمْسَكَ ، وإِنْ شَاء رَدَّهَا وَسَاعاً من غر »

وفى رواية للبخارى قال: «من اشترى غنما مُصَرًاهُ فاحتلبها ، قال رضيها أمسكها ، وإن سَخِطها فني حلبتها صاع من تمر » .

وفی أخرى لمسلم قال « مَنِ اشترى شَاةً مُصَرَّاةً فَالْيَنْقَلِبْ بِهِا فَلْمَيْتُهُ اللَّهِ مَا وَمَهَا صَاعْ مَنَ كَثْرَهُ فَلَيْنَقَلِبْ بِهَا فَلَيْنَقَلِبْ اللَّهِ مَنَ عَلَى اللَّهُ وَفَى أَخْرَى له قال « مَنِ اشترى شاة معدراة فهر فيها بالخيار اللَّهَ أَدُ اللَّهُ اللَّ

= قال: وجائز أن تكون سبيت مصراة من انتمرى ، وهو الجمع ، يقال: صريت الما. في الحوض إذا جمعه ، وبقال كذلك صريمي .

وقال أبو عبيدة المصرّاة:هي الناقة أو البقرة أو الشاة بُمترَّى اللبن فيضرعها أي يجمع ويحبس ، فإن كان من الأولى فيكون . لانصروا \_ بنتح التا. وضم الصادر . وإن كان من التانى ، فيكون بضم التا، وفتح الصاد،وقوله: لانصروا الإبل: أي لانفعلوا بها ذلك ، وإنما نهى عن ييمها لأنه خداع .

(١) الحلاب والمحلب : الإناء الذي تحلب فيه الألبان ، وإنما أراد به في الحديث: اللبن نفسه منه .

(٢) وأما السمراء: فهى الحنطة ، وحيث استثناها فقد أطلق الصاع في باق الأطمعة إلا أنه لم يرد به إلاّ التّمرُ لأمرين .

وفى أخرى « مِنْ تَمْرِ ، لا سمراء ، وفى أخرى لهما بريادة في أوله قال «لاتُتَلقَّى الرُّكِبان للبيم، ولا يَبع (١٠

= أحدهما: أنه كان الغالب على أطعمتهم .

والثانى: أن معظم روايات الحديث إنما جاءت وصاعاً من تمر »وفي بعضها قال « من طعام » ألا ترى أنه لما قال «من طعام» استنى قتال «لاسمراء» حتى إن الفقها، قد ترددوا فيها لو أخرج بدل الفرزيباً وقوتاً آخر ، فمنهم من تبع التوقف ، ومنهم من رآه في معناه ، إجراء له مجرى صدقة الفطر، وهذا الصاعائدى يرده مع المصراة فهو يدل عن اللبن الذى كان في الضرع عند المقد، وإنما لم يجب بكفر اجتمع في الضرع بعد جريان العقد إلى تمام الحلب، وأما لثلية فلأن القدر من بكفر اجتمع في الضرع بعد جريان العقد إلى تمام الحلب، وأما لثلية فلأن القدر من الخر لا من جنس النقد ، لفقد النقد عندهم غالباً ، ولأن التمر يشارك اللبن في المارة ، وكونه قوتاً، وهو قريب منه إذ يؤكل معه بلادهم، ولفهم عذا المعنى نصاً الشافعي على أنه رد الشاة المصراة بعيب آخر سوى التصرية ، رد صاعاً من الشر لا بن .

(١) وقال فى موضع « لايبع بعضكم على بيع بعض » وقال فى موضع آخر « لايبع بعضكم على بيع أخيه » والمنى فيهما واحد، وفيه تولان .

أحدها: أن يشترى الرجل السلمة ويتم البيع، ولم يفتر النبايعان عن متامهما ذلك، فنهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يعرض رجل آخر سلمة أخرى على ذلك المشترى، تشبه السلمة التي اشتراها لبيمها، لما في ذلك من الإنسادعلى البائع الأولى، إذ لمله يرد السلمة التي اشترى أولا، ويميل إلى هذه، وهما وإن كان لما الخيار ما لم بتفرقا على هذا الذهب، فهو نوع من الإنساد.

يمضكم على تيم بعض ، ولا تَنَاجَشُوا (١) ، ولا يَسِمُ اضِرُ (١) لِبَادٍ ، ولا تُصَرَّوا الإبل والغنم ، الحديث . ومياني هذا العديث في الفصل السابع - عن الفصل السابع - عند كثب الفصل السابع الفريد تتضمن منها م عند كثب السابع المائي : أن يكون المتبابعان يتساومان في السابة ، ويتغارب الانتقاد ولم يبق إلااشتراط النقد أو محوه ، فيجي ورجل آخر يربد أن بشترى تلك السلعة وَيَحْرِجُهَا مِن يَدَ الْمُشْتَرَى الأُولَ ، فَذَلْكُ تَمْنُوعَ عَنْدَانْتُنَارُ بَهَ لَمَا فَيْهِ مِن الإفساد ، ومباخ أول العرض والمملومة ، هذا تأويل أصحاب الغريب، وهو تأويل للفقهاء ، إلا أن العقهاء قالوا: إذا كان المتعاقدان في مجلس العقد ، فطلب طالب السلمة عَمْ كَثَّر مِن النَّمَن ، ليرغب البائع في فسخ العقد ، فهذا هو البيع على بيع الغبر، وهو محرم، لأنه إضرار بالفسير، ولكنه منعقد، لأن نفس البيع غسير مقصود بالنهي، فإنه لا خلل فيه ، وكذلك إذا رغب المشترى في النسخ بعرض سلمة أُجمِرد منها بمثل تمنها ، أو مثلها بدون ذلك النمن ، فإنه مثله فى النهى ، وأم السوم على سوم أخيك: فأن تطلب السلمة بزيادة على ما استقر الأمر عليه بين التساومين قبل البيع ، و إنما يحزم على من المنه الخبر ، فإن تحريمه حور قد لا يعرفه (١) النحش في الأصل : المدح والإطراء ، وللراد به في الحديث الذي ورد النهي عنه : أنه لا يمدح السلعة ، يزيد فيها وهو لأبريدها ، لبسمعه غيره فيزيد فيها . وهذا خداغ محرم ، ولسكن العقد صحيح من العاقدين والأنم هو غيرها .

والأصل فيه : تنفير الوحش من مكان إلى مكان ، والاول : هو الصحيح ، وهو تأويل النقياء وأهل الملم .

وفيل : هو تنفير الناس عن الشيء إلى غيره .

(٢) الحاضر: المنيم في الترى ، والبادى: المنيم بالبادية ، والنامى عنه هو أن يأتى البدوى البلنة ومعه قوت يبغى التسارع إلى بيعه رخيصا ، فيقول له : اتركه عندى الأغالى في بيعه ، فهذا الصنيع عمرم ، لمنا في من الإضرر بالنير ، والبيع إذا جرى مع المنالاة منعقد ، فهذا إذا كانت السلعة نما تيم الحاجة إليها ، فإن =

وأخرجه النسائي وقال: « الجُلَبَ » عَوَضَ ه السلم » .

وله في أخرى: « نهى عن النَّبْشِ والتَّلَقَ ، أو بَنِعَ حاضِرُ لبادٍ » .

وفي أخرى: « نهى عن النَّلَقَ » ولم يَزِ ذَ ورواراته الإساعة الإساعة الموارية الميالية على عن تلق الميالية » .

• 10 ( فَحُمُّ و س ق عبد الله بن عباس رصى الله عنهما ) قال : قال يسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تلقّو الله عليه عاضِرُ لبادٍ » فقال له طاوس : ما قوله : « لا يبيع حاضِرُ لبادٍ » ؛ قال : « لا يكونُ له سُمَارًا (١٠) » .

(۱) والسدار ٥ بمهمتين هو في الأصل : النم بالأمر والحافظ ، تم المتعمل في متولى البيع والشراء للغير ، وفي هذا النسير تعقيب على من فسر بيع الحاضر البادئ، بأن المواد : نهى الحاضر أن يبيع البادى في زمن الغلاء شيئا يعتاج إليه أهل البلد، وهذا مذكور في كتب الحقية ، وبال غيرهم : صورته : أن يحى البلد غريب بسلعة يزيد بيهم بسمر الوقت في الحال ، فيأنيه بلى يقول له : ضعه عندى الأبيعه الك على التدريج بأغلى من هذا الشعر ، فجلوا للحكم بنوطا بالبادى ومن شاركه في معناه، وإنماذكر البادى في الحديث لكونه الفالب ، فأخق به من يشاركه ، وهذا تفسير الشافية والحنبلية ، وجعل المالكية البداوة قيدًا ، فالوا : فأما أهل القرى الذين يعرفون أنمان السلم والأسواق ، فلبسوا داخلين في ذلك .

بال ان النذر: واختلفوا فى هذا النهي ، فالجهور على التحريم بشرط العلم بالنهى ، وأن يكون المجلوب مما يحتاج إليه ، وأن يعرض الحضرى على البدوى ، ولو عرض البدوى على الحضرى لم يمنع .

واختانها أيضا فيا إذا وقرالبيع مع وجود الشروط المدكورة ، هل يصع مع التحريم؟ أم لا يصع ؟ على الفاعدة الشهورة . ﴿ فَتَعَ البَارِي .

أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى . إلَّا أَن أَبا داود الدر عَدِه قوله : « لا تَلَقُو الركان » . وأَ ضَرِه ابن ماعه عَال « لَهُمْ اللهُ عَلَى اللهُ ع

أخرجه الترمذي واس ماجة

٣٩٣ ( ر ـ سالم المكي ( رضي الله عنه ) « أَنَّ أُعَر ابيًّا حدَّمَهُ أَنَّهُ قَدَمَ بِحَلُو بَهِ على عهد رسولِ الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة ، فنزل على طَلْحَةً بْنِ عبيد الله ، فقال له طلحة : إن رسولَ الله على الله عليه وسلم نهى أن يبيع حاضر البداد ، ولكن اذهب إلى السوق ، فانظر من بُرايُمُكَ ، وشَاوِرْ فِي ، حتَّى آمُركَ وأنهاكَ » .

أخرجه أبو داود .

٣٥٣ ( خ م ت رسرق أبو هربرة رضى الله عنه ) قال : « نهى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم أنْ يُتَلَقَّى الجُلُثُ ، فَمَنْ تَلَقَّى فاشتراهُ منه ، فاذا أتى سَيَّدُهُ السُّوقَ ، فهو بالحيار » .

<sup>(</sup>۱) قال الحافظ فی التهذیب : سام المسکی ، وایس بالخیاط . روی عن أعرابی . له محبة . وعن موسی بن عبد الله بن قیس الأشعری . وعنه تحد بن المحاق . روی له أبو داود حدیثا واحدا فی بیم الحاضر البادی . قال المزی : خلطه صاحب السكمال بسام الخیاط ، وهو وهم . وأما هذا فیحتمل أن یكون سالم بن شوال المسکی ، مولی أم حبیبة . قال النسانی : ثقة . وذكره ابن حبان فی الثقات .

الفصل السابع

فى أحادبث تنضن مَنْهِيَّاتٍ مِشْتَرَكَة

٣٥٦ ( خ م مل أن و س قل عبد الله بن عمر بن الخطاب وضى الله عنهما » « أَنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يَسِعُ بعضُ مُم على يعم بعض » .

هذه روایة البخاری ومسلم والموطأ والنسأیی و این ما حِه. وفی روایة أخری للبخاری والترمذی قال : « نهی النبی صنَّی الله علیه وسلم أَنْ یَبِیع الرَّجُل علی بیع أخیه، أو یَخطُبَ ،

وفى أخرى لسلم والنسائي وأبي داود: « لا يسع الرَّجُلُ على بيع أَخِيهِ ، ولا يَخْطَبُ على خطبة أخيه ، إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ »

وفى أخرى للنسأنى قال : « لا يبع الرجل على بيع أخيه ، حتَّى يبتاعَ أو يَدَرَ »

٣٥٧ (خ م ط ت د س ق أبو هربرة رضى الله عنه) قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن يتبع حاضر لباد، ولا تناجشُوا، ولا يسعُ الرجل على بيع أخيه ، ولا تَسأل المرأةُ طلاق أختها لنكفأ ما في إنائها » .

وفى رواية : « ولا يزيدَنَ على بيع أخيه » . وفى رواية : « ولا يَسُمُ الرجلُ على سَوْمٍ أخيه » . وفى أخرى قال : « نهى النبي صلى الله عليه وسلم عَن التَّاقَقُ ، هذه رواية مسلم والترمذي وأبي داود وي رواية البخاري والنسائي قال: « نهى رسول الله صلى الله-

عليه وسلم عن التَّلَقُ ، وأَنْ يبيع حاضر لبلا ٍ » .

في النهي عن بيمتين في بيعة

٣٥٤ ( لل مند رس - أبوهر برفر رضى الله عنه ) « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللهُ عليه وسلَّم نَهَى عن يَنْعَمَّ بْنِ في بيعة ي » .

هم کهای تا دول بر خرجه الترمذی :

وأخرجه الموطأ ، قال مالك : بلغه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : نهى عن يَبْعتين في يَبعة » .

٣٥٥ (طـمالك رضى الله عنه) بَلَغَه «أَنَّ رَجُلَا قال لرجُل :
 ابْتَعْ لِي هذا البعيرَ بَنْفْدٍ ، حتَّى أَبْنَاعه منك إلى أَجَلٍ ، فَسُئِلَ عن ذلك عبدُ الله بنُ عمر ؟ فكرهَهُ ، ونهى عنه » .

أخرجه الموطأ .

عليه وسلم قال: « المؤمنُ أخو المؤمن ، فلا يُحِلُّ للمؤمنِ أن يبتاع على يع أخيه ، ولا يَعْطُبُ على يع أخيه ، حتى يُذَرَ ، أخرجه مسلم .

٣٥٩ ( ت - عبر القرس عباس رضى الله عنهما ) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لاتَسْتَتْبِلُوا السُّوقَ، ولا تُحَفِّلُوا، ولا يُنَفَّقُ بمضم للمبض.

أخرجه الترمذي .

• إنه (س من وقع عبد القبن عمروبن العاص رضى الله عنهما) قال: قال رسول الله على الله عليه وسلم « لا يحل سكف وبيع ، ولا شرطان في يع ، ولا و بيم ما لم يُضمَن (١) ، ولا يبع ماليس عندك » .

أخرجه الترمذي وأبو داود والنساقي ورواية البن ماجه يشمشرة «الايطل يبع ماليس منزك ولاريج ماله يجنهنن» .
(الايطل يبع ماليس من من جرابر بن عبد الله رضي الله عنه) قال : « نهى وسول الله صلى الله عليه وسلم عن يبع الصنبرة من التمر لا يُمام مركيلها

بالكيلِ الْمُسَمَّى من التمر » . أخرجه مسلم والنسائي .

وللنسأى: « لا تباعُ الصبرة من الطعام بالهُنْبَرَةِ من الطعام ، ولا الصُّبْرَةُ من الطَّعام ، الكيل المسمَّى من الطَّعام » .

(١) عو أن يبيته سلمة قد اشتراءا ، ولم يكن قبضها ، فهي في ضمان البسائع الأول ، ليس من ضمانه .

م ٢٩ ـ جاسم الأصول ـ ج ١

وأَنْ يبتاعَ المهاجرُ للأعرابي ، وأَنْ تشترِط المرأة طلاق أختها ، وأن يَسْتَام الرجل على سَوْم أخيه ، ونهى عن النَّجْش والتَّصْرِيَّةِ ، . هذه روايات البخارى ومسلم

إِلَّا أَنْ مسلماً قال في هذه الأُخيرة : ﴿ نَهِي عَنِ التَّلَقِّ ، وَأَنْ يَبِيعٍ الضَّرِ لِللَّهِ عَنِ التَّلَقّ ، وَأَنْ يَبِيعٍ الضَّرِ لِبَادٍ ﴾ .

وفى أخرى لهما وللموطأ قال: ولا تَلقَّوُا الزّ كَان للبيع، ولا يبع بعضكم على بيع بعض، ولا تناجشوا، ولا يبع حاضر لبادٍ، ولا تُصَرُّوا الإبل والنهَم، فن ابتاعها بعد ذلك: فهو بخير النظرين، بعد أن يَحْلُبُهَا، فإن رضِيَها أسسَكُها، وإن سَخِطها ردَّها وصاعاً من تَمْدٍ ،

وأخرجها أبو داود ، ولم يذكر فى روايته : ﴿ وَلاَ تَنَاجِسُوا ، وَلاَ يَنَاجِسُوا ، وَلاَ يَنِعِ حَاضِرٌ لِبَادٍ ﴾

وفى رواية الترمذى قال : « لايَبيع الرجل على بيع أخيه ، ولا يخطبُ على خِطْبة أخيه » .

وله فى أخرى: « لايبيعُ حاضِرُ لبادٍ » . وأخرج النسائى الرواية الأولى من هــذا الحديث ، والرواية التى غيها « وأن يبتاع المهاجِرُ للأعرابي » .

وأخرج أيضاً الأولى مرةً أخرى ، وزاد فيها : « فإعما لها ما كُنت لها » . و رواية الرب المبعد الما يعجم الميه ولا يوم على مؤرخيه من المعامل الأولى ، وقد رعام في طرع إخفار العديث اليعمل الأولى ، على مؤرخية من عامر رضى الله عنه ) « أن رسول الله على الله

وافهم هذا المدنى: نصَّ الشافعي رحمه الله ، على أنه لو ردَّ الشاة المصراة بسيب آخر سوى التصرية : ردًّ معها صاعاً من التّر لأجل اللبن.

. (تلقى الركبان) قد تقدم تفسيرهم في الباب.

وصورة ما نهى عنه : أن يستقبل الركبان ، ويكذب في سمر البلد ، ويشترى بأقل من ثمن المثل ، وذلك تغرير محرَّم ، ولكن الشراء منعقد ، مم إن كذب وظهر النبن أثبت الخيار للبأثع ، وإن صدق : ففيه وجهان ، على مذهب الشافعي

( لا يبع بعضَكم على يبع بعض ) قال في موضع آخر : « لا يبع بعضكم على يبع أخيه ، والمدنى فبهما واحد، وفيه قولان .

أحدهما : أن يشترى الرجل السيامة ويتم البيع ، ولم يُمترق المتبايران عن مقامها ذلك ، فنهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يعرض رجل آخر سلعة أخرى على ذلك المشترى ، نشبه السلمة التي اشتراها ليبيمها له ، لما في ذلك من الإفساد على البائع الأول ، إذ لعله يرد للمشترى التي اشتراها أولا ، وبيل إلى هذه ، وهما ، وإن كان لهما الخيار ما لم يتفرقا على هذا المذهب : فهو نوع من الإفساد .

والقول النانى : أن يكون المتبايعان يتساومان فى السامة وبتقاربا الانمقاد، ولم يبق إلا اشتراط النقد أو نحوه ، فيجى، رجل آخر يريد أن يشترى تلك السامة ، ويخرجها من يدالمشترى الأول ، فذلك ممنوع عند المقاربة . لما فيه من الإفساد . ومباح أول العرض والمساومة

هذا تأويل أصحاب النريب، وهو تأويل الفقهاء. إلا أن لفظ الفقهاء هذا:

قالوا: إذا كان المتعاقدان في مجلس العقد. فطاب طالب السلمة بأكثر من الثمن. ليرغب البائع في فسيخ العقد. فهذا هو البيع على بيع النير، وهو عرم. لأنه إضرار بالنير، ولكنه منعقد، لأن نفس البيع غير مقصود بالنهى، فإنه لا خلل فيه، وكذلك إذا رغب المشترى في الفسيخ بعرض سلمة أجود منها عمل عمل عمها،أو مثلها بدون ذلك الممنى، فإنه مثله في النهي.

وأما السوم على سوم أخيك : فأن تطاب السلمة زيادة على ما استقر الأمر عليه بين المتساومين قبل البيع ، وإنما يحرم على من بلغه الخبرُ ، فإن تحريمه خنى ، قد لا يَعْرفُهُ .

(لاتناجشوا) النجش في الأصل. المدح والإطراء، والمرادبه في الحديث الذي ورد النهي عنه: أنه لا يمدح السلمة، ويزيد فيها، وهو لا يريدها ايسمه غيره، فيزيده. وهذا خداع محرم، والكن المقد صحيح من الماقدين. والآئم غيرها.

وقبل : هو تنفير الناس عن الشيء إلى غيره .

والأصل فيه : تنفير الوحش من مكان إلى مكان ، والأول هو الصحيح ، وهو تأويل الفقهاء وأهل العلم .

(حاضرٌ لدادٍ) الحاضر: المقيم في المدن والقرى ، والبادي: المقيم

وفى أخرى دمين تَمْرِ ، لا سمراء ، وفى أخرى دمين تَمْرِ ، لا سمراء ، وفى أخرى لهما بريادة في أوله قال «لاتُتَلقَّى الرُّكِبان للبيم، ولا يَبعُ (١٠

= أحدهما: أنه كان الغالب على أطعمتهم .

والثانى: أن معظم روا بات الحديث إنما جاءت «وصاعاً من تمر » وفي بعضها فال « من طعام » ألا ترى أنه لما قال «من طعام» استثنى فقال «لاسعراء» حتى إن الفقها، قد ترددوا فيها لو أخرج بدل الثمر زيباً وقوتاً آخر ، فمنهم من تبع التوقف ، ومنهم من رآه في معناه ، إجراء له مجرى صدقة الفطر ، وهذا الصاع الذي يرده مع المصراة فهو بدل عن اللبن الذي كان في الضرع عند العقد، وإنما لم يجب رد عين اللبن أو منله أو قيمته ، لأن عين اللبن لا تبقي غالباً ، وإن بقيت فتمترج بمن رجتم في الضرع بعد جريان العقد إلى تمام الحلب، وأما المثلية فلأن القدر أخر الجمع من بعن النبن أن القر بشارك اللبن في المتر بنس النبقد ، لفقد النبقد عندم غالباً ، ولأن التمر يشارك اللبن في المنافع على أنه رزة الشاة المصراة بعيب آخر سوى التصرية ، ردة صاعاً من الشافعي على أنه رزة الشاة المصراة بعيب آخر سوى التصرية ، ردة صاعاً من المتر لأجل اللبن .

(١) وقال في موضع « لايبع بعضكم على بيع بعض » وقال في موضع آخر « لايبع بعضكم على بيع أخيه » والمنى فيهما واحد ، وأبه قولان .

أحدهما: أن يشترى الرجل السلمة ويتم البيع، ولم يفترى المتبايعان عن متامهما ذلك، فنهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يعرض رجل آخر سامة أخرى على ذلك المشترى، تشبه السلمة التي اشتراها أيبيمها، لما في ذلك من الإفسادعلى البائع الأولى، إذ لعله يرد السلمة التي اشترى أولا، ويميل إلى هذه، وعما وإن كان لهم الخيار ما لم بتفرقا على هذا الذهب، فهو نوع من الإفساد.

لِمضكم على بيع بعض ، ولا تَنَاجَشُوا (') ، ولا يَسِعُ طِضِرُ <sup>('')</sup> لِبَادٍ ، ولم يبق إلااشتراط النقد أو محوه ، فيجي ورجل آخر يريد أن يشترى تلك السلمة ويخرجها من يد المشترى الأول ، فذلك ممنوع عند المقاربة لمما فيه من الإفساد ، ومباخ أول العرض والسلومة ، هذا تأويل أصحاب الغريب ، وهو تأويل الفقهاء ، إلا أن القفها. قالوا : إذا كان المتعاقدان في مجلس العقد ، فطلب طالب السلمة بمأكثر من الثمن ، ليرغب البائع في فسخ العقد ، فهذا هو البيع على بيع الغبر، وهو محرم، لأنه إضرار بالنسير، ولـكنه منعقد، لأن نفس آلبيُّع غـيَّر. مقصود بالنهي ، فإنه لا خلل فيه ، وكذلك إذا رغب المشترى في النسخ بعرض سَلِمَةُ ٱجْمِودُ مِنْهَا عِمْلُ ثَمْنَها ، أو مثلها بدون ذلك النَّمْن ، فإنَّه مثله في النهي ، وأما السوم على سوم أخيك: فأن تطلب السلمة بزيادة على ما استقر الأمر عليه بين للتساومين قبل البيع ، و إنما بمزم على من بلغه الخبر ، فإن تحريمه حي قد لا يعرفه (١) النحش في الأصل : المدح والإطراء ، وللراد به في الحديث الذي ورد النهي عنه : أنه لا يمدح السلمة ، يزيد فيها وهو لأبريدها ، لبسمه غيره فيزيد فيها . وهذا خداغ محرم ، ولكن العقد صحيح من العاقدين والأنم هو غيرها .

وفيل: هو تنفير الناس عن الشيء إلى غيره .

والأصل فيه : تنفير الوحش من مكان إلى مكان ، والاول : هو انصحيح ، وهو تأويل القهاء وأهل العلم .

(٢) الحاضر: المقيم في القرى ، والبادى : المقيم بالبادية ، والنبعى عنه هو أن يأتى البدوى البلة ومعه قوت يبغى التسارع إلى بيعه رخيصا ، فيقول له : اتركه عندى لأغالى فى بيعه ، فهذا الصنيع عوم ، لمستافية من الإضرر بالغير ، والبيع إذا جرى مع المثالاة منعقد ، فهذا إذا كاحت السلعة ثما تمم الحاجة إليها ، فإن =

وفي أخرى « منْ تَمْر ، لا سمراء ، وف أخرى لهما بزياد في في أوله قال «لا تَتَلَقَّى الر مسكبان للبيم، ولا يَبعُ (١٠

= أحدهما : أنه كان الغالب على أطمنتهم .

والثانى : أنمعظمروايات الحديث إنما جاءت«وصاعاً منتمر »وفى بعضها قال « من طعام » ألا ترى أنه لما قال «من طعام» استثنى فقال «لاسمراء» حتى إن الفتها. قد ترددوًا فما لو أخرج بدل التمر زبيبًا وقوتًا كَخر ، فمنهم من تبع التوقف، ومنهم من رآه في معناه، إجراء له مجري صدَّقة الفطر، وهذا الصاع الذي يرده مع المصراة فهو يدل عن اللبن الذي كن فيالضرع عند العقد،وإنمالم يجب رد عين اللبن أو مثله أو قيمته ، لأن عين النبن لاتبتي غالباً ،وإن بقيت فتمتزج بآخر اجتمع فى الضرع بعد جريان العتد إلى ثمام الحلب، وأما المثلية فلأن القدر إذا لم يكن معلومًا بمميار الشرع ، كانت المنابلة من باب الربا ، وإنما قدر من التمر لا من جنس النقد ، لفقد النقد عنده غالبًا ، ولأن التمر يشارك اللبن في ا المالية ، وكونه قوتاً،وهو قريب منه إد يؤكل معه بلاده، والفهم هذا المعني نصَّ ا الشافعي على أنه رَدَّ الشاة المصراة بعيبَ آخر سوى التصرية ، ردَّ صاعاً من

(١) وقال في موضع « لايبع بعضكم على بيع بعض » وقال في موضع آخر « لايبع بعضكم على بيع أخيه » والمعنى فيهما واحد ، وفيه تولان .

أحدهما : أن يشترى الرجل السلعة ويتم البيع ، ولم يفترق المتبايعان عن مَتَامَهُمَا ذَلِكَ ، فَنهِي النبي صلى الله عليه وسلم أن يعرض رجل آخر سامة أخرى على ذلك الشترى ، تشبه السلعة التي اشتراها ليبيعها ، لما في ذلك من الإفساد على البائع الأول، إذ لمله يرد السلمة التي اشترى أولاً، ويميل إلى هذه، وهما وإن كان لها الخيار ما لم يتفرقا على هذا لذهب، فهو نوع من الإفساد. =

يعضكم على يع بعض ، ولا تُنَاجَشُوا (١٠ ، ولا يَسِعْ إضِرْ (١٠ لِبَادٍ ،

ولا تُصَرُّوا الإبل والغنم ، الحديث . وميلُ في هذا العديث في الفصل السابع - - عن الفصل السابع - - عن الفصل السابع - - والقول الثانى : أن يكون المتبايعات يتساومان في السابة ، و يتغارب الانعقاد ولم يبق إلااشتراط النقد أو محوه ، فيجيء رجل آخر يريد أن يشترى تلك السلمة و بخرجها من يد المشترىالأول ، فذلك ممنوع عندالمقار بة لمــا فيه من الإفـــاد ، ومباخ أول العرض والمسلومة ، هذا تأويل أصحاب الغريب ، وهو تأويل للنقهاء ، إلا أن العقهاء قالوا : إذا كان المتعاقدان في مجلس العقد ، فطأبُّ طالبُ السلمة بمأكثر من النمن ، ليرغب البائع في فسخ العقد ، فهذا هو البيع على بيع الغبر، وهو محرم، لأنه إضرار بالغمير، ولكنه منعقد، لأن نفس البيع غمير مقصود بالنهي ، فإنه لا خلل فيه ، وكذلك إذا رغب المشترى في الفسخ بعرض سلمة أُجَود منها بمثل نمنها، أو مثلها بدون ذلك النمن ، فإنه مثله في النهي ، وأما السوم على سوم أخيك: فأن تطلب السلمة بزيادة على ما إستقر الأمر عليه بين التساومين قبل الديم ، و إنما يحرم على من بلغه الخبر ، فإن نحر يمه حيي قد لا يعرفه (١) النحش في الأصل: المدح والإطراء، وللراد به في الحديث الذي ورد النهي عنه : أنه لا بمدح السلعة ، يزيد فيها وهو لأير يدها ، لبسمعه غيره فيزيد فيها وهذا خداغ محرم ، ولكن العقد صحيح من العاقدين والأنم هو غيرها .

وفيل : هو تنفير الناس عن الشيء إلى غيره .

والأصل فيه : تنفير الوحش من مكان إلى مكان ، والاول : هو الصحيح ، وهو تأويل القتهاء وأهل الملم ..

(٢) الحاصر: المقيم في القرى ، والبادى : المقيم بالبادية ، والنهى عنه هو أن يأتى البدوي البلة وسه قوت يبني التسارع إلى بيمه رخيصا ، فيقول له : اتركه: عندى لأغالى في بيمه ، فهذا الصنيع عوم ، لهمتنا فيه من الإضور بالنير ، والبيع إذا جرى مع النلاة منعقد ، فهذا إذا كانت السلعة بما تتم الحاجة إليها ، فإن =

أخرج الموطأ هذه الروَّاية الآخرة .

وأخرج الترمذي وأبو داود والنسائي بنحو من هذه الطرق إِلَّا أَنَّ للنسانَى في بمض طرقه « مَنْ ابتاع مُحَفَّلَةً أَو مُصَرَّاةً » الحديث

وفي أخرى له: «إذا باع أحدكم الشاة أو النَّعَةَ فلا يُحفَّلُهَا »وعندان ما عالاه فالسياعة عند المنظمة الما عالاه فالمنظمة المن المنطقة المنظمة المنظمة

أشترى محفَّلَةً فردَّها ، فليَرُدَّ مَعَها صاعاً ، قال : ونهى النبي صلى الله عليه

وسلم عن تَلْقًى البيوع».

أخرجه البخارى ووافقه مسلم على « تلق البيوع » وحده .

٣٢٩ ( دق عبر الله بن عمر رضى الله عنهما ) أَنَّ رسول الله صلى الله عليه وســــلم قال : « مَنْ باع مُحَفَّلَةً فهو بالخيار ثلاثة أيام . فإن ردَّها رَدَّ مسيامنان، أو منان، لدَما قنعا، أخرجه أبوداود، وابن ماجه إلاأنه قال أوله «وابن ماجه إلاأنه

الفرع الثالث: في النحش

· ٣٣٠ ( خ م ت دقح- أبو هربرة رضى الله عنه ) أن رسول الله

صلى الله عليه وسلم قال : « لا تَنَاجَشُوا » .

هذا لفظ الترمذي وأبي داودو ابن ماجه ،

= كانت عنه . فني التحريم تردد ونغول في أحدهما على عموم ظاهر النهي، وحسم باب الصرر، وفي الثاني على معنى الضرورة ، وقد جاء في بعض الأحاديث عن ابن عباس أنه سئل عن معنى « لا يبيع حاضر لباد ، قال « لا يكون له سمسارا » .

و قد أخرج هذا القدر البخاري ومسلم في الحديث الطويل الذي في انفرع الثاني قبل هذا ، فيكون هذا القدر أيضاً متفقاً عليه يينهم .

٢٣١ (خ م لم س ق ابن عمر رضي الله عنهما ) قال : نهى رسول الله صلى الله عليه وسمام عن النَّجْش ، قال : والنَّجْشُ أَن تعطيه بسلمته أكثر من ثمنها ، وليس في نفسك اشتراؤها ، فيقتدى ىك غىرك ».

أخرجه البخاري ومسلم والموطأ والنسأنى و*البن مُعَتَصَراً (( رنبي عن النب*ت» ٣٣٢ ( فر - عبر الله بن أبي أوفى رضى الله عنه ) قال : « النَّاجشُ آ كل الرباخاين، وهو خِدَاعْ باطل، لايحلْ » ذكره البخاري تعليقاً

الفعيل الشاني

في الشمط والاستثناء

۳۳۳ (طرب بن مسعود رضي الله عنه) « اشتري جاريةً من امرأتيه زينتَ النَّتَفِيَّة ، واشترطت عليه : أَنَّك إِنْ بعثُهَا فَهِيَ لَى بالثَّمَنِ الذي تَبِيمُهَا بِهِ ، فاستفتى فى ذلك ابنُ مسعود مُمَرَ بنَ الْخَطَّابِ ، فقال له عمر : لا تَقْرُبُهَا وفيها شرطُ لأَحَدِ » .

أخرجه الموطأ .

ضعنن

٣٣٤ ( لم رق عمرو بن شعب) عن أيه عن جده رضي الله عنهما

وأخرجه النسائي وقال : « الجُلُبِّ » عِوَضَ ه السلم » . وله في أخرى: ﴿ نهى عن النَّجْشِ وَالنَّلَقِي، أو يَبِيعَ حَاضِرٌ لِبَادٍ ﴾ . وفى أخرى و بهى عن النَّلَقُ ، ولم يَرْدْ ، وروانة الإنماحة وونى روانة الإنماحة وونى روانة الإنماحة وونى روانة الإنماعة والمالية ، و ما الله علمها ) قال : قال من الله علمها ) قال : قال مهم رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن تَللَّقُ البيوع » أخرجه الترمذي والن ماجة رسول الله على الله عليه وسلم « لا تَلقُّوا الزُّكْبَانَ ، ولا يَبيعُ حاضِرُ لبادٍ ، ٣٥٣ (ر ـ سالم المكي (١) رضي الله عنه ) «أَنَّ أُعرابيًّا حدَّتُهُ أَنَّهُ فقال له طاوس: ما قوله: « لايبيع حاضِرُ لبادٍ » ؛ قال: « لا يكونُ

> (١) « السمسار » بمهمنتين هو في الأصل : القيم بالأمر والحافظ ، تم استعمل في متولى البيع والشراء للغير، وفي هذا النفسير تُعقيب على من فسر بيع الحاضر للبادي، بأن المراد: نهى الحاضر أن يبيع البادي في زمن الفلاء شيئا يحتاج إليه أهل البان ، وهذا مذكور في كتب الحنفية ، وقال غيرهم : صورته : أن يحي، البلدَ غربُ بسلعة يزيد بيمها سمر الوقت في الحال ، فيأنيه بلدى يقول له : ضعه عندى لأبيعه لك على التدريج بأغلى من هذا السَّمْرِ ، فجملوا الحكم مِنوطًا بالبادي ومن شاركه في معناه، وإنما ذكر البادي في الحديث لكونه ا الغالب، فألحق به من يشاركه، وهذا تفسير الشافعية والحنبنية، وجعل المالكية. البداوة قيدًا ، قالوا : فأما أهل القرى الذين يعرفون أنمان السلم والأجواق . فلبسوا داخلين في ذلك .

له سمسارًا(۱) ».

قال ابن المنذر : واختلفوا في هذا النهي ، فالجمهور على التحريم بشرط العلم بالنهي ، وأن يكون المجلوب مما يحتاج إليه ، وأن يعرض الحصري على البدوي ، ولو عرض البدوى على الحضرى لم يمنع .

واختانوا أيضًا فيما إذًا وقع البيع مع وجود الشروط المذكورة ، هل يصح مع التحريم؟ أم لا يصح ؟ على القاعدة الشهورة. ﴿ فَتَحَ البَّارِي .

أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود والنسأني . إِلَّا أَن أَبا داوَد ليس عنده قوله: « لا تَلَقُوا الركبان » وأُ مُرَجه إبن ماحِه قال « نهر مول الله على أن يسيم اصر لباد » ندذ كرسوال طا وس . الله على أن يسيم اصر لباد » ندذ كرسوال طا وس . معمد رضى الله عنه ) قال : « نهى

قَدِمَ بِحَلُوبَةً على عهد رسولِ الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة ، فنزل على طَلْحَةً بنِ عبيد الله ، فقال له طلحةً : إن رسولَ الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يبيع حاضر لباد ، ولكن اذهب إلى السوق ، فأنظر من يُبَايِعُكَ ، وشَاوِرْ بِي ، حتَّى آمُرَكَ وأنهاكَ » .

أخرجه أنو داود .

٣٥٣ ( خ م ت رسيق أبو هربرة رضي الله عنه ) قال : « نهى رسولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم أَنْ يُتَلَقَّى الْجُلُّكِ، فَمَنْ تَلْقَى فاشتراهُ منه، فإذا أَتَى سَيِّدُهُ السُّوقَ ، فهو بالخيار » .

(١) قال الحافظ في التهذيب : سالم المسكى ، ولبس بالخياط . روى عن أعرابي - له صحبة . وعن موسى بن عبد الله بن قيس الأشعرى . وعنه محمد بن ا إسحاق . روى له أبو داود حديثا واحدا في بيم الخاضر البادي . قال المزى : خلطه صاحب السكمال بسالم الخياط ، وهو وهم . وأما هذا فيحتمل أن يكون سالم بن شوال المسكى ، مولى أم حبيبة . قال النسأني : ثقة . وذكر . ان حبان في الثقات . الفصل السابع

في أحاديث تنصن سَبِياتٍ مشتركة

٣٥٦ ( خ م ط أن و س ق عبد الله بن عمر بن الخطاب وضى الله عنهما » « أَنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يَسِعُ بعضُ على يعم بعض » .

هذه رواية البخارى ومسلم والموطأ والنسأى و ابن ما عهم. وفي رواية أخرى للبخارى والترمذي قال: « نهى النبي صلَّى الله عليه وسلم أَنْ يَتَمِع الرَّجُل على بيم أخيه، أو يَخطُبُ ،

وفى أخرى الملم والنسائي وأبي داود: «لا يَبع الرَّجُلُ على يَعْ أَخِيهِ، ولا يَخْطَفْ على خَطْبة أَخيه، إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ »

وفى أخرى للنسائى قال : « لا يبع الرجل على يبع أخيه ، حتى يبتاعُ أو يَذَرُ »

٣٥٧ (خ م ط ت و برق أبو هربره رضى الله عنه) قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن يَبيع حاضر لباد، ولا تَناجشُوا، ولا يسع الرجل على يع أخيه ، ولا يَخطُبُ على خِطْبة أخيه ، ولا تَسأل المرأة المحالاق أختها لتكفأ ما في إنائها » .

وفى رواية : « ولا يزيدَنَّ على بيع أخيه » . وفى رواية : « ولا يَسُمُ الرّجلُ على سَوْمٍ أخيه » . وفى أخرى قال : « نهمى النبى صلى الله عِليه وسسلم عَن التّلَقَّى ، هذه رواية مسلم والترمذي وأبي داود وفي رواية البخاري والنسائي قال: « نهى رسول الله صلى الله-عليه وسلم عن التَّلَقَى، وأَنْ يعِيع حاضِر لبلاٍ ».

وفى روامة الترمذى أيضاً: أن النبي صلى الله عليه وسلم قال:
والم يبع حاضر لباد ، بي مدهرواية النباحة وله يمنز من لا تلقو الأحلاب فضاحبه بالنبيار إذا أي الوى»، وفض تلقى منه حيدًا كا فضا السادس

فى النھى عن بيعتين فى بيعة

٢٥٤ ( لم تد س - أبوهربرة رضى الله عنه ) \* أَنَّ النِّيَّ صَلَّى الله عليه وسلَّم نَهَى عن يَشْتَ يْنِ في بيعة ».

خرجه الترمذي :

وأخرجه الموطأ ، قال مالك : بلنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : نهى عن يَيْعتين في يَيعة » .

وأخرجه أبو داود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم • من باَعَ يَيْعَتَيْن فِي رَبْيَةٍ : فَلَهُ أُوكَسُهُما ، أُو الرَّبَا » . وأخرج النسائى الرواية الأولى .

٣٥٥ (طـمالك رضى الله عنه) بَلْنَه الذَّ رَجُلًا قال لرجُل : ابْتُعْ لِى هذا البعيرَ بنَقْدٍ ، حتَى أَبْنَاعه منك إلى أَجَلِ ، فَسُئِلَ عن ذلك عبدُ الله بنُ عمر ؟ فكرهَهُ ، ونهى عنه » .

أخرجه الموطأ .

وافهم هذا المنى: نصَّ الشافعي رحمه الله ، على أنه لو ردَّ الشاة المصراة بعيب آخر سوى التصرية : ردَّ معها صاعاً من ا<sup>لت</sup>ر لأجل اللبن .

. (تلقى الركبان) قد تقدم تفسيرهم في الباب.

وصورة ما نهى عنه : أن يستقبل الركبان ، ويكذب في سمر البلد ، ويشترى بأقل من ثمن المثل ، وذلك تغرير محرَّم ، والكن الشراء منعقد ، ثم إن كذب وظهر النبن : ثبت الخيار للبائع ، وإن صدق : ففيه وجهان ، على مذهب الشافعى .

( لا يبع بعضكم على يبع بعض ) قال فى موضع آخر : « لا يبع بمضكم على يبع أخيه ، والمدنى فبهما واحد، وفيه قولان .

أحدهما: أن يشترى الرجل السيامة ويتم البيع ، ولم يفترق المتبايمان عن مقامهما ذلك، ، فنهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يعرض رجل آخر سلمة أخرى على ذلك المشترى ، نشبه السلمة التي اشتراها لبيمها له ، لما في ذلك من الإفساد على البائع الأول ، إذ لمله يرد للمشترى التي اشتراها أولا ، وعيل إلى هذه ، وهما ، وإن كان لهما الخيار ما لم يتفرق على هذا المذهب : فهو نوع من الإفساد .

والقول النانى : أن يكون المتبايعان بتساومان فى السامة ويتقاربا الانمقاد ، ولم يبق إلا اشتراط النقد أو نحوه ، فيجى. رجل آخر يريد أن يشترى تلك السلمة ، ويخرجها من يدالمشترى الأول ، فذلك ممنوع عند المقاربة . لما فيه من الإفساد . ومباح أول العرض والمساومة

هذا تأويل أصاب النريب، وهو تأويل الفقهاء. إلا أن لفظ الفقهاء هذا :

قالوا: إذا كان المتعاقدان في مجلس العقد. فطاب طالب السلعة بأكثر من الثمن. ليرغب البائع في فسخ العقد. فهذا هو البيع على بيع النير، وهو محرم. لأنه إضرار بالنير، ولكنه منعقد، لأن نفس البيع غير مقصود بالنهى، فإنه لا خلل فيه، وكذلك إذا رغب المشترى في الفسيخ بعرض سلعة أجود منها عمل عمل عما، أو مثلها بدون ذلك الثمن، فإنه مثله في النشي.

وأما السوم على سوم أخيك : فأن تطلب السلمة زيادة على ما استقر الأمر عليه بين المنساومين قبل البيع ، وإنما يحرم على من بلغه الخبرُ ، فإن تحر عه خنى ، قد لا يَعْرفُهُ .

(لاتناجشوا) النجش في الأصل. المدح والإطراء، والمرادية في الحديث الذي ورد النهى عنه: أنه لا يمدح السلمة، ويزيد فيها، وهو لا يريدها ابسمه غيره، فيزيده. وهذا خداع محرم، والحكن المقد صحيح من العاقدين. والآئم غيرهما

وقيل : هو تنفير الناس عن الشيء إلى غيره .

والأصل فيه : تنفير الوحش من مكان إلى مكان ، والأول هو الصحيح ، وهو تأويل الفتها، وأهل العلم .

( عَاضِرُ لِهَادٍ ) الحَاضِرِ : المقيم في المدن والقرى ، والبادي : المقيم

وسلم عن يع المضطر، وعن يع الغرر، وعن بيع المُرة قبل أَنْ تُدُركَ، أَخرِجه أبو داود (١)

التصل الخامسى

في النهي عن بيع الحاضر للبادي ، وتلقي الركبان

٣٤٦ (م ت د س ق مبار بن عبد الله رضى الله عبهما ) قال : تا ، رسول الله صلى الله عليه وسسلم « لا يَسِيغُ حاضِرٌ لبادٍ ، ودَعُوا الناس يرزُقُ الله بعضَهم من بعضٍ » .

أخرجه مسلم والترمذي وأبو داود والنسائي و*الإيهاج*.

٣٤٧ ( خ م د بس - أنس بن مالك رضي الله عنه ) قال : « بهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أنْ يَبِيعَ حاضِرُ (٢٠ لبادٍ ، وإنْ كان أخام لأبيه وأمه م.

هذه رواية البخاري ومسلم.

وفى رواية أبى داود والنسائى قال : « لا يبيعُ حاضِرُ لبادٍ ، وإز كانَ أخاه وأباهُ » .

وفى أخرى لأبى داود عن أنس قال : «كان يَقَال : لا يبيع حاضِرُ لمبادٍ ، وهى كلة جامِمَة : لا يَبيعُ له شيئًا ، ولا يبتاعُ له شَبئًا » .

٣٤٨ (خ - عبرالله بن ممر بن الخطاب رضى الله عنهما ) قال : و نهى مرسولُ الله صلى الله عليه وسلم أَنْ يَتِيعٌ حاضِرٌ لبادٍ ، . أخرجه البخارى .

٣٤٩ ( خ م و س ق ابن عمر بن الخطاب رضى الله عنهما ) قال : « نهى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن تنقى البيوع » .

هذه رواية مسلم .

وله وللبخارى قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تَلَقُوا السَّلَعَ، حتَّى يُهْبَطَ بِها إلى السوق » .

وأخرجه أبو داود بزيادةٍ فى أوله قال : « لا يبع بعضُكم على يبع . بعض ، ولا تَلَقُّوُا السَّلَم » الحديث .

<sup>(</sup>١) قال المنذرى : فى إسناد، رجل مجمول . يعني وهو شيخ من بنى تميم .
(٣) قال النووى : هذه الأحاديث نتضمن تحريم بيع الحاضر البادى ،
وبه قال الشافعى والأكثرون ، قال أصحابنا ، والمراد به : أن يقدم غريب من
البادية أو من باد آخر بمتاع تعم الحاجة إليه ، ليبيعه بسمر يومه ، فيقول له بلدئ :
اتوكه عندى لأبيعه لك على التنريج بأغلى سعر من سعراليوم ، قال أسحابنا : وإنما

<sup>=</sup> يحرم بهذه الشروط ، و بشرط أن يكون عالما بالنهى ، فلو لم يعلم النهبي ، أو كان المتاع بما لا يحتاج إليه فى البلد ، أو لا يؤثر فيه لقلة ذلك الجلوب -- لم يحرم ، ولو خالف و باع الحاضر البادى صح البيع مع التحريم ، هذا مذهبنا ، وبه قال جماعة من المالكية وغيرهم ، وقال بعض المالكية : يفسخ البيع ما لم يفت ، وقال عظا. وبحاهد وأبو حنيفة : يجوز بيع الحاضر البادى مطاقا لحديث ، الدين النصيحة » قال : وحديث النهى عن بيع حاضر لباد منسوخ ، وقال بعضهم : إنه على كراهة التنزيه ، والصحيح : الأول ، ولا تقبل دعوى النسخ ولا كراهة النزيه ، والصحيح : الأول ، ولا تقبل دعوى النسخ ولا كراهة النزيه ، والصحيح : الأول ، ولا تقبل دعوى النسخ ولا كراهة النزيه ، والصحيح : الأول ، ولا تقبل دعوى النسخ ولا كراهة النزيه ، والصحيح : الأول ، ولا تقبل دعوى النسخ ولا كراهة

وقد أخرج هذا القدر البخارئ ومسلم في الحديث الطويل الذي في الفرع الناني قبل هذا ، فيكون هذا القدر أيضاً متفقاً عليه بينهم .

المسلم الله على الله عليه وسلم عن النَّجْش ، قال : والنَّجْشُ أن تعطيه بسلمته أكثر من ثمنها ، وليس في نفسك اشتراؤها ، فيقتدى بك غيرك » .

أخرجه البخاري وملم والموطأ والنسائى والبن متقمر (« النّاجِشُ ۳۳۲ (خ - عبر الله بن أبى أوفى رضى الله عنه ) قال : « النّاجِشُ آكل الربا خائِنْ ، وهو خِدَاعْ باطل ، لا يحلُّ » ذكره البخارى تَعْلَيْقًا

الفصل الثانى

في الشرط والاستثناء

٣٣٣ (ط- ان مسعود رضى الله عنه) «اشترى جارية من امرأتهِ زينسَ النَّقَفِيَّة ، واشترطت عليه : أنَّك إِنْ يعْتَهَا فَهِيَ لِي بالثَّمَنِ الذَّى تَبِيمُهَا بِهِ ، فاستفتى فى ذلك ان مسعود مُمَرَ بنَ الْخُطَّاب ، فقال له عمر : لاَ تَقْرَبُهَا وفيها شرطُ لأَحَدٍ » .

أخرجه الموطأ .

ضنين

٢٣٤ ( لم دق عمرو بن شعب ) عن أيه عن جده رضى الله عنهما

أخرج الموطأ هذه الرواية الآخرة .

وأخرج الترمذي وأبو داود والنسائي بنحو من هذه الطرق الله أنَّ للنسائي في بعض طرقه « مَنْ ابتاع مُخَفَّلةً أو مُصَرَّاةً » الحديث وفي أخرى له : « إذا ماءَ أحدكم الشاة أو النَّدْ مَةَ عَلا مُزَنَّا لَا يَبِيءَ

وفي أخرى له: « إذا باع أحدكم الشاة أو النَّعَة فلا يُحقَلَّما » وعند الن ما عالاه ن الديك مسراة خوم النياز كلاك أياد فإن ردها وعم احما عامن تسر لا موادي ين العنطة معر الله بن مسعود رضى الله عنه ) قال: « من

أَشْتَرَى مُخَلَّةً فَرِدُها ، فليَرُدُّ مَمَها صاعاً ، قال : ونهى النبي صلى الله عليه وسلم عن تَلَقّ البيوع » .

أُخرَجه البخارى ووافقه مسلم على « تلقى البيوع» وحده .

٣٢٩ ( وق عبر الله بن عمر رضى الله عنهما ) أَنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « مَنْ باع مُحَفَّلَة فهو بالخيار ثلاثة أيام . فإن ردَّها ردَّ معيا مثلَ ، أو مثلَ ، كمن باع مُحَفَّلَة فهو بالخيار ثلاثة أيام . فإن ردَّها ردَّ معيا مثلَ ، أو مثلَ ، كمن المقدر . وابن هاجه إلاأنه قال أجله (د لل يم إلى أمن مد القدر .)

الفرع الثالث: في النجش

مَّهُ ( خَ مَ تَ دَقِّ أَبُوهُ رَضَى اللهُ عَنْهُ ) أَنْ رَسُولُ اللهُ صَلَى اللهُ عَلَيْهُ وَسَلَمُ قَالَ : « لا تَنَاجَشُوا » .

هذا لفظ الترمذي وأبي داودو انِن بناسِه م

= كانت المعة لاتم الحاجة إليها ، أوكثر القوت واستننى عنه . فني التحريم تردد ونقول فى أحدهما على عموم شاهر النمى ، وحسم باب الضرر ، وفي الثانى على معنى الضرورة ، وقد جا ، فى بعض الأحاديث عن ابن عباس أنه سئل عن معنى « لا يبيع حاضر لباد » فال « لا يكون له سمارا » .

وسلم عن بيع المضطر ، وعن بيع الغرد ، وعن بيع الغرة قبل أن تُدُوكَ، أخرجه أبو داود(١)

التصل الخامسى

فى النعى عن بيع الحاضر للبادى ، وتلقى الركبان

٣٤٦ (م من د س ق ماربن عبر الله رضى الله عنهما ) قال : تاا ، وسول الله عليه وسلم « لا يَسِعُ حاضِرُ لبادٍ ، ودَعُوا الناس يرزُقُ اللهُ بعضَهم من بعضِ » .

أخرجه مسلم والعرمذي وأبو داود والنسائي و*الإنهاج* ، ٣٤٧ (غ مم د بس - أنس بن مالك رضي الله عنه ) قال : « بهي رسول الله صلى الله عليه وسلم أَنْ يَهِيعَ حاضِر ( ) لبادٍ ، وإنْ كان أخاه لأمه ، أمه »

هذه رواية البخاري ومسلم.

وفى رواية أبى داود والنسأني قال : « لايبيعُ حاضرُ لبادٍ ، وإزكانَ أخاه وأباهُ » .

(۱) قال المنذرى: في إسناده رجل بجهول. يعني وهو شيخ من بني تميم.
(۲) قال النووى: دنه الأحاديث تتضمن تحريم بيع الحاضر البادى، و به قال الشافعى والأكترون، قال أصحابنا، والمواديه: أن يقدم غريب من اللادية أو من بلد آخر بمتاع تعم الحاجة إليه، ليبيعه بسعر يومه، فيقول له بلدئ : التركه عندى لأبيعه الله على التدريج بأغلى سعر من سعراليوم، قال المحابات على التدريج بأغلى سعر من سعراليوم، قال المحابات على التدريج بأغلى سعر من سعراليوم، قال المحابات التركه عندى لأبيعه التحريم المحابات على التدريج بأغلى سعر من سعراليوم، قال المحابات ا

وفى أخرى لأبي داود عن أنس قال : • كان يَقَال : لا يبيع حاضرٌ لمبادٍ ، وهي كلة تجامِمَة : لا يَبيعُ له شيئًا ، ولا يبتاعُ له شَبئًا » .

٣٤٨ (خ - عبرالله بن ممر بن الخطاب رضى الله عنهما ) قال : و نهى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم أَنْ يَبِعَ حاضِرُ لبادٍ ، . أخرجه المخارى .

٣٤٩ ﴿ خِ مِ وَ سَ جَ ابْنُ عَمْرِ بِنَ الْخَطَابُ رَضَى اللَّهُ عَنْهِما ﴾ قال :

بهى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن تلقى البيوع » .
 هذه رواية مسلم .

وله وللبخارى قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تَلَقُوا السَّلَمَ ، حتَّى مُبْسَطَ بها إلى السوق » .

وأخرجه أبو داود بزيادة في أوله قال : « لابيع بمضُكم على بيع بعض ، ولا تَلقَوُ السَّلَم » الحديث .

= يحرم بهذه الشروط ، و بشرط أن يكون عالما بالنهى ، فلو لم يعلم النهبى ، أو كان المتاع بما لا يحتاج إليه فى البلد ، أو لا يؤثر فيه لقلة ذلك المجلوب \_ لم يحرم ، ولو خالف و باع الحاضر للبادى صح البيع مع التحريم ، هذا مذهبنا ، و به فال جماعة من الملاكية وغيرهم ، وقال بعض الملاكية : يفسخ البيع ما لم يفت ، وقال عطاء ومجاهد وأبو حنيفة : يجوز بيع الحاضر البادى مطاقا لحديث لا الدّين النصيحة ، قال : رحديث النهى عن بيع حاضر لباد منسوخ ، وقال بعضهم : النصيحة ، قال : وحديث النهى عن بيع حاضر لباد منسوخ ، وقال بعضهم : إنه على كراهة النفزيه ، والصحيح : الأول ، ولا تقبل دعوى النسخ ولا كراهة النفزيه ، بمحر: الدعوى

وأخرجه النسائي وقال: « الجُلَبَ » عَوَضَ ه السلم » .

وله في أخرى: « نهى عن النَّجْشِ والثَّلْقُ ، أو يَبِيعَ حاضِرُ لبادٍ » .

وفي أخرى: « نهى عن التَّلَقِ » ولم يَرْ ذِ ، ورواية ابن المجهود له مراسول الله على عن تلقق المبلب » .

• • • • • ( فَحُرُّ حُرُّ مِن صَلَّ عَدِ القَبْنِ عِلْقَ مِن عِلْقَ مَن الله عَنْهِ مَا ) قال : قال بسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تَلَقُّو الله عَلَيْنَ مُالله ، ولا يَبِيعُ حاضِرُ لبادٍ » فقال له طاوس : ما قوله : « لا يبيع حاضِرُ لبادٍ » فقال : « لا يكونُ له بيم عاضِرُ لبادٍ » . قال : « لا يكونُ له بيم عاضًا رًا ( ) » .

(۱) قالسمار ۵ بمهنتین هو فی الأصل : الذیم بالأمر والحافظ ، تم استعمل فی متولی البیع والشراء الذیر ، وی هذا النسیر تهقیب علی من فسر بیع الحاضر البادی ، بأن المراد : نهی الحاضر أن یبیع البادی فی زمن الغلاء شبئا شعتاج إلیه أعلی الباد ، وهذا مذکور فی کتب الحفیة ، وقال غیرهم : صورته : أن یحی الباد غیرهم : صورته نیدی بیم الباد الفیل ، فیانیه بلدی یعول له : ضمه عندی المبیعه الله علی التدریج بأغلی من هذا السلم ، فیانیه المحلم بنوطا بالبادی ومن شارکه فی معناه ، و إنماذ کر البادی فی الحدیث الکونه المال ، فیانیه ، وجدا لله المکیه البدارة قیدا ، قانوا : فاما أهل الفری الذین یعرفون أنمان السلم والأحواق ، فلبسوا داخان فی ذات .

ول ابن المدار: واختلفوا فى هذا النهي، فالجمهور على التحريم بشرط العلم بالنهى، وأن يكون المجلوب مما يحتلج إليه، وأن يعرض الحفيرى على البدوى، ولو عرض البدوى على الحضرى لم يمتع .

واختانوا أيضا فيا إذا وقع البيع مع وجود الشروط الدكورة، هل بصح مع التحريم؟ أم لا يصح ؟ على القاعدة الشهورة. . . فتح البارى.

أخرجه البخارى ومسلم وأبو داود والنسائى . إلا أن أبا داود النسائى . إلا أن أبا داود النسائى . الله أن أبا داود النس عنده قوله : « لا تَلَقُو الركبان » . وأ ضرحه ابن ماعه هال « فري رسول الله على ان بين ماضر لباد » شدر كرمو الله عنه ) قال : « نهى وسول الله عنه ) قال : « نهى وسول الله عنه ) قال : « نهى وسول الله عليه وسلم عن تَلَقَى البيوع »

أخرجه الترمذي والن ماجة

٣٥٢ (ر ـ سالم المكي () رضي الله عنه ) « أَنَّ أَعَرَابِيًّا حَدَّتُهُ أَنَّهُ قَدَمَ كِتَلُو بَهِ على عهد رسولِ الله صلى الله عليه وسلم إلى المدينة ، فنزل على طَلْحَةً بنِ عبيدالله ، فقال له طلحة : إن رسولَ الله صلى الله عليه وسلم نهى أن يبيع حاضر لباد ، ولكن اذهب إلى السوق ، فانظر من يُبايعُكَ ، وشَاوِرْ بِي ، حتَّى آمُرَكَ وأنهاكَ » .

أخرجه أنو داود .

٣٥٣ (خ م من دس ق أبوهر بره رصى الله عنه ) قال : « نهى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم أن يُتَلَقَّى الجُلَبُ ، فَمَنْ تَلَقَّى فاشتراهُ منه ، فاذا أَتَى سَيَّدُهُ السُّوقَ ، فهو بالحيار » .

(۱) قال الحافظ فى التهذيب : سالم المسكى ، ولبس بالخياط . روى عن أعرابي . له محبة . وعن موسى بن عبد الله بن قيس الأخبرى . وعنه تحد بن إسحاق . روى له أبو داود حديثا واحدا فى بيع الحاضر البادى . قال المزى : خلطه صاحب السكال بسالم الخياط ، وهو وهم . وأما هذا فيحتمل أن يكون سالم بن شوال المسكى ، مولى أم حبيبة . قال النسائى : ثقة . وذكره ابن حبان فى الثقات .

الفصل السابسع

في أحاديث تنصن منهيات مشتركة

٣٥٦ (خ م ط أن و س قل عبد الله بن عمر بن الخطاب وضى الله عنهما » « أَنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يَسِعُ بعضُ على الله عليه وسلم قال : لا يَسِعُ بعضُ على الله عليه وسلم قال : لا يَسِعُ بعضُ على الله عليه على الله عليه على الله على ا

هذه رواية البخارى ومسلم والموطأ والنسأني و ابن ما عهم. وفي رواية أخرى للبخارى والترمذي قال: « نهى النبي ملَّى الله عليه وسلم أَنْ يَبِيع الرَّجُل على بيع أخيه، أو يَخطُبَ ،

وفى أخرى الملم والنسائي وأبي داود: « لا يسع الرَّجُلُ على يَعْ أَخِيهِ ، ولا يَخْطَبْ على خطْبة أخيه ، إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ »

وفى أخرى للنسائى قال : ٥ لا يبع الرجل على يبع أخيه ، حتَّى يبتاعَ أو نَدَرَ »

٣٥٧ (خ م ط ت د س ق أبو هربره رضى الله عنه ) قال : « سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن يَبع حاضر لبادٍ، ولا تَناجشُوا، ولا يسع الرجل على بع أخيه ، ولا تَسأل المرأة طلاق أختها لتَكَفَأ ما في إنائها » .

وفى رواية : « ولا يزيدَنَّ على بيع أخيه » . وفى رواية : « ولا يَسُمُ الرجلُ على سَوْمٍ أخيه » . وفى أخرى قال : « نهمى النبى صلى الله عِليه وســـام عَن التَّلَقَّى ، هذه رواية مسلم والترمذي وأبي داود وفي رواية البخاري والنسائي قال: « نهيي رسول الله صلى الله-

عليه وسلم عن التَّلَقُّ، وأَنْ يبيع حاضِر لبادٍ ».

وفى رواة الترمذى أيضاً: أن النبي صلى الله عليه وسهم قال:
والم يعيم حاضر لباد ، يصد مروك النهاجه وله في خرص لا تلق الأحلاب في منه مثيدًا فا شترى فصاحبه بالغيار أذا أن الوي، الفصل السادس

في النهي عن بيعتين في بيعة

٢٥٤ ( ملت دس - أبوهر رفر رضى الله عنه ) « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى الله عله ) « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى الله عليه وسلَّم نَهَى عن يَمْتَ يْنِ في بيعة ».

أخرجه الترمذي :

وأخرجه الموطأ ، قال مالك : بلغه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : نهى عن بَيْعتين في بَيعة » .

وأخرجه أبو داود قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من بَاعَ يَيْعَتْنِ فَى يَيْمَةٍ: فَلَهُ أُوكَشُهُما ، أُو الرَّبَهُ ». وأخرج النسائى الرواية الأولى.

٣٥٥ (ط ـ مالك رضى الله عنه ) بَلْنَه ﴿ أَنَّ رَجُلًا قال لَرَجُلِ : البَّعْ لِي هذا البعيرَ بَنَقْدٍ ، حَتَى أَبْنَاعه منك إلى أَجَلِ ، فَسُئِلَ عن ذلك عبدُ الله بنُ عمر ؟ فكرهَهُ ، ونهى عنه » .

أخرجه الموطأ .

- 119 -

عليه وسلم قال: « المؤمنُ أخو المؤمنُ ، فلا يَحِلُ للمؤمنِ أن يبتاع على يع أخيه ، ولا يَخْطُبَ على خطبة أخيه ، حتى يُذَرَ ، أُخ مه ما الله المناطقة المناطقة

٣٥٩ ( أ - عبر الله بن عباس رضى الله عنهما ) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تَسْتَنْبِلُوا السُّوقَ ، ولا تُحَفَّلُوا ، ولا يُنَفَّق بعضم للمعنى » .

أخرجه الترمذي .

و الله عنهما) قال: على الله عنهما) قال: عنهما) قال: عنهما) قال: عنهما) قال: عنهما الله عنهما) قال: عنهما الله على على الله عنه الله عنه عنه الله عنه عنه الله عنه عنه الله عنه الله

أخرجه الترمذي وأبو داود والنسائي ورواية البن ماجه بت شرة دلا يحل له يعم الدين من الدين من الدين الدين الدين الله عنه الله وضي الله عنه ) قال : « نهى الله وضي الله عنه ) قال : « نهى

١٣٦١ (مم س - جابر بن عبد الله رضى الله عنه ) قال : « نهى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الصنبرة من التمر لا يُملَمُ مَكِيلُهُا بالكيل المُستَى من التمر » .

أخرجه مسلم والنسائي.

وللنسائي : « لا تباعُ الصبرة من الطعام بالهُثْبَرَةِ من الطعام ، ولا الصُّبْرَةُ من الطَّعام ، الصُّبْرَةُ من الطَّعام » .

(١) عو أن يبيمه سلمة قد اشتراءا ، ولم يكن قبضها ، فهي في ضمان البسائع الأول ، ليس من ضمانه .

م ٢٩ ـ جامع الأصول ـ ج ١

وأَنْ يبتاعَ المهاجرُ للأعرابي ، وأن تشترِط المرأة طلاق أختها ، وأن يَسْتَكُم الرجل على سَوْم أخيه ، ونهى عن النَّجْش والتَّصْرِيَةِ ،

هذه روايات البخاري ومسلم

إِلَّا أَنْ مسلماً قال في هذه الأخيرة : ﴿ نهى عن النَّلَقِي ، وأَنْ يبيع حاضرُ لبادٍ ﴾ .

وفى أخرى لها وللموطأ قال: ﴿ لا تَلَقُّوا الرَّ كِبانَ للبيع ، ولا يَسِعُ بعضكم على بيع بعض ، ولا تناجئوا ، ولا يبع اضر لبادٍ ، ولا نُصَرُّوا الإبل والغنم ، فن ابناعها بعد ذلك : فهو بخير النظرين ، بعد أن يَحْلُبُهَا ، فإن رضيها أسسكها ، وإن سَخِطها ردَّها وصاعاً من تخر ،

وأخرجها أبو داود، ولم يذكر فى روايته: ﴿ وَلاَ تَنَاجِسُوا ، وَلاَ يَنَاجِسُوا ، وَلاَ يَنِعِ حَاضِرٌ لِبَادٍ ﴾

وفى رواية الترمذي قال : « لا يَبيع الرجل على يبع أخيه ، ولا يخطبُ على خطبة أخيه » .

وله في أخرى: « لايبيعُ حاضرٌ لبادٍ ».

وأخرج النسأئي الرواية الأولى من مُصدا الحديث ، والرواية التي فيها « وأن يبتاع المهاجرُ للأعرابي » .

وأخرج أيضاً الأولى مرةً أخرى ، وزاد فيها : « فإنما لها ماكُت لها » . و رواية البن اجتحال البدع الرجل على بدع إخيه ولا سوير على مؤمرًا خيه » . وقد نقلم في طوع إخفاء الندين المينصل المول. على مؤمرًا خيه « وقد نقلم في طوع اختاء الندين « أن رسول الله صلى الله معمر ( م - عفر بن عامر رضي الله عنه ) « أن رسول الله صلى الله

وافهم هذا المعنى: نصَّ الشافعي رحمه الله ، على أنه لو ردَّ الشاة المصراة بعيب آخر سوى التصرية : ردًّ معها صاعاً من البّر لأجل اللبن .

. (تلتي الركبان) قد تقدم تفسيرهم في الباب.

وصورة ما نهى عنه : أن يستقبل الركبان ، ويكذب في سمر البلد ، ويشترى بأقل من ثمن المثل ، وذلك تغرير عرم ، واكن الشراء منعقد ، ثم إن كذب وظهر النبن : ثبت الخيار البائع ، وإن صدق : ففيه وجهان ، على مذهب الشافعي .

( لا يبع بعضكم على يبع بعض ) قال فى موضع آخر : « لا يبع بمضكم على يبع أخيه » والمدنى فيهما واحد، وفيه تولان .

أحدها: أن يشترى الرجل السيامة وبتم البيع ، ولم يفترق المتبايمان عن مقامهما ذلك ، «هي البي صلى الله عليه وسلم أن يعرض رجل آخر سلمة أخرى على ذلك المشترى ، نشبه السلمة التي اشتراها ليبيمها له ، لما في ذلك من الإفساد على البائع الأول ، إذ لعله يرد للمشترى التي اشتراها أولا ، ويميل إلى هذه ، وها ، وإن كان لها الخيار ما لم يتفرقا على هذا المذهب : فهو نوع من الإفساد .

والقول الثانى : أن يكون المتبايعان بتساومان فى السامة ويتقاربا الانمقاد ، ولم يبق إلا اشتراط النقد أو نحوه ، فيجى. رجل آخر يريد أن يشترى تلك السامة ، ويخرجها من يدالمشترى الأول ، فذلك ممنوع عند المقاربة . لما فيه من الإفساد . وماح أول العرض والساومة

هذا تأويل أصحاب النريب، وهو تأويل الفقهاء. إلا أن لفظ الفقهاء هذا :

قالوا: إذا كان المتماقدان في مجلس المقد. فطاب طالب السلمة بأكثر من الثمن. ليرغب البائع في فسخ المقد. فهذا هو البيع على يع النير، وهو محرم. لأنه إضرار بالنير، ولسكنه منعقد، لأن نفس البيع غير مقصود بالنهى، فإنه لا خلل فيه، وكذلك إذا رغب المشترى في الفسخ بعرض سلمة أجود منها عمل عمنها أو مثلها بدون ذلك الثمن، فإنه مئله في منهى.

وأما السوم على سوم أخيك : فأن تطلب السلمة زيادة على ما استقر الأمر عليه بين المنساومين قبل البيم ، وإنما يحرم على من بلغه الخبرُ ، فإن تحر عه خنى ، قد لا يَمْرفُهُ .

(لاتناجشوا) النجش في الأصل. المدح والإطراء، والمرادبه في الحديث الذي ورد النهى عنه: أنه لا يمدح السلمة، ويزيد فيها، وهو لا يريدها ابسمه غيره، فيزيده. وهذا خداع محرم، والحكن المقد صحيح من الماقدين. والآئم غيرهما.

وقيل : هو تنفير الناس عن الشيء إنى غيره .

والأسل فيه : تنفير الوحش من مكان إلى مكان ، والأول هو الصحيح ، وهو تأويل الفقهاء وأهل العلم ،

(حاضرٌ لبادٍ ) الحاضر : المقيم في المدن والقرى ، والبادي : المقيم

بالبادية ، والمنهى عنه : هو أن يأتى البدوى البلدة ، وممه قوت يبنى التسارع إلى بيمه رخيصاً، فيقول له الحاضر: الركه عندي لأغالى في بيمه، فهذا الصنيع محرم لما فيه من الإضرار بالفير ، والبيع إذا جرى مع المغالاة منعقد ، فهذا إذا كانت السلمة مما تع الحاجة إليها ، فإن كانت

سلمة لا تم الحاجة إليها ، أوكثر بالبلد القوت ، واستنى عنه ، في التحريم تردد. يعوّل في أحدهما على عموم ظاهر النهى . وحَسْم باب الصرر . وفي الثانى على معنى الضرر ، وقد جاء في بعض الأحاديث عن

ابن عباس : « أنه سئل عن معنى : لا يبع حاضر لبادٍ ؟ قال : لا يكون له سمساراً » .

(مُحَمَّلَة) الناقة أو البقرة أو الشاة لا يحلبها صاحبها أيأمًا. حتى محتمع لبنها في ضَرْعها ، فإذا حلبها المشترى حسبها غزيرة . فزاد في غنها ، فاذا حلبها بمد ذلك نقص لبنها عن الحالة الأولى ، والمحفلة : هي المصراة . وقد تقدم شرحها .

(قمع) الحنطة . (عربان) يقال : عُرْبان ، وعُرْبُون ، وعَرَبُون : وهو أن يشترى

شبتاً فيدفع إلى البائع مبلغاً ، على أنه إن تم البيع احتُسِب من النمن ، وإن لم يتم كان للبائع ولم يرتجع منه ، يقال : أغرَبَ عن كذا وعَرَّب وعَرْبُنَ ، كَأَنه شمى بذلك : لأن فيه إعراباً لمقد البيع : أى إصلاحاً ، وإذالةً فسادٍ ، وتد ذكر تفسيره أيضاً في مثن الحديث

( ثقال ) جمل ثقال : أي بطيء في سيره .

(خلامتها) خلا من المرأة : أى كبرت وخرجت من حد اب.

(الناصح) الجُمل يستق عليه الماء ليسق النخل والزرع وغيره . ( فَقَارَ ) خَرَزُ الظَّهْرِ ، يقال: أفقر تك ناقتى : أَى أَعر تك فَتَارَهَا مُنَّ مَنَ ا

(عروس) العروس: اسم يقع على الرجــل والمرأة. إذا دخل أحدهما بالآخر، يقال: رجل عروس وامرأة عروس.

اعدی بودر ، یمان ، رس دون و و و و و و د د کر مقدارها فی متن الحدیث ، و کانت و منذ أربین درها

(مِحْجَنْ) عَمَّا فَى طَرِفِهَا المطاف كالصَّوْلِجَانَ وَنَحُوهُ . ( فَالـكَيْسُ) هُو الجَمَّاعُ والمقل ، فَـكَأْنَهُ جَمَّلُ طلب الولد عَقَلاً . ( قطوف ) جَل قطوف : سَيَّ المشي . ضَيْقَ الخطوة .

(المنزَة) شبه المكازة ، يكون في طرفها الواحد شبه الحربة . ( تمتشط الشمئة) الشمئة : المرأة البعيدة المهدالنسل والتسريح ، والامتشاط : تسريح الشمر ، يدني : حتى تصلح من شأنها ، بحيث إذا قدم عليها إملها ، وجدها متجملة ، حسنة الحال .

(وتستحد المنيبة ) المُفِيبَة : المرأة التي غاب عنها زوجها ، والاستحداد : أخذ الشعر بالموسي وغيرها ، وهذا أيضًا كَالأول .

قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن يع الكر بان " » . قال مالك: وذلك فيما تُرَى والله أعلم - أَنْ يشترى الرجل العبد أو الوليدة ، أو يَتَكارَى الدَّابة ، ثم يقول للذى اشترى منه أو تكارَى منه : أعطيك دينارًا أو درهما أو أكتر من ذلك أو أقلً ، عَلَى أَنَّى إِنْ أَخَذْتُ السِّلمة ، أَوْ ركبتُ ما تَكارَبْتُ منك ، فالذى أعطيتُك هو من ثمن السلمة ، أو من كراء الدامة . وإن تركتُ ابنياع السلمة ، أو كراء الدَّابَة ، في أعطيتُك باطل بنير شيء » .

أخرجه الموطأ وأبو داود *والنهاجه.* 

هُ ٢٣٥ (ط - عبد الله بن أبي بكر رضى ألله عنه ٢٠٠) « أَنَّ جده عمد بن عمرو باع تَمر حائطٍ له ، يقال له : الأفراق ، بأربعة آلاف درم ، واستثنى بناعاتة درم » .

أخرجه الموطأ .

(۱) يقال: عُرْ بان، وَعُربون، وَعَربون، وهوأن يشترى شيئا، فيدام إلى البائع مبلغا، على أنه إن تم البيع احتسب من النمن، وإن لم يتم كان للبائع ولم برئيم عنه، يقال: أعرب: عن كذا، وعرب، عُرْ بَنْ. كأنه سمى بذهك لأن فيه إعراء لمقد البيع دأى إصلاحا وإزالة فساد، وقد ذكر تنسيره أيضا في متن الحديث.

(۲) هو عبد الله بن أبى بكر بن محد بن عمرو بن حزم الأنصارى ، أبو محمد الله بي . وعنه الزهرى والسفيانان وهشام الله بي . وعنه الزهرى والسفيانان وهشام المن عروة . مات سنة ۱۳۵

الله عليه وسلم نهى عن يَسْع وسَلَفٍ ».

قال مالك : وتفسير ذلك : أَنْ يَقُول الرجُلُ للرجُلِ : « آخُذُ سِلْمَتَكَ بَكذا وكذا ، عَلَى أَن تُسْلِفَنِي كذا وكذا ، فإنْ عَقَدَا بَيْعُهُمَا على هذا ، فهو غير جازً » .

أخرجه الموطأ .

٣٣٧ (غ مم ت وس ق آبر بن عبد الله رضى الله عنهما) قال: «كنتُ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سفر ، وكنتُ على جَمل شقال "، إِنَّما هو في آخر القوم ، فرَّ بن النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : مَنْ هذا ؟ قُلت : جار بن عبد الله ، قال : مَالكَ ؟ قلت : إنّى على جل تَعَال ، قال : أَمَعَك قضيب ؟ قلت : نم . قال : أَعْطيب ، فأعْطيتُه ، فَصَر بَه فرجره ، فكان من ذلك المكان في أول القوم ، قال : بن هو لك يارسول الله ، قال : بَلْ بعنيه ، قد أخذ به بأربعة دنانيز ، ولك ظَهر مُ ( ) إلى المدينة ، فلما دونا من المدينة ، فلما دونا من المدينة ،

(١) جمل نقال : أي بطيء في سيره . منه .

(٢) « وَنَاتُ ظَهْرِهِ » أَى لَكُ أَنْ تُرَكِّهِ إِلَى المَدْيَنَةُ رَهِدَا إَعَارَةُ مَنَّ رَكِهِ إِلَى المَدْيَنَةُ رَهِدَا إَعَارَةُ مَنَّ رَسُولُ اللّهِ عَلَى وَسِلْمٍ ، وَإِياحَةُ للانتفاعِ ، لا أَنَّهُ شَرِطُ للبَيْعِ .

و « خلا منها زوجها » مات عنها ، ومفى « وجارية » منصوب بعل محذوف، أى هلا تروجت جارية « وجربت » أى اختبرت حوادث الدهر ، وصارت ذات تجربة ، تقدر على تعهد أخوانه والفقد أحوالهن .

و « ذلك » مبتدأ خبره محذوف أي مبارك أونحوه . كرماني

بالبادية ، والمنهى عنه : هو أن يأتى البدوى البلدة ، ومعه قوت يبنى التسارع إلى بيمه رخيصاً، فيقول له الحاضر: اتركه عندى لأغالى في بيمه فهذا الصنيع عرم لما فيه من الإضرار بالنير ، والبيع إذا جرى مع المفالاة منعقد ، فهذا إذا كانت الساعة بما تم الحاجة إليها ، فإن كانت مسلعة لا تم الحاجة إليها ، أو كثر بالبلد القوت ، واستغى عنه ، فنى التحريم تردد . يمول فى أحدها على عوم ظاهر النهى . وحشم باب الضرر . وفى الثانى على معنى الضرر ، وقد جاء فى بعض الأحاديث عن أن عباس : « أنه سئل عن معنى : لا يبع حاضر لباد ؟ قال : لا يكون له سهساراً » .

(مُحَمَّلة) الناقة أو البقرة أو الشاة لا يحلبها صاحبها أَيَّامًا. حتى محتمع لبنها في ضَرْعها ؛ فإذا حلبها المشترى حسبها غزيرة . فزاد في عُمّها ، فاذا حلبها بعد ذلك نقص لبنها عن الحالة الأولى ، والمحفلة : هي المصراة . وقد تقدم شرحها .

(قمع) الحنطة .

(عربان) يقال: عُرْبان، وعُرْبُون، وعَرَبُون: وهو أَن يشترى شبئاً فيدفع إلى البائع مبلغاً، على أنه إن تم البيع احتُسِب من الثمن، وإن لم يتم كان للبائع ولم يرتجع منه، يقال: أَعْرَبَ عَن كذا وعَرَب وعَرْبَ ، كأنه سمى بذلك: لأن فيه إعراباً لمقد البيع: أَى إصلاحاً، وإزالة فساد، وقد ذكر تفسيره أيضاً في متن الحديث.

( ثقال ) جمل ثقال : أي بطيء في سيره .

( خلامنها ) خلا من المرأة : أى كبرت وخرجت من حد الشاب .

(الناضح) الجلل يستقى عليه الماء ليستى النخل والزرع وغيره .

(فَقَار) خَرَزُ الظَّهْرِ ، يقال: أفقرتك ناقتى : أَى أَعَرتك فَقَارَهَا

(عروس) العروس: اسم يقع على الرجــل والمرأة. إذا دخل أحدها بالآخر، يقال: رجل عروس وامرأة عروس.

(فنقدنى) نقدتُه كذا أى أعطيتُه نَقْدًا، وقد ذكر مقدارها في متن الحديث، وكانت يومنذ أربعين درها.

( مِحْجَنْ ) عصاً في طرفها المطاف كالصُّولجان ونحوه .

( فالكيس ) هو الجماع والعقل ، فكأنه جمل طلب الولد عقلاً . ( قطوف ) جمل قطوف : سيء المشي . ضيق الخطوة .

(العَزَة) شبه العكازة ، يكون في طرفها الواحد شبه الحربة .

( تمتشط الشمئة ) الشمئة : المرأة البميدة المهدبالفسل والتسريح ،

والامتشاط: تسريح الشعر، يعنى: حتى تصلح من شأنها ، بحيث إذا قدم علمها إملها ، وجدها متجلة ، حسنة الحال .

(وتستحد المفيبة) المفيية : المرأة التي غاب عنها زوجها ، والاستحداد : أخذ الشعر بالموسي وغيرها ، وهذا أيضًا كالأول .

Andrew St. A. A. A.

قال: «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن يبع النمر بال (') ».
قال مالك: وذلك فيها نرى والله أعلم أن يشترى الرجل العبد أو الوليدة ، أو يَشكارَى الدَّابة ، ثم يقول للذى اشترى منه أو تكارَى منه : أعطيك دينارًا أو درهما أو أكر من ذلك أو أقل ، عَلَى أنّى إِنْ أَخَذْتُ السَّلمة ، أو ركبتُ ما تكارَبتُ منك ، فالذى أعطيتُك هو من كرا الدابة . وإن تركتُ ابتباع السلمة ، أو من كرا الدابة . وإن تركتُ ابتباع السلمة ، أو كرا الله بغير شيء » .

أخرجه الموطأ وأبو داود والههماجه.

٣٣٥ (ط. - عبد الله بن أبى بكر رضى ألله عنه " و أَنَّ جده عند الله عبد الله بن عمرو باع تَم عائطٍ له ، يقال له : الأفراق ، بأربعة آلاف درم ، واستثنى بما عائة درم » .

أخرجه الموطأ.

(۱) يقال: عُرْبان، وَعُربون، وَعَربون، وهوأن يشترى سَينا، فيدع إلى البائع مبلغا، على أنه إن تم البيع احتسب من النفر، وإن لم يتم كان للبائع ولم يرتين منه، يقال: أعرب: عن كذا، وعرب، عَرْبَنْ كله شي بلقت لأن فيه إعرابا لمقد البيع مأى إصلاحا وإزالة فساد، وقد ذكر نسيره أيغنا في متن الحديث.

(۳) هو عبد الله بن أبى بكر بن محد بن عمرو بن حزم الأنصارى ، أبو تمند ، المدنى ، روى عن أبيه وأتس وعباد بن تمم ، وعنه الزهرى والسفيانان وهشام آ بين عروة ، مات سنة ۱۳۵ .

قال مالك : وتفسير ذلك : أَنْ يَقُول الرجُلُ للرجُلِ : ﴿ آخُذُ سِلْمَتَكَ بِكذا وكذا ، على أَن تُسْلِفَنِي كِذا وكذا ، فإنْ عَقَدَا بَيْمَهُما على هذا ، فهو غير جائز » .

> أخرجه الموطأ . ...... د

٣٣٧ (خ م ت و بس ق جابر بن عبد انته رضى الله عنهما) قال:
«كنتُ مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سَفَرٍ، وكنتُ على جَمَلِ
نَقَالِ (')، إِنَّا هو في آخر القوم، فرَّ بن النبي صلى الله عليه وسلم،
فقال: مَنْ هذا؟ قُلْتُ : جابرُ بن عبد الله ، قال: مَالكَ ؟ قلت: إلَّى
على جل ثَعَالٍ ، قال: أَمَمَكَ قضيبٌ؟ قلتُ: نَم . قال: أَعْطَنيهِ ،
فأَعْطَيْتُهُ ، فَضَرَ به فرجره، فكان من ذلك المكان في أول القوم،
قال: بِمْنِيهِ ، فَقُلْتُ : بَلْ هو لك يارسول الله ، قال: بَلْ بِمْنِيهِ ، قد
أخذتُه بأربعة دنانيز ، ولك ظهر مُوراً إلى المدينة ، فلها دونا من المدينة

(١) جمل ثقال: أى بطيء فى سيره . منه . (٢) « ونك ظيره » أى لك أن تركبه إلى ١١

(٧) ﴿ وَنَكَ ظَهْرِهِ ﴾ أى لك أن تركبه إلى المدينة رهدا إعارة مر رسول الله على الله عليه وسلم ، و إباحة للانتفاع ، لا أنه شرط للبيع .

و « خلا منها زوجها » مات عنها ، ومضى « وجارية » منصوب بعل محذوف، أى هلا تروجت جارية « وجربت » أى اختبرت حوادث الدهر ، وصارت ذات تجربة ، تقدر على تعهد أخوانه والفقد أحوالهن .

و د ذلك ، مبتدأ خبره محذوف أي مبارك أونحوه . كرماني

عليه وسلم قال: « المؤمنُ أخو المؤمن ، فلا يَحِلُ للمؤمنِ أَن يبتاع على يع أخيه ، ولا يَخْطُبَ على خِطْبةِ أخيه ، حتى يُذَرَ ، أخر مه . ا

أخرجه مسلم .

٣٥٩ ( ش - عبر الله بن عباس رضى الله عنهما ) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تَسْتَتْبِلُوا السُّوقَ ، ولا تُحَفَّلُوا ، ولا يُنفَقُ بعض لمبعض .

أخرجه الترمذي .

• إنه (س من وقع عبد الله بن تمرو بن العاس رض الله عنهما) قال : قال رسول الله على الله عليه وسلم « لا يحلُ سَلَفٌ وبَيْعٌ ، ولا شر طَان في بيع ، ولا رِبْحُ ما لم يُضْمَن (1) ، ولا بيعُ ماليس عندك » .

أخرجه الترمذي وأبو داود والنسائي .ورواية الن صاب متعمرة «لايسل يديم المسرى مدار و لاربع جال يرحم من » . « نهى المسلم ( الله عنه ) قال : « نهى المسلم ( الله عنه ) قال : « نهى المسلم ( الله عنه ) قال : « نهى الله عنه الله عنه ) قال : « نهى الله عنه ) قال : « نهى الله عنه ) قال : « نهى الله عنه الله عنه

رَّ الْهُ عَنْهُ ) قَالَ : « نهى مِهِ اللهُ عَنْهُ أَنْهُ عَنْهُ ) قَالَ : « نهى رَسُولُ اللهُ عَلَى الطُّبْرَةِ مِنْ النَّمَرِ لا يُعْلَمُ مَكِيلُهَا مِنْ النَّمَرِ لا يُعْلَمُ مَكِيلُهَا مِنْ النَّمَرِ لا يُعْلَمُ مَكِيلُهَا بِالنَّكِيلِ الْمُسْتَى مِنْ النَّمَرِ » .

أخرجه مسلم والنسائي .

وللنسائي : « لا تباعُ الصبرة من الطمام بالهُنْبِرَةِ من الطمام ، ولا الصُّبِرَةِ من الطمام ، ولا الصُّبِرَةُ من الطَّمام » .

(١) هو أن يبيعه سلمة قد اشتراعا ، ولم يكن قبضها ، فهي في ضمان البسائع البائع الأول ، ليس من ضمانه .

م ٢٩ ـ باس الأصول ـ ج ٩

وأَنْ يِنتَاعَ المهاجرُ للأعرابي ، وأن تشترِط المرأة طلاق أختها ، وأن يَسْتَام الرجل على سَوْم أُخيه ، ونهى عن النَّجْش والتَّصْرِيَّةِ ، هذه روايات البغارى ومسلم

إِلَّا أَنْ مسلماً قال في هذه الأُخيرة : ﴿ نَهَى عَنَ التَّلَقِّ ، وَأَنْ يَبِيعٍ -حاضرٌ لباد ﴾ .

وفى أخرى لهما وللموطأ قال: « لا تَلَقُّوا الرَّكِان للبيم ، ولا يسِعُ بعضكم على بيع بعض ، ولا تناجشوا ، ولا يبع حاضِرُ لبادٍ ، ولا نُصَرُّوا الإبل والغمّ ، فن ابتاعها بعد ذلك : فهو بخير النظرين ، بعد أن يَحَلُبُهَا ، فإن رضِيها أسسكها ، وإن سَخْطِها ردَّها وصاعاً من تَمْرٍ ،

وأُخرجها أبو داود، ولم يَذكر في روايته: ﴿ وَلا تَناجِشُوا ، وَلا يَبِعِ حَاضِرٌ البَادِ ﴾

وفى روية الترمذي قال : « لاَيَبِيعِ الرَّجِلِ على يَبِعِ أَخِيهِ ، وَلاَ يَخِطُبُ عَلَى خِطْبَةً أَخِيهِ » .

وله فى أخرى: « لايبيعُ حاضِرُ لبادٍ » . وأخرِج النسائى الرواية الأولى من هــذا الحديث ، والرواية التى فيها « وأن يبتاع المهاجرُ للأعرابى » .

وأخرج أيضاً الأولى مرةً أخرى ، وزاد فيها : « فإنما لها ماكت لها » . و رواية النماجك لاليدع الرمل على يدع أخيه ولا يوم على مؤمر أخيه » . وقد تقلم في فرع إخفاء العيدين العنصل الأوله، على 2010 (م - عفر بن عامر رضى الله عنه) « أنّ رسول الله صلى الله

والله الأيسر ، وُيُبْرِزُ شِقَّهُ الأين. قال . والمنالغة ـ وذكر مثل البغارى ومسلم ».

وفى رواية النسائى: « نهى عن الملامسة، وهو لمس الثوب لا ينظر إنيه، وعن المنابذة. وهو طرح الرجل ثوبه إلى الرجل بالبيع قبل أن يُقلّبه، أو ينظر إليه » .

وله فى أخرى مختصرًا قال: «نهى عن الملامسة والمنابذة فى البيع» وله فى أخرى قال: « عن لبستين وعن بيعتين ، أما البيعتان: فالملابسة والمنابذة، والمنابذة: أن يقول: إذا نَبَذَتُ هذا الثوب فقد

وجب البيع ، والملابسة . أن عَمَّهُ بيده ولا يَشُرُهُ ولا يُقَلَّهُ ، إذا مَسَّ وجب البيع ».
و مسال منه لا ان مول اله على رمان الملابقة والمناسعة والمناسعة عزاد سول قال منيان بن عيدة اللابت أن يفسل الملابق أن يفسل المرحل بيرة أصّح ولا لراه والمناسخة ان تعلى الله على الله على على الله على والمنابذة » .

وفى رواية قال: «نهى عن بينتبن: الملامسة والمنابذة، أما الملامسة: فأن يامس كل واحد منهما أوب صاحبه بنير تأمل. والمنابذة، أن ينبذكل واحد منهما أوبه إلى الآخر، ولم ينظر أحد منهما إلى أوب صاحبه ».

وفى أخرى قال : « نهى عن صيامين وبيعتين : الفطرِ والنحر ، والملامسةِ والمنابذةِ » .

وريه المه الأولى الجاعة إلا أبا داود ، والثانية البخارى ومسلم والنسائى ، والثالثة البخارى ومسلم والنسائى ، والثالثة البخارى وأغرجه الناح مهم يأول الثالثية .

٣٤٢ (س - عبر الله بن عمر رضى الله عنهما ) قال : «نهى رسول الله على وسلم عن بيعتبن : عن المنابذة والملامسة ، وهى يبوع كانوا ينبايمون بها في الحاهلية » .

أخرجه النسائي .

## الفصل الرابع

فى النهى عن بيع الغرر والمضطر والحصاة الله عنه ) « أَنَّ رسول الله صلى الله عنه ) « أَنَّ رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الغَرَدِ ، وبيع الحُصَاةِ »

أحرجه مسلم والترمذي وأو داود والنسأى والنهاجة والترمذي وأو داود والنسأى والنهاجة كالآل الله على الله عليه وسا « بهي عن بيع الغرر » . أ طرجه المولم الله عن بيع الغرور » . أ طرجه المولم الله عن بيع عن بيع المرق الله عن بيع المرق الله عن بيع الله عن بيع الله عن بيع الله عن بيع الله عن ال

رق این غیام کی رض الله عمله عن میسی در مولا الله عن میسی الندر می اور می الله علی میسی الندر می اور می الندر می الندر می الندر می الندر می الندر می الندر می الله و الندر می الله و الندر می الله و الندر می الله و الله و

و ٢٤٥ ( د - شبح من بنى ممم ) قال: «خطبنا على بن ابى طالب: أو قال: قال لى على : سيَأْتى على الناس عَضُوضٌ ، يَمَضُ الْمُوسِرُ فيه على مانى يده ، ويُهايَع المضطرون، ولم يؤمروا بذلك، قال الله تعالى : (٢: ٢٣٧ ولا تَنْسُوُا الفضْلَ بينكم) وقد نهى رسول الله صلى الله عليه

وسلم عن يع المضطر ، وعن يع الغرد ، وعن يع المُرة قبل أنْ تُدُركَ، أخرجه أبو داود()

التصل الخامس

في النهي عن بيع الحاضر للبادي ، وتلقي الركبان

٣٤٦ (م ت د س ق ما بر بن عبد الله رضى الله عنهما ) قال : تال، وسول الله صلى الله عليه وسسلم « لا يَسِعُ حاضِرٌ لبادٍ ، ودَعُوا الناس يرزُقُ اللهُ بعضَهم من بعضِ » .

أخرجه مسلم والرمذي وأبو داود والنسائي و*الإنهاجه*.

٣٤٧ ( خ م و بس - أنس بن مالك رضي الله عنه ) قال : « بهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أَنْ يَبِيعَ حاضِرَ (٢٠ لبادٍ ، وإنْ كان أَعَاهُ لأَيهُ وأَمَهُ ».

هذه رواية البخاري ومسلم.

وفى رواية أبى داود والنسائى قال : « لا يبيعُ حاضِرُ لبادٍ ، وإن كانَ أخاه وأباهُ » .

(۱) قال المنذرى: فى إسناد، رجل بجهول. يعني وهو شيخ من بنى تميم .
(۲) قال النووى: دنده الأحاديث تتضمن تحريم بيع الحاضر البادى،
و به قال الشافعى والأكثرون، قال أصحابنا، والمراديه: أن بقدم غريب من
البادية أو من بلد آخر بمناع تم الحاجة إليه، ليبيعه بسعر يومه، فيقول له بلدى ":
اتركه عندى لأبيعاك على التدريج بأغلى سعر من سعراليوم، قال أصحابنا: وإنما =

وفى أخرى لأبى داود عن أنس قال : «كان يَقَال : لا يبيع حاضِرٌ لمبادٍ ، وهى كلة جامِعة : لا يَبيعُ له شيئًا ، ولا يبتاعُ له شَيئًا » .

٣٤٨ (خ - عبرالله بي ممر بن الخطاب رضى الله عنهما ) قال: و نهى مرسولُ الله صلى الله عليه وسلم أَنْ يَنِيع ماضِرُ لبادٍ » .
أخرجه البخارى .

٣٤٩ ( خ م و س هَ ابن عمر بن الخطاب رضى الله عنهما ) قال : « نهى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن تلقى البيوع » .

هذه رواية مسلم .

وله وللبخارى قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تَلَقُوا السَّلَعَ، حتَّى يُهْبَطَ بها إلى السوق ِ » .

وأخرجه أبو داود بزيادة في أوله قال : « لا يبع بمضُكم على يبع بعض ، ولا تَلَقَّوُ السَّلَم » الحديث .

= يحرم بهذه الشروط، و بشرط أن يكون عالما بالنهى ، فلو لم يعلم النهى ، أو كان المتاع بما لا يحتاج إليه فى الباد ، أو لا يؤثر فيه لقلة ذلك المجلوب – لم يحرم ، ولو خالف و باع الحاضر البادى صح البيع مع التحريم ، هذا مذهبنا ، وبه قال جماعة من المالكية وغيرهم ، وقال بعض المالكية : يفسخ البيع ما لم يفت ، وقال عطا. ويجاهد وأبو حنيفة : يجوز بيع الحاضر البادى مطاقا لحديث « الدّين النصيحة » قال : وحديث النهى عن بيع حاضر لباد منسوخ ، وقال بعضهم ، إنه على كراهة النيزية ، والصحيح : الأول ، ولا تقبل دعوى النسخ ولا كراهة النيزية ، والصحيح : الأول ، ولا تقبل دعوى النسخ ولا كراهة النيزية ، بمجرد المدعوى

وريهابه المرواية الأولى الجاعة إلا أبا داود ، والنائية البغارى ومسلم والنسائي ، والثالثة البغارى . وأفرعه النائم مم أول الثالية.

٣٤٣ (س - عبر الله بن عمر رضى الله عنهما ) قال ؛ «نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لِبستَين ، ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيمتين ؛ عن المنابذة والملامسة ، وهى بيوع كانوا ينبايمون بها في الجاهلية » .

أخرجه النسائي.

مع

الفصل الرابع

في النهي عن بيع الغرر والمضطر والحصاة

٣٤٣ (م تَ رسي أبو هربرة رضى الله عنه ) « أَنَّ رسول الله على الله عليه وسلم نهى عن بيع الغَرَرِ ، وبيع الخصاةِ »

أحرجه مسام والترمذي وأبو داود والنسأني والنهاجة الله على الله على الله على الله على الله على الله عليه وساء "بهي عن بيع الغرد » . أ طرجه المولح الهولم الله عن بيع الغرو أله الله عن الله عن

روابي علي المنطقة في المنظمة المن المنظمة المن المنظمة المن المنظمة المن المنظمة المن

أو قال : قال كى على : سيَّاتَى على الناس عَضُوض ، يَمَضُ الْمُوسِرُ فَيهُ على مانى بده ، ويُبَايَع المضطرون ، ولم يؤمروا بذلك ، قال الله تعالى : (٢ : ٢٣٧ ولا تَنْسَوُا الفضْلَ بينكم) وقد نهى رسول الله صلى الله عليه والتيه الأبسر ، ويُبْرِزُ شِقَهُ الأبن . قال . والمنافة \_ وذكر مثل البخارى ومسلم » .

وفى رواية النسائى: « نهى عن الملامسة، وهو لمس الثوب لا ينظر إنيه، رعن المنابذة. وهو طرح الرجل ثوبه إلى الرجل بالبيع قبل أن يُقَلِّه، أو ينظر إليه » .

وله في أخرى مختصرًا قال: «نهي عن الملامسة والمنابذة في البيع»

وا، فى أخى قال : « عن لبستين وعن يبعتين ، أما البيعتان : فالملابسة والمنابذة ، والمنابذة : أن يقول : إذا نَبَذَتُ هذا الثوب فقد وجب البيع ، والملابسةُ : أن تَمَشّهُ بيده ولا يَشُرُهُ ولا يُقَلِّهُ ، إذا مَسَّ حِبِ اللهِيَّ منعذان منه دو أن رسول الله عَلَّمُ رَبِّهِ الْمُلِيْتُ الْمُلَاسِةِ وَالْمَالِيْةِ ، رَادِ بسريل قَالَ مِنْ اللهِ

وجب البيع ، والملابسة : أن يَمَنَّهُ بِيده ولا يَنْشُرُهُ ولا يُعَلَّهُ ، إذا مَسَّ رَجِبِ البيع ». وعد البيع ، والملابسة والمائين على المنظمة والمائين على المنظمة والمنائين على المنظمة المنظمة والمنائين المنظمة المنظمة والمنائين المنظمة المنظمة والمنائين المنظمة المنظمة والمنائين المنظمة المنظمة والمنائينة المنظمة والمنائينة والمنائية والمنائينة وا

وفى رواية قال: «نهى عن بيعتين: الملامسة والمنابذة ، أما الملامسة: فأن يامس كل واحد منهما أوب صاحبه بغير تأمل. والمنابذة: أن ينبذكل واحد منهما ثوبه إلى الآخر، ولم ينظر أحد منهما إلى ثوب صاحبه ».

وفى أخرى قال: « نهى عن صيامين وبيعتين : الفطرِ والنحر ، والملامسةِ والمنابذةِ » .

وسلم عن بيع المضطر ، وعن يم الغرر ، وعن بيع المُرة قبل أَنْ تُذُركَ، أخرجه أبو داود()

النصل الخامسى

فى النعى عن بيع الحاضر للبادى ، وتلقى الركبان ٣٤٦ ( م ت د س ق مبابر بن عبد الله رضى الله عنهما ) قال : تاا، رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا يَبِع حاضِرٌ لبادٍ ، ودَعُوا الناس يرزُقُ الله بعضَهم من بعض » .

أخرجه معلم والترمذي وأبو داود والنسائي والبرياجه.

٣٤٧ ( خ م د بس - أنس بن مالك رضي الله عنه ) قال : « بهى رسول الله صلى الله عليه وسلم أَنْ يَبِيعَ حاضِرُ (٢٠ لبادٍ ، وإِنْ كان أخام الله وأمه » .

هذه رواية البخاري ومسلم.

وفى رواية أبى داود والنسأئى قال : « لا يبيعُ حاضِرٌ لبادٍ ، وإذ كانَ أخاه وأباهُ » .

(۱) قال المنذرى: فى إسناده رجل بجهول. يعني وهو شيخ من بنى تميم .
(۲) قال النووى: دنه الأعاديث تنضمن تحريم بيغ الحاضر البادى ،
و به قال الشافى والأكثرون، قال أصابنا، والمراده: أن يقدم غريب من
البادية أو من بلد آخر بمناع تم الحاجة إليه، ليبيعه بسمر يومه، فيقول له بلدى ":
الركة عندى لأبيعه ك على القدر يج بأغلى سعر من سعراليوم، قال أسحابنا، وإنما =

وفى أخرى لأبى داود عن أنس قال : «كان يَقَال : لا يبيع حاصِرٌ لبادٍ ، وهى كلة جامِعة : لا يَبيعُ له شيئًا ، ولا يبتاعُ له شَيئًا » .

٣٤٨ (خ - عبرالله بن ممر بن الخطاب دضى الله عنهما ) قال : • نهى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم أَنْ يَتِيعٌ ساخِرٌ لبادٍ » .

أخرجه البخارى . ٣٤٩ ( خ م و س ق آب عمر بن الخطاب رضى الله عنهما ) قال :

« نهى رسولُ الله صلى الله عليه وسلم عن تلقى البيوع ٥ . هذه رواية مسلم .

وله وللبخارى قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « لا تَلَقُوا السَّلَعَ ، حَتَى يُهُبُطُ بِهَا إلى السوقِ » .

وأخرجه أبو داود بريادة في أوله قال : « لا يبع بعضُكم على يبع بعض ، ولا تَلَقُو السَّلَم » الحديث .

= يحرم بهذه الشروط، و بشرط أن يكون عالما بالنهى ، فلو لم يعلم النهبى ، أو كان المتاع بما لا يحتاج إليه فى الباد ، أو لا يؤثر فيه لقلة ذلك المجلوب – لم يحرم ، ولو خالف و باع الحاضر للبادى صح البيع مع التحريم ، هذا مذهبنا ، و به فال جماعة من المالكية وغيرهم ، وقال بعض المالكية : يفسخ البيع ما لم يفت ، وقال عطا. ومجاهد وأبو حنيفة : يجوز بيع الحاضر البادى مطاقا لحديث « الدّين النهي عن بيع حاضر لبادٍ منسوخ ، وقال بعضهم : النصيحة » قال : وحديث النهى عن بيع حاضر لبادٍ منسوخ ، وقال بعضهم : إنه على كراهة التنزيه ، والصحيح : الأول ، ولا تقبل دعوى النسخ ولا كراهة التنزيه ، عجرد الدعوى

هذا : كراهة أن يفطى جسدَه، نخافة أن يضطر إلى حالة نَسُدُ مُتَنَفَّسَهُ فيتَأذى.

(احتباء) أن يجمع بين ركبتيه وظهره بمنديل أو حبل ، ويكون قاعدًا شه المستند إلى شيء، وقديكون الاحتباء باليدين . (المرر) ماله ظاهر تؤثره ، وباطن تكرهه ، فظاهره : يغر المشترى ، وباطنه : مجهوله

(الحصاة) هو أن يقول: إذا نبذت الحصاة فقد وجب البيع ، وقيل: هو أن يقول: بمنكمن السلع ما تقع عليه حصاتك إذا رميت، أو بعت من الأرض إلى حيث تنتهى حصاتك ، والكل فاسد ، لأنه من يوع الجاهلية ، وكلها غرر لما فيها من الجهالة

رَّ عَشُوضٌ ) المضوض الكلب الكثير المَّغَنَّ ، ومنه : مَلِكُ عَشُوضٌ ، فيه عَسْفُ (۱) وظُلُمْ .

( بيع المضطر) على وجهين .

أحدها: أن يضطر إلى المقدمن طريق الإكراء ، وهذا فاسد . والآخر : أن يُضْعَلَرُ إلى البيع لدين ركبه ، أو مؤونة ترهقه ، فيبيع ما في يد، بالو تُس ، وهذا سبيله من جهة المرورة والدين ، أن يبايع على هذا الوجه ، ويعان ، ويُغْرَض ، ويهمل عليه إلى المبترة ، فإن عقد البيع على هذا الوجه وعلى هذه الحالة : جاز : ولم يُغْسخ .

(١) العسف: الأخذ على غبر الطوبق. صحاح

( بحلوبة ) يقال: نافة حلوب: إذا كانت ذات لبن ، فإن أردت الاسم قلت: هذه الجارية لفلان، وقيل هما سواء، مثل ركوبة وركوب. ( بَيْمَتَيْن في بَيْمة ) قال الشافعي رحه الله: له تأويلان: أحدهما

( أَيْمَمْ يَنِ فَى بِيمَة ) قال الشافعي رحمه الله : له تاويلان : احدهما أن يقول : بِمَتَكُ أَلفِينَ نسيئةً ، و بألف نقدًا ، فأيهما شنت أخذت به ، فيأخذ بأحدهما ، وهذا بيع فاسد. لأنه إيهام وتعليق .

والآخر : أن يقول : بمتُك عبدى على أن تبيعنى فرسك . وهو أيضاً فاسد ، لأنه شرط لا يلزم. ويتفاوت بعدمه مقصود العقد، وقد نهى انتى صلى الله عليه وسلم مطلقاً عن بيع وشرط ، وعن بيع وسلف ، ومعناه : أن يشترط فيه قرضاً .

(أوكسهما، أو الربا) قال الخطابي: لا أعلم أحداً من الفقهاء قال بظاهر هذا الحديث ، وصحح البيع بأوكس الثمنين ، إلا ما حكى عن الأوزاعي ، وهومذهب فاسد ، ويشبه أن يكونذلك حكومة في شيء بمينه ، كأنه أسلفه دينارًا في تفيز بر إلى شهر ، فلما حل الأجل فطالبه بالبر . قال : القفيز الذي لك على بقفيزين ، فصار بيمتين في بيمة ، فيرد إلى أوكسهما ، فإن تبايما البيع الثاني قبل أن يتناقضا البيع الأول : كانا مُرْ بينين .

( لا يبع على بيع أخيه ) قد تقدم ذكره فى قوله « لا يبع بمضكم على بيع بمض » فلا حاجة إلى إعادته .

ر ولا يخطب على خطبة أخيه) قال مالك رحمه الله: هو أن

. - 121 -

وريها به الرواية الأولى الجاعة إلا أبا داود، والتانية البغارى ومسلم والنسائى، والتالثة البغارى و والنسائى، والثالثة البغارى و أفرعه ابن عاجه بأول الثائية.

٣٤٣ (س - عبد الله بن عمر رضى الله عنهما ) قال : «نهى رسول الله صلى الله عن لِبستين ، ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيعتين : عن المنابذة والملامسة ، وهى بيوع كانوا ينبايمون مها في الجاهلية » .

أخرجه النسائي .

الفصل الرابع

في النهي عن بيع الغرر والمضطر والحصاة

٣٤٣ (م تَ رسي أبوهربرة رضي الله عنه ) « أَنَّ رسول الله عنه الله عنه عنه عن يبع الفَرَّرِ ، ويبع الخَصَاةِ »

أحرجه مسلم والترمذي وأو داود والنسائي والنهاجة الله على الله على الله على الله

عليه وسله «نهى عن يبع الغور». أعرجه الله) أن رسول الله صلى الله عليه وسله «نهى عن يبع الغور». أعرجه المولمأ الله (والبن غياس) رض الله عنه على عنديم رسول الله علي عن ربيم النروي أعرف الرنهاجه

و ٢٤٥ ( ر – شيح من بني نميم ) قال : « خطبنا على بن أبي طالب ، أو قال : قال لى على ن أبي على الناس عَضُوضْ ، يَمَضُ الْمُوسِرُ فيه على مانى بده ، ويُهايَع المضطرون ، ولم يؤمروا بذلك ، قال الله تعالى : (٢ : ٢٣٧ ولا تَنْسَوُ الفضل بينكم ) وقد نهى رسول الله صلى الله عليه

عاليه الأيسر ، وُبُيْرِزُ شِقَهُ الأَمِن . قال . والمناهة ـ وذكر مثل البخاري ومسلم ه .

وفي رواية النسائى: « نهى عن الملامسة، وهو لمس الثوب لا ينظر إنيه، وعن المنابذة. وهو طرح الرجل ثوبه إلى الرجل بالبيع قبل أن يُقَلِّه، أو ينظر إليه ».

وله في أخرى مختصرًا قال: «نهي عن الملامسة والمنابذة في البيع »

وله في أخرى قال: «عن ابستين وعن بيعتين ، أما البيعتان: فللابسة والمنابذة ، والمنابذة : أن يقول: إذا نَبَذَتُ هذا الثوب فقد وجب البيع ، والملابسة : أن عَشْهُ بيده ولا يَنشُرُهُ ولا يُقلَبُه ، إذا مَسَّ وجب البيع ». وعند ابن عبد لا ابن المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب المناب والمنابذة ، زاد سول عال مناب بن عبداً المنابذة المنابذة

الم منه أن يعسب الرقيق فيعدوا من وطورة والهنائية الأحوادي إليها بيا الذك ما الله عنه ) أنَّ رسُولَ الله صلى الله عليه وسلم « نهى عن الملامسة والمنابذة » .

وفى رواية قال: «نهى عن بيعتبن: الملامسة والمنابذة، أما الملامسة: فأن يلمسكل واحد منهما أوب صاحبه بغير تأمل. والمنابذة: أن ينبذكل واحد منهما أوبه إلى الآخر، ولم ينظر أحد منهما إلى ثوب صاحبه».

وفى أخرى قال : « نهمى عن صيامين وبيعتين : الفطر والنحر ، والملامسة والمنابذة » .

هذا : كراهة أن يغطى جسدَه، مخافة أن يضطر إلى حالةٍ تَسُدُّ مُتَنَفَّسُهُ فيتأذى .

(احتباءه) أن يجمع بين ركبتيه وظهره بمنديل أو حبل ، ويكون قاعدًا شه المستند إلى شيء ، وقديكون الاحتباء باليدين . (النرر) ماله ظاهر تؤثره ، وباطن تكرهه ، فظاهره : يغر المشترى ، وباطنه : مجهول .

(الحمداة) هو أن يقول: إذا نبذت الحصاة فقد وجب البيع ، وقيل: هو أن يقول: بعتك من السلع ما تقع عليه حصا تك إذا رميت، أو بعت من الأرض إلى حيث تنتهى حصا تك ، والسكل فاسد ، لأنه من بيرع الجاهلية ، وكاما غرر لما فيها من الحمالة

رَ مَضُوضٌ ) العضوض الكلب الكثير العض ، ومنه : مَلِكُ عضُوضٌ ، فيه عَسْفُ (١) وظُلُمْ .

( بيع المضطر) على وجهين . أحدها : أن يضطر إلى العقدمن طريق الإكراء ، وهذافاسد .

احدهم : ال يضفر إلى البيع لدين ركبه ، أو مؤونة ترهقه ، فيبيع ما في بده بالوكس ، وهذا سبيله من جهة المرورة والدين ، أن يبايع على هذا الوجه ، ويعان ، ويُغْرَض ، ويهمل عليه إلى المبسرة . فإن عقد البيع على هذا الوجه وعلى هذه الحالة : جاز : ولم يُغْسخ .

(١) العسف: الأخذ على غير الطريق. صحاح

( بحلوبة ) يقال: نافة حكوب: إذا كانت ذات لبن ، فإن أردت الاسم قلت: هذه الجارية لفلان، وقيل هما سواء، مثل ركوبة وركوب.

( يَيْمَتَيْنِ فِي بَيْمَة ) قال الشافعي رحمه الله : له تأويلان : أحدهما أن يقول : بِمَتْك بألفين نسيئة ، وبألف نقدًا ، فأيها شئت أخذت به ، فيأخذ بأحدهما ، وهذا بيع فاسد. لأنه إيهام وتعليق .

والآخر : أن يقول : بمثُك عبدى على أن تبيعنى فرسك . وهو أيضاً فاسد ، لأنه شرط لا يلزم. ويتفاوت بعدمه مقصود العقد، وقد نهى النبى صلى الله عليه وسلم مطلقاً عن بيع وشرط ، وعن بيع وسلف ، وممناه : أن يشترط فيه قرضاً .

(أوكسهما، أو الربا) قال الخطابى: لا أعلم أحداً من الفقهاء قال بظاهر هذا الحديث، وصحح البيع بأوكس الثمنين، إلا ما حكى عن الأوزاعي، وهومذهب فاسد ، وبشبه أن يكونذلك حكومة فى شىء بمينه، كأنه أسلفه دينارًا فى تفيز بُر إلى شهر، فلما حل الأجل فطالبه بالبُرِّ. قال: القفير الذى لك على بقفيرين، فصار بيمتين فى بيمة، فيرد إلى أوكسهما، فإن تبايما البيع الثانى قبل أن يتنافضا البيع الأول: كانا مُرْ بِيَيْن.

(لا يبع على يبع أخيه) قد تقدم ذكره فى قوله « لا يبع بمضكم على يبع أخيه) قد تقدم ذكره فى قوله « لا يبع بمضكم على يبع بمض » فلا حاجة إلى إعادته .

-( ولا يخطب على خطبة أخيه ) قال مالك رحمه الله : هو أن الفصل السابيع

في أحاديث تنضين منهيات مشتركة

٣٥٦ (خ م لم `ت د س ق- عبد الله بن عمر بن الخطاب وضى الله عنهما » « أَنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يَسِعْ بعضُكُمُ على يىع بىض».

هذه رواية البخاري ومسلم والموطأ والنسأني و *ابن ما چه*. وفي رواية أخرى للبخاري والترمذي قال : « نهى النبي صلَّى الله عليه وسلم أَنْ يَبِيعِ الرِّحُل على بيع أخيه، أو يَخطُبُ ،

وفي أخرى اسلم والنسائي وأبي داود: « لا يسع الرَّجُلُ على ينع أَخِيهِ ، ولا يَخْطَبْ على خطبة أخيه ، إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ ،

وفي أخرى للنسائي قال : « لا يبع الرجل على يبع أخيه ، حتَّى يبتاعَ أو يَذُرَ »

٣٥٧ (خ م ط ت و س ق أبو هربرة رضى الله عنه ) قال : « نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم: أن يبيع حاضِ لبادٍ، ولا تَناجشُوا، ولا يبعُ الرجل على يع أخيه ، ولا يَخطُبُ على خِطْبةِ أخيه ، ولا تَسأل المرأةُ طلاقَ أختها لتَكُنْهَأ مافي إنائها » .

> وفى رواية ٍ: « ولا يزيدَنَّ على بيع أخيه » . وفي رواية : « ولا بَسُمُ الرجلُ على سَوْمٍ أخيه ».

وفى أخرى قال: ﴿ نَهَى النَّبِي صَلَّى اللَّهِ عِلَيْهِ وَسَلَّمْ عَنِ التَّلَقُّى ﴾

هذه رواية مسلم والترمذي وأبي داود وق رواية البخاري والنسائي قال : « نهى رسول الله صلى الله ـ

عليه وسلم عن التَّلَقَّى، وأنْ يبيع حاضِرْ لبلاٍ ».

وفي رواية الترمذي أيضًا : أن النبي صلى الله عليه وسـلم قال : • لا يسيع حاضر لباد ، وصده مرواية النهاجه وله أعضرى « لا تلقو االلحلام فهن تلق منه شيئاً فأ شترى فصاحبه بالنيار إذا أن الوى» ، انفعل السادس

في النهي عن بيمتين في بيمة

٢٥٤ ( لم ت د س \_ أبوهر برة ريبي الله عنه ) « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى الله عليه وسلَّم نَهُمَى عن يَنْعَشَيْنِ في بيعة ي .

وأخرجه الموطأ ، قال مالك : بلغه « أن رسول الله صلى الله عليه . وسلم : نهى عن يَنْعَتين فى يَبْعَهُ » .

وأخرجه أبو داود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وســــلم دمن باعَ يَهْتَيْن فى رَيْهَةٍ : فَلَهُ أُوكَسُهُماً ، أُو الرَّبا » . وأخرج النسائى الروايةَ الأولى .

ه ٣٥ ( ط \_ مالك رضى الله عنه ) بَلْغَه « أَنَّ رَجُلًا قال الرجُل : ابْتُمْ لِي هذا البعيرَ بَنَقْدٍ ، حتَّى أَبْنَأَهُهُ منك إلى أَجَل ، فَشُئِلَ عن ذلك عبدُ الله نُ عمر ؟ فكرهَهُ ، ونهبي عنه » .

أخرجه الموطأ .

## الفصل السابس

في أحاديث تنضين منبيات مشتركة

٣٥٦ (خ م مل أن دس قل عبد الله بن عمر بن الخلاب دضى الله عنها » « أَنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم قال : لا يَسِعُ بعضُ م على يع بعض » .

هذه رواية البخارى ومسلم والموطأ والنسأى و ابن ما عه , وفى رواية أخرى للبخارى والترمذى قال : « نهى النبى صلَّى الله عليه وسلم أَنْ يَتبع الرَّجُل على يع أخيه ، أو يَخطُبَ ،

وفى أخرى لسلم والنسائى وأبى داود: « لاَيْسِع الرَّجُلُ على يَنْعُ أَخِيهِ ، ولا يَخْطَبْ على خطْبة أخيه ، إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ »

وفى أخرى للنسائى قال : « لا يبع الرجل على يبع أخيه ، حتَّى اع أو يَذَرَ »

٣٥٧ (خ م ط ت د س ق أبو هربره رضى الله عنه ) قال : « نهمى رسول الله صلى الله عليه وسلم : أن يبيع حاضر لباد، ولا تَناجشُوا، ولا يسعم الرجل على بيع أخيه ، ولا يَخطُبُ على خِطْبةِ أخيه ، ولا تَسأل المرأةُ طلاق أختها لتَكفأ ما في إنائها » .

وفى روايتم : « ولا يزيدَنَّ على بيع أخيه » . وفى روايتم : « ولا يَسُمُ الرجلُ على سَوْمٍ أخيه » . وفى أخرى قال : « نهمى النبى صلى الله عِليه وســـلم عَن التَّلَقَى ، هذه رواية مسلم والترمذي وأبي داود وفي رواية البخاري والنسائي قال: « نهيي رسول الله صلى الله-

عليه وسلم عن التَّلقي، وأنْ يبيع حاضِرْ لبادٍ » .

وفى روامة الترمذى أيضاً: أن النبي صلى الله عليه وسهم قال:
و لا يديع حاضر لباد ، بي مدمرواية النهاجه وله في من من من الله الله الكول، فضاحه من المنه مثيمًا كا أشترى مصاحبه بالغيار أذا أن الوي، الفصل السارس

في النهي عن بيعتبن في بيعة

٢٥٤ (طند دس - أبوهربرة رضى الله عنه) « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى الله عله عنه عن يَعْتَكُنِ في بيعة ي .

أخرجه الترمذي .

وأخرجه الموطأ ، قال مالك : بلغه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم : نهى عن يَبْعتين في يَبعة » .

وأخرجه أبو داود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « من باغ يَيْمَتْنِ فَى مَيْمَةٍ : فَلَهُ أُوكَسُهُما ، أُو الرَّ بَا » . وأخرج النسائى الرواية الأولى .

٣٥٥ (ط - مالك رضى الله عنه ) بَلْنَه «أَنَّ رَجُالا قال لرجُل :
 ابْتَعْ لِي هذا البعيرَ بَنَقْدٍ ، حتَّى أَبْنَاعه منك إلى أَجَلٍ ، فَسُئِلَ عن ذلك عبدُ الله بنُ عمر ؟ فكرهة ، ونهى عنه » .

أخرجه الموطأ .

عليه وسلم قال : « المؤمنُ أخو المؤمن ، فلا يَحِلُّ للمُؤمنِ أن يبتاع على يع أخيه ، ولا يَعْطُبُ على خِطْبةِ أخيه ، حتى يذر ،

أخرجه مسلم .

٣٥٩ ( ن - عبر القرب عباس رضى الله عنهما ) أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لا تَسْتَنْبِلُوا السُّوقَ ، ولا تُحَفِّلُوا ، ولا يُنقَقُ بِمضم

أخرجه الترمذي .

• ﴿ ﴿ ﴿ وَصِي اللَّهِ مِن مُمرُوبِنِ العَاصِ دَضَى اللَّهُ عَنْهِما ﴾ قال ﴿ قال رسول الله على الله عليه وسلم « لا يَحلِنُ سَلَفَ و بَيْعٌ ، ولا شر طَان في يع ، ولا رِنْحُ ما لم يُضْمَن (١) ، ولا يع ماليس عندك » .

رِسُولُ الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الصُّبْرَةِ من النَّمر لا يُعلُّمُ مَكِيلُهَا بالكيل المُستَى من التمر».

أخرجه مسلم والنسائي .

وللنساني : « لا تباعُ الصبرة من الطعام بالمُثبّرة من الطعام ، ولا الصُّرْرَةُ من الطُّعَامِ بالكيل المسمَّى من الطَّعَامِ ٥.

(١) عنو أن يبيعه سلمة قد اشتراءا ، ولم يكن قبضها ، فهي في ضمان البسائع الباثع الأول ، ليس من ضمانه .

م ٢٩ ـ باسم الأسول ـ ج ١

وأنْ يبتاعَ المهاجرُ للأعرابي ، وأن تشترط المرأة طلاق أختها ، وأن يَسْتَأُمُ الرَجْلُ عَلَى سَوْمٍ أَخِيهِ ، ونهى عن النَّجْشِ والتَّصْرِيَّةِ ، . هذه روايات البخارى ومسلم

إِلَّا أَنْ مسلماً قال في هذه الأخيرة : ﴿ نَهَى عَنَ التَّلَقُّ ، وأَنْ يَبِيعٍ

وفي أخرى لهما وللموطأ قال: ﴿ لاَ تَلَقُّوا الرُّ كِبَانَ للبيمِ ، ولا يسمُّ بمضكم على بيع بعض، ولا تناجشوا، ولا يبم حاضِرْ لبادٍ ، ولا تُصَرُّوا الإبل والغنَّم ، فن ابتاعها بعد ذلك : فهو بخير النظرين ، بعد أن يَحْلُبُكَمْ ، فإن رضيتها أستكها ، وإن سخطهَا ردِّها وصاعاً من تغر . .

وأخرجها أبو داود، ولم يذكر في روايته: ﴿ وَلَا تَنَاجِشُوا ، وَلَا

وفى رواية الترمذي قال : « لايبيع الرجل على يبع أخيه ، ولا يخطبُ على خطبة أخيه » .

وله في أخرى: « لايبيعُ حاصرٌ لباد ». وأخرج النسائي الرواية الأولى من هــذا الحديث ، والرواية التي فيها « وأن يبتاع المهاجرُ للأعرابي » .

وأخرج أيضاً الأولى مرةً أخرى ، وزاد فها : ﴿ فإنما لَمَا ماكت لما ». ورواية البهاجيك لاليدع الرمل على بدع أخيه ولأسوم على مؤمرًا خيه ». وقد نقلع في طع إخفاء الفيدين العنصل الأولى، ٣٥٨ (م - عنه بن عامر رضى الله عنه) «أنّ رسول الله صلى الله

ولفهم هذا المعنى: نصَّ الشافعي رحمه الله ، على أنه لو ردَّ الشاة المصراة بميب آخر سوى التصرية : ردَّ معها صاعاً من التر لأجل اللبن . ( تلقى الركبان ) قد تقدم تفسيرهم في الباب .

وصورة ما نهى عنه : أن يستقبل الركبان ، ويكذب في سعر البلد ، ويسترى بأقلمن عن المثل ، وذلك تغرير محرَّم ، والحن الشراء منقد ، ثم إن كذب وظهر النبن ، ثبت الحيار للبائع ، وإن صدق : ففيه رجهان ، على مذهب الشافعى

( لا يبع بعضكم على يبع بعض) قال في موضع آخر : « لا يبع بعضكم على يبع أخيه » والمعنى فيهما واحد، وفيه قولان .

أحدهما: أن يشترى الرجل السيامة ويتم البيع، ولم يفترق النبايمان عن مقامها ذلك، فنهى النبى صلى الله عليه وسلم أن يمرض رجل آخر سلمة أخرى على ذلك المشترى، نشبه السلمة التى اشتراها لبيمها له، لما فى ذلك من الإفساد على البائع الأول، إذ لمله يرد للمشترى التى اشتراها أولا، وبميل إلى هذه، وها، وإن كان لها الخيار ما لم يتفرق على هذا المذهب: فهو توع من الإفساد.

والقول النانى : أن يكون المتبايعان يتساومان فى السامة ويتقاربا الانمقاد، ولم يبق إلا اشتراط النقد أو نحوه ، فيجى. رجل آخر يريد أن يشترى تلك السامة ، ويخرجها من يدالمشترى الأول ، فذلك ممنوع عند المقاربة . لما فيه من الإفساد . ومباح أول العرض والمساومة

هذا تأويل أصحاب الغريب، وهو تأويل الفقهاء. إلا أن لفظ الفقهاء هذا:

قالوا: إذا كان المتعاقدان في مجلس العقد. فطاب طالب السلعة بأكثر من الثمن. ليرغب البائع في فسخ العقد. فهذا هو البيع على يع النير، وهو عرم. لأنه إضرار بالنير، ولسكنه منعقد، لأن نفس البيع غير مقصود بالنعى، فإنه لا خلل فيه، وكذلك إذا رغب المشترى في الفسخ بعرض سلعة أجود منها عمل عمل عما، أو مثلها بدون ذلك الحمن، فإنه مثله في النعى.

وأما السوم على سوم أخيك : فأن تطلب السلمة زيادة على ما استقر الأمر عليه بين المتساومين قبل البيع ، وإنما يحرم على من طفه الخبرُ ، فإن تحر به خنى ، قد لا يَعْرِفُهُ .

(لاتناجشوا) النجش في الأصل. المدح والإطراء، والمراد به في الحديث الذي ورد النهي عنه: أنه لا يمدح السلمة، ويزيد فيها، وهو لا يريدها ابسممه غيره، فيزيده. وهذا خداع محرم، والكن العقد صحيح من العاقدين. والآئم غيرهما.

وقيل : هو تنفير الناس عن الشيء إلى غيره .

والأصل فيه : تنفير الوحش من مكان إلى مكان ، والأول هو الصحيح ، وهو تأويل الفقهاء وأهل العلم .

ر عاضرٌ لبادٍ ) الحاضر : المقيم في المدن والقرى ، والبادي : المقيم

هذا : كراهة أن يفطى جسدَه، نخافة أن يضطر إلى حالةٍ تَسُدُّ مُتَنَفَّسُهُ فيتأذى .

(احتباءه) أن يجمع بين ركبتيه وظهره بمنديل أو حبل ، ويكون قاءدًا شه المستند إلى شيء ، وقديكون الاحتباء باليدين . (المرر) ماله ظاهر تؤثره ، وباطن تكرهه ، فظاهره : يغر المشترى ، وباطنه : عجول .

(الحصاة) هو أن يقول: إذا نبذت الحصاة فقد وجب البيع، وقيل: هو أن يقول: بعتك من السلع ما تقع عليه حصاتك إذا رميت، أو بعت من الأرض إلى حيث تنتهى حصاتك، والكل فاسد، لأنه من بيوع الجاهلية، وكاما غرر لما فيها من الجهالة

( ءَعُوض ) العضوض الكلب الكثير العض ، ومنه : مَلِكُ عَضُوض ، نه عَسْفُ (١) وظُلُمْ .

( بيع المضطر) على وجهين .

أحدها: أن يضطر إلى المقدمن طريق الإكراء، وهذافاسد. والآخر: أنْ يُضْعَرَّ إلى البيع لدين ركبه، أو مؤونة ترهقه، فينيع ما فى يده بالوكس، وهذا سبيله من جهة المرورة والدين، أن يبايع على هذا الوجه، ويعان، ويُفرَض، ويهمل عليه إلى المبشرة. فإن عقد البيع على هذا الوجه وعلى هذه الحالة: جاز: ولم يُفسخ.

(١) العسف: الأخذ على غبر الطريق. صحاح

( بحلوبة ) يقال: نانة حلوب: إذا كانت ذات لبن ، فإن أردت الاسم نات: هُذه الجارية لفلان، وقبل هما سواء، مثل ركوبة وركوب. ( بَيْمَتَيْنِ فِي بَيْمة ) قال الشافعي رحمه الله: له تأويلان: أحدهما

والآخر : أن يقول : بمتُك عبدى على أن تبيمنى فرسك . وهو أيضاً فاسد ، لأنه شرط لا يلزم. ويتفاوت بعدمه مقصود العقد، وقد نهى النبى صلى الله عليه وسلم مطلقاً عن بيغ وشرط ، وعن بيع وسلف ، وممناه : أن يشترط فيه قرضاً .

(أوكسهما، أو الربا) قال الخطابي: لا أعلم أحداً من الفقهاء قال بظاهر هذا الحديث، وصبح البيع بأوكس الثمنين، إلا ما حكى عن الأوزاعي، وهومذهب فاسد ، ويشبه أن يكونذلك حكومة في شيء بمينه، كأنه أسلفه دينارًا في تفيز بُرّ إلى شَهرٍ ، فلما حل الأجل فطالبه بالبُرّ. قال: القفيز الذي لك على بقفيزين، فصار بيمتين في بيمة، فيرد إلى أوكسهما، فإن تبايما البيع الثاني قبل أن يتنافضا البيع الأول: كانا مرمر بيّين.

( لا يبع على بيع أُخيه ) قد تقدم ذكره فى قوله « لا يبع بمضكم على بيع بمض » فلا حاجة إلى إعادته .

( ولا يخطب على خطبة أخيه ) قال مالك رحمه الله : هو أن

لاردي

صعىف

صُعف

الباب السابع في السَّام (')

٤٢١ (خ مرت و سق عبر الله بن عباس رضى الله عنهما ) قال :
 ح قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة، وهم يُسْلِفُون فى التمر (١٦ العام) والعامَيْن ، فقال لحم: مَنْ أَسْلَفَ فى تحر فنى كيل معلوم ، أو وزز معلوم، إلى أجل معلوم » .

هذه رواية البخاري ومسلم.

وفي رواية الترمذي مثله ، إلا أنه لم يذكر « العام والعامين» وقال:

﴿ وَوَزْنِ مَعَلَوْمٌ ﴾ . وفي رواية أبي دارد نَحْوَهُ .

وللبخارى في رواية نحوه ، وقال : « السنتين والثلاث » .وصى مراية المنتين والثلاث » .وصى مراية المنتين والثلاث » .وصى مراية المنتين والثلاث » والمناك المنتين والناك المنتين والثلاث » وقال : « السنتين والثلاث » .وصى الناك النا

بعد مدر و دوه ... ( ) السلو السلف واحد ، يقال : سلّم وأسلم ، سلّف وأسلف . وسلّفته تدايقاً وإسلاقاً . والاسم السلف . وهو في المعاملات على وجهيف : أحدها : الغرض الذي لا منفعة فيه للمترض غير الشكر والأجر عند الله ، وعلى المقرض رده كا أخذه . والعرب نسمى القرض سلفاً : والناني : هو أن يعطى مالا معلوماً في سلمة معلومة إلى أجل معلوم ، بزيادة في السعر الموجود عند السلف . وذلك منفعة للساف . ويقال له سكام ، دون الأول . اه نهاية .

(٣) الجلة حالية ، والاسلاف : إعطاء النمن في بيع إلى مدة : أى يعطون المثمن في المال ، ويأخذون السلمة في المسال . على التارى م ٢ ـ اسم الأسول - ع ٢

و أَرْضِى لَيْسَ لَاحدِ فيها شَرِكَ ، ولا قسمة إلا الجوار، فنالرسول الله صلى الله عليه وسلم : الجار أحق بسَقبه »

أخرجه النسأى . وعندا بنها جه عن الرمد قلت يا رمول الله أجن من و و زكره و و زكره و و زكره و إذا و قمت الحدود و زكره فلا شفمة فيما ، ولا شُفمة في برم ، ولا فعل النّغل (١٠ » . أخرجه الموطأ .

٤٣٠ ( ط س - سعيد بن المبيب ، وأبر سلمة بن عبد الرحمن وحمها الله ) أنَّ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم : « قَفَى بالشفعة فيا لم مُقْتَمَم بين الشركاء ، فإذا وَقَمَتِ الحدود بينهم فلا شفعة فيه » .

أخرجه الموطأ، وأخرجه النسائي عن أني سلمة وحده. (ق - ابن عمر صرالان عنى قال قالا رسول اللان الشيخ الشفعة كعل

النَّعَالَ » أَفَرْحِهُ ابن عَبْقِ اللَّهُ وَاللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ ال لَّهُ - ابن عَدِمِهُ المُعْمَلُ) عَالَ قَالَ اللَّهِ وَلِنَاللَهِ عَلَى الْأَسْفَعَةُ لَسُرِكُ عَلَى مَرِيكُ إِذَا اسْعَهُ فِي الرَّادِ وَلَالصَغَيْرِ وَلَا لَكُنَالَتِ ». إِفْرِهِ النَّعَامِهُ عَلَى مَرِيكُ إِذَا اسْعَهُ مِالْكُ الْمُنْ اللَّهِ عَلَى مَرِيكُ إِذَا اسْعَهُ مِالْكُ اللَّهِ عَلَى الْمُؤْلِدُ الْمُنْ عَلَى الْمُؤْلِدُ الْمُنْ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى مَرِيكُ إِذَا اللَّهُ اللَّلِيلُولُ اللَّهُ الْمُعْلِيلُولِ اللْمُعْلِيلُ اللَّهُ الْمُعِلِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّذَالِيَّةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْ

(١) أراد به فَخل النخلة. لأنه لابنتسم. وقيل: لابقال له: إلا فَحَال، ويجمع الفحل على فحول، والفَحَّال على غَالبل. وإنما لم تثبت فيه الشفعة. لأن القوم يكون لهم نخيل في حائط فيتوارثونها، ويتسمونها، ولهم خُل يلتحون منه تخيلهم. فإذا باع أحدهم نصيبه المقسوم من ذلك الحائط بحفوته من الفُحَّال وغير، فلا شفعة للشركا. في الفُحَال. لأنه لا تمكن قسمته. وخُل النخل ونُحَاله: هو الذكر الذي يلتحون منه إناك النخل. اه نهاية .

( ق عبداللمن سلام فالله) قال عاده الى الني مثل هال النب مثل هال النب فلا مال النب فلا هال النب فلا ما النب فلا ما النب فلا ما النب فلا ما النب المدوالعوم من المدود والمن مواد الما النب المدوالعوم المدود والمن المدود والمناسبة المناسبة المدود والمناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المناسبة المنا

الذي في من عنده عقا ل رحل من اليهود عندى تذ اوكذا في مد مهاه اراه

٢٢٤ (خ و سرق فحر بن أبي الجالد وحمه الله " ، قال : ﴿ اختلف

عبد الله بن شَدَّادِ بن الْمَادِي وأبو بُرْدَةَ في السَّلَف، فبمثوني إلى ابن أَبِي أَوْفَى ، فَسَالَتُه ؟ فَقَالَ : إِنَّا كُنَّا كُسْلِفُ عَلَى مُهدرسول الله صلى الله

عليه وسدلم ، وأبي بكر وعمر ، في الخِنطَة والشَّعير والزَّبيب والتَّمر ،

وسألتُ ابنَ أَبْزَى ؟ فقال مثل ذلك » . وفي أخرى ﴿ فقال ابنُ أَبِي أُونَى : كَنَا نُسْلِفُ نَبِيطَ (٢) أَهُل

(١) المشهور في اسمه : عبد الله بن أبي المجالد . ولذلكذ كروه في كتب

الرجال في حرف العين ، وقد ذكر البخاري في باب السلم في وزن معلوم قال لا حدثنا أبو الوليد حدثنا شعبة عن ابن أبي المجالد ، وحدثنا نحيي حدثنا وكيم عن شعبة عن محمد بن أبي المجالد وحدثنا حفص أبن عمر حدثنا شعبة قال أخبرنى محد أو عبد الله بن أبي الجائد». وفي باب السلم إلى من ليس عنده أصل ،

قال « حدثنا موسى بن إسماعيل حدثنا عبد الواحد حدثنا الشيباني حدثنا محمد ابن أبي الجالد » اه .

وهو مولى عبد اللهن أبي أوني . روىعن مولاه وعبد الرحمن بن أبزى، وعبد الله بن شداد بن الهاد ، ووراد الكوفى ، كاتب ومولى المنيرة . ومقسم

قال ابن معين وأبوزرعة : ثقة . وقال الآجرىعن أبى داود : يخطىء فيه شعبة .' فيقول: محمد بن أبي المجالد. وقال ابن حبان فيالثقات: عبد الله بنأ بي المجالد خَتَن مجاهد . قال الحافظ ابن حجر : قدساه أبو إسحاق الشيباني محمداً .كذا

عند البخاري وأبي داود. وأما شعبة. فكان يشك في اسمه. اه تهذب. (٣) النبط والنبيط والأنباط : جيل منالناس معرونون ، ينزلون البطأنح بين الدِّراقين ، وإنما سموا نبطًا لاستنباطهم مايخرج من الأرض . العالمان

الشام في الحنطة والشمير والزبيب في كيــل معادم ، إلى أجل معادم ، قلت : إلى من كان أصله عنده ؟ فقال : ماكنا نسألهم عن ذلك ، قال ثم بعثاني إلى عبد الرحن بن أَ بْزَى ، فسألته ؟ فقال : كان أصحاب الذي صلى الله عليه وسلم يُسْلِفُون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ولا نسألهم : أَلَهُمُ حَرْثُ أَم لا ؟ » .

مذه رواية البخاري.

و*ارراهاچ<sup>ې</sup>* وأخرج أبوداود الرواية الأولى ، وزادافيها «إلى فو مماهوعندم» .

وفي أخرى الرَّرَقَالُ : « غزونا مع رسول الله صلى الله عليه وســلم فَكَانَ يَأْتَيْنَا أَنْبَاطُ مِن أَنِباطِ الشام ، فَنَبُ لِلهُم في البُّرُّ والزيب سِعْرًا

معلوماً ، وأجلاً معلوماً ، فقيل له : مِئْنُ له ذلك؟ قال : مَاكُنَّا نَسَأُلُم ، •

وأخرج الأولى والثانية ، وزاد في الأولى « إلى توم ماعندم » . و أخرج الأولى والثانية ، وزاد في الأولى « إلى توم ماعندم » . و أخر الراب منظم المراب الأولى بالربادة ،

٢٣٤ ( وَقُ أَمُوسَعِبِدِ الخَدْرِيُ رَضَى اللَّهُ عَنَّهُ } قال : قال رسول الله صلى الله عليه وســـلم : « من سَلَّفَ في طَعاَمٍ ، أو في شيءَ ، فلا يَصْرَفُهْ إلى غيره قبل أن يقبضَه » .

أخرجه أبو داود والبهاجه.

إلا أن هذا لفظه : « مَنْ أَسْلَفَ فِي شيء فلا يصرفه إلى غيره » والأولى ذكرها رَزين.

378 (خ \_ أبو البخنري رحمه الله (۱) قال : « سألت ابن عمر عن السَّلَم في النخل؟ فقال: نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع السَّفل حتى يصلح ، و نعمى عن بيع الورق نَسأ (۱) بناجز . وسألت ابن عباس عن السَّلَم في النخل؟ فقال : نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع النخل حتى يؤكل منه ، أوياً كل منه ، وحتى يُوزن » .

وق رواية قال: « سألت ابن عمر عن السلم في النخل ؟ فقال: نهى عمرُ عن بيع الثمر حتَّى تَصْلُحَ ، ونهى عن الذهب بالورق نَسَاء بناجِزٍ . وسألتُ ابن عباس عن السَّلَم في النخل ؟ فقال: « نهى النبيْ \_ وذكر الحديث \_ قال: قلت: مأبُوزَنُ ؟ قال رجل عنده: حتى يُحُزَرَ »

(٣) فى النهابة : يقال : نسأتُ الشيء نَسَأْ وَنَسَاء : أُخَرِته ، وكَذَلَك أنسأته إنساء ، والنَساء ، والنَساء ، والنَساء ، والنَساء ، والنساء ، والنساء ، ويكون في الدَّيْنِ والعبر . والسيئة : البيع إلى أجل معلوم .

عن الشيلان قال البنامور أسلوفي يخل ٢٠ عَبِر أن يطلع قال القلمة لم قال المسلون على المسلون الم

١٣٦ (طـ ـ وهـ رضى الله عنه ) كان يقول : ٩ من أسلف سلفاً فلا يَشترطُ إلا قضاءه »

أخرجه الموياأ .

٤٣٧ (ط ـ مالك رضى الله عنه ) قال : « بلغنى أَنَّ نُحَر شُيْل في رَجُلِ أَسلفَ طمامًا على أَنْ يُمْطِينُهُ إِيَّاهُ فى بَلَدٍ آخَرَ ؟ فكرة ذلك تُحَرُ وقال : نَاْئِنَ كِرَاءِ الحمل » . ,

أخرجه الموطأ.

(۱) قال الحافظ فى الفتح (ج ؛ ص ٢٩٣) رواه أبو داود وابن ماجة ، وميه ضمف . ونقل ابن المنفر اتفاق الأكثر على منع السلم فى بستان معين . لأنه عزر ، وقد حمل الأكثر الحديث المذكوو على السلم الحال ، وقد روى ابن حبان والحاكم والبيهتي من حديث عبد الله بن سلام فى قصة إسلام زيد بن شعقة – بفتح السين وسكون العين المهملتين ونون مفتوحة – أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم « هل لك أن تبيعنى تمراً معلوماً إلى أجل معلوم من حافظ بنى فلان ؟ قال : لا أبيمك من حافظ بنى فلان ؟

إمنا رطالا موثقون -

\* ٢٨٠ (ط \_ وغه رضى الله عنه ) بلغه أنَّ ابْنَ مَسْمُودٍ رضى الله عنه كَانَ يَقُولُ: ﴿ مَنْ أَسْلَفَ سَلَفًا فَلا بَشْتَرَطْ أَفْضَلَ منه ، وإن كانت قُبْضَةً من عَلَف فهو رباً » .

أخرجه الموطأ .

الباب الثامن في الاختِكار (١) والنَّسْفِير

٢٩٤ (م درق ابن السيس دضي الله عنه ) أن مَعْمَرَ مَنْ أَ بي مَعْمَرَ وقيل: ابنَ عبدالله \_ أحَّدَ بني عَدِيٌّ بن كعب رضي الله عنه قال: قالُ رسول الله صلى الله عليه وســلم « من اخْتَـكُرَ فَهُو خاطى. ( ) . قيل لسعيد: فإنك تحتكر ، فقال : إِنَّ مَسْرًا \_ الذي كان يُحَدَّثُ مهذا الحديث\_كان يَحْتُكُو (\*)».

أخرجه مسل والترمذي وأبو دارد ورواية النهاج بحل مشهر سن عمدالات ومن متصلك دو لويستكر لرخاطيه من . (١) الاحتكار : من الجكر . وأصله : الجمع والإمالة . فهو جمع الطعام من السوق لطلب غلاته ، واستغلال حاجة الناس وضرورتهم إليه \_ وهو الذي يسميه الناس اليوم : السوق السوداء \_ والاسم منه الحسكرة . ولا يكون ذلك إلا وليد الشره والقسوة ، وطغيان عبادة المال .

(٢) في النهاية : خَطِي. في ديسه خَطّاً : إذا أنَّم فيه . وا لِخطه : الذنب والإنم . وأخطأ يخطى. : إذا سلك سبيل الخطأ عمداً أو سهواً . ويقال : خطى. يمعنى أخطأ أيضا . وقيسل : خطىء إذا تعمد وأخطأ إذا لم يتعمد . ويقال لمن أراد شيئًا ففعل غيره ، أو فعل غير الصواب : أخطأ . اه .

قال النووي في شرح مسلم : قال أهل اللغة : الخاطيء بالهمز : اللذب ، 😑

٣٠٤ ( له ـ مالك رضي الله عنه ) بلغه أن عمر كان يُقول : «لا حُكْرة في سُوقِنا ، لا يَعْمَدُ رِجالٌ بأيديهم فضولٌ من أذهاب إلى

رى - مورسى اسوى عادر و دارسي الي الي و العدر وى والعدر علونه المرحة الن عاجه و العدر علونه الده

( ق - عدر والعالمة ) معت رمول العجيل يوك الهن احتكوال الممين طعام أعرمه العراب على حوالا فيكامن والعالم العندام - ٢٣ حوالا فيكامن العراب العالم عادم

= قال : وهذا الحديث صريح في تحريمه . قال أصحابنا : الاحتكار المحرم : هو في الأقوات خاصة ، بأن يشترى الطعام في وقت الغلاء للتجارة ، ولا يبيعه في الحال، بل يدخره ليغلو ثمنه ، فأما إذا جاء من قريته أو اشتراه في وقت الرخص وادخره أو ابتاعه في وقت الفلاء لحاجته إلى أكله ، أو ابتاعه ليبيعه في وقته فليس باحتكار، ولا تحريم فيه، وأما غير الأقوات فلا بحرم الاحتكار فيه بكل حال.

عَالَ العَلَمَاء : والحُكَمَة في تحريم الاحتكار : دفع الضرر عن عامة الناس ، كما أجمع العلماء على أنه لو كان عند إنسان طعام واضطر الناس إليه ، ولم يجدوا عند غيره أجبره على بيعه ، دفعًا للضرر عن الناس . وأما ماذكر في الكتاب عن سعيد ابن المسيب ومعمر - راويا الحديث - أنهما كانا محتكران . فقال ابن عبد البر وآخرون : إنما كانا بمتكران الزيت. وحملا الحديث على احتكار القوت عند الحاجة إليه والغلاء، وكذا حمله الشافعي وأبو حنيفة وآخرون، وهوالصحيح. اه وفي هامش أصِل الجامع ، قال ابن ملك : واستدل مالك بعموم الحديث على أن الاحتكار حرام في المطعوم وغيره، وكذا ذكره ابن الملك في شرحالمشارق. رِ وقال الشافعي وأصحابه : الاحتكار محرم في الأقوات ، أي المطعوم خاصة، وحملوا الحديث عليها ، لما روى أن الراوى كان يحتكر الزيت ، ويحمل الحديث على احتكار القوت عند الغلاء، وكغي ذلك دليلا . لأن الصحابي أعرف بمرادالنبي صل الله عليه وسلم، كذا قالوا .

ولكن فيه تأمل. لأن فعل الراوى لا يخصص عموم الحديث، وكذاقوله: هذا العام : خص بذلك لا يكون حجة عندالحقتين حتى ينقله عن النبي صلى الله عليه وسلم ، لاحتمال أنه يقوله باجتهاده . ا ه

قال الخطابي : وظاهر الحديث يشهد للقول الأول ، فإن راوى الحديث عبد الله بن عمر ، وفي الحديث أن ابن عمر كان إذا بايع رجلاً فأراد أن يتم البيع ، مشى خطوات حتى يفارقه ، قال : ولوكان تأو بل الحديث على القول الثاني . لخلا الحديث من العائدة ، وسقط معناه ، لأن العلم عبيط أنَّ المشترى ما لم يوجد منه قبول البيع . فهو بالخيار ، وكذلك البائع : خيارهُ ثابت في ملك قبل أن يعقد البيع . وهذا من العلم الدام . الذي قد استقر بيانه ، والخبر الخاص إعما يروى في الحكم الحاص ، والمتبايعان عمل المتعاقدان ، والبيع من الأسماء المشتقة في الحكم الخاص ، والمتبايعان عمل منهم .

(الشفعة) عند الشافعي رحمه الله لا تثبت إلا في الشركة ، وعند أبي حنيفة رحمه الله تشبت للشريك والجار ، رأصل الشفعة : هو الزيادة، وهو أن يشفعك فيما يشترى ، حتى نضعه إلى ماعندك ، فنزيده عليه : أي كان واحداً . فضممت إليه مازاد ، وجَمَالتُهُ به شفماً .

. ( ربمة ) الربع والربعة : المنزل .

(منجمة) تنجيم الدين: هو أن يقرر عطاءه في أوقات معلومة.

( الجار أحق بصقبه ) العمقَب : القرب والملاصقة ، فإن حملته على الجوار : فهو مذهب الجوار : فهو مذهب الجوار : فهو مذهب الشافعي . والسقب بالسين : مثله .

والجار : يقع في اللغة على أشياء متمددة .

منها: الشريك، ومنها الملاصق.

وقول الذي صلى الله عليه وسلم « الشُّفَمَةُ فيا لم يقسم . فإذا وقعت الحدود . وصرفت الطرق فلا شفعة ، يدل على حصر الشفعة في الشركة، لأن الجار لا يقاسم ، وإنما يقاسم الشريك .

( فل النخل ) وفُحَّالُهُ : هو الذكر الذي يُلقَّحون منه الإناث ، وقبل : لا يقال فيه : إلا فُحَّالُ أَنخل ، وإنما لم تثبت فيه الشفعة . لأن القوم كانت تكون لهم نخيل في حائط . فيتوارثونها و يقسمونها ، ولهم فل يلقحون منه نخيلهم ، فإذا باع أحدهم نصيبه المقسوم من ذلك الحائط بحقوقه من الفُحَّال وغيره . فلا شفعة للشركاء في الفحال في حقه منه لأنه لا ينقسم . وبجمع الفحل على فول ، والفحَّالُ على فحاحيل، وكذلك البير تكون بأماعة يسقون منها نخيلهم، فإذا باع أحده سهمه من النجيل . فلا شفعة للشركاء في سهمه من البير لأنها لا تنقيم من النجيل . فلا شفعة للشركاء في سهمه من البير لأنها لا تنقيم م السلف يكون أيضا فرضاً .

( نبيط ) النبط والنبيط والأنباط : جيل من الناس معروفون .

(حرث) الحرث: الزرع.

(نسأ) نسأت الشيء نسأ ونسًا : أخَّرته، وكذلك أنسأته، والنَّسأة بالضم : التأخير، وكذلك النسيئة، والنَّسأة في الدَّيْن والعمر. (الاحتكار) حبس الطمام طلب غلائه، والاسم منه المُحكَّرةُ .

دابّة : راكب مجازاً ، وإن لم يكن ممروفاً ، والمراد به في الحديث : الذين بجابون الأرزاق وغيرها من المتاجروا ابضائع للبيع .

( جُزَافًا )الْجَزَافُ والْجُزْفُ : المجهول القدر .

( يُؤْوُوهُ ) أَى يضُمُّوه وبجمعوه ، من آوَاهُ يُؤُويه . إذا ضمه إليه .

(استوجبتُه)(اسْتَوْجَبْت البيعَ: إذا صار في ما كمك بعقد التبايع.

(ضَرَبَ على يده) أى عَقَدَ معه البيع ، لأن من عادة المتبايعين أن يضع أحدَمُما يدَهُ في يد الآخر عند عقد البيع.

(تحوزه) حُزْتُ الثَّىءَ أُحُوزُهُ : إذا ضمته إليك . وصار في بدك .

(مُرجاً) أي مؤجل، قال الخطابي: يُتَكَلَّمُ به مَهْمُوزاً وغير مهموز، قال : وذلك مثل أن تشترى منه طمامًا إلى أجل ، فَتَبِيمَهُ قبل أن تقبضُهُ منه بدينارين ، وهو غَيرُ جأنِ لأنه في التقدير بيعُ ذبعب بذهب ، والطمام غائب غير حاضر ، لأن المسلف إذا باعَـهُ الطمام الذي لم يقبضه ، وأخذ منه ذهبًا . فكأنه قد باعه دينارهُ الذي أسكَفَهُ بديناريْن وذلك غير جأنز، لأنه ربًا ، ولأنه بيع غائب بناجز أسكَفَهُ بديناريْن وذلك غير جأنز، لأنه ربًا ، ولأنه بيع غائب بناجز

(سبائب) جمع سبيبةٍ . وهي شُقة كِتَّانِ رقيقةٍ

ولا يصح.

(الصكاكُ ) جمع صك ، وهو الكتاب ، وذلك أنهم كانوايكتبون للناس بأرزاقهم فيبيمونها قبل أن يقبضوها ، ويعطون المشترى الصَّكَ عا ابتاعه ، فَمُنعُوا من ذلك

(الحرس) المستخدمون لحفظ السلطان . واحدهم حَرَسِيُّ .

(الصُّبرَ) جم صُبرَةٍ وهو الـكُومة من الطمام .

(البكر)الفتي من الإبل.

(صمبُ) الصعب: النبى لم يذاَّلُ بالركُوبِ. (الثَّمَرُ) من كل شجرة معروف، وهو بثمر النخل أخص.

(العربَّة) وجمها : عرايا ، وقدمرَّ تفسيرها في متن الخديث ،

(العربة) وجمعها: عرايا ، وعد مر نصيرها في من الحديث ، ونحن نذكر هنا ما نريدها بياناً : كان من لا مخل له من ذوى الحاجة . يفضل له من قوته عرا ، فيدرك الرطب ، ولا نقد في يده ، يشترى به الرطب لعياله . ولا مخل له ، فيجيء إلى صاحب النخل ، فيقول له : بعني عَرة نخلة أو مخلتين بخرصها عرا ، فيعطيه ذلك الفضل من التمر الذي فيضل عنده بثمر تلك النخلات ، ليصيب رطبها مع الناس ، فرخص رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيمها ، وواحدة العرايا : عربة ، فعيلة عمني مَفْهُولَة . من عَراه يعروهُ إذا قصده وعَشيتُه ، أوهو من عَرى يَعْرى . كأنها عربة من جلة التحريم ، فعرت : أى خَلت وخرجت ، وهي فعيلة عمني فاعلة .

وقيل : العربة : النخلة التي يَمْريها الرجل محتاجًا : أي مجملُ له عُرتها ، فرخص المُمْرَى أَنْ يُبتاع له عُرتها من المعرى بشرها لموضع حاجته ، وسميت عربيَّة : لأنه إذا وهب عمرتها فكأنه جردها من النمرة ، وعراها منها .

الكامِلُ في الناريخ

تلان

الشيخ البسّلة مدغزالدين أبي الحِسَن عَلَيّه بن أبي الكرّم محدّ بن محتّ بزعَبداك رم بزع بالواحد الشِيبًا في المدوف **با بن الأثير** 

**واربيروت** للطِبَاعَةِ وَالنَّشْثِد **وارصت ا**ور العِلِتِاعَة وَالنسَّشِو A. 16.

يروت

11170 - +17A0

وعشرين ا ذراعاً ، وكانوا يزدحمون ازدحاماً كثيراً ، وكان النساء أكثر من ذلك ، وكان له كرامات ظاهرة ، وعبادات كثيرة .

وكان سبب منعه من الوعظ أنَّه نهى أن يتعامل الناس ببيع القراضة بالصحيح ، وقال هو ربا ، فمنُّع من الوعظ ، وأخرج من البلد .

وفيها وقعت الفتنة ببغداذ بين العامّة ، وقصد كلّ فريق الفريق الآخر ، وقطعوا الطرقات بالجانب الغربيّ ، وقتل أهل النصرية مُصلحبًا ، فأرسل كوهرائين فأحرقها ، واتصلت الفتنة بين أهل الكرخ وباب البصرة ، وكان للعميد الأغرّ أبي المحاسن الدَّهستانيّ في إطفاء هذه الفتنة أثر حسن .

وفيها ، في شعبان ، سار سيف الدولة صدقة بن مَزْيد إلى السلطان بركيارق، فلقيه بنّصيبين ، وسار معه إلى بغداذ ، فوصلها ني ذي القعدة ومعه وزيره تربيب مناه معالم المسلم المسلم المسلم المسلم المسلم عنّ مَنْ مَنْ مُنْ الله المسلم عنّ مَنْ مُنْ مُنْ

عزّ الملك بن نظام الملك ، وخرج عميد الدولة والناس إلى لقائه من عَفَرَقُوف. وفيها وُلد للمستظهر بالله ولد سُمّى الفضل ، وكني أبا منصور ، ولُقّب

وبيها ومد مستمها وبله رماسه في المدر الله والله من الأمراء والله والله

الكبار مع أبيه ، فزاده بركيارق إقطاع كوهرائين ، وشحنكيّة بغداذ ، فلمّا وصل إلى دَّقُوفًا أُعيد منها لأنّه تكلّم ، فيما يتعلّق بوالدة السلطان بركيارق ، بكلام شنيع ، فلمّا وصل إليه أصبح مقنولاً .

وفيها ، . في المحرّم! ، توقّي عليٌّ بن أحمد بن بوسف أبو الحَسن القرشيُّ ، الهكاريُّ ، المعروف بشيخ الإسلام ، وكان ناضلاً ، عابداً ، كثير السماع ،

إلا أن الغرائب في احديثه كثيرة لا يُدرى ما سبها ؛ • والأمير أبو نصر علي ابن هبة الله بن علي تب جعفر العجلي ، المعروف بابن ماكولا ، مصنّف كتاب الإكمال ، قتله غلمانه الأنراك بكرمان ، ومولده سنة اثنتين وأربعمائة، وكان حافظاً .

وفيها ، في صفر ، توفّي أبو محمّد عامر الضرير ، وكان فقيهاً شافعيّاً ، مقرئاً ، نحويّـاً ، وكان يصلّى في رمضان بالإمام المقتدي بأمر الله .

وفي جمادى الأولى توفّي الأمير أبو الفضل جعفر بن المقتدي ، وأمّه ابنة السلطان ملكشاه ، وإليه تُنسب الجعفريّات² .

وفي رجب توفّي الشيخ أبو سعد عبد الواحد بن أحمد بن المحسن الوكيل بالمخزن ، وكان فقيهاً شافعيّاً ، كثير الإحسان إلى أهل العلم ، وكان محموداً في ولانه .

وفيها توفّي كمال الملك الدِّ هـِستانيُّ الذي كان عميد بغداذ .

وفي رمضان توفّي المشطب<sup>3</sup> بن محمّد الحنفيّ بالكُحيّل من أرض الموصل ، وكان الحليفة قد أرسله إلى بركبارُق ، وكان بالموصل ، ومعه تاج الرؤساء أبو نصر بن الموصلايا ، وكان شيخاً كبيراً ، عالماً ، مكرماً عند الملوك ، وحُمل إلى العراق ، ودُفن عند أبي حنيفة .

وفيه توفّي القاضي أبو عليّ يعقوب بن إبراهيم المَرزُبانيُّ ، قاضي باب الأزْج ، ووليّ مكانه القاضي أبو المعالي عزيزي ، وكان أبو المعالي شافعيّاً ، أشعريّاً ، مغالياً ، وله مع أهل باب الأزج أقاصيص وحكايات عجيبة .

وفيها توفّي نصر بن الحسن بن القاسم بن الفضل أبو الليث ، وأبو الفتح

. المتطبب .A (3

1) Om. A.

<sup>1)</sup> Om. A.

۱ وعشرون .

<sup>.</sup> 



تأليث

الحافظ النقاد شَيْخ الاشلام بحبّل الحِفْظ وَإِمّام الدنيّا أُدِيت عَبْد الله اسمَاعيْل بن ابراهِ فِي أَبَعَمَ فِي البخسّادِي المتَوفِي سَنَة ٥٦ مَجْرَبَة ١٦٦ مِلادِيّة

لحصين بن اويس (١): يا ابا الحكم - في الحرورية ٠

٥٤ – حكم بن ابي حرة الأسلمي "سمع ابن عمر" روى عنه موسى بن عقبة ؛ وهوءم محمد بن عبدالله بن ابي حرة •

٥٥ - حكيم بن ابي حكيم عن ابي امامة ، روى عنه ليث ه ان ابی سلم (۲) ۰

٥٦ - حكيم بن ابي حكيم وبي عنه عبيد الله بن عمرو (٣)٠ ٥٧ ــ حكيم بن ابي راشد اسمع الإسامة بن عبد الرحمن قوله ا

سمع منه الليث بن سعد. ٥٨-حكيم من شريك بن علمة عن ابيه و وي عنه ابنه و هما

١٠ (١) عامش الأصل رخ - ابن اوس، و راجع رقم (١٧) ح (٢) قال ابن ابي حاتم عن ابيه «مجهول» و انظر رقم (٦٩)-ح (٣) في نسخة كتاب ابن أبي حاتم « عبد لله بن عمرهِ » و حكى عن البه أنه قال ؛ مجهول ، و في الطقية الثالثية من الثقيات وحكيم بن ابي حكيم يروي عن الزهري وعمر ابن عبد العزيز روى عنه عبد الله بن عمرو بن أبي ذئب ، كَلُمَّا في المسخة 10 وفي التعجيل ص ١٠١ حكيم بن ابي حكيم عن الزهري رعمر بن عبد "مُزيز وغيرهما وعنه ابن ابي ذئب وغيره مجهول قلت ذكره ابن حبان في الثقات و قال روی عنه عبید آله بن عمراو ابن ابی ذاب ، کیذا فی النسخة فأما آن ان ذاب فاسمه محمد بن عبد الرحمن و أما الآخر فأظن الصواب كما في الأصل ﴿ عَبِيدَ اللَّهُ مِنْ عَمْرُو ، وَ هُوَ الرَّقِّي وَ اللَّهُ أَعْلَمُ وَ لَمْ بِذَكَّرَ حَكُمٍ هَذَا فَى المَزانَ ٢٠ مع أنه على شرطه لقول أبي حاتم ، مجهول، ولم يستدركه صاحب اللسان - - .

التاريخ الكبير ٥٩ - حكم ن شريك المذلى ومدفى الصريان: قال القرى

حدثنا سعيد بن ابي ايوب عن عطاء بن دينــار عن حكيم بن شريك عن يميي بن ميمون عن ربيعة الجرشي عن ابي هريرة عن عمر: قال النبي صلى الله عليه و سلم: لا تجالسوا اهل القدر و لا تفاتحوهم •

٦٠ – حكم بن عمار الحني وكان رضاً ' سمع ابن خمالته ' ه وكان صديقًا لأبي هريرة • سمم منه عكرمة بن عمار ﴿

٦١ – حكيم بن عمرو \* عن ابن عباس قواله – قاله شاذ ان عن شريك عن حصن

٦٢ - حكم بن الحارث نسبب أن سيرين سمع أن عباس أ روى عنه ابنه الحسن •

٦٣ – حكيم بن ابي يزيد عن بيه عمن سمع النبي صلى الله عليه وسلم وروى عنه عطاء - قالمه مسدد عن أبي عوالمة و قال قتيبة عن جريو: عن عطاء عن حكيم بن يويد الكرخي عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: لا يبع حاضر اباد! وقال موسى حدثنا و هيب: عن عطاء عن حكيم بن ابي يزيد انه حاءه في حاجة فحدثني عن اليمه عن النبي ١٥ صلى الله عليه و سلم ' و يمال: عن جرير عن عطاء عن حكم بن ابي يزيد الكرخى عن ابيه عن النبي صلى الله عليه و سلم (١) • (١) راجع لاستيف وجره الاختلاف و الترجيح ترجمة الى يزيد والد حكيم =

. ١٠٩٥ ــ مسلم بن ابي حرة عن ابن الزبير (٢) روى عشه

التاريخ الكبير

يحيي بن ايوب (عن ابن غزية في قتله ٣٠)٠

۱۰۹٦ ــ مسلم الحو لأني روى عنه ابنه شرحبيل الشامي ٠ ١٠٩٧ ــ مسلم بن خالد ابو خالد الزنجيي عن ابن جريج وهشام بن عروة منكر الحديث (قال على ليس بشيء المكي \_ } ) • ١٠٩٨ ــ مسلم الحياط المكي سمع ابن عمر وابا هريرة رأى .

سمد (٥) بن ابي و قاص روى عنه ابن ابي ذئب و ابن عيينة ( و هو ابن . الى مسلم قال بشر من الحكم ناربعي ان علية قال نا عبد الرحمن من السحاق عن مسلم بن ابي مسلم قال رأيت اباهريرة ونحن غامان قال

نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يبيع حاضر لباد ــ ٣) ٠ ١٠٩٩ ـ مسلم مولى خالد بن عرفيطة و خالد حليف بني

زهرة ان خالدين عرفطة قال للمختاره فذا رجل كمذاب وقدسمت الله صلى الله عليه وسلم يقول من كذب على متعمد افليتبو أ

(١) قط « البقرة » (٢) كذا في الاصلين وفي الثقات « عن الزبير » و مثله في التهذيب (١٠٠-١٢٨ ) = ح (٣) من صف حكذًا وقع فيها وذكر ابن الد حاتم وصاحب التهذيب في الرواية عن مسلم هذا عمارة من غنرية وبحيى من ايوب والقصر ابن حبان على عمارة ـ ح (٤) من صف (٥) قط ﴿ وَالْإِعْرِيرِةُ وَسَعْدُ ﴾ و و و التعجيل ص ٤٠١ (و تال البخاري رأى سعد ٧ ـ ح (٣) من قط .

٢٦١ ج- ٤ التاريخ الكبد مقعده من الناد (قاله على عن محمد بن بشر سمع ذكر ياسمع خالد بن

## سامة ـ ١) سمع مساما باب الراء

١١٠٠ \_ مسلم مولى ابي الرجال (٢) ( المدنى - ٣ ) سمع سميد بن المسيب قوله روى عنه عبدالعزيز بن محمد •

باب الز ای ١١٠١ ــ مسلم بن زياد مولى ام حبيبة زوج النبي صلى الله

عليه وسلم القرشي صاحب خيل عمر بن عبدالعزيز يعد في الشامين، قال ( لنا \_ ع) اسحاق نا بقية قال نا مسلم بن زياد قال رأيت على انس خفين ابيضين.فقلت لبقية ان ابن المبارك روى عنك عن محمد بن زياد فجمل يعجب و قال أعا هو مسلم بن زياد ٠

١١٠٢ ــ مسلم بن زائدة (٥) السلو لي سمع عبيد الرحمن بن الحارث بن الوليد قوله روى عنه اسحاق •

( ) هكذا في قط وهوالصواب على هو ابن المديني وعمد بن بشر هو العبدي وقد ذكر المؤلف فيترجمة خالدين سلمة رواية زكريا بن ابي زائدة عنهووقع ١٥٠ في صف « قاله مجد بن سنان سمع حماد بن سلمة » كـذا وفي شيو خ المؤلف مجد بن سنان العوقى لكنه لم يدرك خالد بن سلمة ولم يذكر ابن ابي حاتم وغيره لمسلم هذا را ويا غير خالد – ح (٢) هكذا في الثقات وكتاب ابن ابي حاتم ذكره فيمن اسمه مسلم ويلاينسبون ووقع في صف «مسلم بن ابي الرجال » كذا - ح (٣) من قط (١) من صف (٥) هذه الترجة من قط .

" عما كسبت رهينة " اطفال المسلمين – قاله قتيبة عن جرير ' وروى

عن عبد الملك بن الى غنية •

لدرتها حلبها ثلاثة المم فهو بالخيار ان شاء امسك و الارد صاعا من عن قال هشام بن عمار حدثنا سويد بن عبدالعزيز قال: نا داود بن عبسي ٠

(١) ذكره ان ابي حاتم و الذي بعده في ترجمت واحدة فيهما عنده واحد

ولم يذكر روايته عن ان عباس و إنما قال « روى عن سعيد بن جبر . . .

١٥ و عاصم بن عبيد الله ٠٠٠ روى الفزارى عن ابن ابي غنية عنه ، و عند ابن

حبان ترجمة واحدة في اتباع التابعين « داود بن عيسي النحمي . . . يروي عن

ابي الزبير وعاصم بن عبيد الله ، وعسلي هذا فروايته عن ابن عباس منقطعة

 إذاك قال المؤلف ، عن أن عباس ، و لم يقل ، سمع ، - - (٢) راجع التمليق على الترجمة التي قبل هذه ٠٠٠ - •

ق ۱ - ج ۲

ان عبد الله المقرى البصرى قرأت عليه سنة اربع عشرة و ثلاً ثماثة قال

حدثنا ابو عبد الله محمد بن اسماعيل بن ابراهيم البخاري الجمني ــ قال • ٨٢٦ داود بن سليك السعدي عن ابي سهل عن ابن عباس

ه جرير عن داود بن سليك عن ابي غالب عن ابي امامة في الحوارج • ٨٢٧ - داود بن عيسي مولى النخع (١) عن ابن عباس قال:

اهدت فارس للنبي صلى الله عليه و سلم بغلة – قاله ابو اسحاق الفزاري

٨٢٨ - داود بن عيسى (٢) عن عاصم بن عبيد الله عن سالم

١٠ ﴿ إِنْ عَبِدَاللَّهُ عَنِ إِنِيهِ عَنِ النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: مِن اشْتَرَى شَاةً

التاريخ السكبير ت ۱ - ج ۲ 787 ٨٢٩ - داود بن راشد الواشحى ، يعد فى البصريين ، سمع الحسن مع منه موسى بن اسماعيل البصرى قوله • ٨٣٠ - داود بن ايوب عن سعيـد المقدى - قاله يحيى بن ايوب عن الملاء بن كثير • ۸۳۱ - داود بن سعید بن سلمان بن زید بن ثابت الانصاری ه ختن يحيي بن سعيد الأنصاري عن يحيي بن سعيد الأنصاري - قاله المقرى عن حيوة عن عمر (١) سمع داود، مرسل ٠

۸۳۲ - داود بن شيب ابوسلمان البصرى ، مولى ، سميع هاما و حاد بن سامة ؛ مات سنة احدى او ثنتين و عشرين و مائين •

۸۳۳ — داود بن الأسود عن هشام بن عروة — قاله موسى ١٠ ان اسماعيل عن محمد من راشد •

٨٣٤ – داود بن المفضل ابو الحسن الأزدي البصري سمع حماد بن سلمة •

٨٣٥ – داود بن الزيرقيان ابو عمرو' بصري' عن داود بن ابي هند ٠

٨٣٦ – داود بن عطاء ابو سلمان مولى المزنيين المدنى عن (١) كذا في الأصل و قال ابن ابي حماتم ، روى عنه عمرو بن الحارث و حيوة ،و قال ابن حبان في النقات درويعنه حيوة بنشريح،والله اعلم - ح

التاريخ الكبر

١٩٨٤ . : محر مة من بكر من عبد الله من الاشج عن ابيه روى عنه عبدالله بن وهب وابن المبارك يعسد في اهل المدينة

قال ابن هلال(١) سمعت حماد بن خالد الحياط قال اخر ج مجرمة ان بيكسر كتباً فقال هذه كتب الى لم اسمع منها (٢) شيئا ٠

١٩٨٥ \_ محرمة بن ربيعة النخعي يمد في الكو فيين سمع الاشمر قال حدثني خالد بن الوليد إن النبي صلى الله عليه وسسلم قال من سب عمار اسبه الله •

## باب مستور ن

۱۹۸۱ مستورد بن شداد الفهرى القرشي له صحبة

روى عنه قيس من الىحازة وعلى بن رباح، قال عبدالله بن صالح حدثني الليث قال حدثني موسى بن على عن ابيه عن مستورد الفهري إنه ةال لعمر وبن العاص تقوم الساعة والروم اكبرالناس فقال له عمر و أبصر (٣) ما تقول قال (افول لك ما \_ } ) سمعت (من \_ })

وكان لايدع التجارة ولايزال ينبن فذكر ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اذا بعت فقل لاخلابة وانت فى كل سلعة ابتعتها بالخيار (١) هكذا في قط وكتبًا ب إبن ابي حاتم والتهذيب (١٠٠-١٠٦) و ذا در « الاسدى » وابو حصين الاسدى اسمه عثمان بن عاصم ووقع في صف « وابن ١٥

التاريخ الكبر ١٧ قسم - ٢ - ج - ١

سلمة بن كهيل وابوحصين (١) •

. روی عنه نحی ن نحی \*

عثمان بن عسر

۱۹۸۷ ــ مستورد بن الاحنف عن ابن مسعود روى عنه

۱۹۸۸ مستورد بن ساط (۲) سمع عبيدا الكت، كوفي

باب منقذ ١٩٩٠ \_ منقذ بن عمر و المازيي الانصاري مدني له صحبة

جد محمد من محيي من حبان قال عباش (٣) من الوليد ناعبد الاعلى قال

منقذين عمر واصابته آمة في رأسه فكسرت لسانه ونازعت عقله

نا محمد بن اسحاق قال حدثني محمد بن يحيي بن حبيان قال كان جدى ١٠

۱۹۸۹ ــ مستورد بن عباد العبدي عن الحسن، روى عنه •

حصین » کذا - ح (۲) فی کتاب ابن ابی حاتم «سابق» و الله اعلم - ح (٣) و تع في الأصلين « عباس » وفي التاريخ الصغير للؤانف ص ٣٤ « عيا ش» و هوالصواب و ثلا تقدمت ترجمة عباس بن الوليد النرسي رقم ( ۲۲ ) وترجمة عياش بن الوليد الرقام ( ٢١٦ ) و في هذه « سمع عبدالاعلى بن عبدالاعلى» اتول وعبدالاعل هذا يروى عن عدين اصماق كما في التهذيب (٦ – ٦٦ ) – ح

والرابعة حسنة جميلة امنع الناس من ظلم الملوك. (١) شوالامام احمد بن حنبل راجعر أم ( ٨١٨ ) - ح (٢) أط و لم اسمع منه »

(ب) تط « انظر » (٤) من تط .

(7)

رسول الله صلى الله عليه و سـ لم ( يقول \_ } ) قال عمر و لئن قلت

خبر الناس لمسكين و فقير وضعيف، وانهم لأحلم الناس عند فتنة،

١٠ - ذاك انفيهم لحصالا اربعا انهم لأسرع الناسكرة بعد فرة، وانهم

التاريخ الكبير ١٨ نسم ٢- ج- ٤

ثلاث ليال، وعاش ثلاثين ومائة سنة وكان فى زمن عثمان حين كُسر الناس يبتاع فى السوق فيغبن فيصير الى اهله فيلومو نه فيرده ويقول

ان النبي صلى الله عليه وسلم جعلني بالخيار نلانا (١) حتى بمر الرجا, من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم فيقول صدق •

۱۹۹۱ - منقذ قال عبدالله حدثني حرملة بن عمران عن سفيان بن منقذ عن أبيه عن ابن عمر في السجود (۲) وقال عمر و بن الحارث حدثني بكر بن سوادة سع منقذا (يمني - ۳) سمع ابن عمر في

۱۹۹۲ ــ منقذ مولى ابن سراقة (٤) عن عنمان (٥) عن النبى
الله عليه وسلم اذا بعت فكل واذا ابتعت فاكتل، قاله عبدالله عن
يحيى بن ايوب عن عبيد الله بن المغيرة عن منقذ ٠

۱۹۹۳ ــ منقذ أن ابا بكرو عمر،روى عنه ابوهاشم يحيى ابن دينار •

۱۹۹۶ ــ منقذ بن حيان الغنمي في النبيذ قو له سمع منه حنظلة ۱۰ (۱) قط « ثلاثة ايــام » (۲) في التهذيب (٤ ــ ۱۰۲) « في سجود النالاوة »

التاريخ الكبر ١٩ نسم-٢-ج-٤

ابن سلمة روى عنه اهل البصرة • باب مضار ب

۱۹۹۵ \_ مصارب بن حزن التميمي سمع اباهر برة قاله سفيان عن الحريري و قال موسى (بن اسميل - ١) عن حماد بن سامة عن عن الحريري، و قال موسى (بن اسميل - ١) عن الحريري،

الجريرى عن أبي عبدالله عن أبي هريرة، ويقال المازني • الجريرى عن أبي عبدالله عن أبي هريرة، ويقال المازني • المعجلي من بكر بن وائل قاله قرة بن خالد عن فقادة •

۱۹۹۷ مدارب بن بشیر التمیمی عن بشیر ابن الحصاصیة روی عنه خالد بن سمیر • باب مُطر ح

باب مصور على عداده في المحاد الكناني عداده في الشامين عن على بن يزيد ابو المهلب الكناني عداده في الشامين عن على بن يزيد (٢) نسبه اسمعيل بن عياش كناه محمد ان اسحاق •

۱۹۹۹ ـ مطرح الاسـدى (٣) عن ابى طاهر روى عـنــه عبدالله بن بمير •

(۱) من صف (۲) هو على بن يزيد بن ابى هلال الالحانى فنى ترجمته من التهذيب رواية مطرح هذا عنه التهذيب ( ۲- ۲۹۳ ) ووتع فى قط « على بن ابى يزيد » كذا ـ ح (۲) قال ابن ابى حاتم « ادخل البخارى مطرح الاسدى روى عن ابى الطاهر روى عنه ابن نمير اسما منفر دا قسمعت ابى يقول مطرح هذا هو مطرح بن يزيد وهما اسم واحد » ـ ح .

بن



للامتارالمتافظ أن كي بن حجيرًع العسقلان

> ونم كنه وأبوابه والحديد واسطس أفرانه ، ونه على أوهبا في كل حديث عَصِيرُ فَعُوالْحَجُمِّزُ اللَّهِ الْقِيَّ

واندن مل مله في المثالان المنظمة المثالة المنظمة ال

المُضَابِعَةِ المُسْتَلِقَيْنِينَ وَفَكَوْنِينَا المُسْتَلِقَيْنِينَ وَفَكَوْنِينَا المُسْتَلِقَيْنِينَ وَفَكَوْنِينَا المُسْتَلِقَانِينَ وَفَكُونَا المُسْتَلِقَانِينَ المُسْتَلِقَانِينَ المُسْتَلِقَانِينَ المُسْتَلِقِينَ الْمُسْتَلِقِينَ الْمُسْتَلِقِينَ المُسْتَلِقِينَ المُسْتَلِقِينَ المُسْتَلِقِينَ الْمُسْتَلِقِينَ الْمُسْتَلِينَ الْمُسْتَلِقِينَ الْمُسْتِيلِينَ الْمُسْتَلِقِينَ الْمُسْتَلِ

٢٥٧ - مَرَشُنَ أَنْبِيةٌ عن مالك عن تحيد عن أنسِ بنِ مالك رضى الله عند ٥ ان رسولَ اللهِ مَرْجَةً اللهُ مَرْجَةً نعى عن بيع التارِحْتَى تُرْمِى. قال: حتى تَعَارُهُ ﴾

[ المدينة ١٤٨٨ - أطرانه في: ٢١٥٠ ، ٢١٩٧ ، ٢١٩٨ ] قوله ( باب من باع تماره أو أرحه أو نحله أو ذرعه وقد وجب فيه العشر أو الصدنة فأدى الزكاة من غيره ، قوله ( باب من باع تماره أو أرحه أو نحله أو ذرعه وقد وجب فيه العشر أو الصدنة أو باع تماره ولم تجب فيه الصدنة الح ) ظاهر سياق هذه الترجة أن المصنف مرى جواذ بيع الخرة بعد بدر الصلاح

أوباع تماره ولم تجب فيه الصدقة الح ) ظاهر سياق هذه العرجم أن الطبيقة ولى الجزار بين و المداء والثانى لا يجوز و ولو وجبت فيها الوكاة بالحرص مثلا المعرم قوله و حق بيدو صلاحها ، وهو أحد قول الداء ، والثانى لا يجوز بيمها بعد الحرص لتملق حق المساكين بها ، وهو أحد قولى الشافعي ، وقائل هذا حمل الحديث على الجواز بعدالصلاح وقبل الخرص جما بين الحديثين . وأما قوله ، الدشر أو الصدقة ، فن العام بعد المناص ، وفيه إشارة الى الردعل من جمل في التمار المشرمطالمة من غير اعتبار نصاب ، ولم برد أن الصدقة تسقط بالبيع ، وأما توله ، فأدى الوكاة

من جدى ى اسر المستحد من حد الله المراجازاكا تقدم فسل المراجازاكا تقدم فتطفت الوكاة بدمة قله أن يعطها من غيره ، فلانه إذا باع بعد وجوب الوكاة ققد فعل المراجازاكا تقدم وألم تحص من وجبت عليه الوكاة غيره أو بخرج فيمنها على رأى من يجيزه وهواختيار البخارى كاسبق ، وظاهر القرآن يقتضى أن وجوب الإيتاء عن لم يجب ، فينوقف على مقدمة أخرى وهى أن الحق بدنق بالصلاح ، وظاهر القرآن يقتضى أن وجوب الإيتاء أو الباز زمان إتما هو يوم الحصاد على رأى من جملها فى الوكاة ، إلا أن يقال إنما تعرضت الآية لبيان زمن الايتاء لا لبيان زمان الوجوب و الظاهر أن الصنف اعتمد فى تصحيح هذه المقدمة استمال الحرص عند الصلاح اتمان حق المساكن ، الوجوب و الظاهر أن الصنف اعتمد فى تصحيح هذه المقدمة استمال الحرص عند الصلاح اتمان حق المساكن ، فطراها بتقديمه حكم الحرص فها سبق أشار إلى ذلك أن رشيد ، وقال أن بطال ؛ أراد البخارى الرد على أحد قول

الشافهي بفساد البيع كما نقدم ، وقال أبو حنيفة المشترى بالحيار ويؤخذ المنس منه وبرجع هو على البائع . وعن مالله الشهر على البائع مثانية وهو أول مالله المشر على البائع مثانية ، وأما عنه المنتق مالله المنتق على البائع مثانية ، وأما عنه المنتق الشورى والاوزاعي والله أعلم . قوله ( وقول النبي يشخ لا تنبعوا الخرة) أسنده في البائع من عام البيع من حديث أن الكلم عناك على حديث وعلى حديث أنس فذكور عنده في موضعين من كتاب البيع من حديث أن على المؤلم وفي وابه الكدميني عامنها وعومقول أيضاً . وقوله و وكمان إذا سئل عن صلاحها قال حتى تذهب عامة ، أي النم وفي وابه الكدميني عامنها وعومقول

ان عربیته مسلم فی دوایته من طریق محد بن جرفه عن شدیة و نفشه و نقبل لاین عمر ما صلاحه ؟ قال تذعب ناحت ، این عربیته مسلم فی دوایته من طریق محد نشری صدفته ؟ ولا باس آن بشتری صدفه کنیم م

لأنَّ إلهِ مَنْ اللهِ مِنْ اللهُ إلهُ عَلَيْ إلهَا نعى النصاءُ فَ خَصَةً عَنِ النَّسِرَاءُ وَلَمْ يَنَهُ عَبْرَ 1844 - مَرَشُونَا مِمِنْ بِنُ مُسكِيرٍ حَدَّقَا اللهُ عَن غَلَيْا عِنْ ابْنِ زَجِّكَ عَن سلم أَنَّ عَبْدَ عَر رضى اللهُ عنعا كان يُحدَّثُ و أنَّ عَرَّ بَنَ الطَعْلَابِ تَصَدَّقَ مَرَسٍ فَ سِيلِ اللهُ ، أَوَجَدُهُ إِبْنُ عَرَّ مِنَ الطَعْلَابِ تَصَدَّقَ مَرَسٍ فَ سِيلِ اللهُ ، أَوْ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ وَمُنَ لَمُ عَلِيهِ اللهِ اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ وَمُنْ اللهِ عَلَيْهِ وَاللهِ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ وَاللّهُ اللهُ عَلَيْهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهِ عَلَيْهُ اللّهُ اللهِ اللهِ اللهُ عَلَيْهُ اللهُ عَلَيْهُ وَاللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللللّهُ ا

لا يَتْرَانُهُ أَنْ يَبِنَاعَ شِيئًا ضَدَّقَ بِهِ إِلاَّ جَمَلَهُ صَدَّقَ ﴾ [ الحديث ١٤٧١ - الحراف في : ٢٧٧ - ٢٧٧١ أ

١٤٩٠ - مَرْثُ عبدُ الله بنُ يوسفَ أخبرَ نا «اك بنُ أنس مِن زيدِ بنِ أَسلَ عن أبيو قال : سمتُ عمرَ رضى اللهُ عندَه، فأردتُ أن أشترية - وظفتُ رضى اللهُ عندَه، فأردتُ أن أشترية - وظفتُ أنه يبعدُ برُخس - فأتُ الله، تشتي فال : لا تشتر ، ولا تُعَدُ في صدفيْك وإن أعطاكَ م بدرهم ، فانَ العائدَ

نی صدقته کالنائد فی قینه ن [ المدت ۱۵۰ - المرانه نی : ۲۱۳ ، ۲۹۲۰ ، ۲۹۷۰ ]

[ المدب ۱۹۹۰ - الحراف في ۱۹۳۰ ، ۱۹۳۰ ، ۱۹۷۰ ]
قوله ( باب هل بشترى الرجل صدفته ) قال الربن بن المدبر : أورد الترجمة بالاستفهام لأن تدبيل حديث الباب
على سبه بضمف ممه تدمم المنح لاحمال تخصيصه بالشراء بدون القديمة لقوله ، وظنف انه بديمه برخص ، وكذا
إطلاق الشارع المعرد علمه يمني أنه في مدني رجوع بعضا الله بغير دوس ، قال : وقصد بذه الدجمة التنبيه على أن

الذى تشنية الترجة التى قبالها من جواز بيع الترة قبل إخراج الوكاة الهي من جنس شراء الوجل صديته ، والفرق ينهما دقيق وقال ابن المنذر ليس لاحد أن يتصدق ثم يشتربها النهى النابت ، ويلزم من ذلك فياد البيح الا إن نبت الاجماع على جوازه . قوله ولا بأس أن يشتر من حدقة غير ه) قد استدل له بما ذكر ، وسراده قوله برائح في الحديث ولا نشرة المناب المناب

والمنف ونحوها ، وفال في الاولى ، فوجد، يباع ، . قوله (وان اعطائكه بدوهم) مو سبالغة في رخصه وهو الحامل له على شراة . قوله (ولا تعدن في دواية أحد من طريق هنام بن سعد عن زيد بن أسم ، ولا تعودن ، وسمى شراءه وخصى عودا في الصدقة من حيث ان الغرض منها ثواب الآخرة ، فاذا اشتراها برخص فكا أنه اختار عرض الدنيا على الآخرة ، مع أن العادة تقتضى بيع مثل ذلك برخص الهير المتصدق فيكف بالمتصدق فيصير واجعا في ذلك المقدار الذي سمة في المقادق في فيهير واجعا في ذلك المنافق المؤمن الورد وأنه كان لتم العادى فأهدام النبي سبيح في فاعلى المتحدث أنها مهم مثل الفرت الورد وأنه كان لتم العادى فأهدام لان التي معرام ذلك لان التي معرام الله كن المتحدث المتحددث المتحدث المتحددث المتحددث المتحددث المتحددث المتحددث المتحدد المتحددث المتحددث المتحدد المت

م - ۱۱ع ۴۰ مع الباري

اعتراض عله ، والله أعلم

فيها . وجميع هذه الصور صحيحة عند الشافعي والجهور ، وقصر مالك العربة في البيع على الصورة الثانية ، وقصرها تمر من أوت سنتهم ، فرخص لهم أن يشتروا العرايا بخرصها من النسر يأكلونها رطبا ، قال الشافعي : وحديث أبو عبيدعلي الصورة الآخيرة من صور البيع وزاد أنه رخص لمم أن يأكلوا الرطب ولا يشترو. لتجارة ولا سنيان يدل لمذا ، فأن قوله . يا كله أعلها وطبا ، يشعر بأن مشترى العرية يشتريها ليأ كلها وأنه ليس له وطب يأكله ادعاد . ومنع أبو حنيفة صور البيع كلها وقصر العربة على الحبة ، وهو أن يعرى الرجل ثمر نخلة من نخله ولا يسلم غيرها ، ولوكان المرخص له في ذلك صاحب الحائط يعني كما قال مالك لكان لصاحب الحائط في حائطه من الرطب ذلك له ثم يبدو له في ارتجاع تلك الحبة فرخص له أن يحتبس نلك ويعطيه بقدر ما وهبه له من الرطب يخرصه تمرا ،' ماياً كله غيرها ولم يغتقر الى بيسع العرية . وقال ابن المنذر : هذا الكلام لا أعرف أحدا ذكره غير الشافعي ، وقال السبكي: هذا الحديث لم يذكر العالمي إسناده ، وكل من ذكره إنما حكاه عن الشافعي ، ولم يحد البهتي في د المعرفة ، له إسنادا ، قال : ولعل النافعي أخذه من السير ، يعني سير الوافدي ، قال : وعلى تقدير صحته فليس فيه حجة للتقييد بالفقير لانه لم يقع في كلام الشارع وإنما ذكر. في القصة فيحسل أن تكون الرخصة وقعت لاجل الحاجة المذكورة ، ويحتمل أن يكون السؤال فلا يتم الاستدلال مع إطلاق الأحاديث المنصوصة من الثادع. وقد اعتبر هذا القيد الحنابة مصوما الى ما اعتبره مالك ، فعندهم لاتجوز العربة إلا لحاجة صاحب الحائط إلى البيع أو لحاجة المشترى إلى الرطب، والله أعلم. قوله (حدثنا عمد) كذا للاكد غير منسوب، ووقع في دواية أبي ند هو ابن مقائل، وعبد الله هو ابن المبارك . قوله ( قال موس بن عقبة ) أي بالاسناد المذكور اليه . قوله ( والعرايا تخلات معلومات

تأنها فتشتريها ﴾ أي تشتري تمرتها بتمو معلوم ، وكأء اختصره للعلم به ولم أجله في شيء من الطرق عنه إلا هكذا ، ولمله أواد أن بيين أنها مشتقة من عروت إذا أتيت وترددت اليه لا من العرى بمعنى التجرد قاله الـكرمانى ، وقد تقدم قول يمي بن سعيد : العربة أن يعتري الرجل ثمر النخلات لطعام أهله رطبا بخرصها تمرا ، وفي لفظ عنه : ان العربة النخلة تجمل للقوم فيبيعونها بخرصها تمرا . وقال الفرطى :كأن الشافعي اعت : في تفسير العربة على قول يحي تن سعيد ، وايس يحق صحابيا حتى يعتمد عليه مع معادضة وأي غيره له . ثم قال : وتفسير يحي مرجوح بأنه عين المزابنة المنهى عنها في قصة لا ترهز اليبا حاجة أكَّدة ولا تندفع بها مفسدة ، فإن الشنري لها بالتمر متمكن من بيع تمره بعين وشرائه بالعين ما يريد من الرطب، فإن قال يتعذر هذا ، قيل له فأجز بيع الرطب بالتعر ولو لم يكن الرطب على النخل، وهو لايقول بذلك انتهى. والشافعي أقمد بانباع أحاديث هذا آلباب من غيره ، فانها ناطقة باستثناء العرايا من بسع المزابنة ، وأما إلزامه الاخير فليس بلازم لأنها وخصة وقعت مقيدة بقيد فيتبع النيد وهو كون الرطب على وموس النخل ، مع أن كثيرا من الشافعية ذهبوا الى إلحاق الرطب بعد الفطع بالرطب على وموس النخل بالمني كما تقدم ، والله أعلم . وكل ما ورد من تفسير العرايا في الأحاديث لا يخالفه التـأفـي ، فقد روى أُبو

٨٥ - باب يم النار قبلَ أن يَبدُو صَلاحُا

داود من طريق عرو بن الحارث عن عبد دبه بن سعيد وهو أخو يحي بن سعيد قال : العربة الرجل يعرى الرجل

النخة ، أو الوجل يستشي من ماله لنخلة يأكلها وطبا فينيمها تمرا . وقال أبو بكر بن أبي شيبة في مصنفه و حدثنا

وكيم قال سمينا في نفسير العربية أنها النخلة يرثها الرجل أو يشتربها في بسنان الرجل، وإنما يتجه الاعتراض على من

تمسك بصورة من الصور الواردة في تفسير العربة ومنع غيرها ، وأما من عمل بها كلها ونظمها في ضابط يجمعها فلا

٣١٩٣ - وقال اللبثُ عن أبي الرُّ الدِ : كان عُروةُ بنُ الرُّهُ يَعِرِ مُجدَّثُ عن سَعل بنِ أبي حَشْمَة الأنساريُّ من بني م - ٥٠ ع } ، فتع الباري

وحمله على ذلك أخذه بعموم النهي عن بيع الثمر بالتمر ، وتعقب بالتصريح باستثناء العرايا في حديث ابن عمر كما تقدم وفي حديث غيره . وحكى الطحاوي عن عيمي برأ إن من أسحاجم أن معني الرخصة أن الذي وهبت له العربة لم يملكها لان الهبة لاتملك الا بالقبض ، فلما جاز له أن يعطى بدلها تمرا وهو لم يملك المبدل منه حتى يستحق البدل كان ذلك مستثنى وكان وخصة . وقال الطحاوى : بل معنى الرخصة فيه أن المر. مأمور بإمضا. ما وعد به ويعطى بدله ولو لم يكن وأجاً عليه ، فلما اذن له أن يحبس ما وعد به ويعطى بدله ولا يكون في حكم من أخلف وعد ظهر بذلك معني الرخصة ، واحتج لذهبه بأشياء تدل على أن العربة العطية ، ولا حجة في شي. منها لأنه لايلزم من كون أصل العربة العطية أن لا تطلق العربة شرعا على صور أخرى ، قال ابن المنذر : الذي رخص في العربة هو الذي نهي عن بيسع الآر بالتمر في لفظ وأحد من رواية جماعة من الصحبة ، قال : رنظير ذلك الإنن في السلم مع قولم برُّيليج , لانبسع ما ليس عندك ، قال : فن أجاز السلم مع كونه مستثنى من بيع ماليس عندك ومنع العربة مع كونها مستثناة من بيسم الثمر بالتمر فقد تناقض . وأما حلهم الرخصة على الهبة فبعيد مع تصريح الحديث بالبيمع واستثناء العرايا منه ، فلو

كان المراد الهبة لما استثنيت العرية من البيسع، ولأنه عبر بالرخصة والرخصة لاتكون الابعد بزع والمنع إنما

كان في البيح لا الهبة وبأن الرخصة قيدت بخصة أوسق أو مادونها والهبة لاتتفيد لانهم لم يفرقوا في الرجوع في

الهبة بين ذي رحم وغيره ، وبأنه لوكان الرجوع جائزا فليس إعطاؤه بالتمر بدل الرطب بل هو تجديد هبة أخرى ـ فان الرجوع لايجوز فلا يصح تأويلهم . قوله ( وإلى ابن اسحق في حسنيثه عن نافع عن ابن عمر و كانت العرايا أن يعرى الرجل الرجل في ماله النخلة والنخلتين) أما حديث ابن إسحق عن نافع فوصله الترمذي دون تفسير ابن إسحق ، وأما تفسيره قوصله أبو داود عنه بلفظ و النخلات ، وزاد فيه , فيشق عليه فيبيمها بمثل خرصها ، وهذا قريب من الصورة التي قصر مالك العربة عليها . قوله ( وقال يزبد) يعني ابن هارون ( عن سفيان بن حسين : العرايا نخل كانت توهب للساكين فلا يستطيعون إن ينتظروا بها فرخص لهمرأن ببيعوها بما شاءوا من التمر) وهذا وصله الإمام أحمد في حديث سفيان بن حسين عن الزهري عن سالم عن أبيه عن زيد بن ثابت مرفوعا في العرايا قال

أى حشة المذكور في الباب الذي قبله بلفظ « يأكلها أملها رطبا ، فتمسك بقوله . أملها ، والظامر أنه الذي أعراها ، ويحتمل أن يراد بالأهل من تصير اليه بالشراء ، والاحسن في الجواب أن حديث سهل دل على صورة من صور العربة وابس فيه التعرض لكون غير ما اليس عربة ، وحكى عن الشافعي تقييدها بالمساكين على ما في حديث سفيان بن حسين وهو اختيار المزنى ، وأنكر الشيخ أبو حامد الله عن الثافعي ، ولعل مستند من أنبته ما ذكره الشانعي في و اختلاف الحديث ، عن محمود بن لبيد قال و قلت لزيد بن ثابت : ما عراياً كم هذه ؟ قال : فلان

سفيان بن حسين فذكره ، وهذه إحدى الصور المتقدمة ، واحتج لمالك في قصر العربة على ماذكره بحديث سهل بن

وأصمابه شكوا إلى رسول لله يتزفج أن الرطب يمضر وليس عندهم نعب ولا نضة يشترون بهامته وعنديم نضل

كأظلم إذا دخل في الظلام ، والجذاذ صرام النخل وهو قطع تمرتها وأخذها من النجر . قوله ( وحضر تقاضيهم ) بالصاد المعجمة . قوله (قال المبتاع) أي الشيرى . قوله (الدمان) بفتح المهلة وتحقيف الم صبطه أبو عبيد ، وطبيطه الحطابي بضم أوله ، قال عباض هما صحيحان والضم رواية الغابسي والفح رواية السرخسي ، قال : ورواها بعضهم بالكسر . وذكره أبو عبيد عن أبي الزناد بلفظ الادمان زاد في أوله الآلف وقتحها وقتح الدال ، وفسره أبو عبيد بأنه فساد الطلع وتنفته وسواده . وقال الاصمى الدمال باللام العفن . وقال الغزاز الدمان فسادالنخل قبل إدراكم ، وإنما يقع ذلك في الطلع يخرج قلب النخلة أسود معفونا . ووقع في رواية يوفس الدمار بالرأء بدل النون وهسو تصحيفً كما قاله عباض. ووجهه غيره بأنه أراد الهـ لاك كأنه قرآه بفتح أوله. قوله ( أصابه مرض) في دواية الكشمين والنسني ، مراض ، بكس أوله الأكثر ، وقال الحطاق يضمه وهو اسم تجسع الأمراض بوزن الصداع والسعال، وهو داً. يتمع في الثمرة فتهلك بقال أمرض إذا وقع في ماله عامة، وزاد الطحاري في رواية وأصابه عفن، وهو بالمهملة والفاء المفتوحتين . قوليه (قشام) بضم الغاف بعدها معجمة خفيفة ، زاد الطحاوى في روايته دوالتمام شي. يصبيه حتى لا يرطب ، وقال الاحميمي : هو أن ينتقص عمر النابل قبل أن يصير بلحا ، وقبل هو أكال يقع في الشر . قوله ( عامات ) جمع عامة وهو بدل من المذكورات أولا ، والعامة انهب والآنة ، والمرَّاد بها هنا مايصيب الثمريما ذكّر . قوله (فإما لآ) أصلها إن الشرطية وما زائدة فأدغمت ، قال ابن الانباري : هي مثل قوله ﴿ فإما تربن من البشر أحدا ﴾ فاكتنى بلفظه عن الفعل ، وهو نظير قولم : من أكرمني أكرمته ومن لا ، أى ومنَ لم يكرمني لم أكرمه، والمنى إن لا تفعل كذا فافعل كذا ، وقد لطقت العرب بامالة لا إمالة خفيفة ، والعامة تشبع إمالتها وعو خطأ . قوله (كالمشورة) بضم المعجمة وسكون الواو ، وسكون المعجمة وفتح الواو لغنان، قعلى الأول فهي قعولة وعلى الثاني مفعلة . ودعم الحربري أن الاحكان من لهن العامة . وليس كذلك قند أنبتها والجاسم ، و «الصحاح» و «المحسكم» وغيرهم. قوله ( وأخيرني خارج بن زيد بن نابت ) النائل هو أبو الوناد . **قوله** ( حتى تطلع التريا ) أي مع الفجر ، وقد روى أبو داود من طريق عطاء عن أبي هريرة مرقوعا قال ﴿ إِذَا مَلْكُمُ النجم صباحاً رفعت العامة عن كل بلد، وفي رواية أبي حنية عن عطا. «رفعت العامة عن الثمار، والنجم هو الثريا ، وطلوعها صباحاً يقع في أول فصل الصيف وذلك عند اشتداد الحو في بلاد الحجاز وابتدا. نصح التأر ؛ فالمعتبر ق الحقيقة النصح ولحلوع النجم علامة له ، وقد بينه في الحديث بقوله , ويتبين الاصفر من الآخر ، وزوى أحمد من لحريق عنمان بن عبد الله بن سراقة و سألت ابن عمر عن بسيع النار فقال : نهى وسول الله مثليَّة عن بسيع النهاد حتى تذهب العامة . قلت ومتى ذلك؟ قال : حتى تطلع التربا ، ووقع في رواية ابن أبي الزناد عن أبيه عن غارجة عن أبيه , قدم رسول الله ﷺ الله ينه وتحن نتبايع النهار قبل أن يبدو صلاحها ، فسمع خصومة فقال : ماهذا ، ؟ فذكر الحديث ، فأفاد مع ذكر السبب وقت صدور النبي الذكور . قوله (ورواء على بن بحر ) مو النطان الراذي

أحد شيوخ البغاري ، وحكام هو ابن سلم يفتح المهملة وسكون اللام دازي أيضا ، وعندية بحكون النون وقتح

الموحدة بعدما مهملة هو ابن سعيد بن الضريس بالفناد المجعة مصغر ضرس كوفى ولى أتضاء الرى فعرف بالواذى

وقد روى أبو داود حديث الباب من طريق عنبسة بن خالد عن يونس بن يزيد وهو غير هذا ، وقد عنى هذا على

أبي على العدن فرأيت بخط في هامش نسخته ما نصه : حديث عنب ة الذي أخرجه البخاري عن حكام أخرجه ..

فاذا جَذَ الناسُ وحَضَرَ تَقاضِهِم قال الْبُتاعُ : إنهُ أصابَ النُّرَ الدُّمانُ ، أصابَهُ مرضٌ ، أصابهُ قُتَامٌ ـ عاهاتُ يَمتَجُونَ بِها \_ فقال رسولُ اللهِ ﷺ لمَّا كُثُرَتْ عندَهُ ٱلخصومة في ذلك: فالله الله تنها يَموا - في بَبْدُو صلاحُ التَمْو ، كَانْشُورة مُشِيرُ بِهَا لَلَكُرْة خُصومتُهم . وأخبر في خارجُهُ بنُ زيلد بن البِّ أن زيد بن قابت لم يكن أ يَبِيعُ ثَمَارَ أَرْضِهِ حَتَّى تَطَلَقَ اللَّمَةِ أَنْ ، فيشَيِّنَ الأَصْفَرُ مَينَ الأَحْرِ » قال أبو عَلِد الْفَر: رواءُ على بنُ بحر حدَّثَنا حَكَا أَمْ حَدَّ ثَنَا عَنْبَهُ عَن زَكُوباء عن أبي الزَّنادِ عن عُروةً عن سَعلِ عن زَبد ٢١٨٤ – حَرْثُ عِدْ اللَّهِ بِنُ يُوسَفَ أَخِبَرَنَا مَالكُ عِن نافعٍ عِن عبداللهِ بِن عمرَ رضَىَ اللهُ عنهما ﴿ انَّ رسولَ اللهِ عَرْبَيْنَ سَهِي عن بعِيمِ الْعَادِ حَتَّى يَبدُوَ صَلاحُها ، سَهِي البائمُ ولَمُبتاعَ ٥ ٢١٩٥ - وَرَشُنَ ابنُ مُقَالِ أَخْبِرُنَا عِبدُ اللهِ أَخْبِرَنَا مُعِيدُ الطُّوبِلُ مِن أَنْسِ وَنَيَ اللَّهُ عنه لا انَّ رسولَ الله مِثْلِجُ أَن أَنَاعَ أَمْرَةُ النَّخلِ حَتَّى نَزْفُوَ ﴾ قال أبو عبدِ الله : ينى حتى كَمرًا ٢١٩٦ – وَرَشُنَا مَدَّدٌ حَدَّنَمَا جِي ٰ بِنُ سَعِيدٍ عَنِ سَلَيمِ بِنِ خَيَّانَ حَدَّثَنَا سَعِيدُ بِنُ مِيناء قال: سمتُ جِرَ بِنَ عِيدِ اللَّهِ رَضَىَ اللهُ عَنهِما قال ٥ أَنهَىٰ النِّيُّ يَبِّئِيُّ أَنْ تُناعَ الشَّرَةُ حتى تُشْتَحَ . فقيل : وما تُشْنَحَ؟ قال : تَحَارُهُ و تَصَفَارُ وَيَوْ كُلُ مِنها ﴾ قوله ( باب بينع النار قبل أن يبدو صلاحها ) يبدو بغير همز أي يلهو ، والنار بالمثلثة جم تُمرة بالتحريك وهي أعَم من الرطبُّ وغيره، ولم بحزَّم بحكم في المسألة الموة الخلاف فيها ، وقد اختلف في ذلك على أقوال : نقيل يبطل معالمًا وهو قول ابن أبي المِلِّي والنوري ، ووهم من نفل الإجماع على البطلان . وقيل بحوز مطلقًا ولو شرط التيقية وهو قول يزيد بن أبي حبيب، ووهم من نقل الاجاع فيه أيضاً . وقيل إن شرط القطع لمايبطل وإلا بطل وهو قول الشافعي وأحد والجمود ودواية عن مالك . وقيل بصح إن لم يشترط اللبقية والنبي فيه عمول على بسع الثار قبل أن توجد أصلاوهو. قول أكثر الحنفية . وقبل مو على ظاهره الكن النهى فيه للتاريم . وحديث زيد بن ثابت المصدر به الياب يدل للإخير ، وقد يحمل على الثاني . وذكر المصنف في الباب أربعة أحاديث : الأولَ حديث زيد بن ثابت، قاله (وقال الليك عن أبي الزاداخ) لم أره موصولاً من خرَايق الليك . وقسمه دواء سعبت بن متصور عن أبي الوَّناد عن أبيه نحوحديث اللبث والكن بالاسناد أنا أن دين الأول ، وأخرجه أ وداود بالتحاري من طريق يونس بن يزيد عن أبي الزناد بالإسناد الأول دون الناني ، وأخرجه البسني من لحريق يونس بالاستادين معاً . قاله (من بني حادثة ) بالمهملة والمثلثة . وفي هذا الإسناد رواية تأبعي عن مثلًه عن صحابي عن مثله ، والأربعة

مدنيون . قولِه ( فاذا جذ الناس ) بالجيم والذال المعجمة الثقيمة أى تطعوا ثمر النخل ، أى استحق الثمر اتقطع . وفي

رواية أن ترجن المستنلي والسرخيني وأجذ ، بزيادة ألف ومئه تنسق ، قال ابن الثين معناه دخلوا في زمن الجفاذ

حارثةَ أنهُ حَدَّثُهُ عن زيدِ بن ثابتِ رضى اللهُ عنهُ قال ﴿ كان الناسُ في عقدِ رسولِ اللهِ بَيُطَانِّةٍ بَنبا بَمونَ النارَ

يعتم المعجمة وسكون القاف بعدها مهملة ، وذكره مسلم من وجه آخر عن جابر بلفظ د حتى تشقه ، كابدل من الحاء ها. أقرباً منها . قولمه ( فقيل وما نشقتم ) ؟ هذا التفسير من قول سعيد بن ميناً. واوى الحديث ، بين ذلك أحد في ووايته لهذا الحديث عن بهر بن أحد عن سليم بن حيان أنه هو الذي سأل سعيد بن سينا. عن ذلك فاجابه بذلك ، وكذلك أغرجه مسلم من طريق بهز ، وأخرجه الاسماعيل من طريق عبد الرحن بن مهدى عن سليم بن حيان فقال فى ووايته وقلت لجار مانتقع الح ، فظهر أن السائل عن ذلك هو سعيد ، والذى ضرء هو جابر ، وقد أخرج مسلم الحديث من طريق زيد بن أبي أنيسة هن أبي الوليد عن جار مطولًا وفيه ، وأن يشتري النخل حق يشقه ، والإنتاء أن يحمر أو يعفر أو يؤكل منه شيء ، وفي آخره . فقال زيد نظل لبطاء أسميت جارا يذكر هذا عن الني شيَّجُ ؟ قال نَمْ ، وهو يحتمل أن يكون مراده بقوله هذا جميع الحديث قد خل فيه التفسير ، ويحتمل أن يكون مراده أصل الحديث لا التنسير فيكون النفسير من كلام الراوى ، وقد ظهر من رواية ان مهدى أنه جابر واقد أعلم . وتا يقوى كونه مرفوعا وقوع ذلك في حديث أنس أبضا ، وفيه دليل على أن المراد بيدر الصلاح قدر زائد

على ظهور الثمرة ، وسبب النهى عن ذلك خوف الغرر لكثرة الجواع فيها ، وقد بين ذلك في حديث أنس الآتي ني الباب بعده , غاذا أحمرت وأكل منها أمنت العامة عليها ، أي غالباً . قوله (تجار وتصفار ) قال الحطابي لم يرد بذلك الذن الحالص من الصفرة والحرة ، وإنمــــا أراد حرة أو صفرةٌ بكودة فلذلك قال تجار وتصفار كال : ولو أداد اللون الحالص لمثال تحسر وتصفر ، وقال إن الثين : التشقيح تغير لونها إلى الصفرة والحرة ، فأراد بقراء تمار وتصفار ظهور أو اثل الحرة والصفرة قبل أن تشبع ، قال : وإنما يقال تفعال في ألمون الغير المسكن إذا كان يُتلون ، وأُ تَكِيرُ حَدًا بعض أَصَلَ اللَّهُ وَقَالَ : لا قُرَقَ بين تحير وآصَغُر وتُمَارُ وتصفار ، ويحتمل أن يكون المراد المبالغة في احرارها واصفرارها ، كما تقرر أن الزيادة تدل على التكثير والمبالغة . ( تكمل ) : قال الدارين الشارح : قول زيد بن ثابت كالمشورة بشير بها عليهم تأويل در بعض نقلة الحديث ، وعلى تقدير أن يكون من قول زید بن ثابت قامل ذلك كان في أول الأمر ثم ورد الجزم بالنهى كما بینه حدیث أبن عمر وغیره . قلت : وكأن البغاري استشعر ذلك قرتب أحاديث الياب بحسب ذلك ، فافاد حديث زيد بن ثابت سبب النهي ، وحديث ابن عن التصريح بالنهي ، وحديث أنس وجابر بيان الغاية التي ينتهي اليا النهي

# ٨٦ - باب بيع النَّخل قبلَ أَن يَبدُو صَلاحُها

٢١٦٧ – مَرْشَىٰ عَلَى بنُ الْمَيْتَمِ حَدَّنَنا مُنْلَى حَدَّنَنا هُمْتِمِ أُخْبِرَنا كُحِيدٌ حَدَّنَنا أَنْسُ بنُ مالك وضي اللهُ عنه عن الذي علي الله و أنهى عن سَهِم المرةِ حتى بَيدُو صَلاحُها ، وهنِ النَّخلِ حتى يَزْهُوَ . قبل : وما

يزهو ؟ قال: كَمَّارُ أُو يَصْفَارُ \* ﴾ قله ( باب بيع النخل قبل أن يبدو صلاحها ) هذه النرجة مقودة لبيان حكم بيع الأصول ، والتي قبلها لحمكم بيع النَّهَاد . قوله ( معل بن منصور ) هو من كبار شيوخ البخارى . وإنما روى عنه في الجامع بواسطة ، ووقع في نسخة الصناق في آخر الباب وقال أبوعيد الله : كتبت أنا عن معل بن منصور ، إلا أن لم أكتب عند مذا الحديث .

الباجي من طريق أبي داود عن أحمد بن صالح عن عنبــة انتهى ، فظن أنهــا واحد وليس كـنـــك بل عما اننان ، وشيخها عتلف ، وليس لعنبية بن سعيد مذا في البخاري سوى هذا الموضع الموقوف ، مخلاف عنبية بن خاله . وكذا ذكريا شيخه ومو ابن شالد الرازى ولا أعرف عنه راويا غير عنبـة بن سعد المذكور · وأوله دعن صل ، أي ان أبي حشة المتقدم ذكره ، وزيد هو ان ثابت ، والغرض أن الطربق الاولى عن أب الوناد ليست غرية فردة . الحديث الثاني حديث نافع عن أبن عمر بلفظ و نهى عن بيسع النهاد حتى يعمو صلاحها ، نهى البائع والمشرى . أما الباتع فلتلا يأكل مال آغيه بالباطل ، وأما الشترى فلتلاً يصبح ماله ويساعد الباتع على الباطل . وفيه أيضا تطع النواع والتخاصم، ومقتضاء جواز بيعها بعد بدو الصلاح مطلقا سواء اشترط الإبقاء آم لم يشترط، لان ما بعد النَّاية مخالف لا فينها ، وقد جعل النهى تمتدا إلى غاية بدو الصلاح، والمعنى فيه أرب تؤمن فها العامة وتنك السلامة فيتن المشترى محصولها ، عملاف ماقبل بدر الصلاح فانه بصددالغرر . وقد أغرج مسلم الحدث من طريق أيوب عن نافع فواد في الحديث و حتى يأمن العامة ، وفي رواية يحيي بن سعيد عن نافع بلفظ و وتذهب

عنه الآنة بيدو صلاحه حرته وصفرته ؛ وحلنا التفسير من قول أين عمر بينه مسلم في روايته مرَّ، طريق شعبة عن عبد الله بن دينار عن أبن عمر و فقيل لابن عمر ماصلاحه ؟ قال: تذهب عاهته ، وإلى الفرق بين ماقبل ظهور الصلاح وبعده ذهب الجهور ، وعن أبي حنيفة إنما بصح بيعها في هذه الحالة حيث لا يشترط الإبتاء ، فان شرطه لم يصح البيع . و حكى النووى في « شرح مسلم ، عنه أنه أوجب شرط القطع في هذه الصورة ، وتعقب بأن الذي صرح به أسحاب أبي حنيقة أنه صح البيع حالة الإطلاق قبل بدر الصلاح وبعده ، وأبطله بشرط الابقاء قبله وبعده ، وأعل مذهبه أعرف به من غيرهم . وآختلف السلف في قوله وحتى بَبدو صلاحها ، ها، المراد به جنس الثهر حتى لو بدا الصلاح في بستان من البلد مثلا جاذ بينع نمرة جميع البسائين وإن لم يبد الصلاح قبها ، أو لا يد من بدو الصلاح في كل بستان على حدة ، أو لا بد من بدو الصلاح في كل جنس على حدة ، أو في كل شجرة على حدة ؟ على أقوال : والأول قول الليك ، وهو عند المالكية بشرط أن يكون الهِلاح مثلاحقاً. والثاني قول أحد ، وعنه رواية كالرابع ، والثالث قول الشافعية . ويمكن أن يؤخذ ذلك من التعبُّد أبيدو الصلاح لأنه دال على الاكتفاء بمسمى

الإزمار من غير اشتراط تكالمه فيؤخذ منه الاكتفاء زهر بعض الثمرة وبزهو بعض الشجرة مع حصول المعنى وهو الامن من العامة ، ولولا حصُّول المعنى لـكان تسميًّا مزهبة بأزها. بعضها قد لا يكتني به لـكَّر:، على خلاف الحقيقة ، وأبينا نلو قبل بازها. الجميع لادى إلى قياء الهاضأ أو أكثره ، وقد من الله تعالى بكون النار لا تعليب دنة واحدة ليطول زمن التفكم جا . الحديث اثالث حميث أنس ، قوله ( أعبرنا عبد الله ) مو إن البارك. قولِه ( عن أنس) سأتى في الباب الذي بليه من وجه آخر عن حيد ثال , حدثنا أنس ، . قوله ( نهى أن تباع يمرة الدخل ) كذا وقع التقييد بالنخل في هذه الطريق ، وأطلق في غيرها ، ولا مرق في الحمكم بين النخل وغيره واتماً ذكر النخل لكونه كان الغالب عندهم. قوله ( قال أبو عبد انه : يعني حتى تحسر ) كذا وأنع هذا ، وأبو عبد انه

هو المسنف . ورواية الاحاصل تصعر بأن قائل ذلك مو عبد الله بن المبارك ، قلعل اداء الكُلمية في روايتنا عربدة وسيأتي هذا التفسير في الباب الذي يليه في نفس الحديث ، ونذكر فيه من حكى أنه مندج . الحديث الرابع حديث بهابر ، فحله (حتى تشفته) بعثم أوله من الرباعي بقال أشفع ثمر النخل ليشقاحا إذا احر أر اصفر ، والاسم الشفح

قله (حتى يزهو ) يقال زها النخل يزهو إذا ظهرت بمرته ، وسيأتي في الباب الذي بعده بلفظ وحتى تزهي ، وهو من أزهى يزهى إذا احر أو اصفر . قاله ( قبل وما يوهو ) لم يسم السائل عن ذلك في هذه الرواية ولا المسئول ، وقد رواه إسماعيل بن جعفركا سبأتي بعد خمية أبواب عن حيد وقيه وقلنا لأنس: ما زهوها ؟ قال : تحسر ، وفي رواية مسلم من هنذا الوجه و فقلت لأنس ، وكذلك روأه أحد عن يحى القطان عن حميد اكن قال وقيل لأنس

٨٧ - باب إذا باع النارَ قبلَ أن بَبدُوَ صلاحُها ، ثمَّ أَمانِتُهُ عاهَ فَهُوَ منَ البائم

٢١٩٨ ــ عبدُ اللهِ بنُ يوسفَ أخبرَ مَا مالكُ عن حُمّيد عن أنسِ بن مالك رضيَ اللهُ عنهُ أنَّ رسولَ اللهِ وَ اللَّهِ مَا عَنْ بِيمِ اللَّهِ حَتَىٰ مُوْهِي . فقيل له : وما مُزهى ؟ قال : حتى تحمر أ . فقال رسولُ الله وَ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ اللَّهُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ اللَّهُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ اللَّهُ عَلَيْكُمْ اللَّهُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُولُونُ اللَّهُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ اللَّهُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُوا عَلَيْكُمْ عَلَّا عَلَيْكُمْ عَلِيمُ عَلَّهُ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمْ عَلِي عَلَيْكُمْ عَلَيْكُمُ عَ إذا منعَ اللهُ النَّرَةَ بِمَ بِأَخَذُ أَحِدُ كُم مالَ أَحْبِهِ ﴾ ؟

٢١٩٩ — وقال اللبثُ : حدَّتَني يونُسُ عن ابن شهاب قال دنو أنَّ رجلاً ابتاع َ مُمَسراً قبلَ أن يَبدُق صَلاحُهُ ، ثُمَّ أَصَابَتُهُ عَاهَةً كَانَ مَا أَصَابُهُ عَلَى رَّبِّهِ . أَخِبرَنَى سَالَمُ بِنُ عبدِاللهِ عن ابنِ عمرَ رضيَ اللهُ عنهما أنَّ رسولَ اللهِ عَلَى قال ﴿ وَ لاَ تَنْهَا يَمُوا السُّرةَ حَتَّىٰ يَبِدُوَ صَلاحُها ، ولا تَبِيمُوا الشَّرَ بالنّر ﴾

قِل ( باب إذا باع الثار قبل أن يبدو صلاحها ثم أصابته عاهة فهو من البائع ) جنم البخاري في هذه الترجمة

إلى محة البيع وإن لم يبد صلاحه ، لكنه جعله قبل الصلاح من ضان البائع ، ومقتضاء أنه إذا لم يف. فالبيع سحيح

وهو في ذلك منا بهر للزهري كما أورده عنه في آخر الباب. قوله (حتى نزهي) قال الخطابي: هسلم الرواية عي الصواب فلا يقال في النخل تزهر أمّا يقال تزهى لاغير، وأثبت غيره مانفاه فقال: زَّهُ ا إذا طال واكتمل، وأزمى

إذا احر وأصفر . قولِه ( فقيل وما تزهى ) لم يسم السائل في هذه الروابة ولا المسئول أبضا ، وقد رواه النسائي من طريق عبد الرحن بن القاسم عن مالك بلفظ وقبل بارسول الله وما تزهى؟ قال تحمر ، وهكذا أخرجه

الطحاوي من طويق يحي بن أيوب وأبو عوانة من طريق سلمان بن بلال كلامما عن حميد وظاهره الرقع ورواه اسماعيل بن جعفر وغميره عن حميد موقوفا على أفس كما تقدم في الباب الذي قبله . قيله ( نقال رسول الله يترفيُّه

أرأيت إذا منع الله الشمرة الحديث) مكذا صرح مالك برفع مذه الجلة ، وتابعه محمد بنُّ عباد عن الدراوردي عن

حيد متتصراً على هذه الجلة الاخيرة ، وجزم الدارقطني وغير واحد من الحفاظ بأنه أخطأ فيه ، وبذلك جزم ابن

أبي حاتم في والعلل، عن أبيه وأبي زوعة ، والخطأ في زواية عبدالعزيز من عمد بن عبادً ، فقد رواه إبراهيم بن حزة عنَّ الدراوردي كرواية اسماعيل بن جعفر الآتي ذكرها . ورواه معتمر بن سلبان وبشر بن المفضل عن حميه فقال فيه , قال أفرأيت الح، قال : فلا أدرى أنس قال , بم يستحل ، أو حدث به عن الني يُؤيِّج ، أخرجه الخطيب في

و المدرج ، ورواه اسماعيل بن جعفر عن حميد فعظه على كلام أنس في نفسير قوله و تزهى ، وغاهره الونف ،

وأخرجه الجوزق من طريق يزيد بن هارون والخطيب من لمريق أبي خاله الأحم كلاهما عن حميد بنفط وقال أنس.

أرأيت إن منع الله "شهرة ، الحديث ، ودواء ابن البارك ومشيم كما تقم آ نفأ عن حيد فلم يذكر عنا "تمس الخشف

عَلَمَا مَن يَهُودَيُّ إِلَى أَجَلَ فَرَحْنَهُ مِرْعَهُ ﴾

مـــتوفى في الرهن إن شاء الله تعالى

فجاءةُ بشررٍ جَنِيبٍ ، فقال رسولُ اللَّهِ يَرْتِجْ : أكلُّ ثمرِ خَبيرَ مَكذا ؛ فال : لا وافد يا رسولَ افحر، إنَّا لناخذَ الصاعَ من لهذا بالصاعَين والصاعَبنِ بالثلاثةِ ، قتال رسولُ اللهِ مَثِّئَةِ : لا نفتَل ، يبر الجحّ بالعرام ، ثمّ ابّتَث

فيه ، وتابعهما جماعة من أصحاب حميد عنه على ذلك . قلت : وليس في جميع ما تقدَم ما يمنع أن يكون التفسير

مرقوعاً ، لأن مع الذي وقعه زيادة على ما عند الذي وقفه ، وليس في رواية الذي وقفه ما ينني قول من رفعه · وقد

ووى مسلم من طريق أبي الزبير عن جابرما يقوى دواية الرفع في حديث أنس ولفظه • قال وسول الله يوجج لو بعث

من أخيك ثمرا فأصابته عامة فلا يحل لك أن تأخذ منه شيئًا ، بم تأخذ مال أخيك بغير حق ه؟ واستدل بُهذا على

وضع الجوائح فى الثعر يشترى بعد بدو صلاحه ثم تصيبه جائمة ، فقال مائك : يضع عنه الثلث ، وقال أحد وأبو عبيد يضع الجميع ؛ وقال الشافعي والليث والكوفيون : لايرجع على البائع بشيء وتآلوا إنما ورد وضع الجائمة فيها

إذا بيعت الثمرة قبل بدو صلاحها بغير شرط الفطع فيحمل مطَّلَق إلحديث في دوانة جابر على مافيد به في حسديث

أنس وانه أعلم . واستدل الطحاوي مجديث أبي سعيد وأصب رَجَّل في نمار ابتاعها فكثر دينه ، فقال الني وَثُّلُجُ : تصدّوا علمه. فلريانغ ذلك ولم. دنه ، فقال : خذوا ما وجدتم وليس لـكم إلا ذلك ، أخرجه مسلم وأصحاب

الــن ، قال : فلما لم يبطل دين الغرماء مذهاب النهاد وفهم باعتها ولم يؤخمنذ الثمن منهم دل على أن الأمر بوضح

الجوائح ليس على عومه والله أعلم . وقوله , بم يستحل أحدكم مال أخيه ، ؟ أي لو تلف الشهر لا تنق في مقابلته

الموض فكيف يأكله بغير عوض؟ وفيه إجراء الحـكم على الغالب ، لأن تطوز التلف إلى ما بدا صلاحه مكن ، وعدم التطرق الى مالم يبد صلاحه ممكن ، فأنبط الحكم بالغالب في الحالتين . قوله ( وقال الليث حدثي يونس الح )

هذا التعليق وصله الذهلي في و الزهريات ، وقد تقدم ألحديث عن يحيي من بكير عن الليك عن عقيل بهذا وأثم منه ،

٨٨ - باب شراء الطعام إلى أجل

الوَّمْنَ فِي السُّلَفِ فِقال: لا بأسَّ به . ثم حدَّثُنا عنِ الأُسُودِ عن عائثَةَ رضَى اللَّهُ عنها أنَّ النبيّ بيُّثُيُّ الشَّرَى

٢٢٠٠ - حَرْثُ عُرُ بِنُ خَلَقِ بِنِ فِياتُ حَدَّنَا أَنِي حَدَّنَا أَلِي حَدَّنَا أَلِي عَدْ كُوْنَا عَنَدَ إِبِرَاهِمَ

قَوْلِهِ ( باب شراء الطعام إلى أجل ) ذكر فيه حديث عائنة في شرائه مَرْتُجَةٍ طعامًا إلى أجل، وسيأتى الكلام عليه

٨٨ - باب إذا أراد كبيع تمر بسر خريه

للبيِّ عِن أبي سعيد الخذريُّ وعن أبي هُرِرةً رضي اللهُ عهما ﴿ إِنَّ رسولُ اللَّهِ عَنْيَةٌ استعملَ رجلاً على خَيرً ﴾

٢٢٠٢،٢٠١ - حَرَّمْنَا كُنْتِيةُ عن مالكِ عن عيدِ الْجَيْدِ بنِ سُمَيلِ بنِ عيدار حمَٰنِ عَنْ سعيدِ بن

والغرض منه هنا ذكر استنباط الزهرى للحكم المترجم به من الحديث

واللائسة والمنابذة والزابنة يم

مَ تَسْتَحَلُّ مَالَ أَخْبِكُ ﴾ ؟

الحث فدقريا

٢٢٠٩ - وَرَشُنَا أَبُو الوَّلِيدِ هِمَامُ بِنُ عِيدِ اللَّهِ حَدَّثَنَا أَبُو عَوالْهَ عِن أَبِي بشر عن مجاهد عن ابنِ عمرَ رضَىَ اللهُ عنهما قال ﴿ كُنتُ عندَ اللِّي ﷺ وهوَ يأكلُ جَارًا ، قال : مِن الشَّجرِ شَجرَةٌ كَارَجُلِ المؤمن ،

فأردتُ أن أقولَ هي النخلةُ ، فاذا أنا أحدُ تُهم ، قال : هيَ النخلةُ ، قوله ( باب بيع الجار وأكله ) بضم الجيم وتشديد المبم هو قلبّ النخلة ، وهو معروف ، ذكر فيم حديث ابن

عر ومن النجر شجرة كارجل المؤمن ، وقد تقدمت مباحثه في كشاب العلم ، وليس فيه ذكر البيع لـكن الأكل منه يقضى جواز بيعة قاله ان المنير ، ويحتمل أن يكون آشار إلى أنه لم يحدّ حديثًا على شرطه بدل بمطابقه على يسع الجار . وقال ابن بطال : بيع الجار وأكله من الماحات بلا خلاف ، وكل ما انتفع به للاكل فسيمه جائز ، قلت :

فائدة النزجة رفع توهم المنع من ذلك لآنه قد يطن افسادا وإضاعة واليس كذلك ، وفي الحديث أعمَّى الني يَرُكِهُ بحضرة القوم فيرد بذلك على من كره إظهار الاكل واستحب اخفاء قياسًا على إخفاء بخرجه ٩٤ - باب من أُجْرَى أَمَّ الأمصارِعلي ما يَتَعَارَفُونَ بينهم

في البُيوع والإجارة والكبال والوزن وسُتَنِهم على فِيا بِهم ومَذَاهبهم المشهورة وقال شُرَيخُ للمُّرْ الذِنَ : سُلُمُنكُ بينَكُم . وقال عبدُ الوقابِ عن أيوب عن عمد : لا بأسَّ العشرَ أه بأحد عشر ويأخذُ النفقةِ رَبحاً. وقال النبي وَكِلِلْتُنْجُ لهذِ ﴿ خُذَى مَاكِنْدَكِ وَوَلَدَكِ بِالمروف ﴾ . وقال نعالى ﴿ وَمَن كان نقيراً

فَلَيْا كُلُّ بِالدِّوفِ ﴾ . وأكتَرَى الحسنُ مِن عبدِ اللهِ بن ِ مِر داس حاراً فقال : بكم ؟ قال : بدانَتَينِ ، فركبَهُ ؛ مُمَّ جاء مرةً أخرى فقال الحارَ الحارَ ، فركبَهُ ولم 'بشارطُهُ فيمثَّ إليه بنصف يدهم ٢٢١٠ - حَدَّشَا عِبدُ اللهِ بِنُ بُوسَفَ أُخْبِرَنا مالكُ عَن مُعْبِدِ الطَّوْبِلِ عَنْ أَنِينَ مِن مالكِ رضَى اللهُ عنا قال « تحجّ رسولَ اللهِ يَرْفِينُ أبو طَيْبَةً فأمرَ لهُ رسولُ اللهِ يَرْفِينُ بِعاع مِن نمرٍ ، وأمرَ أهلُهُ أن يُحتَّفوا عنه

٢٢١١ - فَرَشُنَا أَبُو نَسَهِمٍ حَدَّثَنَا نُعَيانُ عَن هِشَامٍ عَن عُرُوةً عَن عَائمَةٌ رَمْقَ اللهُ عنها وقالت هندُ أُمّ مُعاوية رُسولِ اللهِ يَتَيْجُكُ : إنَّ أبا مُعَيانَ رجل مُتَعيجٌ ، فهل علَّ مُجَاجٌ أن آخُذَ مِن ما هم ميرًا ؟ قال : خُذَى

ع - باب تيم الجار وأكله

أنت وبنوك مايكفيك بالمروف ٢ [ المعيث ١٦٦١ - أطراف ق: ١٤٦٠ ، ١٨٦٠ ، ١٨٦٥ ، ١٦٢٥ ، ١٦٢١ ، ١٦٦١ ، ١٢١١ ]..

٩٣ - باب تبع الخامَرَةِ ٣٢٠٧ – وَرَشُنَ إِسَحَاقُ بِنُ وَهِبِ حَدَّثَنَا عَرُ بِنُ بِونَسَ قال حَدُّثَنَا أَبِي قال حَدُّثَنَى اسْحَاقُ بنُ أَبِي طلحة الأنصاريُّ عن أنس بن مالك رضيَّ اللهُ عنهُ أنه قال ﴿ نَهَىٰ رَسُولُ اللهِ يَرْتُنَّعُ عن المحافلَةِ والخاضَرَةِ

٢٢٠٨ – وَرَشُنَا تُعْبَيهُ حَدَّمُنا إسماعيلُ بنُ جَعْدِ عن أَحْبِد عن أنسِ رضَىَ اللهُ عنه 3 انَ النبي مَيْظِلِيْهِ نَهِيْ عَن بَهِمٍ ثَمَرَ النَّمْرِ حَتَّىٰ يَزْهُو ۚ . فقلنا لأنس : ما زَهْوُهُما ؟ قال : تَحْمَرُ و تَصفرْ . أرأيت إن مَنحَ اللهُ النَّبَر

قبل أن يبدو صلاحها . قوله ( حدثنا إسمق بن وهب ) أي العلاف الواسطي ، وهو أمَّة ليس له رلا لنسيخه ولا لشيخ شيخه في البخاري غير هذا الموضع . قوليه ( حدثنا عمر بن يُونس حدثنا أبن) هو يونس بن القاسم البماي من بني حنيفة ، وثقه يحي بن معين وغيره ، وهو قليل الحديث . قاله ( عن المحاقة ) قال أبو عبينه : هو بسع الطعام في سَدَلُهُ بِالْهِرِ مَأْخُوذُ مِنَ الْحَقَلُ ، وقال اللَّيْنُ : الحَقَلُ الزُّرْعُ إِذَا تَشْعَبُ مِن قبل أن يَفلظ سَوْتُه ، والمنهم عنه بسِع الزرع قبل إدراكه ، وقبل بيع الثمرة قبل بدو صلاحها . وقبل بيع مانى ر.وس النخل بالثمر ، وعن مالك هوكرا. الارض بالحنطة أو بكيل طعام أو إدام ، والمشهور أن المحافلة كرا. الارض ببعض ماتنبت ، وسيأتى البحث فيه

في كتاب المزارعة إن شاء الله تعالى . وقد تقدم الكلام على الملاسة والمنابذة في بابه وكذلك المزاينة . زاد الاسماعيلي في روايته وقال يونس بن القاسم : والمخاضرة بيع النَّار قبل أن تطعم ربيع الزرع قبل أن يشتد ويفرك منه ، والطحاوي و قال عمر بن يونس : فسر لي أبي في المخاضرة قال : لايشتري من ثمر النخل حتى و نع : محمر أو يصفر ، وبيع الزوع الاخضر ما يحصد بطنا بعد بطن ما يتم بمعرنة الحكم فيه ، وتد أجاز، الحنفية مطنقا وبثبت الخبار إذا اختلف ، وعند مالك يجوز إذا بدا صلاحه والشترى مايتجدد منه بعدناك حتى ينقطع . ويغتفر الغرو

قوله ( باب بيع الخاضرة ) بالخاء والفناد المعجمتين ، وهي مفاعلة من الحنفرة ، والمراد بيع انتمار والحبوب

قال و أَيَّمَا امريُّ أَرِّرَ كَغَلاُّ ثُمْ باعَ أُصلُها فلاَّذِي أَرِّرَ تَمْرُ النَّخَل ، إلا أَن بَشر طَ الْبناعُ ،

وروى ابن الناسم عن مالك الجواز مطلقا قال : والأول أولى لعموم النهي عن ذلك

قوله ( باب بيع النخل بأصله ) ذكر فيه حديث ابن عمر في التأبير وقد تقدم البحث فيه قبل بباب ، وأورده

هنا من دواية الليث عن نافع بلفظ « أيما امرى \* أبر نخلا ثم ياع أصلها ، قال ابن بطال : ذهب الجهور إلى منع

من اشترى النخل وحده أن يشترى ثمره قبل بدو صلاحه في صفقة أخرى ، بخلاف ما لو اشتراه تبعا للنخل فيجوز ،

في ذلك للحاجة ، وشهم بجوازكرا. خدمة العبد مع أنها تشجدد وتختلف ، وبكرا. المرضعة مع أن ابنها يتجدد ولا يدريكم يشرب منه الطفل، وعندالشافعية يصح بعد بدو الصلاح مطلقاً . وقبله إعب بشرط الفطع . ولا يصم بيع ا الحب في سنبله كالجوز واللوز . ثم ذكر في الباب حديث أنس في النهي عن بيع بمر النخل حتى يزهو ، وقد نقدم

٢٣٨٢ - وَرَشُنَ عِي مِنْ أَزَعَةً حَدَّثَنَا وَالكُ عَنْ دَاوِدَ بَنِ حُصَيْنِ عِنْ أَبِي سُفَيَانَ مَولَى ابن أَبِي

بُشَيرُ بنُ يَسارٍ مَولَىٰ بني حارثة أنَّ رافعَ بنَ خَديمِ وسهلَ بنَ أبي خَنْمَةَ حدًّااهُ ﴿ انْ رسولَ الله يَنْظُهُ نَهِيْ

الممر والمنتي حتى يرفع) أي تمرته (وكذاك رب العربة) ، وهذا كله من كلام المصنف استنبطه من الاحاديث

المذكورة في الباب ، وتوهم بعض الشراح أنه بقية الحمديث المرفوع فوهم في ذلك وهما فاحشا . وقال ابن ألمنبر :

وجه دخول هذه الترجمة في الفقه التنبيه على إمكان أجتاع الحقوق في العين الوأحدة ، هذا له ألملك وهذا لع الانتفاع ،

وهو مأخوذ من استحقاق البائع الثمرة دون الأصل فيكون له حق الاستطراق لاقتطافها في أرض علوكة الهيره ،

وكذلك صاحب العربة - قال : وعندنا خلاف فيمن يستى العربة ، هل هو على الواهب أو الموهوبة له ؟ وكذلك

ستى المُرة المستثناة في البيع قبل على البائع وقبل على المشترى ، فلا نفتر بنقل أبن بطال الإجساع في ذلك . ثم أورد

المصنف في ذلك خمية أحاديث : الاول حديث أبن عمر و من أبناع نخلا ، تقدم الكـدم على شرحه وعلى بالنشيء

من اختلاف الرواة فيه في د باب من باع تخلا قد أبرت ، من كتاب البيوع . قوله ( ومن ابتاع عبدا وله مال الخ)

قال أن دقيق العيد : استدل به الماك على أن العبد يملك لاضافة الملك اليه باللام ، وهم ظاهرة في الملك . قال غيره

يؤخذ منه أن العبد إذا ملسكم سيده مالا نانه يملسكم . وبه قال مالك وكذا الشافعي في المتديم ، لكنه إذا باعه بعد

﴿ بَابِ مِن بَاعَ نَخَلَا قَدَ أَبَرَتَ ، مِن طَرِيقَ مَالِكُ عَنْ نَافَعَ عَنْ أَبِنَ عَمْرٍ ، ووصله بمعناه في هذا الباب. قوله (والبائع

الحائط أو نصاب في النخل. قوله ( وقال الني يَرْتِيجُجُ : من باغ نخلا بعد أن نؤ بر فشعرتها للبائع ) تقدم موصولا في

قَوْلُهُ ﴿ بَابُ الْرَجِلُ يَكُونُ لُهُ مَنَّ أَوْ شُرِبُ فَي حَافِطُ أَوْ نَخْلُ ﴾ هو من اللف و لذير ، أي له حق المرود في

عن الْمُزائِنةِ ، بَيعِ النَّمَرِ بالنَّرِ ، إلا أَصَابَ المَرابا فأنَّه أَذِينَ لَم ،

أحدَ عن أبي هر يرةَ رضيَ اللهُ عنه قال و رَخْصَ النبيُّ ﷺ في بيع العَرايا بَخْرْصِها منَ النَّمْرِ فبا ذُونَ خسةِ أُوسُق ، أو في خَسةِ أُوسُق ، شك داود أ في ذلك ، ٢٢٨٣ ، ٢٣٨٤ - وَرَثُنَا زَكُرِيلُهُ مِنْ يَمِي حَدُّنَنَا أَبُو أَسَامَةً قَالَ أَخْبِرَى الوَابِدُ مِنْ كَثِيرَ قَالَ أَخْبِرَكَى

رضيَ اللهُ عَلَمَهَا « نَهَىٰ اللَّهُ مِنْ اللَّهُ عَنِ الْخَاتِرةِ والْخَاقَةِ وعن الْزَابَنَةِ وعن بيمِ النّبرِ حَتَى بَيدُوَ صَلاحَهُ ، وأن لاتُباعَ إِلا بالدينار والدَّرَهُمِ ، إلا المَرافِ ،

ثابت رضي اللهُ عنهم قال ﴿ رَخُّصَ النَّبِي عِنْكُ أَن تُبَاعَ العرايا بخرصِها عُراً ﴾

- حروث عدا بن يوسف حد من أسفيان عن يميي بن سعيد عن نافع عن إبن عمر عن ذيل بن ٢٣٨١ – مَرَثُنَا عبدُ اللهِ بنُ عمدٍ حدَّثنَا ابنُ عُبينةً من ابن جُريحٍ عن عطاء سمعَ جارَ بنَ عبدِ اللهِ

وعن مالك عن نافع عن ابن ِ همرَ عن عمرَ في العبدِ

ذلك وجع المال لسيده إلا أن يشترط المبتاع . وقال أبو حنيفة وكذا الثاقفي في الجديد : لايملك العبد شبئا أصلا

والاضافة للإختصاص والانتفاع كما يقال السرج الفرس ، ويؤ غذ من مفهومه أن من باع عبدا ومعه مال وشرطه المبتاع أن البيع يصح ، لكن بشرط أن لا يكون المال وبويا فلا يجوز ببع العبد ومعه دواهم بدواهم فاله الثنافسي ،

إلى النخلة . قوله ( وعن مالك ) مو معطوف على قوله حدثنا الليث ، فهو موصول ، والتندير : حدثنا عبد الله بن

يوسف عن مالك . وذيم بعض النواح أنه معلق ، وليس كذلك . وتودد الكرماني . وقد وصله أبو داود مر حديث مالك عن نافع عن ان عمر في النخل مرفوعاً ، وعن نافع عن ابن عمر عن عمر في العبد موقوفاً ، وكذا

هو في ﴿ المُومَا ۚ ، ولقتَهُ : عن ابن عمر عن عمر بقعة العبد ، وعن نافع عن ابن عمر عن التي عظيم بقعة التخل ،

ثم سانه من ماريق سلمة بن كبيل و حدثني من سمع جابراً عن النبي ﷺ . . وقال الكرماني : قوله و في العبد ، أي

في شأن العبد، أو التقدير : عن عمر أنه قال في السّبد بأن ماله البائمة ، أو زاد لفظ العبد بعد قوله و الا أن يشترط الميتاع ، أي والسيدكذلك . قلت : وأرجحها الأول ، وقد عبر عنه عند أبي داود بنحو ذلك كما ذكرته . وأخرجه

النسائي من طريق عيى الفطان عن عبيد الله العمري عن نافع عن ابن عمر عن عمر به ية العبد ، ومن رواية عمد بن

إمحق عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً بالقصين ، وقال النساني : إنه خطأ ، والصواب ما رواه يميي الفطان ، وكذلك

رواه الليك وأبوب عن نافع في العبد موقوقاً . وقوله . من ابتاع عبداً وله مال فاله للذي باعه إلا أن يشترط

المبتاع ، مكذا ثبتت قصة العبد في هذا الحديث في جبع نسخ البخاري ، وصنيع صاحب العددة يمتضي أنها من أفراد ﴿

مسلم فاته أورده في • باب العرايا ، فنال • عن عبد الله بن عمر ، فذكر من باح تخلائم فال • ولمسلم من ابتاع عبدا

فالدُّ للذيُّ باك إلا أن يشترط المبتاع ، وكمانه لما نظر كتاب البيوع من البخاري للم يحدد فيه توهم أنها من أفراد

صلم . واعتذر الناوح ابن العظار عن صاحب العددة فقال؛ هذه الزيادة أخرجها الصيخان من رواية سالم عن أبيه

عن عمر ، قال : فالصنف لما نسب الحديث لابن عمر استاج أن ينسب الزيادة لمسلم وحده انتهى ملعصاً . وبالغ

شيختا ابن الملقن في الرد عليه لأن الشيخين لم يذكرا في طريق سالم عمر بل هو عندهما جيما عن ابن عمر عن النبي

📸 بغير واسطة عمر ، لكن مسلم والبخارى ذكراه في البيوع والشرب فتعين أن سبب وهم المقصى ماذكرته .

وقال النووي في شرح مــلم : لم تقع هذه الريادة في حديث نافع عن ان عمرٍ ، وذلك لا يضر فان سالما ثقة بل هو

إجل من نافع فريادته مقبولة . وقد أشار النسائد والداد تعلى أن ترجيح رواية نافع وهي إشارة مردودة أتتبي

لَّكَ: أَمَا نَنْ تَحْرِجُهَا فَرَدُوهُ قَامًا ثَابَتَ عَنْدُ البَحَارَى هَا مِنْ رَوَايَةً أَنْ جَرَجُ عن آن أو مليكة عن الفع لكن

وعن مالك لا يمنع لاطلاق الحديث ، وكأن العقد إنما وقع على العيد عامةً ، والمال الذي معه لا مدخل له في العقد .

العودة فقط . وقال الباجي : إن شرطه آلمشترى للعبد مح مطلقاً ، وإن شرط بعضه أو لنف فروابتان . وقال المازري: إن زال ملك السيد عن عبد، ببيع أو معاوضة قلمال السيد إلا أن يعترطة الميتاع . وعن بعض التابعين كالحسن يقبع العبه ، والحديث حجة على قائل هذا . وإن زال بالعتن ونحوء فألمال للمبدإلا أن يشترطه السيد، وإن

ذال بالمبة وتحوما فروايتان قال القرطي : أرجعهما إلحائها بالبيع ؛ وكذا إن سله في الجناية ، وفي الحديث جواز الشرط الذي لايناني مقتضى العقد ، قال الكرماني : قوله , وله مال ، اضافة المال الى العبد بجاز كا صافة الثمرة

الحديث ٢٠٧٩ - ٢٠٨٠ المروزي فذكرها و أرى ، بفتحتين بغير مد وقصر آخره وزن دعا ، وفي رواية أبي نذ الهروي مثله لكن بضم قولِه ( باب إذا بين البيعان) بفتح الموحدة وتشديد التحتانية أي البائع والمشترى . قولِه ( ولم يكتما) أي ما فيه المعرة أي أطن، واصطرب فيا غيرهما غكى إن التين أنها وويت بفتح المعرة وسكون الراء . قال وفى دواية ابن \_ تُطَيِّف قرى بضم القاف وقتح الراء والأول هو المستدقال الراعى : ففد غروا بخلهم علينا لنا آريــــن على معد وقد بين الصواب في ذلك ما دواء ابن أبي شدية عن مشيم عن مفيرة عن ابراهيم قال. قبل له إن ناسا من النخاسين وأمحاب الدواب يسمى أحدهم اصطبل دوابه خراسار وسجستان ثم يأتى السوق نقبول جاس من خراسان وسجستان ، قال فكره ذلك ابراهيم ، ورواه سعيد بن منصور عن هذيم وانتظه و أن بعض النخاسين يسمى آديه خراسان الح، والسبب في كرامة ابراهم ذلك مايتصن من النس والحداع والندليس . قوله ( وقال عقبة بن عامر لإعل لاترى. يبيع سلمة يعلم أن بها داء إلا أخبره ) في دواية التكشيبينى أخير به ، وحنا المعديث وصله أحد وابن

يذحب بخير الدنيا والآخرة

لماجه والحاكم من طريق عبد الرحن بن شهاسة بكسر المعجمة وتخفيف الميم وبعد الالف مهملة عن عقبة مرقوعا بلفظ والسلم أخر السلم ، ولا يمل لسلم باع من أخيه بيما فيه عش إلا بينه له ، وفي دواية أحمد و بعلم فيه عيها ، وإسناده حسن ، قول ( عن صالح أب الخليل ) في الرواية التي بعد باين وسمت أبا الخليل، قول (رنمه إلى حَبَّى بن حزام) في الرواية المذكورة دعن حكيم، وسيأتي الكلام عليه مستوفى في ديابكم بجوز الخيـار ، بعد عشرين حديثًا ، والنرض منه أوله فإن صدةً ﴿ وَبِينًا ﴾ يورك لما في بيعها الح ، وقوله صدةً أي من جانب البائع في السو م ومن جانب المشترى في الوفاء ، وقوله ، وبينا ، أي لما في التمن واللسن من عيب فهو من جانبيها وكذا تقصه . وفي الحديث حصو اللبركة لها أن حصل منها الشرط وهو الصدق والتدين ، وعقها إن وجد عددماً ومو الكذب والكتم ، وهل تحصل البركة لاحدهما إذا وجدمته المشروط دون الاخر؟ ظاهر الحديث بقتضيه ، ويحتمل أن يعود شتوم أحدهما على الآخر بأن تنزع البركة من المبيع إذا وجد الكذب أو الكتم منكل واحد منهما ﴿ إِنْ كُنَّ الْآجِرِ ثَابَنا الصادق

### ٢٠ - باب بيم الخلط من التسر

المبين ، والوزد حاصل للكانب الكاتم . وفي الحديث أن الدنيا لأيتم حصولما إلا بالعمل الصاخ ، وأن شؤم المعاصى

- ٢٠٨٠ - حَرَّمُنَا أَبِو نُسِمٍ حَدَّثَنَا شَبِيانُ عَن بَمِي عَن أَبِي سَلَمَةَ عَن أَبِي سِيدِ رضَى اللهُ عنه قال و كُنّا رُزَقُ ثمرَ الجمع، وهو الخلطُ من التسرِ، وكَنَا نَبيعُ صاعَينِ بصاعٍ. فقال الذِيُّ ﷺ: الاصاعين بصاعٍ ولا

درهين بدرم ، قَلِهِ ( باب بيع الحُلط من النمر ) الخلط بكسر المعجمة النمر انجمع من أنواع متمرَّة . وقوله في الحديث دكنا وَوَقَ وَبِهُمُ النَّوْنَ أُولُهُ أَي مُطَاءً ، وكان هذا العظاء عاكان يَرْتُجُ بَسَسَهُ فَهُمُ عَا أَنَا. الله عليهم من شعيد وتمر الجمع يفتح الحيم وكون الميم: فسر بالخلط، وقبل هوكل لون من النخيل لايعرف اسمه، والغالب في مثل ذلك أن يكونُّ وديته أكثر من جيده . وفائدة هذه البرجة وفع توع من يتوع أن مثل هذا لا يموز بيعه لاخلاط جيده برديثه

من عيب، وقوله ( ونصحا ) من العام بعد الحاص، وحذف جواب الشرط للعلم به وتقديره بورك لهما في بيعهما كما في حديث الباب، وقال ابن بطال: أصل هذا الباب أن نصيحة المسلم واجبة. قوله ( وبذكر عن العدَّاء ) بالتنقيل وآخره همزة بوزن الفعال ابن خالد بن هوذة بن دبيعة بن عمرو بن عامر بن صعصعة ، صحابي قليل الحديث ، أسلم بعد حنين . قاله ( هذا ما اشترى محمد رسول الله يؤلج من العداء بن عالد ) مكذا وقع هذا التعليق ، وقسد وصل الحديث الترمذي والنسائي وابن ماجه وابن الجازود وابن منده كلهم من طريق عبد الجيد بن أبي يزيد عن ألعداء بن عالد فاتفقوا على أن البائم الذي يَرْتُكُ والمشترى العدا. عكس ماهنا ، فقيل إن الذي وقع هنا مقلوب وقيل هو صواب وهو من الرواية بالمني لان أشتري وباع بمني واحد، ولزم من ذلك تقديم اسم رسول الله 🃸 على اسم العداج، وشرحه ابن العربي على ماوقع في الرمذي فقال فيه : البداءة باسم المفضول في الشروط إذا كان هو المشترى ، قال : وكتب رسول الله يترقيج له ذلك وهو من لايجوز عليه نقض عهده لتعليم الخلق ، قال : ثم إن ذلك على سبيل الاستحباب لانه قد يتماطى صفقات كثيرة بغير عهدة ، وفيه كتابة الاسم واسم الاب والجد في العهدة إلا إذا كان مشهورًا يصفة تخصه ، وأذلك قال و محد رسول الله ، استغنى بصفته عن نسبه ونسب العدا. بن عاله ، قال : وفي قوله

« هذا ما اشترى » ثم قال « بيع المسلم المسلم » إشارة إلى أن لافرق بين الشراء والبيع · قوله ( بيع المسلم المسلم ) فيه

أنه ليس من شأن المسلم الحُديمة ، وأن تصدير الوثائق بقول الكاتب هذا ما اشترى أو أصدق لابأس به ، ولا عبرة

بوسوسة من منع من ذلك وزعم أنها تنتبس بما النافية . قوله ( لاداء ) أي لاعيب ، والمراد به الباطن سوا. ظهر

منه شي. أم لاكوجع الكِيد والسَّمال قاله المطرزي، وقال أبَّ المنير في الحاشية : قوله ، لا داء ، أي يكتب البائع، وإلا تلوكان بالعبدوا. ربيته البائع لكان من بيع المسلم للسلم ، ومحصله أنه لم يرد بقوله لاداء نني الداء مطنقاً بل نني داه مخصوص وهو مالم يطلع عليه . قوله (ولا خبَّة ) بكسر المعجمة وبضمها وسكون المرحمة بعدها مئتة أي مسبياً من قوم لهم عهد قاله المطرزي ، وقبل المراد الاخلاق الحبيئة كالاباق ، وقال صاحب « العين ، الربية ، وقبل المواد الحرام كما عبر عن الحلال بالطيب، وقال ابن العربي . الداء ماكان في الخلق بالفتح والحبئة ماكان في الخلق بالضم، والفائلة سكون البائع على مايعلم من مكوره في المبيع . قيله (ولا غائنة) بالمعجمة أي ولا نجور . وقيل المراد الاباق ، وقال ابن بطال هو من قولهم اغتالني فلان اذا احتال بحية يثلف بنا مالى . قوله (قال فئادة الح) وصله ابن مثله من طريق الاصمى عن سعيد بن أبن عروبة عنه ، قال ابن قرقول : "لطاهر أن نفسير قتادة يرجم الى

الحبة والغائلة معا . قوله ( وقيل لابراهم ) أي النخص ( ان بعض النخاسين ) بالنون والحاء المعجمة أي الدلالين .

قله ( يسمى آدى) يفتح الهيزة المهدودة وكسر الواء وتشديد التحتانية عو مربط الدابة وأبيل مطفهـا ودده أبن

الاناري، وقيل هو حيل بدفي في الأوض و يبرز طرفه قشه به الدابة أصله من الحبس والاثامة من قولم: تأدى الرجل بالمكان أي أقام به ، والمعني أن النخاسين كانوا يسمون مرابط دوابهم باسماء البلاد اليدلسوا على المفترى

بقولم ذلك ليوهموا أنه بجلوب من خواسان وسجستان فيحرص عليها المشترى ويظن أنها قريبة العهد بالجلب ، قال عياضً : وأظن أنه سقط من الاصل لفظة دواجم ، قلت أو سقطت الالف والام التي للجنس كأنه كان فيه يسمى الآرى أي الاصطبل، أو سقط الضمير كأنه كان فيه بسمى آدية، وقد تصحفت هـذه السكلمة في دواية أبي زيد

من النعب فهو موسر ، وقال الثافعي : قد يكون الشخص بالدهم غنيا مع كسه وقد يكون بالالف فقيرا مع ضمنه في نفسه وكثرة عياله ، وقيل : الموسر والمعسر يرجعان الى العرف ، فن كان حاله بالنسبة الى مثله يعــد يسادا فهو

موسر وعكسه، وهذا هو المعتمد وما قبله انما هو في حدمن تجوز له المسألة والآخذ من الصدقة . قوله (منصور)

هو ابن المعتمر . قاله ( ان حذيفة حدثه ) زاد مسلم في روايته من طريق نعيم بن أبي هندعن ربعي ه اجتمع حذيفة وأبو مسعود ، فقال حذيفة : رجل لتي ربه ، فذكر الحديث وفي آخره , فقال أبو مسعود مكذا سمعت رسول الله ومثله دواية أبي عوانة عن عبد الملك عن دبعي كاسيأتي في هذا الباب . قوله (تلقت الملائكة) أي استقبلت روحه عند الموت ، وفي رواية عبد الملك بن عمير عن ربعي في ذكر بني إسرائيل وان رجلاكان فيمن كان قبلكم

أناه الملك ليقبض روحه ، . قولِه ( أعملت من الخير شيئاً ) ؟ وَنَّ رُوايَة بِحذَف حَرَة الاستفهام وهي مقلوة ، زاد نى رواية عبدالملك المذكورة و فتال ما أعلم ؛ فيل انظر ؛ قال ما أعلم شيئًا غير أنى ، فذكره · ولمسلم من طريق شغيق عن أبي مسعود وفعة . حوسب رجل عن كان قبلكم فلم يوجد له من الخير شي. إلا أنه كمان يخالط الناس وكمان موسراً . وفي رواية أبي مالك المعلقة هنا ووصلها عند مسلم . أتى الله بعبد من عباده آ ناه الله مالا فقال له : ما عملت في الدنيا ؟

ـ قال ولا يكتمون الله حديثًا ـ قال : بادب آتيتني مالك فكنت أبايع الناس وكان خلني الجواز ، الحديث ، ون رواية ابن أبي عمر في هذا الحديث, فيقول : يارب ماعملت إك شيئا أرجو به كثيراً . إلا أنك كنت أعطيتني فضلا من مال ، فذكره . قوله ( فتيانى) بكسر أوله جع فتى وهو الخادم حراكان أو ملوكا. قوله (أن ينظروا ويتجاوزوا عن الموسر)كذا وقع في دواية أبي ذر والنسني وهو لايخالف النرجة ، والباقين ، أن ينظروا المعسر ويتجاوزوا عن الموسر ، وكذا أخرجه مملم عن أحمد بن يونس شيخ البخاري فيه ، وظاهره غير مطابق الشرجمة ، ولعل هذا هو

السر في ايراد التعاليق الآنية لان فيها ما يطابق الترجة . قال ( وقال أبو مالك عن ربعي كنت أيسر على الموسر وأنظرالمسر) وهذه الطريق عن حديقة في هذا الحديث وصلها مسلم من طريق أبي خالد الآحر عن أبير مالك كما نقدم أولا وقال في آخره ، فقال أبو مسعود الانصاري وعقبة بن عامر الجبي : حكمنا سمعناه من في رسول الله يَرَاكُمُ ، • قيله

(و تابعه شعبة عن عبد الملك) يعني ابن عبير (عن ربعي) أي عن حذيقة بعني في قوله ﴿ وَأَنظُرُ الْمُعَسِرُ ﴾ وقد وصله ابن ماجه من طريق أبي عامر عن شعبة بهذا اللفظ ، ووصله المؤلف في الاستقراض عن مسلم بن إبراهم عن شعبة بلفظ « فاتجوز عن الموسر وأخفف عن المعسر ، وفي آخره قول أبي مسعود « هكذا سمعت » . ق**ول»** ( وقال أبو عوالة

عن عبد الملك الح) وصله المؤلف في ذكر بني إسرائيل مطولاً ، وهو كما قال ، أنظر الموسر وأتجاوز عن المعسر ، وني آخر، قول أبي مسعود و هكذا سمعت . . ق**يل.** ( وتمال نعيم بن أبي هند اخ ) وصله مسلم من طريق مغيرة بن مقسم عنه وقد تقدم لفظه ، وقيه ثول أبي مسعود أيضا ، قال ابن التين : رواية من روى و وأنظر الموسر ، أول

من دواية من دوى . وأنظر المصر ، لأن إنظار المصر واجب ، قلت : ولا يلزم من كونه واتبها أن لا يؤجر صاحبه عليه أو يكفر عنه بذلك من سيئانه ، وسأذكر الاختلاف في الوجوب في الباب الذي بلمه

١٨ - باب من أنظرَ مُعيرًا

٢٠٧٨ – عَمَرَثُنَّا مِشَامُ بِنُ كَمَا رِ حَدَّتُنَا بَسِي بِنُ حَرَةَ حَدَّثَنَا الزَّبَيدى عن الزَّمْرِيُّ عن نُبيدِ اللهِ

ان عبد الله أنه تميسم أبا هريرةً وشي الله عنه عن اللهيّ ﷺ قال ه كان تأبير " بُداينُ الناسَ ، فاذا رأى مُسيرًا قال لفنيا ع : نجاوَزُوا عنهُ لملَّ اللَّهُ أَن بَنجاوَزَ عَنًّا ، فَتَجَاوَزَ اللَّهُ عنه ﴾

[ الحديث ٢٠٧٨ \_ طرفه في : ٣٤٨٠ ] قله ( باب من أنظر مصرا ) روى صلم من حديث أبي اليسر بفتح التحتانية والمهملة ثم الراء وقعه د من أنظر مصراً أو وضع له أظله الله في ظل عرشه ، وله من حديث أبي قتادة مرفوعاً دمن سره أن ينجيه اقه من

كرب يوم القيامة فلينفس عن مصر أو يضع عنه ، ، ولاحد عن ابن عباس نحوه وقال . وقاه الله من فيح جمم ، واختلف السلف في تفسير قوله تعالى ﴿ وَانْ كَانْ فَرْعَسْرَةُ فَنْظُرَةُ الْيَ مِيسِرَةُ ﴾ قروى الطبري وغيره من طريق أبراهيم النحمي وبجاهد وغيرهما أن الآية نزلت في دين الربا خاصة ، وعن عطاً. أنها عامة في دين الربا وغيره، واختار الطبرى أنها نزلت تصا فى دين الريا وبلتحق به سائر الديون لحصول المعنى الجامع بينهما ، فاذا أعسر المديون وجب إنظاره ولا سبيل إلى ضربه ولا إلى حب م قوله (حدثنا الربيدي) بالضم: قوله (عن عبيد أنه بن عبد أنَّه ) أي ابن عتبة بن مسعود، في دواية يونس عند مسلم عن الزهري . أن عبيداته بن عبد ألله حدثه ، . قوله (كان تأجر

يداين الناس ) في دواية أبي صالح عن أبي هريرة عند النسائي « أن وجلالم يعمل خيراً قط وكان يدّي الناس ، قوله ( تجاوزوا عنه ) زاد النسائي ، فيقول لرسوله خذ مايسر واترك ماعسر وتجساوز ، ويدخل في لفظ التجاوز الانظار والوضيعة وحسن التقاضي . وفي حديث الباب والذي قبله أن اليسير من الحسنات إذا كان خالصا قه كمغر كثيرا من السيئات، وفيه أن الأجر يحصل لمن يأمر به وإن لم يتول ذلك بنفسه، وهذا كله بعد تقرير أن شرع من نبلنا إذا باء في شرعنا في سباق المدح كان حسنا عندنا ١٩ - باب إذا مَبِّنَ البَيِّمانِ ، ولم يَكتُما، ونَصَعا

ويُذكُّرُ عنِ اللَّهُ أَو بنِ خَالَمِ قال : كَتَبَ لَى اللَّهِ مَيْنَةٍ و هَذَا ما اشْتَرَى محدٌ رسولُ اللَّهِ مَنْ اللَّهُ ا ابنِ خالد تبيعَ الْسِلمِ مِنَ السلمِ ، لا داء ولا خِنْبَةَ ولا غاللةً ﴾ . قال قَنادةُ : الفائلةُ الزَّما والسَّرِقةُ والإباق وقبل لإبراهم : إنَّ بعضَ النُّخَاسِينَ بُستَى :آرِيَّ خُراسان، وسِجِسْنانَ، فيقول: جاء أسِ من خُر اسانَ،

وجاء اليوم من يعجنانَ . فكرهَهُ كراهة شديدةً وقال غُنيةُ بنُ عام : لا تِحِلُ لامرى يَ بَبِيعُ يِلْمَةً كَمَلَمُ أَنَّ بِهَا دَاءَ إِلاَّ أَخْبَرَهُ ٢٠٧٩ – وَرَشُ مِلْ اللَّهِ اللَّهِ عَلَمُ عَمْ مَا لَمُ اللَّهِ اللَّلَّمِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ اللَّا اللَّهِ اللَّمِلْمِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ الللَّهِ اللَّهِ رَنَّهُ إِلَى مَسَكِمِرٍ بِنِ يعزامٍ رضَىَ اللهُ عنهُ قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ ﴿ النَّبِيَّانِدِ بِالْجارِ ما لم يَنفرُ قا ـ أو قال: حتى يتفرُّقا ـ قان صَدَّقا وبَيُّنا بورك لها في تيمِها ، وإن كَنَّا وكذَّبًا مُحِفَّتْ بركة كيمِها ،

[ المديث ٢٠٧٩ \_ إطرافه في : ٢٠٨٢ ، ٢١٠٨ ، ٢١١٠ ]

٢٠٨٣ – حَرَّمُنَ آدمُ حَدَّنَا انْ أَبِي ذِنْبِ حَدَّنَا صَعِيدٌ النَّعُرِيُّ عَنِ أَبِي هُرِيرةً عَنِ النِيِّ ﷺ قال

﴿ لَيَّا مِنَ عَلَى النَّاسِ زَمَانُ لا بُهِ إِلَى الرَّهِ عَا أَخَذَ الدَّلَّ أَمِنَ الخَلَالِ أَم من حرام ؟ قَلَهُ ( بَابَ قُولَ أَنْهُ عَرْ وَجَلَّ ﴿ يَا أَيَّا الَّذِينَ آمَنُوا لَا نَاكُوا الَّزِيا أَضَافا مضاعفة الآية ﴾ همكذا للنسنى ليس

قَ اللَّهِ سَوَى الآية . وساق غيره في حديث أن هريرة الماضي في « باب من لم يبال من حيث كسب المال ،

لمساده ومنه ، وهو بعيد من عادة البخاري ولا سيما مع نرب العهد ، ولعله أشار بالترجمة الى مأأخرجه النسافي من وَجِه آخِرِ عِنْ أَنِي هُرِوءً مُرفُوعًا ﴿ يَا نِي عَلِي النَّاسِ وَمَانَ يَا كُلُونَ الرِّيا ؛ فَنْ لم يأكله أَمَا به من عَباده، ودوى مالك عن ذيد بن أسلم في نفسير الأبَّة قال وكان الربا في الجاهلية أن يكون للرجل على الرجل حتى ال أجل ، فاذا

حل قال أتفضى أم تربى ؟ فان قضاء أخذ و إلا زاده فى حقه وزاده الآخر فى الأجل ، . وووى الطبرى من طريق عطاء ومن طرين مجاهـ د نحوه، ومن طريق قدادة , أن ربا أهل الجاهليـة ينبع الرجل البيع الى أجــــــل مسى، فاذا حل الاجل ولم يكن عند صاحبه قضاء زاد وأخر عنه . والربا مقصور، وحكى مده وهو شاذ ، وهو من رباً يربو فيكتب بالالف، ولكن قد وقع في خط المصح، بالواو . وأصل الربا الزيادة إما في نفس

التي. كقوله تعالى ﴿ اهتزت وربت ﴾ واما في مقابلة كدرهم بدرهمين، فقيل هو حقيقة فيهما، وفيل حقيقة في الأول مجاز في الثاني ، زاد أن سريج أنه في الثاني حقيقة شرعية ، ويطلق الربا على كل بيسع محرم ٢٤ - باب آكل الربا وشاهده وكانيو. أول الأنعال [ ٢٧٥ البزة]:

﴿ الذِينَ بِأَكُونَ الرَّبِالا يقومونَ إِلا مَا يقومُ الذي يَتخبُّطهُ الشيطانُ منَ الَّسَ ﴾ الى آخر الآية ٢٠٨٤ \_ حَرْثُ عَمْدُ بِنُ بَشَارِ حَدَّتَنَا مُعَدْ ( حَدُّقَ شُعِبَةُ عِن مَنصورِ عِن أَبِي الضَّعَىٰ عِن سَدُرُوقٍ مِن عائمةً رضَى الله عنها قالت و المسلم أنرك آخر البفرةِ قرأُهُنّ النبي مَنْ عليهم في المسجد، ثم حَرَّم النَّجارة

٢٠٨٥ - وَرَشُنَا مُوسَىٰ بِنُ إِسمَاعِيلَ حَدَّ نَنَا جَرَرُ بَنُ عَاذِمٍ حَدَّنَنَا أَبُورَجَاءَ عَن تَنُمُونَ بَنِ جُنْدَب رضَى اللهُ عنهُ قال: قال الذي ﷺ ﴿ رأيتُ اللَّهَ رَجُلَين أَنَّيَانَ فَأَخْرَجَانَى إِلَى أَرْضِ مَقدً م الطّأنَّنا حتّى أنينًا على بهرٍ من كرم ، فيه رجُلٌ قائم ، وعلى رَسَطِ النهرِ رجُلٌ بينَ يدَيهِ حِجارةٌ . فأ قبَلَ الرَّجُلُ الذي في

الله ي، فاذا أراد الرجُل أن يَحْرُجَ رَى الرجُل بَعَبْرِ في فيهِ وَدَّهُ حيثُ كان، فبمل كَمَّا بِله ليَخْرُجَ رَى في فِي جَمْرٍ أَقِرْجِعُ كَا كَانَ ، قالتُ : ما لهذا ؟ قتال الذي رأيتُهُ في النهرِ : آرِكُلُ الرَّبِّ ، قَالَهِ ( باب آكل الربا وشاهد، وكانه) أي بيان حكمهم ، والتقدّر باب إثم أو ذم . في دواية الاسماعيلي . وشامَّديه ، بالثنية ، قوله ( قول الله تعال ﴿ الذِين يأكلون الربا لا يَعرمون الاكا بَعْوم ﴾ إلى آغر الآية ) وهو قوله ﴿ ثم فيها عالدون ﴾ روى الطبرى من طركِن سعيد بن جبير عن ابن عباس فى قوله ﴿ لاَفِتُومُونَ الْاَكَا يَقُومُ م - اع ع ع حج الباري

لان هذا الخلط لايقلح في البيع لانه متميز ظاهر فلا صد ذلك عبيا ، بخلاف ما لو خلط في أوعية موجهة برى جيدها وعنى رديُّها . وفي الحديث النِّي عن بيع التمر بالتمر متفاصلا ، وكذا الدام . وسيأ في الـكلام على ذلك مستونى نى , باب اذا أراد بيع ثمر بتعر خير منه ، في أواخر البيوع أن شاء الله تعالى

٢٦ - باب ما قبلَ في اللَّمَّامِ والجَزَّار ٢٠٨١ - وَرَشْنَا عَرُ بنُ مَعْمَدِ حَدَّثَنَا أَبِ حَدَّثَنَا الاعشُ قَالَ حَدَّنَى شَفِيقٌ مَن أَبِي سَعودِ قَال ﴿ جَاهُ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ بِكُنِّي أَبَّا شُعِيبِ فَقَالَ الْفَلَامِ لِهُ قَصَّابِ: أَجَمَّلُ لَى طَلَمَا يَسكني خَفَّ من الناس ؛ فاني أربدُ أن أدعُو النبيُّ مَطِيلَةٍ خامسَ خَسَةٍ ، قان قد عرَّاتُ في وَجههِ الجُوعَ ، فدعام ، فجاء مرَّهم رجُل ، قال اللَّيْ يَرْتُكُمُ إِنَّ هَذَا قَدَ تَهِمَنَا ، فإن شِيْتَ أَن تَأَذَنَ لَهُ أَذَنَ لَهُ ، وإن شِيْتَ أَن َرِجَ رَجَعَ رَجَعَ . فقال : لا ، بل قد

[ الحديث ٢٠٨١ ــ أطرافه في : ٢٠٥٦ ، ١٣٤٥ ، ٢٦١٠ ] قَوْلُهُ ( باب اللحام والجزاد ) كذا وقت هذه الترجة هنا ، وفي رواية ابن السكن بعد خمـة أبواب ، وهــو أليق لتتوالى تراجم الصناعات. قوله ( فقال الغلام له قصاب ) بفتح الفاف وتشديد المهملة وآخره موحدة وهمو الجزار، وسيأتي في المظالم من وجم آخر عن الاعش بنفظ دكان له غلام لحام، وانتقت الطرق على أنه من مسند أبي مسعود إلا ما رواء أحد عن ابن نمير عن الاعش بسنت، فقال فيه و عن رجل من الانصار يكنى أبا خبيب قال أتيت رسول الله يُؤتِجُ فعرفت في وجه الجوع ، فأتيت غلاما لي ، فذكر الحديث ، وكذا رويناه في الجزء التاسع من و أمالى المحاملي، من طويق ابن نميو ، زاد مسلم في بعض طوقه ، وعن الاعمش عن أبي سفيان عن جابر ، وسيأني

٢٢ - إب ما بَعَثُق الكَذِبُ والكَمَانُ في البَيمِ

الكلام على قوائد هذا الحديث مستوفى في كتاب الاطعمة إن شاء الله تعالى

قبل بابين وهو واضح فما ترجم له

٢٠٨٢ - حَرَثُنَا بَدُلُ مِنْ الْحَبْرِ حَدَّثَنَا شُعِيدٌ عَن تَعَادةَ قال سمتُ أَبَا الطَّلِيلِ مُحدَّثُ عن عيدِ اللَّهُ مِن الحارث عن حكيم بن حزام رضيّ اللهُ عنهُ عن الذبنَّ ﷺ قال ٥ البَيْمانِ بالخيارِ ما لم يَفرَّفا - أو قال حتى يغرقا ـ فان صَدَّقًا وَبَيِّنَا بُورِكَ لِمَا في تبيهما ، وإن كَنَّا وَكَذَا كُعِفَتْ بَرَكُ تُبهِمًا ، **قوليه (** باب ما يمحق الكذب والكتمان ) أي من البركة ( في البيع ) ذكر فيه حديث حكيم بن حزام المذكور

٢٣ ــ باسب قول الله عزَّ وجل [ ١٣٠ آل عمران ] ﴿ يَاأَبُ الَّذِينَ آمَنُوا لاَنَّهُ كُنُوا الرَّابِ أَضَافًا

م ـ يم ع } و نع الليد

TTV الحديث ٢١١٧ المحابة قد قتل عنهم القول بأن الافتران بالابدان . قوله ( حقه إلى أرض عود بثلاث ليال) أى زدت المسانة في بينه وبين أرضه التي صارت اليه على المسافة التي كانت بينه وبين أرضه التي باعها بثلاث ليال . قوله ( وسافني لل المدينة بثلاث ليال) يعنى أنه نفص المسانة التي بيني وبين أرضى التي أخذ بها عن المسانة التي كانت بيني وبين أرضى أفي بسبًا بثلاث ليال ، واتما قال إلى المدينة لانهما جيما كانا بها قرأى ابن عمر النبطة في القرب من المدينة فلذلك قال , رأيت ان قد غبته ، وفي هذه الفصة جواز بيع العين الغائبة على الصفة ، وسيأتي نقل الحلاف فيها في , باب بيع اللاسة ، وجواز التحيل في ابطال الخيار ، وتقديم المر. مصلحة نفسه على مصلحة غيره ، وفيه جواز بيع الأرض الأرض ، وقيه أن النبن لايرد به البيع ٨٤ - باب ما يكر أمن الطاع في البير ٢١١٧ - حَرْثُ عِدْ اللهِ بِنُ يوسُفَ أخبرُ مَا مَانِكُ عَنْ عِيدِ اللهِ بِنِ دِينَارِ عَنْ عِبْدِ اللهِ بِنِ عَمْرَ رَضَى اللهُ عنها ﴿ إِنَّ رَجُلًا ذَ كُرُ لِنِّي ﷺ أَنْ تُخذَعُ فِي النَّبُوعِ ﴿ قَالَ : إِذَا بِاكِمْتُ قَل لاخِلابَهُ ﴾ [ النب ٢١١٧ - أطرافه في : ٧ : ٢٤ ، ١١٤٤ ، ١٢١٤ ] قول (باب ما يكر، من الخداع في البيع) كما نه أشار بهذه النرجة إلى أن الحداع في البيع مكروه و لك لايف السيع ، إلا أن شرط المشترى الحيار على ما تصعر به القصة الذكورة في الحديث . قوله ( أن رجلا) في رواية أحد من لهويق عمد بن إسحق و حدثني نافع عن ابن عمر ، كان رجيل من الانصار ، ذاد ابن الجيارود في والملتق ، من طريق سفيان عن نافع أنه حيان بن منفذ ، وهو بفتح المهملة والموحدة النفيلة ، ورواء الدارقطني من طريق عبد الأعلى والبهتي من طريق بونس بن بكير كلاهما عن ابن إسحق به وزاد فيه د قال ابن إسحق فحدثني محد بن يمحي بن حبان قال هو جدى منقذ بن عمرو ، وكذلك رواه ابن منده من وجه آخر عن ابن اسمق . قوله (ذكر الذي يَثِيْجُهُ ) في رواية ان إسمق ( فشكا الى الذي تَرَاثِيُّ ما يلنى من الغبن ، . قوله ( انه يخسط فى البيوع ) بيّن ان إسمن فى روايّ ، الذكورة سبب شكواء وهو ما يلقى من الغبن ، وقد أخرجه أحد وأصحاب السن وآبن حبان والحاكم من حديث أنس بنفظ و ان وجلاكان يبايع ، وكان في عقدته ضعف ، . قوله ( لا خلابه ) بكسر المعجمة وتخفيف اللام أي لاخديمة و , لا ، لنني الجنس أي لاخديمة في الدين لان الدين النصيحة ، زاد ابن إسمق في رواية يونس بن بكير وعبد الأعلى عنه رئم أنت بالخيار في كل سلمة ابتمنها للان ليال ، فأن رضيت فامسك وإن سخطت فاردد، فمبني حتى أمدك زمان عنمان وهو أن مانة وثلابن سنة ، فكثرالناس في زمن عنمان ، وكان إذا اشترى شبئا فقيل له إنك غبنت فيه رجع به فيشهد له الرجل من الصحابة بأن التي ﷺ قد جمله بالخيار ثلاثًا فيرد له دراهمه . قال السلما. : لقت التي يَرْجُجُ هذا القول ليتلفظ به عندالبيع فيطلع به صاحبه على أنه ليس من ذوى البصائر في معرفة السلع و مفادير المسه فبرى له كما يرى النف. ، لما تقرر من حض التبايعين على أداء النصيحة كما تقدم في قوله وعلى في حديث حكيم ابن حزام و فان صدةً وبينا بورك لما في بيعهما ، الحديث . واستدل بينا الحديث لاحد وأحد قول مالك أنه يرد بالغبر الفاحش لمن لم يعرف قيمة السلمة ، وتعقب بأنه مَرْتِكُمُ إنها جعل له الحيار الصعف عقه ولوكل الغبر بملك به

الفسخ لما احتاج إلى شرط الحيار . وقال إن العرب : يحتمل أن الحديثة في تعبة حذا الوجل كانت في العبب أو في

وقال أبن قدامة ليس في الحديث تصريح بالبيع ، فيحتمل أن يكون قول عمر . هو لك ، أي هية ، وهو الطاهر قانه لم يذكر ثمنا . قلت : وقيه نمغلة عن قولة في حديث الباب , فباعه من رسول الله يَرْبُطُ ، وقد وقع في بعض طرق هذا الحديث عند البخاري و فاشتراه ، وسيأتي في الهبة ، فعل هذا فهو بيع ، وكون الثن لم يذكر لا يلزم أن يمكون هبة مع التصريح بالشراء ، وكا لم يذكر التمن يحتمل أن يكون القبض المشترط وقع وإن لم ينقل ، قال الحب العلمرى : يمتملُّ أن يكون الذي يَرْتُلِجُ ساقه بعد العقد كما سافه أو لا ، وسوقه قبض له لان قبض كل شي. بحسه . قوله ( أو أشترى عبدا فأعقه ) جعل المصنف مسألة الهـ.ة أصلا أخق جا مسألة العتن لوجود النص في مسألة الهـ.ة دون العتني ، والشافعية نظروا إلى المعنى في أن للمتن قوة وسراية ليست لغيره ، ومن ألحق به منهم الهبـة قال ان العتن انلاف وجبت له والربح له) وصله سعيد بن منصور وعبد الرزاق من طريق ابن طاوس عن أبيه نحوه ، وزاد عبدالرزاق وعن معمر عن أيوب عن ابن سيرين إذا بعث شيئًا على الرضا فإن الخيار لما حتى يتفرقًا عن رضا ، . قول ( وقال الحيدى ) في دواية ابن عساكر باسناد البخارى . قال لنا الحيدى ، وجرم الاسماعيلي وأبو نعيم بأنه علمه ، وقد دو: أو أيضاً مـ صولاً في «مسند الحيدي ، وفي « مستخرج الاسماعيلي ، وسيأتي من وجه آخر عن سفيان في الهبة مومولاً . قولِه ( في سفر ) لم أقف على تعبينه . قولِه ( على بكر ) بفتح الموحدة وسكون الكاف : ولدالنانة أول ما مِرك . قوله ( صعب ) أي نفور . قوله ( فباعه ) زاد في الهبة , فاشتراه الذي يَرَيُّكُ ثم قال : هو الك ياعبد الله بن عمر نصَّع به ماشَّت ، وفي هذا الحديث ماكان الصحابة عليه من توقيره، للني يَرْتُنْجُ وأن لا يتقدموه في المشي ، وفيه جواز ذجر الدواب، وأنه لايشترط في البيع عرض صاحب السلعة بسلمته بل يجوز أن يسأل في بيعها . وجواز التصرف في المبيع قبل بدل الثمن . ومماعاة النَّبي عَنْهُم أحوال الصحابة وحرصه على ما يدخل عليهم السرور . قول (رقال الليك) وَصَلَّه الاسماعيلي من طويق ابن زئيمو ، والومادي وغيرهما ، وأبو نعيم من طريق يعقوب بن سفيان كلهم عن أبي صالح كاتب الليث عن الليث به ، وذكر البيبي أن يحى بن بكير رواء عن الليث عن يونس عن الزهري نحوه؛ وليس ذلك بعلة فقد ذكر الاسماعيل أيضا أن أبا صالح روآه عن الليك كذلك فوضع أن للب فيه شيخين، وقد أخرجه الاسماعيلي أيضا من طريق أيوب عن سويد عن يونس عن الزهري . قِيلُه ( بعت من أمير المؤسَّنِ: عنبان بن عفان مالا) أى أرضا أو عفارا . قوله (بالوادى) يعنى وادى الفرى . قوله ( فلما تبابعنا رجعت عني عنبي) في دواية أبوب بن سويد و فطفقت أنكص على على الفهقرى . • قوله ( مِمادني ) بتشديد الدال أصد مراددني أي يطلب منى استرداده . قوله (وكانت السنة أن المتبايعين بالحيار حتى يتفرقاً ) بعنى أن هذا هو السبب في خروجه من ييت عبَّان ، وأنه فعل ذلَّك ليجب له البيع ولا بيتي لعبَّان خيار في فسخه . واستدل ابن بطال بقونم , وكانت السنة , على أن ذلك كان في أول الامر ، فاما في الزمن الذي فعل أبن عمر ذلك فيكان التفرق بالابدان متروكا فنذك فعله أن عو لأنه كان شديد الاتباع ، هكذا قال ، وليس في قوله ، وكانت السنة ، ماينني استمرارها . وقد وقع في رواية أيوب بن سويد وكنا إذا تبايعنا كانكل واحدمنا بالحيار مالم يغترق المتبايعان، فتبايعت أنا وعثمان ، فذكر الهصة وقيميسًا إشعار باستمرأر ذلك ، وأغرب ابن رشد في والقدمان ، له فزعم أن عثمان قال لابن عر و لبست السنة بافتراق الابدان ، قد انتسخ ذلك ، وهذه الزيادة لم أو لها إسنادا ، ولو سحت لم تخرج المسألة على الحلاف لان أكثر رُيْعَ بِها دَرِجةً ، أو حُمَّات عنه بها خَطينةٌ . واللائك ُ نصلَ عل أخدِكم مادامٌ في مُعَلَّمُ الذي يُعلَّى فيه ؛ اللَّهمَّ صَلَ عليهِ ، اللَّهُمُ ارحهُ ، ما لم يُعِين فيهِ ، مالم يُؤذِ في . وقال : أحد كم في صلاة ما كانت السلاة م تحييه ، ٢١٠٠ – وَرَشُنَا آدَمُ بِنُ أَبِي إِبَاسِ حَدَّثَنَا شُعِبَهُ عِن مُعَيِدِ الطويلِ عِن أَنَسِ بِنِ مالكِ رضي اللهُ عنهُ

قال وكان النبُّ بَرِّكِ في السُّوقِ ، فنال رَّجلُّ : يا أبا القاسم ، فالنفَّ اليهِ النبُّ بَرِّكِم ، فتال : إنما دَعوتُ هذا ، قال النبيُّ يَنْظُهُ: تَمُّوا مِاسِمِي ولا تَكَنُّوا بِكُنْيَتِي ﴾ [الحديث ٢١٢٠ ـ طرفاه في : ٢١٢١ ، ٢٥٠٠]

أُخْبِرَى أَنَّهُ رَأَىٰ نَافِعَ بِنُ جُبَيْرِ أُوتُرَ بِرَكُمَةً

٢١٢١ - وَرَشُنَا مَاكُ بنُ إسماعيلَ حدَّثَنَا زُنُمَيرٌ عن مُعيدِ عن أنين رضي اللهُ عنه قالَ ﴿ دَعَا رَجُلٌ

بالبَقيع : يا أبا القاسم ، فالنِفَ الدِي الذِيُّ ﴿ فَالَ : لَمْ أَعَيْكَ ، قال : سَمُّوا باسمى ولا تَكُنُّوا بكُنيتي • ٢١٣٧ \_ وَرَشْنَا عَلِي مِنْ عِبِدَ اللهِ حَدَّثَنَا سُفِيانُ مِن عُبِيدِ اللهِ مِن أَي مِندَ عِن نافع من جُبَر بن مُطْمِر عن أبي هربِرةَ الدَّوسَىُّ رضَى اللهُ عنه قال وخرَّجَ اللهِيُّ 🐯 في طائفةِ الدَّارِ لاُبُحَجُّمُ، وَلَا أَكَمُّهُ ، حَيَّى أَنَىٰ صُونَ بنى فَيُنفاعَ ، فَجَلَىٰ بنِياءِ بيتِ قاطمة قال : أَنَّمَ ۖ لُسَكُمُ ، أَنَّمُ ۖ لُسَكُمُ ؟ فَبَسْتُهُ فيناً ، فَظَالْتُ أَنها تُللِسُهُ سِخابًا أَوْ تَنَسُّلُهُ ، فِجَاءَ يَشْقَدُ حَتَّى عَاهَهُ وَقَبَّلُهُ وقال : اللَّهِمَّ أَحِبَّهُ وأحِبَّ من بُحِبُّه ، قال سُفيانُ قال عُبيدُ اللهِ

٢١٢٣ – وَرَشُنُ إِبِرَاهِمُ مِنُ النَّذِرِ حَدَّنَنَا أَبُو تَخْمُرةَ حَدَّثِنَا مُوسَى مِنُ عُفِيةَ عَن نافع حَدَّثَنَا ابنُ عَرَ ﴿ أَنْهُمْ كَانُوا يَشْتَرُونَ الطَّمَامَ مَنَ الرُّكُوانِ على عهد النَّيِّ يَزُّكُمْ ، فَيَبَعَثُ عليهم مَن يَمنعُهم أن يَبيعُوهُ حيثُ

اشتَرَوهُ حَتَّى يَنْقُلُوهُ حيثُ مُباعُ الطَّعَامُ ، [ المديث ١١١٣ \_ أطراف في : ١١١١ ، ١١٢٧ ، ١١٦٦ ، ١١٦٧ ، ١١٨٠ ] ٢١٢٤ — قال وحدَّثَنَا اننُ عررَ رضيَ اللهُ عنهما قال • نَهييُ النبيُّ يَرْتُجُهُ أَن كَبياعَ الطَّمامُ إذا اشتَراهُ

[ الحديث ٢١٧٤ .. أطرافه في : ٢١٣١ ، ٢١٣٢ ]

( قال باب ماذكر في الاسواق) قال ابن بطال أواد بذكر الاسوان أباحة المتاجر ودخول الاسواق للاشراف والفضلاً. وكأنه أشار الى مالم يثبت على شرطه من أنها شر البقاع وهو-عديث أخرجه أحد والبزار وصحمه الحاكم لمن حديث جبير بن مطعم أن الني يُزائج قال . أحب البقاع إلى اقه المساجد ، وأبغض البقاع الى الله الاسواق ، واسناده حسن ، وأخرجه ابن حبان والحاكم أيضا من حدث ابن عمر نحوه ، قال ابن بطال : وهذا خرج على الغالب وإلا فرب سوق يذكر فيها الله أكبر من كثير من المساجد. قوله ( وقال عبد الرحن بن عوف الح ) تقدم موصولاً في قَه عبها أو غبنا أم لا، وبالغ ان حزم في جوده فغال: لو قال لاخديمة أو لا غن أو ما أنبه ذلك لم يكن له الحيار حتى يقول لاخلاة. وَسَنْ أَسَهُلُ مَا رَدَّ بِهُ عَلِيهُ أَنْهُ ثَبِّت في صحيح مسلم أنه كان يقول و لاحيابة ، بالتعمّانية يثل اللام وبالذال المعجمة بدل اللام أيضا وكأنه كان لايفصح باللام الثغة السانه ومع ذلك لم يتغير الحسكم في حمّه عند أحد من الصحابة الذين كانوا يشهدون له بأن ثلني ترقيع جمله بالخيار فعل على أنهم اكتفوا في ذلك بالممني . واستنل به على أن الكبير لابحجر عليه ولو تبين سفه لما في يُعنى طرق حديث أنس أن أهله أثوا انني رهج تغالوا يا رسول الله احجر عليه ، قدعاء فنهاء عن البيح فقال لا أصبر عنه فقال , إذا بايعت فقل لاخلابة ، وتعقب بأنه لو كان الحجر عام الكبير لايصح لانكر عليهم، وأماكونه لم يمجر عله فلا يدل على منع الحجر على السفيه . واستدل به على جواز البيع بشرط الحيَّار وعلى جواز شرط الحيّار الشترى وحده ، وفيه ما كان أهل ذلك العصر عليه من الرجوع الى آلحق وقبول خبر الواحد في الحقوق وغيرها

عين فيحتيج بها في حق من كان بصفة الرجل قال : وأما ما روى عن عمر أنه كلم في البيح فقال : ما أجد لسكم شيئا

أوسع ما جمل دسول الله من الله المان من منفذ ثلاثة أيام ، فداده على ابن لهيمة وهو صعف انتهى ، وهو كما قال أخرجه الطبراني والدارقطي وغيرهما من طويقه ، لكن الاحتالات الى ذكرها قد تعينت بالزواية الى صرح بها بأنه

كان يغين في البيوع ، واستثمل به على أن أمد الحيار المدترط ثلائة أيام من غير زيادة لانه حـكم وود على خلاف

الأصل فيتتمر به على أقمى ماورد فيه ، ويؤيده جعل الحيار في المصراة ثلاثة أيام ، واعتبار الثلاث في غير موضع،

وأغرب بعض المالكية فقال انما فصره على ثلاث لان معظم بيعه كان فى الرفيق ، وهذا يحتاج الى دليل ولا يمكني فيه بحرد الاحتمال ، وأستمل به على أن من قال عند العقد , لا خلابه ، أنه يصير في تلك الصفقة بالحيار سوا. وجد

٤٩ - إلب مذَّ إِنَّ أَنَّ الإسواق. وقالَ عبدُ الرَّحْنِ بنُ عَوفٍ : لَمَّا قَدِينا الدِّينةَ قلتُ هل من سُوقٍ فِيه تجارةٌ ؟ فقال : سُونُ قَينُفاع وقال أنسُ : قال عبدُ الرحمٰني دُلُوني على السُّوني . وقال عمرُ : ألهاني الصَّفَقُ بالأسواني ٢١١٨ – حَرَثْنَى عَمْدُ بِنُ الصَّبَاحِ حَدَّثَنَا إسماعِيلُ بِن زَكِرَبُّ عَن عَمِدِ بِن سُوفَةً عَن فافع بِنِ جُبيرِ بِنِ مُظْهِرٍ قال حد النُّني عائمةُ رضَى اللهُ عنها قالت: قال رسولُ اللهِ مِينَيِّنَةُ ﴿ يَعْزِو جَيْسٌ الكَعْبَهُ ، قاذا كانوا بَبَيدا ، مَن

الأرض مُحَنَّتُ ۚ بِأَوْلِمُ وَآخِرِهُ . قالت : قلتُ يارسولَ اللَّهِ كَبْتَ يُحْسَلُكُ بِأَوْلِمُ وآخرهم وفيهم أسواقهم وَمَنْ لَيْسَ مَنْهِمُ } قال : مُخِمَّفُ بِأَوْلُمْمُ وَآخُرِهُمْ ، ثُمَّ لِيُعَتُّونَ عَلَى نِيْأَيْهُم ﴾ ٢١١٦ – فَرَشُنَا فَنَكِيةٌ حَدَّثَمَا جَرِيرٌ عَنِ الأَعْشِ عَنِ أَنِي صَالَحٍ عِنْ أَنِي هِرِيرةً رضَى اللهُ عنه قال:

قال رسولُ اللهِ ﷺ ﴿ صلاةُ أَمْدِكُمْ فَي جَاءَةٍ نُرِيدُ عَلَى صلاَّهِ فِي سُوقِهِ وَبَيْتِهِ بِشِمّاً وعشرينَ درجةً ، وذلك بأنهُ إذا توضًّا فأحَسَنَ الوَّضُوءَ ، ثمَّ أنَّى السجدُ لأبريدُ إلا الصلاةَ ، لا يَهَزُّهُ إلا الصلاةُ ، لم تخط خطوة إلا

لان هذا الحلط لايقدح في البيع لانه متميز ظاهر فلا يعد ذلك عيباً ، بخلاف ما لو خلط في أوعية موجهة يرى جيدها ويخنى رديتها . وفي الحديث النهي عن بيع التمر بالتمر متفاضلا ، وكذا الددام . وسيأتي الـكلام على ذلك مستوفي

#### في • باب اذا أواد بيع تمر بتمر خير منه ، في أواخر البيوع ان شاء الله تعالى ً ٢٦ - باب ما قبلَ في الكَثَّامِ والجُزُّارِ

٢٠٨١ – مَرَثُنَ عَرُ بنُ تَعْصِ حَدَّتَنا أَنِي حَدَّنَنا الاعْشُ قال حَدَّنَى شْفَيْقَ عن أَبِي مَسود قال

﴿ جَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ يُكُنِّي أَبَا شُعِبِ فَقَالَ لَفُلامَ لَهُ فَصَّابٍ: أَجَمَلُ لِي طَعَاماً يَكُنِّي خَتَّ منَ الناس، عَانِي أَرِيدُ أَنْ أَدَّءُوا النِّي مَشِيِّاللَّهُ خامسَ خَسَةٍ ، قانى قد عرَّفتُ فى وَجِيمِ الجُوعَ ، فدعاهم ، فجاء معهم رجُل ، فقال الدِّئُّ يُرْتِئِنُهِ إِنَّ هٰذَا قَدَ تَهِمَنَاء ، فإن شِثْتَ أَن تأذَّنَ لهُ مَا أَذَنَ لهُ ، وإن شِثْتَ أن ترجمَ رَجَعَ . فقال : لا ، بل قد

[ الحديث ٢٠٨١ ــ أطرافه في : ٢٥٥٦ ، ٢٤٤٥ ، ٢٠٨١ ]

قله ( باب اللحام والجزار ) كذا وقعت هذه الترجمة هنا ، وفي رواية ابن السكن بعد خممة أبواب، وحمو أليق لتتوالى تراجم الصناعات . قوله ( فقال لغلام له قصاب ) بفتح الناف ونشديد المهمة وآخره موحدة رءو الجزاد ، وسيأتى في المظالم من وجَّه آخر عن الاعمش بلفظ وكان له غلام لحام ، وانفقت الطرق على أنه من مسند

أنيت رسول الله يَرْتُجُ فعرفت في وجهه الجوع ، فأنيت غلامًا لي ، فذكر الحديث . وكذا دريناه في الجزء الناسع من ﴿ أَمَالَ الْحَامَلِيَّ مِن طَرِيقَ ابن تمير ، زاد مُسلم في بعض طرقه ﴿ وعن الاعش عن أبي سَمَيان عن جابر ، وسيأتَى الكلام على قوائد هذا الحديث مستوفى في كتاب الاطعمة إن شاء الله تعالى

أبي مسعود إلا ما رواه أحمد عن ابن تمير عن الاعش بسنه، فقال فيه , عن رجل من الانصار يكني أبا شعيب قال

٢٢ – بإسب ما بَمَتَقُ السَكَيْبُ والسَكَمَانُ في البَيعِ

٢٠٨٣ – صَرَشُنِ بَدَلُ بَنُ الْحَبَر حدَّثَنَا شُمِهُ عن فَنَادَةَ قال سمتُ أَبَا الطَّلِيلِ مُحِدَّثُ عن عيد الله بن الحارث عن حكيم بن حزايم رضيَ اللهُ عنهُ عن النبيُّ وَيُشِيُّونَ قال ١ البَّيَّمانِ بالخبارِ ما لم يَنفر أقا \_ أو قال حتى يتغرقا ـ قان صَدَقًا وَبَيِّينًا مُبوركَ لِمَا فِي رَبِيعِها ، وإن كَهُ وَكَذَبًا مُحِفَّتُ بَرَكَةُ رَبِيهِما ،

قبل بابين وهو واضح فيما ترجم له ٢٢ – ياسيب قول الفوعرُّ وجل[ ١٣٠ آل عران ] ﴿ يَاأَلُمُ الَّذِينَ آلْمَنوا لاَنْ كُلُوا الرُّبَا أَضَافًا مضاعفة ﴾ الآية

قوله ( باب ما يمحق الكذب والكتان ) أي من البكة ( في البيع ) ذكر فيه حديث حكيم بن حزام المذكور

٢٠٨٣ - مَرْضَ آدمُ حدُّنَا انُ أَبِي وَنْبِ حدَّنَا صيدٌ النَبُرِئُ مِن أَبِي هِرِرَةَ عَنِ النِي عَظِينُ قال

﴾ كَيَّا تِهَنَّ على الناسِ زمانُ لا يُبالى الر، بما أخَذَ المالَ أين الخلال أم من حرام » الله عن الله عن وجل ﴿ يَا أَيِّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُوا الرَّبَّا أَصْمَانًا مَضَاعَفَةَ الآية ﴾ مكذا النسنى ليس

قَ اللَّابَ سوى الآية . وساق غيره فيَ حديث أبي هريرة الماضي في « باب من لم يبالي من حيث كسب المال ، بلسناده ومته ، وهو بعيد من عادة البخارى ولاسيها مع قرب العبد ، ولعله أشار بالترجة ال ماأخرجه النسانى من

وجه آخر عن أبي هريرة مرفوعا ويأتي على الناس زمان يأكلون الربا ، فن لم يأكله أصابه من غياده، ودوى مالك عن زيد بن أسلم في تفسير الآية قال وكان الربا في الجاهلية أن يكون للرجل على الرجل حق الى أجل ، فإذا حَنْ لِمَا أَنتَصَى أَمْ تُوبِي ؟ فان قضاء أَخَذُ و إلا زاده في حقه وزاده الآخر في الأجل ٢٠. ودوى الطبرى من طريق عطا. ومن طريق مجاهـ د نحوه ، ومن طريق قتادة وأن ربا أهل الجاهليـة يبيع الرجل البيع لك أجـــــل

وَهُو مِنْ رَبًّا رِبُو فَيَكْتُ بِالآلِفُ ، ولكن قد وقع في خط المصحة. بالواو . وأصل الربا الزيادة إما في نض التي. كقوله نعالى ﴿ اهْدُن ودبت ﴾ واما في مقابلة كندهم بدرهمين، تقيل هو حقيقة قبيماً ، وقيل حقيقة في الأول بهاز في الثاني ، زاد أن سريج أنه في الثاني حقيقة شرعية ، ويطلق الربا على كل بيسع محرم ٢٤ - باب آكل إرابا وشاهده وكانيد. قولُ الله تعالى [ ٢٧٥ البغرة]:

مسى، ناذا حل الاجل ولم يكن عند صاحبه قضاء زادوأخر عنه. والربا مقصور، وحكى مده وهو شاذ،

 ﴿ الذينَ بِأَكُلُونَ الرَّبِالا يقومُونَ إلا كَا يقومُ الذي يَتخبَّطهُ الشيطانُ مِن المَس } الى آخر الآية ٢٠٨٤ \_ حَرَّمُنْ عَمَدُ بِنُ بَشَارٍ حَدِّمُنَا هُمَدَرٌ حَدَّمَنَا شِيهُ عِن مَسْرُوق عِن أَنِي الطَّهِي عِن مَسْرُوق عِن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها قالت ﴿ لَمُسِمَّا تُورُ اللَّهُ وَقُواْ لُمُّنَّ النَّبِيِّ مَثِّلَتُهُ عالِمِم في السجدِ ، ثمَّ حَرَّمَ النَّجارَةَ

٢٠٨٥ - وَرَكُنَا مُوسَىٰ بنُ إسماعيلَ حَدَّنَنَا جَرَرُ بنُ عَاذِمٍ حَدَّنَنَا أَبُورَجَاهُ عَن تُمُونَ بنِ جُنْفسِ رضيَ اللهُ عنهُ قال: قال النبئُ ﷺ ﴿ وَأَيْتُ اللَّهَ وَجُلَيْنَ أَنَّيَانَى فَأَخَرَجَانَى إِلَى أُوضِ مَقدَّمةِ ، فالطَّأَيُّنَا حَتَّى أُنينًا على نهرٍ من كرمٍ، فمبر رجُلُ فائمٌ ، وعلى وَسَطِ النّهرِ رجُلٌ بينَ يدَيهِ حِجارةٌ . فأ ثَبَلَ الرَّجُلُ الذي ف المتهر ، فاذا أراد الرجُلُ أن يَخَوُجَ رَكُى الرجُلُ بَمَتَرِ فِي فِي فَرَدُّهُ عِيثُ كَانٍ ، فَجِعلَ كَمَّا جاء لِبَغْرُجَ رَكَى فِي

فِي جَمَرٍ وَيَرْجِعُ كَاكَانَ، قالتُ : ما لهذا ؟ قال الذي رأيتُهُ في النهرِ : آركلُ الرَّبَّا ﴾ قوله ( باب آكل الربا وشاهده وكانبه) أي بيان حكمهم ، والتقدير باب إثم أو ذم . في دواية الاسماعيلي و وشاهديه ، بالنائبة ، قوله ( قول الله تعالى ﴿ الذِينَ مِا كُلُونَ الرَّبَا لِا يَعْرَمُونَ الآيَا يَعْرَمُ لل قوله ﴿ ثم فيها عاليون ﴾ روى الطبرى من طريق سعيد بن جبير عن ابن عباس فى قوله ﴿ لَابْقُومُونَ الْأَكَا يقوم م - ١٠ ج } ، فح الباري

٢١٠٦ ـــ فَرَثُّتُ مومَىٰ بنُ إساعِلَ حَدَّنَنَا عِدُ الوارِثِ عن أبي التَّيَّاحِ مِن أنسِ رضَى اللهُ عنهُ قال و قال النبئ ﷺ : با بَنبى النَّجَّادِ المامنوني بحائطكم . وفيع خِرَبُ و أَنخلُ ﴾ قهل ( باب صاحب السَّلعة أحق بالسوم) بفتح المهملة وسكون الواوأي ذكر قند معين الشن ، وقال ابن بطال:

لكن ذلك ليس بواجب ، فسيأتى في قصة جمل جابر أنه يَرْتُكُم بدأه بقوله , بعنيه بأوقية ، الحديث . قوله (حدثنا عبد الوارث) هو ابن سعيد والاستادكله بصريون . قوله ( نامنونى ) بمثلة على وذن فاعلونى ، وهو أمر لهم بذكر الأن معينا باختيارهم على سبيل السوم ليذكر هو لهم ممنا معينا يختارة ثم يقع التراضي بعد ذلك ، وبهذا يطابق الترجة. وقال المسازري : معنى قوله ثامنوني أي بايعوني بائين أي ولا آخذه هبة ، قال : فليس فيه إلا أن المشترى ببدأ بذكر النَّن . وتعقبه عياض بأن الترجمة إنما هي لذكر النمن معينا ، وأما مطلق ذكر النِّس فلا فرق فيه في الأولوية بين البائع والمشترى . قلت: وعد سبق هذا الحديث في أبواب الساجد ، ويأتى الكلام عليه مستوفي في أول الهجرة

لاخلاف بين العلما. في هذه المسألة ، وأن متولى السلمة من مالك أو وكيل أولى بالسوم من طالب شرائها . قلت

#### ٢٤ - إب كم يجوزُ الخيارُ !

٢١٠٧ ـ مَرْشُ صَدَّقَةُ أَخْبِرُ نَاعِبِدُ الوِهَابِ قال سمتُ كِيلِ مِنْ سعيدِ قال سمتُ نافعاً عن ابن عمرَ رضيَّ اللهُ عَمِما عن النبُّ ﷺ قال ٥ إنَّ التبايعين بالخبار في بَيمِهما مالم يتفرُّ قا أو يكمونَ البيعُ خِياراً ٥ . قالَ نافغ: وكان ابنُ عمرَ إذا اشترَى شيئًا يُعجبهُ فَارَقَ صَاحِبَهُ

[ الحديث ٢١٠٧ \_ أطرافه في : ١٠٠٩ ، ٢١١١ ، ٢١١٢ ، ٢١١٢ ، ٢١١٦

٢١٠٨ - ورَّث عَنْ حَوْد مُدَّقَمًا كُمُّ أَمْ عَن فَدَدةً عن أبى الخليل عن عيد الله بن الحارث عن حسكيم

ان حِزامِ رضىَ اللهُ عنه عن النبيُّ ﷺ قال ﴿ البَّيِّمانِ بِالْجَارِ مِنْمَ يَنفُرُّونَ ﴾ . وزادَا حدُ حدُّكنا بَهْزُ قال قال كَمُنْ مُ : فذكرتُ ذلك لأبي التَّمَاحِ قال : كنتُ معَ أبي الخليلِ لما حدَّثهُ عبدُ اللَّهِ بنُ الخارث هذا الخديث قله ( باب ) بالشوين ( کم بحود الخياد ) والخياد مکسر الخاء اسم من الاختياد أو "تنعير ، وموطلب خير الامرين من إمصاء البيع أو فسخه، وهو خيادان: خياد الجلس وخياد الشرط، وزاد بعضهم خياد انقيصة . وهو مندرج في الشرط قلا زآد . والكلام هنا علىخيار الشرط والترجمة معقودة لبيان مقداره والبُس في حديثي الباب بيان لذلك ، قال ابن المثير: للله أخذ من عدم تحديده في الحديث أنه لايتقيد بل يفوض الاس فيه إلى الحاجة النفاوت السلم

في ذلك . قلت : وقد دوى البعق من طريق أبي علقمة الغروي عن نافع عن ابن عمر مرقوعاً • الحنيبار ثلاثة أيام • وهذاكاً له مختصر من الحديث الذي أخرجه أصحاب المئن من طريق محمد بن إسحق عن نافع في أصة حبان بن منقذ وسأذكره بعد خممة أبواب، وبه احتج للحنفية والنافعية في أن أمد الحياد ثلاثة أيام، وأنكر مانك النوقيت في خياد الشرط الاتة أيام بغير زيادة والكانت في الغالب بمكن الاختيار فيها ، لكن الكل شي. أمد بحسبه يتخير فيه ،

لللدانة مثلا والثوب يوم أو يومان وللجارية جمة وللدار شير ، وقال الاوزاعي يمتد الحيار شهرا وأكثر بحسب

لِمَاجَةَ اللهِ . وقال الثورى : يختص الحيار بالمشرى ويمندله إلى عثرة أيام وأكثر ، ويقال إنه انفرد بذلك ، وقد مع القول بامتداد الحياز عن عمر وغيره وسيأ ن شيء من في أبواب الملازمة ، ويحتمل أن يكون مراد البخارى

بقوله وَكم يجوز الحيار ، أي كم يخبر أحد المتبايعين الآخر مرة . وأشار إلى ما في الطريق الآنية بعد ثلاثة أبواب من زيادة ممام , ويختار ثلاث مراد . لكن لما لم تكن الريادة ثابتة أبني الترجة على الاستفهام كمادته . قوليه ( حدثنا مِدَةً ) هو ابن الفضل المروزي ، وعبد الوهاب هو النَّقي ، ويحيي بن سعيد هو الانصاري . قولِه ( أن المتبايمين

بلثيار )كذا للاكثر ، وحكى أن التين في رواية الغابسية أن المتبايعان ، قال وهي لغة ، وفي رواية أيوب عن نافع في الباب الذي يليه و البيعان ، يتشديد النحتانية ، والبيع يمنى الباقع كلصيق وصائق وصين وصائن وليس كين وبائن فانها متنا بران كنيم وفاتم ، واستعال البيع في المشترى إما على سليل التغليب أو لأن كلامنها باتع . قَلْهِ ( مالم يتغرقا ) في دواية النسائي و يفترقا ، بتغديم آلفا. ، ونقل تعلب عن الفصل بن سلة افترقا بالسكلام وتقرقا بالابدان ، ورده ان العرد بقوله تعالى ﴿ وما تفرق الذين أوقوا الكتاب ﴾ فانه ظاهر في التفرق بالكلام لا أنه بِالاعتقاد، وأجيب بأنه من لازمه في الغاّلب لان من عالف آخر في عقيدته كمان مستسعيا لمفاوقته أياء بيدنه ، ولا يخل صعف هذا الجواب، والحق حمل كلام المفضل على الاستعال بالحقيقة، وإنما استعمل أحدهما في موضع

الآخر اتساعاً . **قوله ( أ**و يكون البيع خيارا ) سياتى شرحه بعد باب . **قوله ( نا**ل نافع وكان ابن عمر الغ) هو أموصول بالاسناد المذكور ، وقد ذكر ، سلم أيضا من طريق ابن جريج عن نافع ، وهو طــــــاهر في أن ابن عمر كان يذهب الى أن النفرق المسذكور بالإبدان كما سيأتى . وفي الحديث تبرت الحنيار لكل من المتبايدين ماداما في المجلس وسياني بعد باب . قرَّلِه ( عن أبي الحنيل ) في دواية شعبة الآدية بعد باب , عن قنادة عن صالح أبي الخليل ، وفي وواية أحد عن غندر عن شعبة عرب قتادة وسمت أبا الخليل ، . قوله (عن عبد الله بن الحارث) مو أبو نوفل إن الحارث بن عبد المطلب ، ولم ينسب في شي. من طرق حيديثه في الصحيحين ، لكن وقع لاحد من طريق سعيد

عن قادة وعبدالله بن الحارث الهاشي ، ورواه ان خربة والاساعيلي عنه من وجه آخر عن شعبة فقال عن قتادة وسمعت أبا الخليل بحدث عن عبد انه بن الحارث بن نوفل، وعبد الله هذا مذكور في الصحابة لانه ولد في عهد النبي مَنْهُ فَأَنَّى لِهِ فَحَمَكُم ، وهو معدود من حيث الرواية في كبار النابعين ، وقنادة وشيخه نابعيان أيضا ، وليس له في البغارى سوى هذا الحديث وحديث آخر عن العباس في قصة أبى طالب . قوله ( وزاد أحد حدثنا جز ) أى ابن أسد ، وحدَّه الغريق وصِلها أبو عوانة في حجيحه عن أبي جعفر الداري واسمه أحد بن سعيد عن بهز به ولم أرحا في مسند أحد بن حنبل، وزع بعضهم أنه أحد المذكور، وستأتى هذه الزيادة من وجه آخر عن همام بعد ثلاثة أبواب باوضح من سياقه . وفي صنيع حمام فائدة طلب علو الاستادلان بينه وبين أبي الحليل في إستاده الآول وجلين وفي الثاني رجل راحد

## ٣ } - باب إذا لم أبوَ قَتْ الخيارَ على مجوزُ البَّبعُ أ

– حَدَّشُ أَبِو النَّمَانِ حَدَّثَنَا كَاذُ بِنُ زَيدٍ حَدَّثَنَا أَبُّوبُ مِن نَافعٍ عِنْدِ ابْنِ عمرَ رضى اللهُ عنهنا

ودوى سعيد بن منصور عن خاله بن عبد الله عن عبد العزيز بن حصيم و رأيت ابن عمر اشتري من رجل بعيرا يًّا فأخرج ثمنة قوصعه بين بديه غيره بين بعيره وبين النمن » . قوله ( وشريح والشعبي ) أي قالا عضار الجلس ، وهذا وصله سعيد بن منصود عن حشيم عن عميد بن على : سمعت أما الضمى عشيث أنه شهد شريحا والمنصم اليه وجسلان اشترى أحدهما من الآخر دارا بأدبعة آلاف فأرجبها له ، ثم بدا له في بيمها قبل أن يفارق صاحبها فقال لى : لاحاجة ل فها ، فقال البائع : قد بعتك فأوجبت لك ، فاختصا إلى شريح فقال : هو بالحيار ما لم يتفرقا . قال عمد : وشهنت النبي تمنى بذلك . ودوى ابن أبي شبية عن وكبع عن شعبة عن الحكم عن شريح قال « البيعان بالحيار مالم يتفرقا » وعن جربر عن مفيرة عن وكميع عن الشعبي أنه أتى في رجل اشترى من رجل برذونا فأواد أن يرده قبل أن يتفرقا فضى النعبي أنه قد وجب البيع ، فشهد عنده أبو الضحى أن شربحا أنى في مثل ذلك فيه على البائع ، فرجع النعبي إلى قول شريح . قوله ( وطارس ) قال الشافعي في • الآم ، : أخبرنا ابن عينة عن عبد الله بن طاوس عن أبيه قال و خير رسول الله يرفي رجلا بعد البيسع ، قال وكان أن يحلف ما الحيار إلا بعد البيع . قوله (وعطا. وأبن أب مليكة) وصلها ان أبي شبية عن جرير عن عبد العزيز بن وفيسع عن ابن أبي مليكة وعطاء قالاً : البيعان بالخيار حتى يتقرقا عن ومنا . وقال ابن المنذر القول به أيضا عن سعيد بن المسيب والزهرى وابن أبي ذئب من أهل المدينة ، وعن الحسن البصرى والاوذاعي وابن جريج وغيرهم ، وبالغ ابن حزم تقال لا تملم لمم عالفا من التابعين الاالتخبي وسند ورواية مكذوبة عن شريح ، والصحيح عنه القول به ، وآشار إلى مارواه سعيد بن منصور عن أبي معاوية عن حجاج عن الحكم عن شريح قال : إذا تكلم الزجل بالبيع ققد وجب البيع ، واسناده ضعف لاجل حجاج وهو ابن أرطأة . قوله (حدثنا إسمن) قال أبو على ألجياني : لم أره منسوبا في شيء من الروايات ، ولعله إسمن بن منصور ، فإن مسلما روى عن إنحاق بن منصور عن حبان بن ملال . قلت : قد رأيت منسوبا فى رواية أبى على بن شبويه عن الغرجمى في هذا الحديث إين بن منصور ، و/ أوه في مسئد إسحق بن راهويه من روايته عن حيان ، فقوى مأقال أبو على رحم الله . ثم رأيت أبا تعبم استعرجه من طريق أيحق بن راهويه عن حيان وقال : أخرجه البخارى عن إيحق فاقه أعلم . . قوله (حيان بن هلال) هريفتح الحا. بعدها موحدة نفية . قوله (حدثنا شعبة) سيأ تى بند باب من هذا الوجه وعن هرام. بدل شعبة، وعو يجول على أنه كان عند حبان عن شيخين حدثاه به عن شيخ واحد. قوله ( ما لم يتفرقا ) في رواية مهام الماضية قبل باب د مالم يفترقا ، وفي دواية سليان بن موسى عن نافع عن أبّ عمر ، وعن عطاء عن ابن عباس مرفوعا دما لم يفارقه صاحبه فإن فارقه فلا خيار له ، وقد اختلف القائلون بأن المراد أن يتفرقا بالإبدان هل التفرق المذكور حديثهي اله؟ والشهود الراجح من مذهب العلما. في ذلك أنه موكول إلى العرف ، فكل ماعد في العرف نفرتا حكم به وما لا فلا والله أعلم . قول، (فان صدقا وبينا ) أي صدق البائع في إخبار المشتري مثلا وبين العب ان كان في السلمة . وصدق المفترى في فعد أنَّن مثلا وبين العبُّ انكان في النمن ، ويحتمل أن يكون الصدق والبيان بعني واحد وذكر أحدهما ناكيد الآخر . قوله ( عقت بركة بيعهما ) بحسّل أن يكون على ظاهره وأن شؤم التدليس والكذب وقع في ذلك العدَّد فحق بركته، وأن كان الصادق مأجورا والكانب مأزورا . ويحسِّل أن يكون ذلك عنصا بمن وقع مه التدليس والعب دون الآخر ، ورجعه إن أبي جرة . وفي الحديث قضل الصدق والحث عليه وذم الكذب والحث على شعه ، وأنه سبب لنعاب البركة ، وأن عمل الآخرة بمصل خيرى الدنيا والآخرة . قوله (إلا بسع الحياد) أى فلا

قال: قال النبئ وَﷺ و النَّبِيَّانِ بِالخيارِ ما لم يَنفرُقا ، أو بَغولُ أحدُهما لصاحبه اختَرْ، ورُبَّا قال: أو بكونُ قَوْلِهُ ﴿ بَابِ اذَا لَمْ يُوفَ الحَيَّادِ ﴾ أي اذا لم بعين البائع أو المشترى وقتا للخيار ﴾ وأطلقاء ﴿ مَلْ يجوز السيم ﴾ وكمانه أشار بذلك الى الحلاف الماضي في حد خيار الشرط، والذي ذهب اليه الشافعية والحنفية أنه لايزاد فيه على ثلاثة أيام ، وذعب ابن أبي ليل وأبو يوسف وعمد وأحد واحق وأبو ثور وآخرون إلى أنه لا أمد لمسبسدة خيار الشرط بل البيع جائز والشرط لازم الى الوقت الذي يشرطانه وهو اختيار ابن المنفذ، فان شرطا أو أحدهما الخيار مطلقا نقال الآوزاعي وابن أبي ليل : هو شرط باطل والبيع جائز ، وقال الثوري والشافعي وأصحاب الرأى: يبطل المبيع أيضا ، وقال أحمد واسحق للذي شرط الحبيار أبدا . ( تنبيه ) : قوله . أو يقول أحمدهما ، كذا عر في هميم الطرق باثبات الواو في يقول ، وفي إنهانها نظر لأنه بجروم عطفا على قوله , مالم يتفرقا ، فلمل الضمة أشبعت كا أشبعت اليا. في قراءة من قرأ ﴿ إنه من يتني وبصر ﴾ . ويحتمل أن تكون يمعني إلا أن تيقرأ حيثنا بنصب اللام وبه جزم النووي وغيره ، ثم ذكر الصنف في الباب حديد ابن عمر من وجه آخر عن نافع وفيه ﴿ أُو يَكُونَ بِسِع خيار ، والمعنى أن المتبايعين إذا قال أحدهما لصاحبه اختر إمضاء البيع أو فسخه فاعتبار إمضاء البيع مثلا أن البيع يتم وإن لم يتفوقاً ، وبهذا قال الثورى والأوذاعي والشافعي وإيحق وآخرون ، وقال أحد لايتم البيع حتى يتفرقاً -وقيل إنه تفرد بذلك ، وقبل العني بقوله ، أو يكون بيع خيار ، أي أن يشترطا الحيار مطفا ألا يبطل بالتفرق ، وسيأتي البحث فيه بعد بابين مستوفي إن شاء الله تعالى

> ع على البَيِّمان بالخيار مالم بتفرُّقا ٤ وبه قال ابن محرّ وشرّ يح والسَّم يُ وطاوس وعطا؛ وابن أبي مُلَّيكُهُ

٣١١٠ – **صَرَّعُنَّ اِ**لِمِعَاقُ ٱخْبِرَنَا تَخَيَّنُ بِنُ مِلالِ قَالَ : حَدَّثَنَا شُعِبُهُ قَالَ قَنَادَةُ أَخْبِرَى عَن صَالِحْرِ أَبِي اَ عَلَمْهِا عِن عَبِدِ اللَّهُ بِنِ الحارثِ قال سمتُ حَكَمَمَ بَنَ حِزامِ رضَى اللَّهُ عنهُ عَنِ النبي ﷺ قال ١ البَّيْمانِ بالميارِ مالم تيفرقًا ، فإن صَدَقًا وتَبُّنا وِركَ لَمَا في بينِها ، وإن كذَّا وَكُمَّا مُحِمَّتُ بركة بيوبها ٥

٢١١١ – حَرْثُ عِنْدُ اللَّهِ مِنْ يُومُنَ أَعْبِرُ مَا مِنْكُ عَنْ اللَّهِ عِنْ عِيدِ اللَّهِ بِنْدِ عَرَ رضَىَ اللَّهُ عَهِما أَنَّ رسولَ اللهِ ﷺ قال ﴿ الشَّابِيانِ كُلُّ واحدٍ منهما بالخَّيارِ على صاحبِه مالم يَتفرُّقا . إلا َّ بَيعَ الخيار ﴾ قوله (باب البيعان بالخيار ما لم يتفرق وبه قال ابن عن) أي بخيار الجلس ، وهو بين من صنيعه الذي مضى قبل

باب ، وأنه كان إذا اشترى شيئاً يعجه تارق صاحبه . والترمذي من طريق ابن لضبل عن بحيي بن سعيد ، وكان ابن عمر إذا ابتاع بيعا وهو قاعد قام البجب له ، ولابن أبي شنبة من طريق محمد بن إسحق عن نأفع د كان ابن عمر إذا باع الصرف ليجب له البيع ، ولمسلم من طريق ابن جريج قال : أملي عني نافع فذكر الحديث وقيه ، قال نافع : وكان إذا بابع رجلا قاراد أن لايقيله قام فنى منهة ثم رجع اليه، وسيأتَّى صنيع أن عمر ذلك من وجه آخر بعد بابين،

م ــ 11 ع } • خع الباري

هماعل في الحال حقيقة وفيها عداء مجاز : قلوكان الحيار بعد انعقاد البيح لكان لغير البيعين والحديث يرده فتعين حل النفرق على الكلام ، وأجب بأنه اذا نعذر أخمال على الحقيقة نبين انجاز ، وإذا تعارض انجازان فالاقرب بأحد أمرين لما المبارام العقد أو التقرق على ظاهر الغير فصح أنهما امتناقدان ما «اما في بجلس العقد» فعلى هـ أنا السيتهما متبايدين حقيقة مخلاف حمل المتبايدين على المتساومين فانه بجاز بانفاق . وقالت طائفة التفرق يقع إلانوال كقوله تعالى ﴿ وَانْ يَتَفَرَقُا بِغِنْ اللَّهِ كَلَا مِنْ سَعَّةٌ ﴾ ، وأجيب بأنه سي بذلك الكونه بفض إلى التغرق الإبدان ، قال البيضاوي : ومن نني خيار الجلس ارتبكب بجازين بحمله التغرق على الأقوال وحمله المتبايعين على للساومين ، وأبينا فكلام الشارع بصان عن الحل عليه ، لأنه يصير تقديره ان المساومين ان شا. ا عقدا البيع ، وإن شاءًا لم يعقداه وهو تحصيل الحاصل لان كل أحد بعرف ذلك ، ويقال لمن زعم أن التفرق بالكلام : ماهو الكلام للني يقع به التفرق ، أهو الكلام الذي وقع به العقد أم غيره ؟ نان كان غيره فما حسو ، فلبس بين المتعاقدين كلام نحير، وأن كان مو ذلك الكلام بعينه لزم أن يكون الكلام الذي انفقا عليه وتم بيمهما به مو الكلام الذي افترقا ، وانتسخ بيعها به وهذا في غاية النساد . وقال آخرون العبل بظاهر الحديث متعذر فيتعين تأويله ، وبيان تعذره أنَّ الشَّابِينِ أنْ اتفقا في الفسخ أو الامضاء لم يثبت لواحد منهما على الآخر خيار ، وأنَّ اختلفا فالجمع بين الفسخ والإمصا. جم بين النقيضين وهو مستحيل. وأجيب بأن المراد أن لكل منهما الحيار في الفسخ، وأما الإمصاء لا احتياج الى اختياره فانه منتفى العقد والحال يفضى اليه مع السكوت يخلاف الفسخ . وقال آخرون : حديث ابن مح هذا وحكم بن حزام معارض بحدث عبد أنه بن عمرو ، وذلك فيا أخرجه أبو داود وغيره من طريق عمرو ان شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا والبيعان بالخيـار مالم يتفرقا إلاّ أن تكون صفقة خيار ، ولا يحل له أن فارق صاحبه خشية أن يستقيله ، قال ابن العربي : ظاهر هذه الوبادة مخالف لاول الحديث في الطاهر ، قان تأولوا الاستفالة فيه على الفسخ تأو لنا الحياد فيه على الاستفالة وإذا تعارض التأويلان فزع الى الترجيع ، والفياس في جانبنا ليمجع. وتعقب بأن حمل الاستقالة على الفسخ أوضع •ن حمل الحيار على الاستقالة ، لانه لوكان المراد حقيقة

﴿ التَّمْرِقُ بِالْابِدَانُ فُواضَحٍ ، وحيث قانا بالكلام فواضح أيضاً ، لأن قول أحد التَّبايعين شلا بعتكم بعشرة

وقول الآخر بل بعشرين مثلًا أفراق في الكلام بلاشك ، عَلَان ما لو قال اشتريته بعشرة فانهما حيثنه متوافقان

فيتين ثبوت الحيار لها حين يتفقان لا حين يتفرقان وهو المدعى . وقيلُ المراد بالتبايس: التساومان ، وود بأنه

بهاز والحل على الحقيقة أو ما يقرب منها أولى . واحتج الطعاوى بآيات وأحاديث استعمل قيها الجاذ وقال : من

أنكر استعمال اغظ البائع في السائم فقد غفل عن أتساع اللغة . وتعقب بأنه لايلزم من استعمال المجاز في موضع

لمرده في كل موضع ، فالآصل من الاطلاق الحقيقة حتى يقوم الدليل على خلافه . وقالوا أيعنا : وقت النفرق في

، المذب هو ما بين قول البائع بعثك عذا بكذا وبين قول المشترى اشتريت ، قالوا فالمشترى بالحنيار في قوله الشتريت

أو وكه والبائع بالخيار الى أن يوجب المصرى ، وحكمنا حكاء الطعاوى عن عينى بن أبان منهم ، وحكاء ابن

خويزمنداد عن مالك ، قال عيسى بن أبان : وذائدته تظهر فيها لو تفرقا قبل أنفيول قان القبول يتعذر ، وتعقب بأن

تستهما متبايمين قبل تمام العقد مجاز أيضا ، فأجيب بأن تسميهما متبايمين بعد عام العقد بجاز أيضا ، لان اسم

وقد معنى قبل بياب أن ابن عمر حله على التفرق بالإبدان ، وكذلك أو برزة الاسلى ، ولا يعرف لها عناقت من الصحابة . وعالف ى ذلك ابراهم النحنى فروى ابن أبي شبية باسناد صبح عنه قال «البيع جائز وان لم يتفرقا ، ووواه سعيد بن منصور عنه بلفظ ، إذا وجب الصفة نلاخيار ، وبذلك قال المالكية إلا ابن حبيب والحنفية كلم ، قال ابن حرم : لانعلم لم سلفا إلا ابراهم وحده ، وقد ذهبوا في الجواب عن حديق الباب فرقا : فنهم من وده لكوته بعدارها بليغه مو أفوى منه ، ومنهم من صحه ولكن أوله على غير ظاهره ، ققالت طائفة منهم : هو مد لكوته بعداره بالمباري على مروطهم ، والحيار بعد لزم التحقد بفسد النبوط ، وبحديث التحالف عند اختلاف المنابع من الحيامة إلى البين وذلك بيستزم زوم العقد ولو تبت الخيار لكان كانا في وفع العقد ، وبقوله تعال ﴿ وأشهدوا إذا تباسم ﴾ والاشهاد إن وقع بعد التقرق لم يطابق الاس وان وقع قبل التفرق لم يصادف على د ، لا حدة في غير ، من ذلك لأن النسم لا يثبت طلامة بن الدليلين مهما أمكن لا يصاد مه الى

يمتاج إلى التفرق كما سيأتي شرحه في الباب الذي يليه . وفي رواية أبوب عن نافع في الباب الذي قبله , مالم يتفرقا

أو يقول أحدهما لصاحبه اختر ، وهو ظاهر في حصر لزوم البيع بمذين الآمرين ، وفيه دليل على اثبات خيار المجلس

منسوخ بحديد والمسلمون على شروطهم ، والحيار بعد لزوم الدقد يفسد النرط ، وبحديث التعالف عند اختلاف المشابين لانه يقتض الحاجة إلى البين وذلك يبتنزم نزوم الدقد ولو نبت الحيار لمكان كافيا في رفع الدفت ، وبقوله تعالى ﴿ وأشهدوا إذا قباهم ﴾ والاشهاد أن وقع بعد النقرق لم يطابق الاسر وان وقع قبل النقرق لم يصادف عملا ، ولا حجة في شيء من ذلك لأن الذم لا يثبت بالاحتال ، والحم بين الدليلين مهما أمكن لايصاد معه لل الرجح والحم منا ممكن بين الادلة المذكرة بغير تسف ولا تشكل . وقال بعضهم هو من رواية مالك وقد على على بغزنه قدل على وهن المروى عنده . على عندان واية وعملا، وقد خص كثير من محتى وتنقب بأن مالكا لم يتفرد به ، فقد رواء غيره وعمل به وم أكثر عددا رواية وعملا، وقد خص كثير من محتى أهل الاصول الحلاف المدود الحافيات الزاعل الرادي بخلاف ماروى بالسحاية دون من جاء بعدم ، ومن قاعدتم أن

لأن وقت التغرق غير معلوم فأسبه بيوع الغرر كالملاسة ، ونف بأنه بقول بخيار السرط ولا يحده بوقت معين ، وما ادعاه من الغرر موجود فيه وبأن الغرر في خيار المجنس معدوم لآن كلامنها مشكن من إمضاء السيع أو فسخه بالقول أو بالفعل فلا عرب وقالت طائفة هو خير واحد فلا يصل به إلا فيا تعم به البلون ، ورد بأنه منبود فيمعل به كا ادعوا نظير ذلك في خير القبقية في الصلاة وإيجاب التوتر ، وقال آخرون : هو عالمت اتفاس الجلي في الحاق ما قبل التفرق بما بعده ، وتعقب بأرب القياس هالنس قامد الاعتبار . وقال آخرون : هو عالمت الفتر بالابدات محول على الاحتباط المخروب عوال تحريف على الاحتباط المخروب عمل المحلان على المحتباب تحسينا المصابلة مع المسلم لا على الوجوب ، وقال آخرون : هو محول على الاحتباط المخروب من الحلاف وكلاما على خلاق الطاهر ، وقالت طائفة المواد بالتفرق في الحديث التفرق بالكلام كان عقد النكاح والمتبد ، وتعقب بأنه في ماك رقبة المبيع ومنفته بملاف ما ذكر ، وقال ابن حرم : سواء ثننا التفرق بالكلام أو بالإبدان قان خيار الخلس بهذا الحديث نابت ، أما حيث ما ذكر ، وقال ابن حرم : سواء ثننا التفرق بالكلام أو بالإبدان قان خيار الحلس بهذا الحديث نابت ، أما حيث

الواوى أعلم عا دوى ، وابن عمر عو فاوى الحر وكان يفارق إذا إع بينته ناتباعه أول من غيره . وقالت طأيمة

هو معارض بعمل أهل المدينة ، وتقال أين التين عن أشهب بأنه نخالف لعمل أهل مكة أيضا . وتنقب بأنه قال به

ابن عمر ثم سعيد بن المسبب ثم الزهري ثم ابن أبي ذئب كما مشي ، وهؤلا. من أكابر علماء أمل الندينة في أعصارهم

ولا يحفظ عن أحـد من علماء المدينة القول مخلاله سوى عن ربيمة . وأما أمل مكة قلا يعرف أحـد منهم القول

غلاله ، نقد سبق عن عطاء وطاوس وغيرهما من أمل منة ، وقد اشت إنكار أن عب البر وان العربي على من

وَعُ مِنَ المَالِكَةِ أَنْ مَالِكًا وَكَ الْعَمَلِ بِهِ لَكُونَ عَلَ أَمْنَ الْمُؤَةِ عَلَى خَلاقِهِ ، ثأن أبن العربي : أتما لم يأخذُ به مالك

الاستفالة لم تمنعه من المفارقة لاتب لاتحتص بمجلس العقد ، وقد أثبت في أول الحديث الحيار ومدء ال غاية التغرق ، ومن المعلوم أن من له الحيار لاعتاج إلى الاستفالة فنعين حلها على الفسخ . وعلى ذلك حله الترمذي وغيره من العلمار فغالوا : معنا. لابحل له أن يفارقه جد البيع خشية أن يمتار فسخ البيح لأن العرب تقول استغلت ماقات على إذا استندكه ، فالمراد بالاستقالة فسخ النادم منهما للبيع وحلوا نن الحلُّ على الكراهة لانه لايليق بالمرورة وحسن معاشرة

وْلِهُ ﴿ فَسَامِنا عَلَى ذَلِكَ فَقَدُ وَجِبِ البِّيعِ ﴾ أى وبطل الحيار ، وقوله ﴿ وَانْ نَفُرَقًا بِعد أنْ تبايعا ، ولم يترك أحد المسلم، إلا أن اختيار الفسخ حرام، قال ابن حزم: احتجاجهم بحديث عمرو بن شعب على التفرق بالكلام لقوله فيه , خصة أن يستقبله ، ليكون الاستفالة لاتكون إلا بعد تعلم البيع ، وصحة انتقال الملك تستازم أن يبكون الحبر المذكور لافائدة له لانه يلزم من حمل التفرق على القول إبلاج المفارقة ، حتى أن يستقبله أو لم يخش . وقال بعضهم التفرق بالابدان في الصرف قبل التبض ببطل العقد فكف يثبت العقد ما يبطله؟ وتعقب باختلاف الجمة و بالمعارضة بنظيره ، وذلك أن القد وترك الاجل شرط لصعة الصرف وهو يفسد السلم عندهم . واحتج بعضهم بحديث ان عر الآتي بعد بابين في قصة البكر الصعب وسياتي توجيه وجوابه ، واحتج الطعاوي قول ابن عمر : ما أدوك

الصفقة حيا بحوما فهومن مال المبتاع . وتعقب بأنهم يخالفونه . أما الحنة بة تفالواً : هو من مال البائع ملم يرم المبتاع أو ينها. والمالكية قانوا : انكان غالبا غيبة بعينة نبو من البائع وانه لاحجة فيه لأن الصفقة في عمولة على البيع الذي انبرم لا على مَالم ينبرم جمعا بين كلامه، ، وقال بعضهم معلى قوله حتى يشفرنا أي حتى يشوافنا يقال للمنوم : عل ماذا تفارتهم؟ أي دلى ماذا اتفقتم ؟ وتعقب عا ورد في بقية حديث ابن عمر في جميع طرقه ولاسها في طرين اللب الآنية في الباب الذي بعد هذا ، وثال بعضهم حديث ، البيران بالخيار ، جاء بالفاظ مختلفة فهو مضطَّرب لايحتج به ، وتنقب بأن الجمع بين ما اختلف من ألفات كمكن بغير : كان ولا تعسف قلا يضره الاختلاف ، وشرط الصطوب

أنْ يَتَمَدُرُ الْحَمْ بِينَ مُخْتَفَ أَلْفَاطُهُ وَلِيسَ مِثْلًا لَحْدِيثَ ۚ نَا تَلْكَ. وقال بعضهم: لا يَشين حل الحيار في مَنَا الحديث على خيار الفسخ، فلعله أربد به خيار الشراء أو خيار الويادة في النمن أو المثمن، وأجيب بأن المعهود في كلام مَنْ عَلَى اللَّهُ الدُّوادَةُ خَيَارُ الْفُسِخُ كَما فَ حَدَيْثُ اللَّهُمِ أَهُ وَكَا فَ حَدَيْثُ اللَّذِي بخلوع فَي البَّيْرِع . وأيضا فاذا نبت أن المراد بالمتبا مين المتعاقدان فبعد صدور العقد لاخبار في الشراء ولا في النمن. وقال ابن عبد آلمر: قد أكثر المالكية والحنفية من الاحتجاج لرد هذا الحديث بما يطول ذكره ، وأكثره لا يحصل منه شيء . وحكي ابن السعماني نى ، الاصطلام ، عن بعض الحنفية قال : البنع عقد مشروع بوصف وحكم ، فوصفه المزوم وحكه الملك ، وقد ثم البيع بالمقد فوجب أن بتم يوصفه وحكه، قاما تأخير ذلك إلى أن يفترة لليس عليه دليل لأن السبب إذا تم يفيه

حكم . ولا ينتني إلا بعارض ومن ادعاء قطيه البيان . وأجاب أن البيع سبب للإنماع أن الندم والندم بحوج ال النظر فأكبت أعارع عيار أنجلس نظرا للتعانبين ليسليا من الندم ، ودلية يحيار الرقية عندم وعيار الترط عندنا -قال: ولو لزم العقد بوصفه وحكه لما شرعت الاقالة ، لكنها شرعت نظرا المتعاقدين ، إلا أنها شرعت لاستنداك الله يتفرد به أحدمًا فلم تجب ، وخيار انجلس شرع لاستدراك ندم يشتركان فيه فوجب

٤٤ - إلب إذا خَيْرَ أحدُها صاحبَهُ بعدَ البيعِ فقد وَجَبَ البيعُ

٢١١٣ – وَرَشُنَ تُعِيدُ حَدُّنَمَا اللَّبُ عَنِ اللَّهِ عَنِي إِنْ عَرَ رَضَىَ اللَّهُ عَنْهَا عَن رسولِ اللَّهِ ﷺ أَهُ

بَلَ ﴿ إِذَا تَبَابِمَ الرَّجُلانِ مَكُلُّ واحدٍ منهما بالخِيارِ مالم يَنفرُّنا وَكَانا جَبِياً ، أو يخبَّر أحدُهما الآخرَ ، فنبا يَبعا على وم \_ كناب البوع

ذلك قد وجَبَ البيمُ ، وإن تَفرُّنا بعدَ أن بنياتِها ولم يغرُكُ واحدُ منها البيعَ قد وَجبَ البيمُ » قوله ( باب إذا غير أحدما صاحبه بعد البيسع ) أى وقبل التفرق ( فقد وجب البيسع ) أَى وَإِنْ لَمْ يَتَفَرَقَ . أورد فيه حديث ابن عمر من طريق الليث عن تأفع بلفظ و اذا تبايع الرجلان فكل واحد منهما بالحيار مام يتفرقاً ، أى فيتقطع الحيار ؛ وقوله ، وكانا جميعا ، تأكيد لذلك ، وقوله , أو يخير أحدهما الآخر ، أى فينقطع الحيار ،

نهما البيع ، أي لم يفسخه , فقد وجب البيع ، أي بعد النفرق ، وهذا ظاهر جداً في انصـاخ البيع بفسخ أحدها ، \$ الحَمَاآي: هذا أوضح شيء في ثبوت خبّار الجلس، وهو مبطل لكل تأويل مخالف لظاهر الحديث، وكذلك فيه في آخره ، وإن تقرقاً بعد أن تبايعاً ، فيه البيان الواضح أن النفرق بالبينن هو الناطع للنبيار ، ولو كان معناء المقرق بالقول لخلا الحديث عن فائدة انتهى. وقد أهدم الداردي على رد هذا الحديث المتنى على يحت بما لايقبل منه

قال: قول الليك في هذا الحديث دوكانا جميا الح ، ليس يمخوط لآن مقام الليك في نافع ليس كمقام مالك و نظرائه أنهى . وهو رد 1ما أتفق الآنة على نبوته بغير مستند ، وأى لوم عز من روى الحديث مفسرا لأحـد عتملاته حافظا من ذلك مالم يحفظه غيره مع وقوع تعدد انجلس ، فهو عمول على أن شيخهم حدثهم به تارة مفسرا و تارة عتصراً ، وقد اختلف العلماء في المراد بقوله في حديث مالك , الا بسيع الحيار ، فقال الجمهود وبه جزم الشافمي :

ع استشاء من امتداد الحيار الى التفرق، والمراد أنها إن اختارا إمضاء البيع قبل التفرق لزم البيع حيث وجلل اعبَار التفرق، فالتقدير الا البيع الذي جرى فيه التخابر. قال النووى: انفق أصحابنا على ترجيح هذا التأويل وأبطل كثير مهم ما سواه وغلطوا قائه انتهى . ورواية اللَّك ظاهرة جداً في ترجيعه ، وقبل هو استشا. من

اقطاع الحيار بالتفرق، وقبل المراد بقوله وأو يفر، أحدها الآخر، أي فيشترط الحيار مدة معينة فلا ينقضي الحيار بالنفرق بل يبق حتى تمضى المدة حكاه ابن عبد البرعن أبي ثور ، ورجح الاول بأنه أقل في الإضاد ، وتعبته دواية النسائى من طريق اسماعيل- قبل هو ابن أمية وقبل غيره- عن نافع بلقظ و الا أن يكون البيع كان عن خيار، فإن كان البيع عن خياد وجب البيع، وقبل هو استثناء من إنبات خيار الجلس، والمعني أو بخير أحدها الآخر فيختار في عيار الجلس فيتتني الحيار ومذا أضعف مذه الاحتالات ، وقيل قوله و إلا أن يكون بيبع خيار ،

أي ما بالحيار مالم يتفرقا إلا أن يتخابرا ولو قبل التفرق وإلا أن يكون البيح بشرط الحيار ولو بعد التفرق ، وهو قول يجمع التأويلين الاولين، ويثرينه رواية عبدالرزاق عن سفيان في حديث الباب الذي يليه حيث قال فه , إلا ببع الحيار أو يقول اصاحبه اختر أن هننا وأو ، على النقسيم لا على الشك . ( تنب) : قوله وأو يخبر أحدها الآخر ، باسكان الراء من و يخير ، عطفا على قوله و ما لم يتفرقا ، ويمتمل نصب الراء على أن وأو ، يمنى وإلا أن ، كما تقدم قريباً مثله في قوله وأو يقول أحدها لصاحبه اختر ،

٢٦ - إب إذا كان البائع بالخيار على يجوز البيع ؟

٢١١٣ - حَرَّتُ اللهُ بِنُ يُوسُفَ حَدَّتَنا سُفَانُ عَن عِبدِ اللهِ بِنِ دِينار عِنِ ابنِ هُمَ رَضَى اللهُ عَما عِن

الله عن عدرٍ الله بن همرّ رضيّ الله عنها قال ﴿ يِبتُ مِن أَيهِ المؤمنينَ عَيْانَ بنِ عَنَّاتَ رَمَى اللهُ عنها مالا

بالوادى بمال له مُجْدِيرً ) فلما تبائيفا رجَّمَتُ على عَلِي حَتَّى حَرَّجْتُ من بيتِهِ تخشيةَ أن يرادُ في البيتم ، وكانت ٢١١٤ - صَرَثَىٰ إِسَمَاقُ أَخْبِرَ نَا حَبَّانُ حَدَّنَا هَمَّامٌ حَدَّنَا قَنَادَةُ عَن أَبِي الخليلِ عن عبدِ الله بن الحارث الشُّنّةُ أَنْ النّبَابَينِ بِالخيارِ حَتّى بَعْرُ قا ، قال عبدُ اللهِ : فلمّا وَجبَ كيمي وكيمه رأيتُ أنى قد غَبدُنتُهُ بأنى مُعْنهُ إلى عن حَكمِرٍ بن حِزامٍ رضَى اللهُ عنهُ أنَّ النبيَّ ﷺ قال « التَبْيانِ بالحيارِ حَتَّى يَنفرُنَّا ـ قال حَمَّامُ وَجدتُ فَى أرضٍ تُمُودَ بثلاث ِ ليالٍ، وسانَى إلى الدينة ِ بثلاث ِ اللهِ ﴾ كتابى: نجنارُ ثلاث مِرارِــ فان حَدَة وَبَيْنا مُوركَ لمها فى بَيمِها وإن كِذَبا وَكَمّا فَسَى أَن بربجا رُجُا وُمُهمّا

قَلِه ( باب إذا اشترى شيئا قوهب من ساعته قبل أن يتفرقا ولم ينكر البائع على المشترى ) أي هل يتقطع خياره بذلك؟ قال ابن المنيد : أواد البخاري إثبات خيار الجلس بحديث أبن عمر ثانى حديق الباب ، وقيه قصته مع عيمان وهو بين في ذلك ، ثم خشى أن يعرض عليه بحديث ا بن عمر في قصة البعير الصعب لأن الني تؤلج تصرف في البكر بنفس نمام العند فأسلف الجواب عن ذلك في الرجة بقوله و ولم يتكل البائع ، يعني أن الحبة المذكورة (نما نمت بامضاء

البانع وهوسكوته المنزل منزلة قوله ، وقال ابن النبن : هذا تعسف من البخارى ، ولا يتلن بالنبي يَرَيْحُ أنه وهب مافيه ﴿ لاحد خيار ولا إنكار لانه إنما بعث مبينا ا ه . وجوابه أنه رَجُّج قد بين ذلك بالأعاديث السابقة المصرحة بخيار ﴾ انجلس ، والجمع بين الحديثين بمكن بأن يكون بعد العقد فادق حر بّان تقد 4 أو تأخر عنه مثلا ثم وهب ، وليس في الحديث ما يُلب ذلك ولا ما ينفيه فلا معنى للاحتجاج بهذه الواقعة المينية في إبطال ما دلت عليه الأحاديث الصريحة من إنبات خيار انجلس فانها إن كانت متمدمة على حديث والسيمان بالخيار ، لحديث البيمان قاض علمها ، وإن كانت

ما غرة عنه حل على أنه يجلج اكتبى بالبيان السابق ، واستفيد منه أن المشترى إذا تصرف في البسع ولم ينكر البائع كان ذاك قاشا لحيار البائع كما فهمه البخارى وإنه أعلم . وقال ابن بطال أجمعوا على أرب البائع إذا لم ينكر على المشترى ما أحسنه من الحبَّة والعثق أنه بيع جائز ، وانتثلفوا فيا إذا أفكر و لم رض : فالمن يُرون أن البيع يتم بالكلام دون اشتراط التفرق بالابدان يجيزون ذلك ، و د ، يرى التفرق بالابدان لا يحيزونه والحديث حجة عليهم ١ه. واپس الأمر على ما ذكره من الإطلاق، بل قرقوا بين المبيسات: فانتقوا على منع بينع الطمام قبل تبينه كأ

سياتى ، واختلفوا فيا عدا الطمام على مذاهب : أحدما لايجوز بيسع شي. قبل قبصه مطلقاً وهو قول الشاةمي وعمد ان الحسن ، ثانيا بحوز مطلقاً إلا الدور والأرض وصو قول أبي حنية وأبي وسف ، ثالبًا بحـوز مطلقاً إلا المكيل والوزون ومو قول الاوزاعي وأحد وإيحق ، وابعها يجوز مطلقا الاالماكول والشروب وهو قول مالك وأبي ثور واختيار ابن المنفر ، واختلفوا في الاعتاق فالحبور على أنه يصح الإعتاق ويصير قيضا سواء كان للبائح حن الحبس بأن كان التمن عالا ولم يعنع أم لا ، والأصع في الوقف أيينا صحة . وفي المبة والرعن علاف ، والأصح عند النافعية فبهاأنهما لايصحان ، وحديث ابن عرق قعة البعير الصعب حجة لمنا بله ، ويمكن الجواب عنه بأنه يحتمل أن يكون ابن عركان وكيلا في النبض قبل الحبة ومو اشترد البنوى قال : اذا أنن المشترى للوموب له في قبض المبيح كني وتم البيع وحصلت الهذة بعده ، لكن لا يلزم من هذا اتحاد الغابض والمقبض لأن ان عمر كان واكب البعير حيثة وقد احتج به للمالكة والهنفية في أن القبض في جميع الأشياء بالتخلية ، واليه مال البخاري كما تقدم له في وباب شرا. الدراب واخر ، اذا اشرى داية رهو علمها هل يكون ذلك قبضا ؟ وعند الثافعية والحنابلة تكني التخلية في

وَّكَةَ بِيهِما ، قال وحدَّثَمَا مَثْمَا مَدَّتَمَا أبو النَّبْحِ أن تَمِعَ عبد اللهِ بنَ الهارث مجدئتُ بلذا الحديث عن حَكم بن حزام عن الني وَلِيْكُ قوله (باب إذا كان أأبائع بالخيار هل يجوز البيع) كأنه أراد الردعلي من حصر الخيار في المشترى دون ألبائع فان الحديث قد سرى بينهما في ذلك . قوله (كل بعين) بنشديد النحتانية . قوله (لابيع بينهما) أي لادم . قوله (خي يتفرقاً) أي فيلزم البيع حينئذ بالتفرق. قوليه ( إلا بيع الحيار ) أي فيلزم باشتراطه كما نقدم البحث فيه ، وظاهره حصرانوم البيع في التفرق أو في شرط الخيار ، والمعني أن البيع عقد جائز فاذا رجد أحد هذين الامرين كان لازما . قوله (حدثني إسحق) هو ابن منصور ، وحبان هو ابن هـلال . قوله (حتى يتفرقا ) في رواية الكشميهني , مالم يتغرقا . . قوليه ( قال عام : وجدت في كتا بي يختار ثلاث مراد ) أشار أبو داود إلى أن هاما نفرد بذلك عرب أصحاب قنادة ، ووقع عند أحمد عن عفان عن هام قال ، وجدت في كتابي الخيار ثلاث مراد ، ولم يصرح هام بن

النبيُّ ﷺ قال ﴿ كُلُّ كَبُّدُينِ لاَبَيعَ بينهما حَتَّى يَنفرُقا ، إلاَّ بيعَ الخيار ﴾

من وجه آخر عن هام ، قال الكرماني : الفائل هر حبان ، إن قيل لم قال وحدثنا ، وقال قبل ذلك و قال هام ا فالجواب أنه حيث قال قال كان سمع ذلك في المذاكرة وحيث قال حدثنا سمع منه في مقام التحديث ا ٤٠ وفي جزمـه بذلك نظر، والذي يظهر أنه حيث ساقه بالاسناد عبر بقوله حدثنا ، وحيث ذكر كلام هام عبر عنه بقوله فال ٧٧ - باب إذا اشترَى شيئًا فوتمَبَ من ساعتهِ قبلَ أن يتفرقًا ولم 'بُسكر البائم' على المشترى اأو اشترى عبداً فأعتمُهُ . وقال طاوُسٌ فيسن يَشترِي السِّلمةَ على الرَّضَا ثمَّ باعها وَجَبَتُ له والرُّبحُ له ٣١١٥ - وقال الخميدئ حدثمًا سُفيانُ حدَّثنا عمرٌ رعن ابن عمرٌ رضيَ اللهُ عنهما قال (كنانُ معَ اللبيَّ

حدثه بهذه الزيادة فان ثبتت فهي على سبيل الاختيار ﴿ وَقَدْ أَخَرَجِهُ الاَسْمَاعِيلِي مِنْ وَجِهُ آخر عن حَبَّانَ بن هلاء

فذكر هذه الزيادة في آخر الحديث . قولِه ( وحدثنا مام ) الفائل هو حبان بن هلال المذكور ، وقد تقدم أبل بابين

بِيْجِيِّج : بِعِنهِ ، فِباتَهُ مِن رسولِ اللهِ ﷺ ، فقال النبيُّ عَيِّلِيِّينَ ؛ هُوَ اللَّهِ بِاعِدَ اللهِ بِنَ عُمِرَ أَنصنهُ بِوما ثانتَ ؟ [ الحديث ٢١١٠ - مارناه في : ٢٦١٠ ، ٢٦١٠ ]

يَتِيَا إِنَّةٍ فِي مَنْفَرٍ فِي لَكُنْ مُصِّدٍ لِعَدِّ ، فكانَ يَغِلِبُنَى فِيتَنَدُّمُ أَمَامَ القوم ، فيزَجُرُهُ عمرُ وَيَرَادُه ، ثمُّ

يتقدُّمُ فيزجُرُهُ عرُ وَيَرَدُهُمُ، فقال النبيُّ فَيُشْتَخُّ لَمَوْ ؛ بِفنيه . قال : هوَ لكَ يَارسول اللهِ . قال رسول اللهِ

الدود والأزامن وما أشبها دون المغولات ، وفنك لم يحزم البغادى بالحسكم بل أورد الربمة مورد الاستفهام · ٢١١٦ – قال أبو عبد الله : وقال اللبثُ حدَّاني عبدُ الرحمٰن بنُ خالدٍ عن ابنِ رِشَهَابٍ عن سَالِم بنِ عبلًا

٣٤ ـ كتاب اليوع 227 وقال ابن قدامة ليس فى الحديث تصريح بالبيع ، فيحتمل أن يكون قول عمر « هو لك ، أى هبة ، وهو الظاهر فانه لم يذكر ثمنا . قلت : وقيه غفلة عن قوله في حديث الباب ، فباعه من رسول الله ﷺ ، وقد وقدع في بعض طرق هذا الحديث عند البخاري و فاشتراه ، وسيأتي في الهبة ، فعلي هذا فهو بيع ، وكون الني لم يذكر لآ يلزم أن يكون هـة مع التصريح بالشراء ، وكا لم يذكر الثمن يعشمل أن يكون القبض المشترط وقع وإن لم ينقل ، قال الحب الطبرى : عِمَـلَ أَنْ يَكُونَ الَّذِي يَرُكُمُ مَاقَهُ بَعِدَ العَقَدُ كَمَا مَا أُولًا ، وسوتَهُ فَبَضَ لَهُ لأن قبض كل شي. بحسبه . قوله ( أو اشترى عبدًا فأعتقه ) جمل المصنف مسألة الهبة أصلاً ألحق بها مسألة العتق لوجود النص في مسألة الهبة دون العتق ، والثنافعة نظروا إلى المعنى في أن العتني قوة وسراية البست لغيره، ومن ألحق به منهم الهبنة تال ان العتني اتلاف وجبت له والزيح له ) وصله سعيد بن منصور وعبد الرزاق من طريق ابن طاوس عن أبيه نحوه ، وزاد يمد الرزاق . وعن معمر عن أيوب عن أن سيرين أذا بعث شيئًا على الرضا فإن الخيار لما حتى يتفرقا عن رضا ، . قوله (وقال الحيدي ) في دواية ابن عساكر باسناد البخاري . قال لنا الخيدي ، وجَوْم الاسماعيلي وأبو تدير بأنه علَّقه ، وقد وويناه أيضا موصولا في دمسند الحيدي ، وفي د مستخرج الاسماعيلي ، وسيأتي من وجه آخر عن سفيار في الحبة موصولاً . قولِه ( في سفر ) لم أقف على تعبينه . قوله ( على بكر ) بفتح الموحدة وسكون الكاف : ولدالنانة أول مابرك . قوله ( صعب ) أي نفور . قوله ( فباعه ) ذاد في الهبة , فاشتراه الني يَشْلِيمُهُ ثم قال : هو اك ياعبد الله بن عمر تصنع به ماشدًن ، وفي هذا الحديث ماكان الصحابة عليه من توقيرهم للني تَزْيِجُ وأن لا يتقدموه في المشي ، وفيه جواز زجر الدواب: وأنه لايشترط في البيع عرض صاحب السلعة بسلعته بل يجوز أن يسأًا، في بيعها ، وجواز التصرف في المبيع قبل بدل الثمن . ومراعاة التي يَرِّيُّكُم أحوال اصحابة وحرصه على ما يدحل عليهم السرود . قجله (وقال الليه) وَصَلَّمَ الاسماعيلي من طريق ابن زنجويه والرمادي وغيرهما ، وأبَّو نعيم من طريق يعقوب بن سفيان كلهم عن أبي صالح كاتب الليك عن الليك به ، وذكر البيق أن يحى بن بكير دواء عن الليك عن ونس عن الزهري نحوه، وليس ذلك بعلة فقد ذكر الاسماعيلي أيضا أن أما صالح رواه عن الليث كذلك فوضع أن للبت فيه شيخين ؛ وقد أخرجه الاسماعيل أيضا من طريق أيوب عن سويد عن يونس عن الزهري . قيله ( بعث من أمير المؤمنين عثهان بن عفان مالا) أي أرضا أو عقاداً . قول (بالوادي) يعني وادي القري . قولِه ( فَلَمَا تَبَايِعنَا رجعت على عفي) نى رواية أبوب بن سويد و فطنقت أنكص على على الفهقرى . . قوله ( ترادنى ) بتشديد الدال أصله براددنى أي بطلب مني استرداده . قوله (وكانت السنة أن المتبايعين بالحيار حتى يتفرقاً ) بعني أن هذا هو السبب في خورجه من ييت عنهان ، وأنه فعل ذَلَّك ليجب له البيع ولا بيتي لعنَّان خيار في فسخه . واستنال ابن بطال بقوله ، وكانت السنة ، ، على أن ذلك كان في أول الامر ، فاما في الزمن الذي فعل أبن عمر ذلك فيكان التفرق بالآبدان متروكا فلذلك فعله أن عر لأنه كان شديد الاتباع ، مكذا قال ، وليس في قوله ، وكانت السنة ، ماينني استمرارها . وقد وقع في دو أية أيوب بن سويد دكنا إذا تبايعنا كان كل واحد منا بالخيار مالم يفترق المتبايعان، فتبايعت أنا وعلمان، فذكر القصة وفها إشعاد باستعرار ذلك ، وأغرب ابن رشه في و القدمان ، له فزعم أن عثمان قال لابن عمر ، البست السنة باقراق الابدان، قد انتسخ ذلك، وهذه الزيادة لم أد لها إسناداً . ولو سحت لم تخرج المسألة على الخلاف لان أكثر

. ٣٤ ـ كتاب البيوع

فَلْهَبْتُ مَمَ رَسُولِ اللَّهِ مِنْ ۚ إِلَى ذَٰلُكَ ٱلطَّعَامِ، فقرَّبَ الى رسُولِ اللَّهِ ﷺ خُبرًا ومَرَمَّا فهو دُبًّا؛ وقَدَ لذُّ ، فرأيتُ النبيَّ عَيْتِكِينَةٍ يَنتُهُمُ الدُّبَّاء مِن حَوالَى النَّصَعْرِ. قال : فإ أَزَلُ أُحِبُ الدُّبَّاء من يومنيُ ﴾

قله ( باب الحياط ) بالمعجمة والتحتانية ، قال الخطابي : في أحاديث هذه الأبواب دلالة على جوان الإجازة . وفي الخياطة معنى زائد ؛ لأن الغالب أن يكون الخيط من عند الخياط فيجتمع فيها الى الصنعة الآلة ، وكان القباس أنه لاتصح إذ لاتتميز [-دداهما عن الآخري غالبًا ، اكن "شارع أقره لما قيه من الارفاق واستقر عمل الناس عُلمه ،

وسيأتى الكلام على حديث الباب في كتاب الاطعمة إن شآء الله تعالى . ونهـ، دلالة على أن الحياطة لا تنانى

٣٠٩٣ - حَرْشًا بِمِي بُنُ بُكَمِر حَدُّنَا يَعْوبُ بُنُ عَلِدِ الرَّحْنُ عِنْ أَبِي عَاذِمٍ قَالَ سَمِتُ سَهِلَ مَنَ

سعد رضى الله عنه قال د جاءت امرأة ببُر دة \_ قال أكدرون ما البُردة ؛ نقبل له : نعم هي الصَّالةُ منسوجة في عاشيتها - قالت : بارسول الله ، إني نَسَعِتُ لهذه بيدي الكُسوكِما . فأخذُ ما الدي علي الله عالي إلها . فَيَتَ إلينا وإنها إزارُه ، فقال رجلُ من القوم : يارسولَ اللهِ اكْسُنبها ، فقال : نمم . فجلسَ الديُّ ﷺ في الحُبِس ،

ثمُّ رَجَعَ فطُّواها ثمُّ أرسلَ بها اليه . فقال لهُ القومُ : ما أحسنتَ ، سألتَها إنَّاهُ ، لفد عرَفت أنهُ لا رُدُّ سائلا ،

قيله ( باب النساج ) بالنون والمهملة وآخره جيم ، أورد فيه حديث سهل في البردة وقيد نتم لكلام علم

لمنف المبتدأ ، والكشميني , عناجا اليا ، بالنصب على الحال

٢٠٩٤ – مَرْثُ كُنيهَ مُن ُ سعيدٍ حدَّثَمَا عبدُ العربزِ من أبي عازم قل وأتى رِجالٌ إلى سَهل مِن سعد

بَيِ أَنْ نَهُ مِن لِلنَهِرِ قَالَ : تَبِثَ رسولُ اللهِ مِنْ اللهِ إِلَى كُلانةَ \_ امرأةِ قد سَمَاها سَهلُ - أن مُرِى غُلامَكَ النَّجارَ تُعِملُ في أعواداً أُجلسُ علمينَ إذا كلتُ الناسِّ . فأمَّرَنهُ كَيْسَلُها مِن كَلُو فاءِ النابِّ ، ثمَّ جاء بها ، فأركتُ إلى وسول افر عَلِينَ بها ، فأمَّ بها فرُيْمَتُ ، فَلَسَ عليه ،

٢٠٩٥ – وَرَشَنَا خَلَادُ بِنُ مِي عَلَمُ عَلَمُ الوَاحْدِ بِنُ أَنْبَنَ عِنْ أَبِيهِ عِنْ جَارِ بِنِ عَبْدِ اللهِ رضَى أَنْ عَهِما ﴿ إِنَّ المِرْأَةُ مِنَ الْأَنصارِ قالت لِسولِ اللَّهِ ﷺ : بارسولَ اللهِ ، ألا أَجْمَلُ لك مُنِناً تَفَلَدُ عليه ؟ فانَّ لى خُلامًا جُنَّارًا . قال : إن شِنْتُ ، فسلتَ لُهُ لِلبَرِّ . فلنَّا كان يومُ الجمية قعدَ الذِي مَثِينَةُ على النبَرِ الذي صُنِيعَ

فَسَاحَتِ النَّجَةُ التي كَانَ تَخِطُبُ عندَهَا حَتَّى كَادَتْ أَنْ تَنشَّقَ، فَيزَلَ النَّبِيُّ فَطِيلِتِهِ حَقّ أَخذَها فَدَبُّها اللَّهِ ، فَهَكَ تُنْ أَنِينَ الصِيِّ الذي يُسَكِّتُ مِنِّي النفرَّتْ ، قال: بَكَتْ على ما كانت تُسَعُ مَنَ الذَّكُم ٢ قوله ( باب النجار ) بالنون والجيم ، والكشميني بكسر النون وتخفيف الجيم وزيادة ها. في آخره وبه ترجم

٣٢ - باب النجار

أبو تعم في ﴿ المُسْتَخْرِجِ ﴾ والأول أشبه بسياتي بقية التراجم ، وأورد فيه حديث سيل أبينا في قصة النبر ؛ وحديث بابر في ذكر المنهر وحنين الجذع ، وقد تقدم الكلام على فوائدهما في كتاب الجمة . وأوله في آخر الحديث و الذي يك، بضم أوله وتشديد الكاف، وقوله , قال بك على ماكانت تسمع من الذكر، . مجتمل أن يكون فاعل قال وأوى الحديث ، لكن صرح وكميع في دوايته عن عبد الواحد بن أيمن بأنه التي يتنطح ، اخرجه أحسد وابن أبي

# ٣٣ - إب شراه الإمام المواتج بنفيه

وقال انُ عَرَ رضَىَ اللهُ عنها : اشترَى النبُّ ﷺ جلاً من عمر ، واشترَى ابنُ عمرَ بنفـهِ . وقال عبدُ الرحلي بنُ أبي بكرٍّ رضَّى اللهُ عنهما : جاء مُشرِكُ بَنَتْمٍ فاشترَى النبيُّ مَثِّلِتِم من أبي بعراً ٢.٩٦ – مَرَثُنَا بوسفُ بنُ عيسَى حَلَّنَا أَبُو يُعارِية حَدَّنَا الأعشُ عَن ابراهيمَ عَنِ الأسودِ عَن عائمةً رضيَ اللهُ عنها قالت ﴿ اشْرَى رسولُ اللهِ ﷺ من مهوديّ طماماً نَسِيعةً ، ورَهَنَّهُ ﴿ وَرَعْهُ ﴾ قَوْلُه (باب شراء الامام الحوائج بنف) كذا لابى نو عن غير الكشميهي ، وسنطت الترجمة الباقين ، وليعضهم

, شراء الحواج ينفسه ، أى الرجل . وقائدة الترجة دفع توح من يتوهم أن تعالمي ذلك يقدح في المروءة · قوله ( وقال

مستوفى في وباب من استعد الكفن ، في كتاب الجنائز. وقوله و فاخذها الني يتربح عتاج البها ، أي وهو عتاج البها

قَالَ الرَجُلُ : واقد ماسأَلُتُهَا إلا للسكونَ كَفَنَى بومَ أموتُ . قال سَمَلِ : فسكانت كفنَه ﴾ ·

٣١ - إب التّأم

قوله ( باب ذكر النين ) بفتح الفاف ( والحداد ) قال ابن دريد : أصل النين الحداد ثم صار كل صائخ عند

العرب قينًا . وقال الزجاج : القين الذي يصلح الآسنة ، وانتين أيضا الحداد . وكأن البخاري اعتمد القول الصائر

إلى التغاير بينهما . وليس في الحديث الذي أورده في الباب إلا ذكر القين ، وكأنه ألحق الحسيداد به في الترجة

لا شتراكها في الحكم ، وسيأتي الكلام على الحديث في تفسير سورة مريم أن شاء الله تعالى . وأما قول أم أيين ,أنا

٣٠ - باب الغياط

أنسَ بنَ مالكِ رضَىَ اللهُ عنه يقولُ \* إنَّ خَيَاظاً دَعارسولَ اللهِ ﷺ لطَمَامِ صَلَمهُ ، قال أنسُ بنُ مالكِ

٢٠٩٢ - حِرْشُ عِدُ اللهِ بنُ يوسُفَ أخبرُ مَا اللهُ عَنْ إسعانَ بنِ عَلِدِ اللهِ بنِ أَبِي طَلْعَةَ أَنه سَمِيعَ

قينت عائشة ، فعناه زينتها ، قال الخليل : التقيين التزيين ، ومنه سميت المنشة قينة لان من شأنها الزينة

[الحديث ٢٠٩٧ \_ أطرافه في : ٢٧٩٩ ، ١٢٠٠ ، ١٢٠٠ ، ٢٦٤٥ ، ٢٩٤٠ ، ٢٩١٩ ]

وقعت لبني النصير كما سيأتى بيان ذلك في موضعه ، وكأن المصنف أخذ ببع الأوض من عموم ببع المال ، وقد وذكره في الإجارة من وجه آخر عنه ، والتحقيق أن الـكلام فيه إنما وقع في روايته عن عبيد الله بن عر حاصة ، تمدم في أبواب الحيار في قصة عنهان وابن عمر إطلاق المال على الارض ، وغفل الكرماني عن الإَشارة إلى هذا وهذا الحديث من غير دوايته ، وأنفق الرواة عن يمي بن سليم على أن الحديث من دواية سعيد المقبري عن أن الحديث تقال : إنما ذكر البغارى هذا الحديث بهذه الصينة مقتضًا الكونه لم يثبت الحديث المذكور على شرطه هريرة ، وعالفهم أبو جعفر النفيلي فقال , عن سعيد عن أبيه عن أبي هريرة ، قاله البهتي والمحفوظ قول الجاعة .

الحديث ٢٢٢٨

والصواب أنه اكتنى هنا بالاشارة البه لاتحاد عرجه عنده ففر من تكرار الحديث على صورته بغير فالنة زائدة كما م الغالب من عادته ١٠٨ - إلب بيع السَّبد والحيَّوان بالحيوان نَسِيثةً

واشترَى ابنُ عرَ راحلةً بأربعة أبيرَةٍ مَضونةٍ عليهِ بُونَيْها ماحبَها بالرَّبَدَة وقال ابنُ عباسٍ : قد يكون البعبرُ خيراً منَ البعبرَ بنِ . واشترَى رافعُ بنُ خَديجرَ بَعيراً ببعبرَ بنِ فأعطاهُ

بأمرين : أن يعتقه ثم يكتم ذلك أو بجحد ، والنانى ان يستخدمه كرها بعد العتق ، والاول أشدهما . قلت : وحديث ألواب أشد ؟ ن فيه مع كمّم العتق أو جعده العمل بمقتضى ذلك من البيع وأكل الثمن فن ثم كان الوعيد عليه أشد،

الله مُرْجِعً ، أخرجه الدارقطني وغيره وإسناده قوى ، واحتج البخارى منا بقصة صفية واستشهد بآثار الصحابة .

قَلْهِ (والشترى ابن عمر واحلة بأويعة أبعرة . الحديث) وصلَّ حالك والثاني عند عن نافع عن ابن عربها وزواء ان أبي شبية من طريق أبي بشر عن نافع . ان ابن عمر اشترى نافة بأرابية أبعرة بالرَّدْة قتال اصاحب النافة : لذهب فانظر فان رصيت فقد وجب السيع، وقوله ، راحلة ، أي ما أمكن ركريه من الابل ذكرا أو أتن ، وقوله , مضمونة ، صفة راحلة أى تكون في ضمان البائع حتى يوفيها أى يسلمها للشترى ، والربذة بفتح الرا. والموحدة الشافعي من طريق طاوس أن أبن عباس سئل عن بعير بيعيرين فقاله . قوله ( واشترى دافع بن عديج بعيرا بيعيرين

أحدَمُ وقال: آتِيكَ بَالْآخَرِ عَداً رَهْواً إن ثناء اللهُ . وقال ابنُ السيبِ لَارِبًا في المليواني : البعيرُ بالبهركين والله أ بالشاتين إلى أجَل. وقال ابنُ سِيرِينَ : لا بأسَ يعير يبيرَينِ ودرهم بدرهم نسية ٢٢٨ - حَدَّثُ سُلَيانُ بنُ حَرِب حدَّثَنا حَلْهُ بنُ زيدرِ عن النس رضي الله عنه قال ٥ كان في النَّبي صَفية أن فصارت إلى دِحيةَ السَّكَابُّ ، ثم صارت إلى النبيُّ عَرَافِيُّهُ ، قله ( باب يبع العبد والحيوان بالحبوان نسية ) التقديرييع العبد بالعبد نسينة والحبيوان بالحبوان نسيئة وحو من عطف العام على الحاص ، وكأنه أزاد بالعبد جنس من يستعبد فيدخل فيه الذكر والآثني ولذلك ذكرقصة سنمية ، أو أشاد إلى الحاق حكم الذكر محكم الاثني في ذلك لعدم الفرق ، قال ابن بطال : اختلفوا في ذلك فلعب الجهود إلى الجواز ، لكن شرط مالك أن يحتف الجنس ، ومنع الكوفيون وأحد مطلقا كحديث سمرة المخرج في السنن ووجاله تنان إلا أن اختلف في سمـــاع الحسن من سمرة ، وفي الباب عن ابن عباس عندالبزاز والفلحاوي وزيله نتات أيضاً إلا أنه اختلف في وصله وإرساله قرجع البخاري وغير واحد ارساله، وعن جابر عند النرمتني وغيره وإستاده اين ، وعن جارٍ بن سمرة عند عبد الله في زيادات المسند ، وعن ابن عمر عندالطحاوى والطبراني ، واستنج للمهمور بحديث عبد الله بن عموو « ان النبي على أمره أن يجهزجيشا \_ وفيه \_ فابتاع البعير بالبعيرين بأمر رسول

قال المهلب: وإنما كان (ئمه شديدا لأن المسلمين أكفا. في الحرية ، فن باع حرا فقد منعه التصرف فيها أباح الله له وألومه الذل الذي أنقذه أنه منه . وقال ابن الجوزي : الحر عبد انه ، فن جني عليه خصمه سيده . وقال ابن المنذر لم يختلفوا في أن من باع جرأ أنه لا قطع عليه ؛ يعني إذا لم يسرقه من حرز مثله ، إلا ما يروى عن على نفطع يد من باع حوا قال : وكان في جواز بيم الحر خلال أنيم ثم ارتفع ، فروى عن على قال : من أنَّ على نفسه بانه عبد فهو عبد . قلت : يحتمل أن يكونَ محله فيمن م علم حريته ، لكن دوى ابن أبي شبية من طريق قتادة . أن رجلا باع نفسه نقضي عمر بأنه عبد وجعل ثمنه في سبيل انه ، ومن طريق زدارة بن أوفي أحد لنا بمين أنه باع حرا في دين ، ونقل ابن حزماًن الحركان يباع في الدين حتى نزلت ﴿ وَإِنْ كَانَ دُو عَسْرَةَ فَنْظُرَةَ إِلَى مَيسرةَ ﴾ ونقل عن العافمي مثل دواية زرادة ، ولا يثبت ذلك أكثر الاصحاب واستقر الاجاع على المنع . قيله ( ورجل استأجر أجيرا فاستوفى منه ولم يعطه أجره ) هو في معنى من باع حرا وأكل عنه لانه استوفى منفت بغير عوض وكمانه أكلها. ولانه استخدمه بغير أجرة وكيأنه استبده

### ١٠٧ - إلب أمر الني على اليهودَ بَلِيم أرَضِهم حينَ أَخِلام فيهِ الْقُتُرِيُّ عِن أَبِي هُوبِرةً ﴿

قوله ( ثلاثة : أنا خصمهم ) زاد ابن خريمة و ابن جان والاسماعيل في هذا الحديث , ومن كنت خصمه خصمته , قال ابن التين : هو سبحانه و تعالى خصم لجميع الظالمين إلا أنه أراد النديد على هؤلا. بالتصريح ، والخصم يطلق على

الواحد وعلى الانتين وعلى أكثر من ذلك ، وقال الهروى الواحد بكسر أوله ، وقال الفراء الأول قول الفصحاء ، ويجوز في الانتين خصان والثلاثة خصوم . قوله ( أعطى بي ثم غند )كذا للجميع على حذف المفعول والتقدير

أعطى مينه بي أي عاهد عهدا وحلف عليه بالله ثم نقضه . قاله ( باع حراً فأكل ثمنه ) خص الاكل بالذكر لانه

أعظم مقصود ، ووقع عند أبي داود من حديث عبد الله بن عمر مرتوعاً , ثلاثة الانقبل منهم صلاة ، فذكر فهم

« ورجل اعتبد محرراً ، وهذا أع من الأول في الفعل وأخص منه في المفعول به ، قال الحطابي : اعتباد الحريقم

قيله ( باب أم الني يَرْتُجُجُ البيود ببيع أرضهم ) كنا في رواية أبي ذر بفتح الراء وكسر "لهناد المجمة جمع أرض وَهو جمع شاذ لأنه جمع جمع السلامة ولم يبن مفرده سالما لان الراء في الفرد ساكة وفي الجمع عوكة . قوله (حين أجلام ) أي من اللدينة . قَوْلِه ( فيه المقبري عن أن هريرة ) يشير ألى ما أخرجه في الحباد في و باب إخراج البهود من جزيرة العرب من طريق سعيد التهري عن أبي هريرة قال و بينا نحن في المسجد إذ خرج علينا الني يترتج فقال: الطلقوا إلى اليهود.. وقيه .. قفال إلى أربد أن أجليهم، فن وجد منكم بماله شيئا فليبعه ، وهذه القصة

فأعطاه أحدهما وقال: آنيك بالآخر غدا رهوا ان شاء انه ) وصله عبد الرزاق من طريق مطرف بن عبد الله عنه ، وقوله د وهوا ، بفتح الرا. وسكون الحاء أى سهلا ، والرهو السير السهل ، والمراد به هنا أن يأتيه به سريعا من غير ا مطل . قدله ( وقال ابن المسيب : لا دبا في الحيوان البعير بالبعيرين والثناة بالشاتين إلى أجل) أما قول سعيد فوصله مالك عن أبن شهاب عنه و لا وبا في الحيوان ، ووصله إن أبي شبية من طريق أخرى عن الزهري عنه و لا بأس بالبعير بالبعيرين نسيئة ، . قاله ( وقال ابن سيرين : لا بأس بيمير ببعيرين ودرهم بــدرهم نسيئة )كذا في معظم أزوايات ، ووقع في بعضها ودرهم بدرهمين نسيئة وهمو خطأ والصواب درهم بدرهم ، وقد وصله عبد الرزاق من أ طريق أيوب عنه بلفظ و لا يأس بعير ببعيرين ودرهم بدرهم نسيئة ، فان كان أحــد البعيرين نسيئة فهو مـكروه ، ودوى سعد بن منصور من طريق يونس عنه أنه كان لايرى بأسا بالحيوان بالحيوان بدا بيد أو البدام نسيئة ،

ويكره أن تكون الندام نقدا والحيوان نسبة . قاله ( كان في السي صفية فصارت إلى دحية ثم صادت إلى التي -يَرِّئَةً ﴾ كذا أورده مختصرا وأشار بذلك إلى ما وقع في بعض طرقه تما يناسب ترجته أنه بِيُثِيُّةٍ عوض دحية عنها ا بسبعة أدؤس، وهو عند مسلم من طريق حماد بن ثابت، وللصنف من وجه آخر كما سيأتى دفقال للحية خــذـ جارية من السي غيرها ، قال ابن بطال : يزل تبديلها بحارية غير معينة يختارها منزلة بيع جارية بجارية نسيئة ،

١٠٩ – إلب بيم الأنيق ٢٢٢٩ – مَرَثُنَ أَبِو البانِ أخبرَ مَا شُميبٌ عن الزُّ هرى قال أخبرَ في ابنُ مُحيَرِيزِ أنْ أبا سعيد الخلْديّ

رضيَ اللهُ عنهُ أخبرَ هُ أنه ٥ بينما هوَ جالسُ عندَ انديَّ بِرِّنجَةِ قالَ : يارسولَ اللهُ إنَّ نُصيتُ سَدْياً فنحتُ الأنمانَ الحكيف تَرى في العَرَاكِ؟ فقال: أوّ إنكِم تفعلونَ ذائكَ؟ لاعَليكِم أنْ لا تَفعلوا ذٰلكِم، فانها ليست نَسَمةُ "

كتبَ اللهُ أن "تخرُجَ إلا لهي خارجة" ﴾

وسيأتي الكلام على قصة صفية هذه مستوفى في غزوة خير أن شاء الله تعالى

[ الحديث ٢٢٧٩ ــ أطرافه في : ٢١٥٢ ، ٢٩٤٩ ، ٢٠١٠ ، ٢٦٠٣ ، ٢٢٩ ]

قله ( باب بيع الرقيق ) أورد فيه حديث أبي سعيد أنه قال ديا رسول انه إنا نصيب سبايا فنحب الأنمان ،

الحديث ودلالته على الترجمة واضحة ، وسيأتي الكلام عليه في كتاب السكاح ان شاء الله تمالي . و أو يُه في هذا السياق

و أنه بينها هو جالس عند الذي يَرْبُطُجُ فَعَالَ : يا رسول أنه إنا أصيب سبياً ، يوع أنه السائل ، وليس كذلك ، بل وقع في السياق حذف ظهر بيانه عا ساقه النبساق عن عمرو بن منصور عن أبن اليهان شيخ البخاري فيه بلفظ ، بينها . هُو جالس عند النبي بَرْئِيمُ جاء رجل من الأنصار فقال ، فذكره ، وسيأتي البحث في ذلك

۱۱۰ – إسب يَهِ الْدَرُ

٢٢٠ - حدَّثُ ابنُ مُعَمِر حدَّثَمًا وَكُينَ حدَّثَنَا إساعيلُ عن سَلَمٌ بنِ كُبَيارٍ عن عطاء عن جارِ رضي اللهُ عنه قال ﴿ بَاعَ النَّبِي مِنْ عِلْمُ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ مُن اللّ

٢٢٣ – حَرَّعُ ۚ كَنْبَيةُ حَدَّنَنَا شُهَانُ عَن عَرَو سَمِعَ جَارَ بَنَ عِبِدِ اللهِ رَضَى اللهُ عَنها يقول ﴿ باعَهُ

رسولُ الله ﷺ )

٢٢٣٣ ، ٢٢٣٣ – صَرَتْنَى زُهَيرٌ مِنْ حَربِ حَدَّثَنَا يعقوبُ حَدَّثَنَا أَبِي عن صالح قال حَدَّثَ ابن شِهاب أنَّ عبيدَ اللهِ أخبرَهُ أنَّ ذيدَ بنَ خالدٍ وأبا هربرةَ رضَى اللهُ عنهما أخبراهُ أنهما تمينا رسولَ اللهِ مثلِثَةِ بَـنَّالُ عن الأَنْمَةِ تَوْنَى ولم 'تَحِيقَسَ ، قال : الجلِيدوها ، ثمَّ إن زَنَتْ فالجليدها ، ثمَّ بيموها بعد الثالثةِ أوالرابعةِ »

٢٢٣٤ – حَرْثُ أَعِدُ العزيزِ بنُ عِدِ اللهِ قال أخبرُ في اللِّثُ عن سعيد عن أبيهِ عن أبي هروة رضى اللهُ عنهُ قال: سمتُ الذي عَلِيَّةً بقول ﴿ إِذَا زَنَتْ أَمَّهُ الحَدِيمُ فَتِينَ زِنَاهَا فَلْمِبْأَيْهِا الحَدُّ ولا أَبْغُرْبُ عليها، ثمَّ إن زَمَت فَالْيَاخِانِهُ الطُّهُ وَلا أَيْرُبُ عليها ، ثم إن زَمَتْ الثالثَ فَتَبِّنَ زِنَاها فَلْيَهُم ولو بجبل من شَمَر ؟ قوله ( باب سعالمدبر ) أي الذي علق مالكه عقه بموت مالكه ، سمى بذلك لأن الموت دبر الحياة أو لأن فاعله در أمر دنيا، وآغرته: أما دنيا، فباستعراده على الاتفاع بمندمة عبد، وأما آخرته فبتحسل ثواب العتق، وهو

وأجع إلى الأول ، لأن تدبير الأمر مأخوذ من النظر فى العاقبة فيرجع إلى دير الأمر وهو آخره . وقد أعاد المصنف هذه الترجمة في كتاب العنق وضرب عليها في نسخة الصغاني وصارت أحادثها داخلة في بيع الرقيق وتوجيها واضح ، وكنا مو فى دواية النسنى ؛ وأوود المصنف فيه حديثين كل منهنا من طريقين : الأول حديث جابر فى بيع المدير ، قوله (حدثنا اسماعيل) هو ابن أبي خالد ، وعطاء هــــو ابن أبي رباح ، وفي الاسناد ثلاثة من التابعين في فــتن :

التعميل وسلمة وعطاء، فاسماعيل وسلمة قرينان من صغار التابعين وعطاء من أوساطهم . قوله ( باع النبي ﷺ المدبر) مكذا أورده مختصرا ، وأخرجه ابن ماجه من طريق وكميع كذلك ، وأخرجه أحمد عن وكميع كذلك لـكن زاد وعن سفيان واسماعيل جميعا عن سلة ، وأخرجه الاسماعيلي من طريق أبي يكر بن خلاد عن وكميّع وافيظه وفي رجل أعتن غلاماً له عن دير وعليه دين قباعه رسول الله بيِّئيُّج بنها نمائة درهم ، وقد أخرجه المصنف في الاحكام عن أبن تمير شيخه فيه هنا كسكن قال وعن محمد بن بشر ـ بدل وكيع ـ عن اسماعيل بن أبي عاله ، ولفظه و بلخ النبي يته أن رجلا من أصابه أعنى غلامًا له عن در لم يكن له مال غيره فياعه بثيانمائة درهم ثم أرسل بشمنه اليه ، وترجم وترجع عليه , بيع الامام على الناس أموالهم ، وقال في الدَّجة ، وقد باع الني ﷺ مديرًا من نعيم بن النحام ، وأشار بذلك إلى ما أخرجه مسلم وأبو داود والنسأتي من طريق أبوب عن أبي الزبير عن جابر و أن رجلا من الانصار بقال له أبو مذكور أعنى غلاما له يقال له يعقوب عن دبر لم يكن له مال غيره ، فدعا به رسول الله يُرتبئ تقال: من يشتريه ؟ فاشتراء تعج بن عبد الله النحام بثمانمانة دوهم قدفعها آليه ۽ الحديث ، وقد تقدم في ، باب بيع المزايدة ، من وجه آخر عن عطاء بلفظ و ان رجلاً أعتن غلامًا له عن دبر فاحتاج ، فأخذه الني يترجج فقال : من يعتربه مني ؟ فاشتراء نعيم ان عبدالة ، فأمَّاد في هذه الرواية سبب بيعه وهو الاحتياج إلى عنه . وفي دواية ابن خلاد زيادة في تفسير الحاجة وهو الدين ، فقد ترجم له في الاستقراض و من باع مال الفلس فقسمه بين النرماء أو أعطاه حتى ينفق على نفسه ،

م - 20 ج 🗸 🛎 نتح البارى

نسيئة إلى الوسم أو الحج ، قولة (باب)كذا لمّم بنير ترجة ، وهوكالنصل من الباب الذي بعده ، ولمله كان بعده . قوله ( عن أنس ) يُصَرُّ بَهِ الإساعيل فقال في دواية له عن حيد وحدثنا أنس ، أغرجها عن أبن خريمة عن محدَّ بن عبد الأعل يُعْمَى بشر بن المنصل . قوله ( أن عبد الله بن سلام بلنه ) تندم بيان ذلك في و باب مقدم النبي على المديسة ، من وجه آخر . قوله ( ذاك عدو البود من الملائك ) سيأن شرح حسسنا في تفسير سودة البقرة . قوله ( أما أول أعرَاط الساعة فناز تمشرهم من المشرق إلى المغرب ) في دواية عبد أنه بن بكر عن يحيد في التنسيع. وتحمير الناس ه وسأن الكلام على ذلك مستوفى في أواخر كتاب الرئاق . قوله ( وأما أول طعام ياكله أعلى الجنة فريادة كبد الحدث ) الزيادة هي التعلمة المنفردة المعلمة في الكبد ، وهي في المعلم في غاية اللذة ، ويقال إنها أحنا طعام وأمرأه ووقع في حديث ثوبان أن تحفتهم حين يدخلون الجنة زيادة كبدالنون والنون هو الحوت ويقال هو الموت الذي عليه الأرض والاشارة بذلك إلى تفاد الدنيا ، في حديث ثوبان زيادة وهي . أنه ينحر لهم عقب ذلك نون الجنة الذي كان ياً كل من أطرافها وشرابهم عليه من عين تسمى سلسبيلا، وذكر الطبرى من طريق الصَّماك عن ابن عباس قال و يتطح الثور الموت بقرنه فتأكل منه أهل الجنة ثم بحيا فينحر الثور بذنيه فيأكمارته ثم بحياً فيستعران كذلك ، وهدندا منقطع ضعيف . نخيله ( وأما الولد ) في دواية الفراري عن حميد في ترجمة آدم . وأما شبه الولد ، قوله ( فاذا سبق ما. الرجل ) وَفَى رَوَايَة الغَوْارِي وَ قَانِ الرَّجِلِ إِذَا غَشَى المَرَأَةُ فَسِيِّمًا فَاؤَهُ . . **وَإِنَ** ( نَزَعِ الوَلَد) بالنصب على المفهولية أي جذبه اليه ، وفي رواية الغزادي دكان الشبه له ، ووقع عند مسلم من حديث عائفة , إذا علا ما ـ البغل ماء المرأة أشبه أعمامه ، وإذا علا ماء المرأء ماء الرجل أشبه أشواله ، وتحوء فميزاو عن ابن مسعود وفيه ه ما. الرجل أبيض غليظ، وماء المرأة أصفر زقبتي فأجها أعلى كان الشبه له ، والمراد بالعلو هنا السبق ، لان كل ن سبق نقد علاشاً نه فهو علو معنوى ، وأما ماقع عند مسلمن حديث ثوبان رفعه ماء الرجل أبيش وماء المرأة أ مفرة ذا اجتمعا فعلا منى الرجل من المرأة أذكراً بأذن الله ، وإذا علا منى المرأة منى الرجل أثنا باذن الله ، فهو مشكل من جمة أنه يلزم منه اقتران الشبه للاعمام إذا علاماء الرجل وبكون ذكرلا أنثى وعك ، والمشاهد خلاف ذلك لآنه قد يكون ذكراً ويشبه أخواله لا أعمامه وعك ، قال القرطى : يتمين تأويل حديث ثوبان بأن المراد بالعلو السبق. قلت: والذي يظهر ما قدمته وهو تأويل العلو في حديث عائمة وأما حديث ثوبان فسيق العلوفيه على ظاهره فيكون السبق علامة التذكير والناأنيك والعلوة لامة الشبه فيرنع الاشكنال ، وكمأن المراد بالعلو الذي يكون سبب الله عمس الكثرة بحيث يصير الآخر مغمودا في فينك عصل ألميه ، وينتسم ذلك سنة أقسام: الاول أن يسبق ما. الوجل ويكون أكثر فيحصل له الذكورة والنب ، والنان عكمه ، والثالث أن يسبق ما. الرجل ويكون ما. المرأة أكثر فتعصل الذكورة والتب للرأة ، والرابع عك ، والحامس أن يسبق ما. الرجل ويستويان فيذكر ولا يختص بشبه، والسادس عكسه . قوله ( نوم جت ) بضم المرحدة والها. ويجوز إسكانها جمع ببيت كقضيب

وقصب وقلب وقلب ؛ وهو الذي يهت السامع بما يتميه عليه من الكتلب ، و يمل البكرما في أن مفرده جوت

بغتج أوله . قوله (فاسألم) في دواية الغزاوي عن حميد عنه النسائي ، إن علموا باسلاى قبل أن تسألم عني جرق عندك ، . قِلْهُ ﴿ خَارَتِ الْهُودِ ﴾ زاد في رواية الفزاري ، ودخل عبد أنه راخل البيت ، وفي رواية عبد أنه بن أواد أن أنسا حلها عن عبد الرحن بن عوف انتهى. والذي ادعاه مردود البوته في الصحيح . الحديث الثاني، قله (وقال أبو جميفة آخي التي ﷺ بين سلمان وأبي الدرداء ) هو طرف من حديث وصَّله بنامه في كتاب الصيام ، والغرض منه التنبيه على تسمية من وقع الاخاء بينهم من المهاجرين والانصار ، فذكر هذا والذي بعده من إخاء سعد بن الربيع وعبد الرحن بن عوف ، ولمسلم من طريق ثابت عن أنس « آخي الذي يَرَّتُكُم بين أبي طلمة وأبي عبيدة ، وتقدم في الإيمان حديث عمر دكان لي أخ من الأنصاد وكنا نتناوب النزول ، وذكر ابن إسحن أنه هـُبَّانَ بن مالك ، وكان أبو بكر الصديق وحادثة بن زبد أخوين فيما ذكره ابن إسحق أيضاً . الحديث الثالث حديث أنس في قصة إخاء سمد بن الربيع وعبد الرحن بن غوف وسيأتي شرحه في كتاب السكاح ٥١ - باب ع ٣٩٣٨ - حَدِثْنَ عامدُ بن هُرَ عن يِشِرِ بن الفضلِ حَدَّثَنَا مُعِيدٌ حَدَّثَنَا أَسَ ﴿ انَّ عِبدَ اللَّهِ مِن كَمَالَم مَّ بَامَهُ مَقَدَمُ النِّيءَ مِرْجِعِ المدينةَ ، فأناهُ يَسأَلُهُ عن أشياء فقال : إنى سائلُكَ عن ثلاث لاَيَعَفَهِنَّ إِلاَّ نِيَّ : ما أُولَ أَشْرَاطِ السَاعَة ، وما أُولُ طَمَامٍ بِأَكَاهُ أَهِلُ الْجَنِّ ، وما بالُ الوقد بَهْزَعُ إِلَى أَبِيهِ أَو إلى أمه ؟ قال : أخبرُ ني به جِبرِيلُ آيفاً . قال ان ُسلام ; ذاك عدوُ البهود من اللائسسكة . قال : أما أولُ أشراطِ الساعةِ فنارْ تحشُّرهم من المشرق إلى الغرب . وأما أولُ طعايم يأكلهُ أهل الجنةِ فزيادةٌ كبدِ الموت · وأما الوَّكُ قاذا سبق ماه الرجُل ماء المرأة نزع الولد ، وإذا سَبقَ ماءُ الرأةِ ماء الرجل نزَّ عَت الولد. قال : أشهدُ أن لا إلة إلا اللهُ واللهُ رسولُ الله . قال : يارسولَ الله ، إنَّ المهودَ قوم رُبَّهِت ، فاسْلُم عني قبلَ أن بَعلوا باسلامي . فجاءت البهودُ ؛ نقال الذي مُ يَرْتُلِعُ : أَيُّ رَجُل عبدُ اللهِ مِن سلام فيسكم ؟ قالوا : خيرُ نا وابنُ خبر نا ، وأَنضَكُنا وابن أَنصَلِنا • فقال ثانيمٌ بيِّرهج : أرأيم إن أسلم عبدُ الله بن سلام ؛ قالوا : أعادَهُ اللهِ من ذلك . فأعادَ علمهم فقالوا مثل ذلك . فحرج البهم عبدُ اڤنه فقال : أشهدُ أن لا إلهَ إلا ألهُ وأن محداً رسولُ الله . قالوا : شرًا

الإنصاد مالا فأقامك مالى ، الحديث ، وظن الشيخ عاد الدن ين كثير أن البغادى أشار بهذا التعليق إلى سديث

أنس فقال: قصة عبد الرحن لانعرف مسندة عنه ، وأنما أسندها البخاري وغيره عن أنس ، قال: فلعل البخاري

وابنُ شرًّا ، وتنقَّسوه . قال : هذا كنتُ أُخافُ بارسولَ الله ، ٣٩٣٩ ، ٣٩٤٠ – صَرَعُنَ عَلَيْ بن عبد الله حدَّثَنَا سَفيانَ عن عرو سَمَ أَبا المُهالَ عبدَ الرحن بنَ مُطيم قال و باع شريك لي دراهم في السوق نبيئة ، فقلتُ : سبحانَ الله ، أيصامُ هذا؟ فقل : سبحان الله ، والله لقد بعثها في السوق لها عايه أحد. فسألت الآيراء من عازب فقال : قَدْرَمَ الذِّيُّ مِبْرَيْعِ وَنحنُ تنبايعُ هذا المبيمَ فقال : مَاكَانَ بِدَأُ بَيْدَ فَلْبَسِ بِهِ بِأْسِ ، ومَا كَانَ نَسِيئَةً فَلا أَيْصَلِحُ ، وأَلْقَ زَيْدَ بن أرقم فاسأله فانه كان أعظمنا إنجارةً . فسألتُ زيدًا بن أرقمَ نقال بينه ٤. وقال سفيانُ مرةً ٩ نقال قَدِم علينا الذبئُ مِرْتِج للدبنةَ ونحنُ نتبربُم، وقال :

رُمْعَ بِها دَرِجةً ، أو حُمَّلتْ عنهُ بِها خَطيئةٌ . واللائكةُ نصلًى على أحَدِكم مادامٌ في مُصَلَّوهُ الله يُصلَّى فيه : اللهمة صَلُّ طلب ، النُّهُمُ ارحَهُ ، ما لم مُحِيث فيه ، مالم كُوْ ذِ في . وقال: أحدُكُم في صلاةٍ ما كانت الصلاة متحبيسه ،

٢١٢٠ – قدَّثُنَا آدَمُ بَنُ أَبِي إِباسِ حدَّنْنَا شُعِبُهُ عن ُحَبِدِ الطويلِ عن أَنسِ بنِ مالكِ رضَىَ اللهُ عنهُ

قال ﴿ كَانَ النِّي ۚ مِنْ ۚ فِي السُّونِ ، فقال رَجِلُ : يا أَبَّا القاسم ، فالنفَتَ الدِهِ النِّي ﷺ ، فقال : إنما دَعوتِ هذا ، قال الذي يَرُفِي : تَمُوا باسمي ولا تَكَنوا بَكُنيَّة ، ٤

[الحديث ٢١٢٠ ـ طرفاه في : ٢١٢١ ، ٢١٢٠ ]

٢١٢١ - مَرْشُنَا ماكُ بنُ إسماعيلَ حِدُنّنا زُنُمَيرٌ عن تُحيدٍ عن أنين رضي اللهُ عنه قال « دَعا رجُلٌ بالبَّقِيعِ : با أبا القاسمِ ، فالغتَ اللهِ النِّي ﷺ قال : لم أعنِكَ ، قال : تَتُّوا باسمى ولا تَسَكُّنُوا بسكنيتى • ٢١٢٢ \_ حَرْشُنَا عَلَى بنُ عِبدِ اللهِ حَدَّثَنَا مُنهَانُ مَن عُبَيدِ اللهِ بنِ أَب بزيدَ عن أَفع بن جُبَير بن مُظهم

عن أبي هربرةَ الدُّوسَى رضَى اللهُ عنه قال • خرَّجَ الذي رَكِيعَ في طائفةِ النَّمارِ لا يُسكِّمنُ ولا أَكَابُهُ • حتى أنَّى سُونَ بِن نَكِنَاعَ ، فِلَسَ شِناء بِيتِ قاطمةً فقال : أمَّ الكُمُّ ، أَنَّمُ الكُمُ ؟ فَجَنَّتُهُ شِنًّا ، فظننْتُ أنها كليمُهُ سِخابًا أو 'تَنسَّلُهُ ، فجاء بَشَمَدُ عَنى عَاهَهُ وقبَّلُهُ وقال : اللَّهمَّ أحِبَّهُ وأحِبَّ من 'بحِبُّه ، قال سُفيانُ قال عُبيدُ اللهِ أُخْبِرَنِي أَنَّهُ رَأَىٰ فَافْحَ بِنُ جُبِيْرِ أُوثُورَ بِرَكَةَ

[ الحديث ٢١٣٧ \_ طرفه في : ١٨٨٥ ]

٢١٢٣ – حَرْثُ البراهمُ بنُ اللَّذِرِ حَدَّثَنَا أَبُو مَنْمَزَةً حَدَّثَنَا مُوسَىٰ بنُ عُقَبَةً مَن نافع حَدَّثَنَا ابنُ عَرَ ﴿ أَسِمَ كَانُوا يَشْتَرُونَ الطَّمَامَ مَنَ الرُّ كَبَانِ عَلَى عَهِدِ النَّبِّي ﷺ ، فَيَبَمَثُ عَلىهم مَن يَنعُهم أَن يَبيعُوهُ حيثُ اشْتَرَوهُ حَتَّى يَنْتُلُوهُ حيثُ كَبِاعُ الطُّعامُ ،

[ المديث ١١٢٣ \_ أطراف في : ١١٢١ ، ١٢١٢ ، ١٢١٦ ، ١٢١٦ م ١٢١٢ ] ٢١٢٤ — قال وحدَّثنَا ابنُ عمرَ رضَى اللهُ عنهما قال • نَهيْ النِّي عَلِيُّ أَنْ كَيَاعَ اللَّمَامُ إذا الشّراهُ

[ المديث ٢١٣٤ - أطراف في : ٢١٣١ ، ٢١٣٣ ]

( قوله باب ماذكر في الاسواق) قال ابن بطال أدا. بذكر الاسواق اباحة المتاجر ودخول الاسواق للاشراف والفصلا. وكأنه أشاد الى مالم يثبت على شرطه من أنها شر البقاع وهو حديث أشوجه أحد والبزاز وصححه الحاكم لمن حديث جبير بن مطم أن النبي برنجي قال و أحب البقاع إلى الله المساجد ، وأبغض البقاع الى اقه الاسواق ، واسناده حسن ، وأخرجه ابن حبان والحاكم أيضا من حديث ابن عمر نحوه ، قال ابن بطال : وهذا خرج على الغالب وإلا فرب سوق يذكر فيها الله أكبر من كثير من المساجد . قولِه ( وقال عبد الرحن بن عوف الح ) تقدم موصولاً في

وأغرب بعض المالكية فقال انما قصره على ثلاث لان معظم بيعه كلن في الرقيق ، وهذا يحتاج الى دليل ولا يكني فيه بجرد الاحتال ، واستدل به على أن من قال عند العقد , لا خلابة ، أنه يصير في تلك الصفقة بالخيار سوا. وجد فيه عيبا أو غبنا أم لا ، وبالغ ابنَ حــرم في جوده فقال: لو قالَ لاخديمة أو لا غش أو ما أتب ذلك لم يكن له الحيار حتى يقول لاخلابة . ومن أسهل ما ود به عليه أنه ثبت في صبح مسلم أنه كان يقول و لاخيابة ، بالتعةانية بدل الزم وبالذال المعجمة بدل اللام أيضا وكأنه كان لايفصح باللام لثنة لسانه ومع ذلك لم يتغير الحكم في حَه عند أحد من الصحابة الذين كانوا يشهدون له بأن التي يَرْتِيجُ جمله بالحيّاء فدل على أنهم اكتفوا في ذلك بالمغي، واستدل به على أن الكبير لايحجر عليه ولو تبين سفهه لما في بمض طرق حديث أنس أن أهمه أنوا الذي وكلي فقالوا يا رسول الله أحجر عليه ، قدعاً. قتها، عن البيع قفال لا أصبر عنه فقال . إذا بابعت فقل لاخلابة ، وتعقب بأنه لو كان الحجر على الكبير لايصح لأنكر عليهم، وأماكونه لم يمجر عليه فلا ينال على منع الحجر على السفيه . واستدل به على جواز البيع بشرط الخيار وعلى جواز شرط الحيار للشترى وحدم ، وقيه ماكان أمل ذلك المصر عليه من الرجوع الى الحق وقبول خبر الواحد في الحقوق وغيرها

**٩٦ – إلب** ماذُكِرُ في الإسواق<sub>ات</sub>

الكذب أو فى النمن أو فى النبن فلا يمنج جا فى مسألة النبن يخصومها ، وليست قصة عامة وانما هى عاصة فى والمعة عين فيحتبج بما في حق من كانَ بصفة الرَّجِل قال : وأما ما روى عن عمر أنه كلم في البيع قفال : ما أجد لسكم شيئاً

أوسع ما حَمَل وسول الله وَيُتِطِّجُ لحَمِيانَ مِن مَنْقُدُ ثلانة أيام ، فداره على أن لهسة وهو صَعَف انتهى ، وهو كما قال

أخرجه الطبراني والدارقطي وغيرهما من طريقه ، لكن الاحتالات الى ذكرها قد تعيلت بالزواية الن صرح بها بأن كان يغين في البيوع ، واستدل به على أن أمد الحيار المدترط ثلاثة أيام من غير زيادة لانه حــكم ورد على خلاف

الأصل فيقتصر به على أقصى ماوردفيه ، و يؤيده جعل الحيار في المصراة ثلاثة أيام ، واعتبار الثلاث في غير موضع،

وقال عبدُ الرحمٰنِ بنُ عَوف ِ : لمَنْ قلِمنا اللَّذِينَةَ قلتُ هل من سُوق ِ فِيه تجارةٌ ؟ فقال : سُوق مُ قَينُقاع وقال أنسُ : قال عبدُ الرحمٰنِ دُلُونِي على السُّوقِ . وقال ُعَمِرُ : أَلَمَانِي الصَّفَقُ بِالأَسُواق

٢١١٨ - حَدَثْنَ محدُ بنُ الصَّبَاحِ حدَّثَنَا إسماعَيلُ بن زكريًّا عن عمد بن سُوفةً عن نافع بن جُدر بن مُفامر قال حد النُّني عائدُ رضي اللهُ عنها قالَت : قال رسول اللهِ عَيْنِي ﴿ كَيْرُو جَيْنُ السَّلَمَةِ ، فاذا كانوا بقيداء من الأَرْضُ مُحِنَّتُ بُاوَّلِمِهِ وَآخِرِهِ ، قالت : قلتُ يارسولَ اللهُ كَبْنَ مُحْتَثُ بْأَوْلِمُمْ وآخُوهِ وفيهم أسواقهم ومَن ليس منهم ؟ قال : مُخِسَف بأوَّلُم وآخرِهم . ثُمَّ يُبِعَنُونَ عَلَى إِنَّا يَهُم ﴾

٢١١٩ – فيرشن لُتَمِيهُ حَدَّثَمَا جَرِبُرْ عَنِ الْأَعْشِ عَنِ أَنِهِ صَاخِرِ عَنْ أَبِي هَرِيرةَ وَضَى اللهُ عنه قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ أو سلامًا أُمَانِيهُ في جامعًا زَبِهُ على صلاَّةِ في شُونِهِ وَبَنْهِ بِضَّا وعشرينَ درجةً ، وذالك

بأنَّهُ إذا توضًّا أَحْسَنَ الرُّضوء ، ثمَّ أنَّى السجدُ لأبر بنُهُ إلا الصلاة ، لا يَهَزَّ أَهُ إلا الصلاة ، لم تجلط خطوة إلا